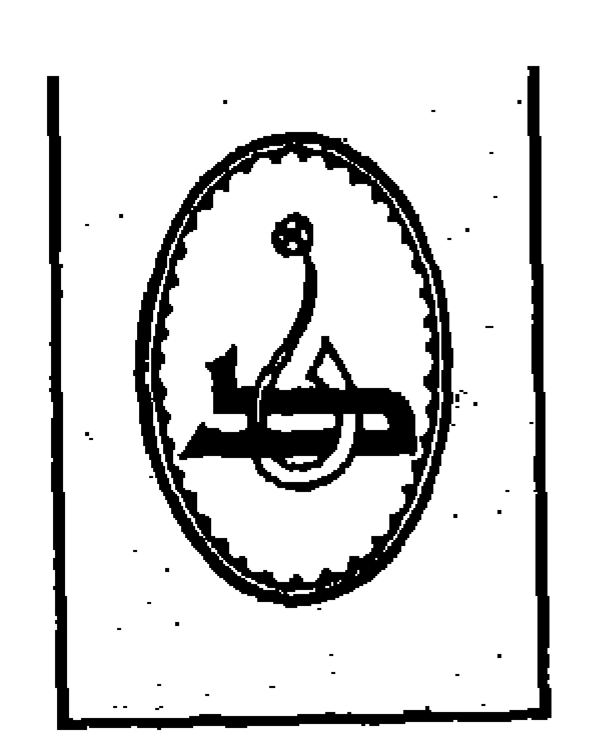
الفضل شلق

عودة الاستعمار

والحملة الأميركية على العرب



دار النفائس



عودة الاستعمار

والحملة الأميركية على العرب

بسم الله الرحمن الرحيم

عودة الاستعمار

والحملة الأميركية على العرب

تاليف

الفضل شلق

دار النفائس

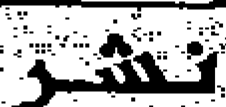
عودة الاستعمار والحملة الأميركية على العرب

تأليف: الفضل شلق

الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م

ISBN 9953 - 18 - 119 - 5

Publisher نشر



دار النفائس

للطباعة والنشر والتوزيع

شارع فردان ـ بناية الصباح

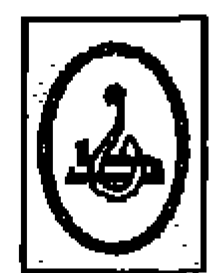
وصفي الدين ـ ص.ب 5152 ـ 14

الرمز البريدي: 2020 ـ 1105

فاكس: 009611861367

هاتف: 803152 ـ 009611810194

بيروت ـ لبنان



DAR AN-NAFAES

Printing-Publishing-distribution

Verdun Str - Safiedine bldg.

P.o.Box 14-5152

Zip code 1105-2020

Fax: 009611 861367

Tel: 00961 1 803152 - 810194.

Beirut - Lebanon

Web Site: WWW.alnafaaes.com

Email: alnafaes@alnafaes.com

على سبيل التمهيد

يجمع فصولَ هذا الكتاب هاجسٌ مشترك هو تتبع التحولات التي أصابت الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول، والتطورات التي أدت بقيادتها إلى اعتبار أنها في حلٍّ من جميع المواثيق والقوانين والأعراف الدولية، بل في حلٍّ من حمل الاعتبارات الإنسانية على محمل الجد إلا فيما يخص الأميركيين؛ وحتى هؤلاء عليهم أن يمتثلوا وأن يقبلوا بما يفرضه النظام الأميركي من قمع داخلي للحريات، وأن يشاركوا بشكل احتفالي ومهرجاني في صيحات الحرب. فقد أُعلنت الحرب يوم ١١ أيلول/ سبتمبر ليس ضد بلد أو مجتمع محدد، بل ضد عدو لا يُثبت في مكان ما، ولا يمكن إجباره على أن يقبع في مكان واحد. نعم، أُعلنت الحرب على الإرهاب على أن يبقى هدفها مضمَراً، يبدأ في بلدٍ وينتقل إلى بلد آخر لا يحوز الرضا الأميركي، أو لا يتمتع بالقيم الأميركية المميزة والاستثنائية. لقد أعلنت أميركا الحرب على الإرهاب من أجل أن تكون لها الحرية الكاملة، حرية متحررة من كل قيد، في اختيار أهدافها. فهي قد ضُربت في عقر دارها، ومن الضروري، في زعم قادتها، أن تكون لها حرية التصرف كاملةً في جميع أنحاء العالم.

ولما كان الذين قاموا باعتداء ١١ أيلول (وهناك علامات استفهام كثيرة حول أسلوب الأميركيين في تقصي الحقائق حول الأمر وفي محاكمة المتهمين) من المسلمين، وتحديداً من العرب، فقد كان المتوقع

منذ اللحظة الأولى أن ينصب جام غضب الأميركيين على المسلمين في العالم عموماً، وعلى العرب بشكل خاص. واستهداف العرب يخدم الرؤى الأميركية المشتركة مع إسرائيل حول الماضي والحاضر والمستقبل، حول الرؤى التاريخية وتأسس الدولة والمجتمع على الدين، وحول تحقيق الأمن لإسرائيل، الذي يفترض أن يكون كاملاً وجماعياً، بمعنى تحميل كل الفلسطينيين وكل العرب مسؤولية أي عمل فردي «يَخِلُّ بالأمن»، وبمعنى إنزال العقوبة الجماعية بهم؛ وهناك من المبررات الأيديولوجية والمواقف العنصرية ضد العرب، هناك خزين لدى الأميركيين والإسرائيليين يتيح ذلك. وكل عقوبة تنزل بالعرب وتساهم في تفتيت مجتمعاتهم ونشر الفوضى فيها، وتمنع التقدم باتجاه كيان سياسي عربي بقوامٍ وسويةٍ تخدم أمن إسرائيل (وبالتالي أمن الولايات المتحدة). وإذا سأل المرء محتاراً: الأولوية، بنظرهما، هي لأمن إسرائيل أم لأمن الولايات المتحدة؟، لا بد أن يكون الجواب في أولوية أمن إسرائيل، إذ هكذا تُثبت التجربة في العقود الأخيرة من السنين.

لقد كان علينا أن نأخذ على محمل الجد التأسيس الديني، البيوريتاني، لأميركا، ولأولوية الدين، حتى على السياسة والدولة، أحياناً، فيها؛ وأن نصدق أنَّ قلةً من الأيديولوجيين (المحافظين الجدد، في هذه الحالة) المزودين برؤية فلسفية (تفكِّر عن الجماعة، وتعطي نفسها حق الكذب وإخفاء الحقائق) وعلاقات تضعها في مراكز حساسة. تستطيع قلةٌ من هذا النوع إحداثَ تحولاتٍ جذريةٍ في بلد كبير واسع وتعددي مثل الولايات المتحدة، لكن ذلك يحتاج إلى قاعدة شعبية (الإنجيليون التبشيريون وعشرات الملايين من المسيحيين المولودين من جديد، وكلهم من خارج الكنائس البروتستانتية التقليدية) وإلى تطورات

اجتماعية/ سياسية (كالتحول من الليبرالية إلى الليبرالية الجديدة، والذي أدى إلى تغيير دور الدولة، لا إلى تصغير هذا الدور)؛ وإلى ظروف تاريخية مفصلية (مثل سقوط الاتحاد السوفياتي) حيث يزول الخصم القوي، ويتشكل العالم من قطب قوي محاط بدول عديدة لا تستحق أيٌّ منها المشاورة لأخذ رأيها بالاعتبار.

لقد تعودنا في السابق على أميركا، المجتمع المفتوح الديمقراطي الليبرالي، وقد عاش كاتب هذه السطور سنواتٍ عدةً فيها (عقد الستينات)، وتخرَّج من إحدى جامعاتها وواجه مشكلات مع السلطات لأسباب سياسية، وما يزال يحب أسلوب العيش فيها ويزورها مرةً أو مرتين في العام منذ عاد إلى بلاده في السبعينات، لكن أميركا الحالية مجتمع جديد، تبرز الأصولية الدينية فيه، ويهيمن اتجاه دينيٌّ متشدد على السياسة فيه، وتتلقى الليبرالية الضربة تلو الأخرى حتى تكاد تختفي عن المسرح، وتنغلق الحدود، ويصير الغريبُ غير مرحَّبٍ به. والانغلاق عامل نفسي قبل أن يتحول إلى تقنيات لدى القنصليات ودوائر الهجرة. لقد كنت أتطلع للسفر إلى الولايات المتحدة لأتمتع بما فيها من بشاشة وحيوية، إضافة إلى مسرحيات برودواي، والمكتبات الفسيحة الأرجاء، والتي تحوي كل ما يمكن أن يتخيل القارئ أنه يحتاجه؛ فالمكتبة هي المكان الوحيد، في نظري، الذي أبرر له خلق حاجات وهمية تؤدي إلى شراء ما لا يلزم من الكتب.

لكن الولايات المتحدة تغيرت، وصرنا نتهيب السفر إليها إلاً عند الضرورة، وأعتبر نفسي محظوظاً أن ليس لديَّ ما يجبرني، بعد التقاعد المبكر، على السفر لأميركا والتعرض للإهانات التي يتعرض لها المسافرون في المطارات، سواء أكانوا من أهل البلد أم «غرباء»، علماً بأننا لم نصنِّف أنفسنا كغرباء، ولم نشعر، إلا في حالات قليلة، أن

المجتمع الأميركي يصنفنا كذلك، عندما كنا نقيم هناك للدراسة، أو عندما كنا نزورها استمتاعاً بنعمة السفر.

لقد تغيرت الولايات المتحدة، واتخذت لنفسها أعداءً وأهدافاً للحرب من بين الذين أصروا، على مدى العقود الماضية، أن يكونوا أصدقاءها وحلفاءها. فهي الآن ذات حليف واحد هو إسرائيل، وكل ما تبقى من الدول والمجتمعات هي مجرد تفاصيل في هذا الأمر، وعلى الوجود العربي، بشكل أخص، أن يتكيف مع متطلبات الأمن الإسرائيلي المُعْتَبَر أمناً لأميركا في آن معاً. فأميركا تعيد النظر بالوجود العربي على أساس علاقتها الاستراتيجية بإسرائيل، والعلاقة المشتركة تعود إلى ما قبل ١٩٤٨م، تعود إلى مرحلة التكوين وتصل، على الطرف الآخر، إلى هرمجدون والأبوكاليبس!

لقد تغيرت أميركا باتجاهٍ غير عقلاني، ولم يعد لما يسمى الحس العام، أو الحاسة السادسة، أي اعتبار. صار للأميركيين منطقهم وللعالم الآخر منطقه (وإسرائيل تدخل في المجال الأميركي)، وأصبح العرب هدفاً أو موضوعاً لهذا العقل اللاعقلاني، وهذا هو الهاجس الذي دفع إلى تأليف هذا الكتاب.

وإذا كان القارئ يلاحظ، فيما ورد في هذا الكتاب، حرصاً على العرب والانتماء العربي، فذلك هو الخيار السياسي للكاتب الذي يعتبر قضية الأمة العربية في الزمن الراهن في صلب نضال الإنسانية من أجل التحرر والانعتاق، وإذا أحس القارئ أن في هذه الصفحات أي عداء للشعب الأميركي، فهذا ما يجب الاعتذار عنه، وهذا ما كان بإمكان الإدارة الأميركية تفاديه لو أنها أنصفت.

إن قضية التحرر في العالم واحدة، وما يجمع بين المهمشين

والمستضعفين في الأرض أكثر أهميةً مما يجمع بين كل فريق منهم والطبقة الحاكمة المنضوية تحت راية الرأسمالية (المسماة ـ الآن ـ عولمة) في بلده، وقد أثبتت شعوب العالم، بما فيها أطراف واسعة من الشعب الأميركي، تضامنها مع العرب، والواجب هو توسيع هذا التواصل في مواجهة قوى الاستبداد وهدر موارد الأرض وإمكانيات التحرر الإنساني.

كُتبت مقالاتُ وفصولُ هذا الكتاب على مدى عام، من صيف العام ٢٠٠٢م وحتى صيف العام ٢٠٠٣م، أي منذ اتخاذ القرار بشنٍّ الحرب على العراق، وإلى حين احتلال الأميركيين له، وبدء المقاومة لهم. ويتضمن الكتاب بالدرجة الأولى تحليلاً معمَّقاً، من عدة وجوه، للسياسات الأميركية الجديدة، وتأثيراتها على منطقتنا وعلى العالم.

الفضل شلق
١٥/٩/٢٠٠٣م

الفَصْل الأوَّل

حريتهم وحريتنا

١ ـ العرب وإدارة بوش والمحافظون الجدد

أنجز الأميركيون احتلال العراق، وأسقطوا نظامه، وهذا أمر قد لا يثير الأسى والغضب من كلِّ الوجوه، لكن يبقى أن يثبت الشعب العراقي أنهم لا يستطيعون الانتصار عليه. فإسقاط النظام شيء واحتلال العراق شيء آخر، إذ هو يعيدنا مئة سنة إلى الوراء ويحتِّم علينا، باعتبارنا عرباً، بما في ذلك العراقيين، أن نقاوم الاحتلال بكل الوسائل المتاحة، وأن نعطي هذه المقاومة الأولوية الأولى على كل شيء نفعله في حياتنا. فالاحتلال هو الحقيقة الأساسية التي يجب النظر من خلالها إلى كل ما يجري في العراق الآن؛ وفي ظل الاحتلال لا تستقيم ديمقراطية ولا تتحقق حرية، ولا تكون المساعدات إنسانية إلا إذا أريد بها أن تكون أداةً لإخفاء جريمة الاحتلال وجرائم المذابح، التي ترتكب ضد شعب العراق.

وقد شن الأميركيون الحرب على العراق باسم الحرية، لكن هذه الحرية الأميركية المزعومة والتي تُصدَّر معلَّبةً فارغةَ المضمون هي نقيض الحرية الإنسانية، فلهم حريتهم وللإنسانية حريتها الحقيقية.

إن من يقرأ أدبيات النظام الأميركي السياسية لا يستطيع الاستنتاج إلا أن الحرب على العراق تعود لأسباب أميركية لا علاقة للعراق بها إلا كمسرح عمليات، كمكان لعرض القوة الأميركية، والهدف من

إظهار القوة الأميركية زرع الرعب في نفوس شعوب الكرة الأرضية، وذلك كما يقول نعوم تشومسكي، في مقابلة أجريت معه بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٠٣م، وفي تسمية العدوان الأميركي بعملية «الصدمة والذهول» دلالة على ذلك. وإذا كان تشومسكي معارضاً قديماً للنظام الأميركي؛ فإنَّ ما يقوله باتريك بوكانن، المرشح لرئاسة الجمهورية الأميركية بضع مرات، والمحافظ المتشدِّد الطالع من الحزب الجمهوري، ذو دلالة أيضاً. يقول بوكانن، في مقالة نشرت في مطبوعة «المحافظ الأميركي» (The American Conservative): إن هناك «عصابة من المحافظين الجدد الذين يورطون أميركا في سلسلة من الحروب التي لا تخدم مصلحتها»... حروب ضد العالم الإسلامي لمصلحة إسرائيل (عدد ١٤/ ٣/ ٢٠٠٣م)، وكان بوكانن في عدد ٧/ ٣/ ٢٠٠٣م قد كتب في المطبوعة نفسها: «توقعنا قبل ١٢ عاماً أن حرب جورج بوش (الأب) في الخليج ستكون الحرب الأميركية ـ العربية الأولى، وهذه الحرب الثانية لن تكون الأخيرة. لقد بدأنا صعود الطريق إلى الامبراطورية، وعند الوصول إلى قمة التلة التالية سنلتقي الذين وصلوا إلى هناك قبلنا. والدرس الوحيد الذي تعملناه من التاريخ هو أننا لا نتعلم من التاريخ».

وبالإمكان سرد أقوال معارضي الحرب على العراق من الأميركيين من خصوم النظام (أمثال تشومسكي) إلى من هم في قلب النظام (أمثال بوكانن)، مروراً بأنصار المستهلكين الصغار وأنصار البيئة من أمثال مايكل مور، المخرج الأميركي، الذي صرخ من على منبر الأكاديمية حين استلامه الجائزة لهذا العام؛ قائلاً: «عار عليك يا مستر بوش». وكان مايكل مور في كتابه «رجال بيض أغبياء» (Stupid White Men) الصادر عام ٢٠٠١م، قد أورد لمحةً عن كل من أفراد هذه العصابة في

الفصل الأول «انقلاب أميركي جداً»، معتبراً أنها زوَّرت واستخدمت مختلف أساليب الغش لتحقيق انقلابها الانتخابي، ولائحة الكتابات الأميركية في هذا الصدد طويلة.

لكن ربما يكون مفيداً أيضاً تتبع كتابات وآراء المحافظين الجدد أنفسهم لكي نفهم السياسة الأميركية المتَّبعة حالياً تجاه العرب، والعالم الإسلامي، بل تجاه العالم بمجمله، فهؤلاء هم الذين يقرِّرون للنظام الأميركي الحالي سياسته الدولية. ومن الممكن استخراج عناوين الفكر الذي يحمله هؤلاء من أقوال الرئيس الأميركي الحالي جورج دبليو بوش، ومنها على سبيل المثال تلك الواردة في مقابلة أجراها معه بوب وودوارد في آخر كتابه: «بوش والحرب» (Bush at War). يورد الكتاب مجريات اجتماعات الإدارة الأميركية بعد ١١ أيلول. وفي المقابلة يقول بوش: سوف أستسنحُ الفرصة لتحقيق أهداف كبرى... ولا شيء أهم من تحقيق سلام عالمي.. والحرب على العراق أمر أساسي في هذا السلام... فأنت إما أن تؤمن بالحرية وإلاَّ فلا... وهو يريد أن ينظر إليه باعتباره محرراً... والولايات المتحدة في وضع فريد الآن... ومن غير الممكن إيجاد حلول بالكلام مع الآخرين... والمهم هو النتائج، والفعل وحده هو الذي يقنع الآخرين (يعني الحرب)... ومن الضروري إعادة ترتيب العالم بقرارات أحادية إذا لزم الأمر... وهو (أي الرئيس بوش) فخور بغريزته... والغريزة دينه الثاني. وينتهي الكتاب بعبارةٍ قيلت في احتفال أقامه جنود أميركيون في ٢٠٠٢/٢/٥م في غارديز في أفغانستان، جاء فيها: «سوف نصدِّر الموت والدمار إلى زوايا الأرض الأربع دفاعاً عن وطننا العظيم».

لكن عرض أفكار المحافظين الجدد، التي تتحدد بموجبها السياسة الأميركية، يأتي مفصَّلاً في كتاب جديد صدر منذ أسابيع، بعنوان

«الحرب على العراق» (The War Over Iraq) بقلم وليام كريستول ولورانس كابلان، وهما من أشهر منظِّري هذا الاتجاه. يقع الكتاب في ١٢٥ صفحة، ويتشكل من تسعة فصول. تدور الفصول الثلاثة الأولى حول مساوئ النظام العراقي، وتحمل العناوين التالية «الاستبداد في الداخل»، ثم «العدوان في الخارج»، ثم «أسلحة الدمار الشامل». ويستنتج من عرض الكاتبين أن الحرب على العراق يجب أن تكون معيار سياسة أميركا في العالم. فالحرب على العراق قرار أميركي خضع لمعايير أميركية، ولتلبية حاجات أميركية تستدعي فرض الهيبة بالعنف لتخويف بقية سكان العالم؛ كما قال نعوم تشومسكي في مقابلته بتاريخ ٥/٣/٢٠٠٣م: «لم تكن الحرب نتيجة شيء خاص فعله العراق وتميَّزَ به دون غيره».

ثم يستعرض الكتاب السياسة الأميركية في التسعينات، أي بعد أن سقط الاتحاد السوفياتي وصارت الولايات المتحدة هي القوة العظمى بامتياز، مما أفسح الفرصة لها في استخدام القوة لفرض هيمنتها بالكامل دون السماح للآخرين بالاعتراض أو حتى بمجرد النقاش. فقد آن الأوان لاستخدام القوة وإيقاف الحوار مع الآخرين، وبهذا المعنى تكون الحرب انقطاعاً للسياسة لا مواصلة لها بالأساليب الأخرى، كما ينقل الكثيرون عن كلاوزفيتز، وبهذا المعنى تكون الفرصة الأساسية سقوط الاتحاد السوفياتي، وهي فرصة أضاعها بوش الأب كما أضاعها كلينتون، بنظر المحافظين الجدد؛ إلى أن جاء ١١ أيلول واهتدى بوش الابن، كما يقولون.

يعتبر الكاتبان، في الفصل الرابع، أن بوش الأب اتبع سياسةً «واقعيةً ضيِّقةً» بسعيه للحفاظ على الاستقرار عندما امتنع عن استكمال الحرب لقلب نظام صدام حسين، ويلومان كولن باول على تقديمه النصيحةَ

بذلك، ويستنكران الواقعيةَ المؤسَّسةَ على مبدأ المصالح الحيوية لا على المبادئ المجردة، ويدينان جميع الكتَّاب والأدباء والمثقفين والمسؤولين الذين قالوا بذلك، ويعتبرونه موقفاً غير أخلاقي، وتراجعاً عن العظمة الأخلاقية للرئيس ريغان الذي اعتبر في الثمانينات أن الاتحاد السوفياتي هو «امبراطورية الشر»، ويشيران إلى أن نظرة الآباء المؤسسين للدولة الأميركية شملت أكثر من مجرد «المصالح المادية والجغرافية»، لكن إعادة أفكارهم إلى ريغان لا تقنع أحداً (نظراً للميزات العقلية والفكرية المتواضعة التي كان الرئيس ريغان يتمتع بها)، لذلك يضطرون إلى الاستعانة بما يرونه مناسباً من سياسة ترومن وكينيدي للإيهام بأن هناك خطاً متواصلاً قديماً منذ التأسيس يقود إلى أفكار المحافظين الجدد، ويستنتجون ما لم يكن الآباء المؤسسون يقصدونه، وما لم يكن يعنيهم لا من قريب ولا من بعيد، وهذا مثال واضح على الكذب بالحذف حيناً، وبالتلميح دون شواهد حيناً آخر، ولا أدلَّ على ذلك من إغفالهم لشهادات هانز بليكس والبرادعي أمام مجلس الأمن، ولأقوال سكوت ريتر، ضابط المارينز السابق والجمهوري الذي صوَّت لجورج بوش الابن في عام ٢٠٠٠م، والذي وضع حصيلة تجربته في فرق التفتيش في كتيِّب أكَّد فيه عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق (War on Iraq: What Team Bush Doesn't Want You to Know). فما يهم المحافظين الجدد هو أفكارهم، ورغباتهم، وغرائزهم، ويعتبرون أن على السياقات المؤوَّلة للأحداث أن تبرهن على صحة غريزتهم (التي يفتخر بها رئيسهم)، وإذا خالفهم سياق الأحداث والوقائع، فإن عليهم استخدام القوة، القوة الأميركية الهائلة التي أصبحت الساحة الدولية خاليةً مما يمكن أن يقف بوجهها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وهكذا يعتبرون أن الفرصة قد سنحت لإعادة تشكيل العالم، وما عليهم إلا أن

يجعلوا من هذه الفرصة حتميةً تاريخية، حتمية تفرضها الاعتبارات الأخلاقية والقيم الأميركية. فاستثنائية أميركا تفرض عليها واجبات، كما يقول المؤلفان، والواجب يقود إلى الفعل، والفعل متاح بفضل القوة العسكرية. وهكذا تنفك حتميات التاريخ عن قوانين التطور سواء أكانت علمية واقعية أو أيديولوجية وهمية، وتفرض الإرادة الأميركية نفسها لتقرر التاريخ الذي ينتج عن تسامي واستثنائية القوة التي يتحكم بها هؤلاء الأيديولوجيون الذين يعتبرون أنفسهم بمثابة ذاتٍ إلهية قادرة على إعادة تشكيل العالم، بل إعادة خلقه من جديد؛ فتحلُّ القدرة العسكرية على يدهم محلَّ قوانينِ التطور.

ويصبُّ الكاتبان جامَ غضبهما، في الفصل الخامس، على سياسة كلينتون التي اعتبراها تعبيراً عن «ليبرالية التمنيات» بمعنى التمنيات بدون الفعل، بدون استخدام القوة كأداة للسياسة. فهذه الليبرالية، في رأيهما، اعتمدت سياسة الجزرة من دون العصا، جزرة المساعدات (أو العقوبات) الاقتصادية، من دون استخدام القوة الأميركية، وهما يسخران من عدم ارتياح كلينتون لاستخدام القوة وتفضيله لليبرالية التجارة والتكنولوجيا وللعولمة الناتجة عن التقدم المادي والتحسن المعنوي. لقد اعتبرا سياسة العقوبات والاحتواء التي مورست ضد العراق استسلاماً لنظام صدام حسين، ويتغافلان عن حقيقة أن هذه السياسة قتلت من شعب العراق أكثر من ضحايا الحروب بضع مرات. فقد أدت العقوبات إلى إبادة ما يزيد على مليون وستماية ألف نسمة، كما يقول جيف سيمونز في كتابه «استهداف العراق» (ص ٦٣ ـ ٨٥) (Targetting Iraq)، ويهملان حقيقة أن سياسة العقوبات (سياسة التجويع) ضد شعب العراق كانت المقدمة الضرورية للحرب عليه كي يأتي النصر كاملاً وشاملاً.

إنهما يلومان كلينتون بسبب اعتباره بدروس حرب فيتنام التي كثرت فيها إصابات الجنود الأميركيين، لكنهما يغفلان حقيقة التواصل في السياسة الأميركية خلال مختلف العهود، ومن بوش الأب إلى كلينتون إلى بوش الابن، التواصل بين الحرب الأولى على العراق وبين سياسة العقوبات التي أدت إلى تجويع الشعب العراقي لإضعاف روح المقاومة، حتى لا تقع إصابات كثيرة بين الأميركيين حين يحين موعد الهجوم النهائي في عهد بوش الابن. فالسياسة الإجرامية جوهرها واحد في مختلف العهود، وإن اختلفت الأوصاف الأيديولوجية. لكن المحافظين الجدد على عجلةٍ من أمرهم، فهم لا يستطيعون الانتظار بضع سنوات كي تتحقق النبوءات. إنهم ينظرون إلى أنفسهم وكأنهم الذات الإلهية، وما على «أنبيائهم» من الرؤساء وقادة العسكر الأميركيين إلا التنفيذ الفوري، ولذلك يستحسن الكاتبان قول وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت لرئيس أركان الجيش الأميركي، في حينه، كولن باول: «ما نفع امتلاك هذه القوة العسكرية الأميركية الهائلة، ما دمت تتكلم دائماً عن عدم استخدامها؟»، وما يلفت النظر هنا هو أن أولبرايت كانت وزيرة خارجية كلينتون الليبرالي الذي يتعرض له الكاتبان بالنقد والملامة. فهل في ذلك تواصلٌ أم انقطاعٌ في السياسة الأميركية كما يدَّعيان؟

وفي الفصل السادس، يصف الكاتبان سياسة بوش الابن بأنها «أممية أميركية مميزة»، تجمع العناصر الإيجابية من الواقعية والليبرالية، فهي تزاوج بين القوة الأميركية والمُثُل الأميركية على طريقة تيودور روزفلت وهاري ترومان وجون كينيدي ورونالد ريغان، وهي تنبع من «الاستثنائية الأميركية»، ومن الاعتقاد بفرادة النظام السياسي الأميركي وفضيلته التي حين تُتَرجم إلى السياسة الخارجية فإنها تقدم النموذج الذي يجب أن

يُحتذى في كل العالم، وهي استثنائية يرفضها الليبراليون لأنها تتناقض مع النسبية الثقافية، وهي أممية تسعى إلى السلام العالمي عن طريق القوة الأميركية لا عن طريق المؤسسات الدولية. وبينما يمتنع الليبراليون عن إعطاء الأحكام، أي مقاضاة الأمم الأخرى، فإنَّ الأممية الأميركية تعتقد أن ذلك واجبها، وهي تقدم للعالم بوليساً عولمياً بأوسع الصلاحيات؛ بوليساً يطبق بحيوية فائقة مبادئ القوة والمثل الأميركية.

تشكل هذه الأممية الأميركية احتجاجاً على من يعطون الأولوية للاستفادة من دروس «حرب فيتنام»، ويصرُّ المحافظون الجدد، في المقابل، على الاستفادة من تجربة ميونيخ قبيل الحرب العالمية الثانية حين سُمح للآخرين ـ هتلر ـ باستخدام منطق القوة، فالذين يحق لهم ممارسة القوة بعد نهاية الحرب الباردة، هم الأميركيون وحدهم. وقد حالت الواقعية والليبرالية، بنظرهما، في السبعينات، دون ممارسة القوة الأميركية، لكنَّ الأمر تغيَّر في أيام ريغان ثم في عهد بوش الابن ثانيةً. ويصفان بدايات حركة المحافظين الجدد بـ «التحالف من أجل الأكثرية الديمقراطية» الذي كان قريباً من السناتور هنري جاكسون؛ هذا التحالف الذي اعتبر أن مصلحة أميركا الذاتية هي مصلحة العالم، فهما لا يتناقضان. وكانت الدعوة إلى سياسة خارجية قوية ومثالية وتدخلية، وإلى الإقلاع عن كل أنواع الانعزالية، وإلى استخدام القوة الأميركية المتاحة لإعادة تشكيل العالم، دون انزعاج من قلب الأدوار بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، حين صار التخطيط للسياسة الخارجية في وزارة الدفاع على يد مجلس مستشارين من المحافظين الجدد (راجع كتاب دانا برست «The Mission»، وكتاب ديفيد ألبرستام «War in Time of Peace: Bush, Clinton and The Generals»، حـــول دور العسكر الأميركيين في رسم السياسة الخارجية).

ويعتبر الكاتبان أن حَدَث ١١ أيلول كان الفرصة التي غيَّرت تفكير بوش الابن ودفعته من الواقعية، التي بشَّر بها في حملته الانتخابية، إلى الأممية الأميركية المميزة، التي تميِّزُ بوضوح أخلاقي بارز بين محورَيْ الخير والشر. عندها ظهرت عقيدة بوش الاستراتيجية، والتي تدور حول نقاط ثلاث:

(١) استباق التهديدات الخارجية بشن الحرب؛

(٢) نشر المبادئ الأميركية في العالم، بما يؤدي إلى تغيير الأنظمة التي لا تتناسب مع هذه المثل؛

(٣) تطوير القوة الأميركية لتبقى متفوقة بحيث لا تستطيع أية قوة أخرى أن تضاهيها.

وهكذا يتم تحويل الحرب من عمل بوليسي إلى أداة لخلع أنظمة الاستبداد، ويصير التدخل في شؤون كل البلدان الأخرى هو السياسة الخارجية الأميركية الرسمية والمعلنة. ولا يذكر المؤلفان حقيقة أن الولايات المتحدة دعمت، خلال نصف القرن الماضي، معظم أنظمة الاستبداد في العالم، وأسقطت الكثير من الأنظمة الديمقراطية. وهكذا أيضاً تعتمد استراتيجية الأمن القومي الأميركي على المطابقة، أو تضييق الفجوة الفاصلة، بين المُثُل والمصالح، وبين الأخلاق والقوة، وتجمع في مكان واحد كل خيوط الأممية الأميركية المميزة. وهكذا تحل القوة مكان السياسة، والهيمنة مكان الحوار، وتتحول الدبلوماسية من اتصال بين الدول إلى أوامر تفرضها الولايات المتحدة على غيرها. والفرض لا يحدث عن طريق الإقناع بل عن طريق القوة، أي عن طريق القسر والإكراه (المشروع وغير المشروع ـ أي الإرهاب)، وتصير القوة أداةً للأخلاق، فلا يبقى شيءٌ من الأخلاق أو السياسة أو الحوار، إذ إن كلاً

من هذه الأمور لا تكون حقيقةً واقعيةً تعني شيئاً للناس إذا لم تكن ممارسةً نابعةً من الذات، أو إرادةً تعبِّر عن أصحابها، وليس الخلقية المتسامية التي تفرض عليهم من الذات التي تدَّعي الحلول مكان الإطلاقية الإلهية. ويحق للمرء أن يتساءل حول «الاستثنائية» الأميركية، هل هي في الحقيقة توسعة لمفهوم «شعب الله المختار»، فيشكل الاستثنائيون (الأميركيون) دائرةً متوسعة حول المختارين من اليهود الأقل عدداً، فيصير للدائرة الكبرى مركز في إسرائيل، أرض الميعاد، وبذلك تتحول السياسة الأميركية إلى ما يخدم إسرائيل وأهدافها، كما تصير الولايات المتحدة ولايات خمسين تابعة للولاية الواحدة والخمسين في أرض فلسطين المغتصبة؟ كما يحق للمرء أن يتساءل مرة أخرى حول «الاستثنائية»: هل هي إلا شكل آخر من أشكال العنصرية الثقافية التي تستعلي على الآخرين، وتستخدم العنف ضدهم وتسخِّرهم لأغراضها؛ وهل هذا شكل جديد من الفاشية أو النازية غير المعادية للسامية لكنْ المسخِّرة لتمزيق ساميين آخرين، ساميين حقيقيين (العرب) هذه المرة؟ نعم، سيصدِّرون الفوضى والدمار والموت إلى زوايا الأرض الأربع، وستكون تلك المعركة الأخيرة (الهرمجدون) قبل نهاية الكون (الأبوكاليبس) حين يعود المسيح المنتظر، ويعمُّ السلام في الكون عندما لا يبقى فيه إلا من اختير للبقاء.

ويشرح الكاتبان، في الفصول الثلاثة الأخيرة من الكتاب، رسالة أميركا التي تعتمد على الانتقال من الردع إلى الاستباق، ومن الاحتواء إلى تغيير الأنظمة، ومن الالتباس إلى القيادة، وكل ذلك على يد المحافظين الجدد ورئيسهم المهتدي بنور أفكارهم المضيئة. وقد اكتملت العدة باهتداء الرئيس بوش بعد ١١ أيلول، وتحقق الهدف من «الانقلاب» الانتخابي الذي حدث باختطاف الانتخابات الرئاسية للعام

٢٠٠٠م، ولم يبقَ إلا تنفيذ البرنامج، برنامج المحافظين الجدد الذين يحكمون الولايات المتحدة، بشن الحروب على الآخرين، وهي حروب تنشر الموت والدمار في زوايا العالم الأربع.

يبحث الفصل السابع من الكتاب أول بنود البرنامج، وهو الاستباق بدلاً من الردع، وينطلق في ذلك من ضرورة أن تتوقف سياسة الولايات المتحدة عن كون مواقفها مجرَّدَ رداتِ فعلٍ على الآخرين، ويؤسس الاستباق على معرفة «عقل» الآخرين ونواياهم، ويجيب على السؤال: لماذا العراق لا كوريا التي أعلنت أنها تمتلك القنبلة النووية، أو أنها تنوي الاستمرار في العمل على امتلاكها؟، وهناك دول أخرى لديها القنبلة، لكن ما من قادتها أحد ذو «عقل» مستبد وغير متوازن. هكذا يقول الكاتبان إن الحكم هو على النيات، على ما يجول في عقل المستهدَف، لا على الأفعال. أما كيف يعرفون ما يدور في عقل الآخرين من دون إثباتات مادية أو من دون أفعال تشير إلى النوايا، فهم أدرى بها لكونهم استثنائيين يعرفون المغيبات والممكنات ويختارون من بينها ما يناسبهم، وما يناسبهم يتحقق، بل يصبح هو الحتمية التي يؤول إليها التطور التاريخي.

ويشير الكاتبان إلى أن «الاستباق» فكرة واضحة عندهما: فهو أن تضرب الولايات المتحدة أولاً، أن تَضرِب قبل أن تُضرَب. ولا يشرحان لنا كيف التمييز بين الضربة المحتملة الواقعية وبين الضربة المحتملة الموهومة، فهم على غير استعداد للتمييز بين الواقع والوهم، إذ يعتبرون أن أفكارهم، أو بالأحرى أوهامهم، هي التي تقرر الواقع وتعيد تشكيل العالم، وذلك ليس غريباً في زمن تقنيات الحقائق الافتراضية، حيث يتحول الكون إلى مسرح (أو فيلم سينمائي) للفعل الأميركي. ويقولان إن الاستباق ينغرس في طبيعة الأيديولوجيا والتكنولوجيا الحديثتين في

القرن الواحد والعشرين. ومع هذا القول لا حاجة بنا إلى تفكير عميق لفهم أقوالهم أو لشرحها.

ويعتبر الكاتبان أن ضرب إسرائيل للمفاعل الذري «أوزيراك» في العراق عام ١٩٨١م يجب أن يكون هو النموذج للسياسة الاستباقية (فإسرائيل هي المركز للدائرة الكبرى الأميركية)، كما يعتبران أنَّ الاستباق أداةٌ للقرار الأحادي (Unilateral)، ويعللان ذلك بالقول إن مؤسسة الأمم المتحدة لا معنى لها، وإن مجلس الأمن غير مجدٍ، فالأعضاء الدائمون في هذا المجلس خمس دول بينها دولتان غير ديمقراطيتين، ومن بين الدول الثلاث الديمقراطية في مجلس الأمن فرنسا المنافقة، فيبقى لديهم الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما متحالفتان (حتى إشعار آخر؟ أو أن بريطانيا تابعةٌ لحليفتها)؛ فعلى الولايات المتحدة أن تتخذ قراراتها وتفرضها على الآخرين، سواءٌ من خلال المؤسسات الدولية أو من دونها.

أما التعددية (أي مشاركة الآخرين في القرار من خلال المؤسسات الدولية) فهي تعيق أخذ القرار بضرب العراق، وهذا ما يريده الليبراليون، لذلك يجب، بنظرهما، التخلي عن التعددية التي تقود، على أية حال، إلى انعزالية أميركية يرفضانها. فالإشكالية الحقيقية، كما تقول مجلة نيو ريبوبليك (New Republic)، ليست فيما إذا كانت الدول الأخرى توافق الولايات المتحدة، بل هي فيما إذا كانت هذه الدول على حق، وفي حالة العراق ليس هؤلاء الآخرون على حق. فالمهم بنظر المحافظين الجدد ليس رأي الدول الأخرى، بل هو الانسجام مع الحق كما تحدده الولايات المتحدة، ولا معنى لوجود الآخرين إذا لم يكونوا تابعين للذات الأميركية المتسامية. وهكذا يسخر المحافظون الجدد من شعوب الأرض الأخرى لسبب بسيط جداً هو أن أياً منها لا يمتلك ما يوازي

القوة الأميركية، ولا يخجل المحافظون الجدد من هذا الاستهزاء بالآخرين، فأميركا الاستثنائية يَحِقُّ لها ما لا يَحِقُّ لغيرها.

ويدعو الكاتبان، في الفصل الثامن بعنوان «من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة»، إلى فرض الديمقراطية، سواء بالدبلوماسية أو بالقوة العسكرية؛ فالمجتمعات الحرة لا تهدد بالعنف والغلبة، (نقلاً عن توماس فريدمان في كتابه ليكسوس وشجرة الزيتون The Lexus and the Olive Tree)، الذي قال إنه لا تحدث حرب بين بلدين ديمقراطيين في كل منهما مطعم ماكدونالدز! ويتقدم الواقعيين بوش الأبُ وأعوانُه، لأنهم اختاروا الاستقرار في العراق على الإطاحة بحكم صدام حسين. الواقعيون يختارون دائماً الاستقرار على الحرية. ويعتبر المؤلِّفان أنَّ الديمقراطية أقلُّ وجوداً لدى العرب منها لدى المسلمين الآخرين، بسبب ارتفاع الأمية (الجهل) وتراجع النمو الاقتصادي (الفقر) وانتشار الاستبداد، ويعزوان ١١ أيلول إلى الاستبداد العربي الذي أشعل نار الحركات الإرهابية المعادية لأميركا. ومن غير المفيد انتظار أن يحدث التغيير من داخل الأنظمة العربية، لأن أخلاف هؤلاء المستبدين سيكونون أسوأ. ويرفض المؤلفان فكرة استحالة الديمقراطية في الشرق الأوسط، لكنَّ شرط تحقُّقها هو أن تأتي من الخارج، أي أن تفرضها الولايات المتحدة، ويجزمان أن سياسة الولايات المتحدة حيال الحكومات الديكتاتورية يجب أن تكون التغيير لا التعايش.

أما الليبراليون، بنظرهما، فهم يقدمون الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على الحرية (كارتر، ماكغفرن، كلينتون)، وهم يأملون أن تأتي الديمقراطية حصيلةً لانفتاح السوق، وهكذا فهم يُخضعون السياسة للاقتصاد. يحتج الكاتبان بالقول إنَّ «امرءاً ما» لا «شيئاً ما» هو ما يصنع الديمقراطية. وهذا الـ «امرؤ ما» القادر على خلق الديمقراطية هو

الولايات المتحدة، فهي أقدر على ذلك من الذين يناضلون مع شعوبهم من أجل الديمقراطية، ويرفضان حجج الليبراليين النابعة من مفهوم النسبية الثقافية، التي تمنع جماعةً ما من الحكم على الثقافات الأخرى. فالنسبية بنظرهما حرام، لأن هناك حقيقةً واحدةً مطلقةً هي الحقيقة التي تقررها أميركا، أو التي تنبع من تراثها وقيمها وتاريخها كما يراها المحافظون الجدد، ومن يزعم أنه يمتلك الحقيقة دون غيره من الناس لا يمكن نعته إلا بالأصولية، والمحافظون الجدد هم النموذج الأعلى والأكثر وضوحاً للأصولية في الولايات المتحدة.

تزعُمُ الأصولية أنها تُطَهِّرُ النفس مما عَلِقَ بها من التاريخ، من عالم الكون والفساد، ناشدةً العودة إلى الحالة الأصلية، حالة الطهارة الكاملة التي لا تُمتلك الحقيقة بدونها، وهذا ما يفعله المحافظون الجدد حين يُلْغُون التاريخ الأميركي، بتجاهلهم للآباء المؤسسين وللأجيال الأميركية اللاحقة، لصالح الحالة المثالية التي تتصورها أذهانهم، لكنهم يعودون إلى الأمام، إلى الحالة التي يجب على أميركا أن تخلقها في العالم في المستقبل، ولا يعودون إلى الوراء، إلى الحالة الأولى كما عند الأصوليين الإسلاميين، وبذلك يختلف المحافظون الجدد عن المحافظين القدامى أيضاً. فهؤلاء الأخيرون يسعون للحفاظ على الوضع الراهن، وللقبول بما يستجلبه ذلك؛ أما المحافظون الجدد فهم يرفضون الواقع الراهن لصالح أفكارهم وأوهامهم. فهم يتوهمون أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة، ويعتبرون أيضاً أن باستطاعتهم رفض الراهن وإنكار النسبية لأنهم يمتلكون القوة العسكرية التي تتيح لهم تغيير الواقع وإلغاءه، وإعادة تشكيله ليصير نابعاً من الحقيقة المؤكَّدة التي بين أيديهم، أو في أدمغتهم. ولا يخفى أن حقيقتهم المطلقة هي إسرائيل، كما يقول بوكانن، فهم يوجِّهون كل القدرات العسكرية

الأميركية لصالح إسرائيل. القوة الأميركية مسخَّرة إذن في سبيل الحقيقة المطلقة، وفي سبيل إسرائيل في آنٍ معاً، ولذلك يَصُبُّون جام غضبهم على العرب الذين يرون فيهم بلاءً يجب الخلاص منه. ويتحول العراق إلى حقل تجارب لأسلحتهم الجديدة في خدمة الحقيقة الإسرائيلية. لا همَّ إذا سقط من العراقيين، ومن بقية العرب، الملايين، فهذا هو المطلوب. وما دام العرب مبتلين بثقافة تتنافى مع الحداثة والديمقراطية، فإنهم لا يستحقون الوجود. وأيديولوجيا المحافظين الجدد ترفض، في النهاية، وجود من هو غير أهل (أو غير مؤهَّل) للديمقراطية الأميركية، والعالم الذي يريدونه بالقوة هو عالم متشكلٌ من أحرار، ولا مكانَ فيه لغير الأحرار، لا مكانَ في هذا العالم للعرب، وقد قامت إسرائيل على واقع طرد العرب الفلسطينيين من أرضهم وعلى تجاهل وجودهم، بل على إزالة هذا الوجود. ويترجمون ثنائية بوش الابن حول الخير والشر إلى ثنائية الأحرار الذين يستحقون الوجود وغير الأحرار الذين لا يستحقون الوجود، ويأتي العرب دائماً في الجزء الثاني من الثنائية.

وفي الفصل الأخير من الكتاب، يستعرض الكاتبان كيفية الانتقال من الالتباس إلى القيادة. فالشرط الأول لقيادة العالم هو منع أي خصم من تجاوز أو من معادلة القوة الأميركية، وينكران أن تكون الغلبة أمراً خاطئاً عندما يكون الهدف صحيحاً. وتنبع صحة الهدف من الاستثنائية الأميركية التي يتوجب عليها بناء نظام عالمي يسمح بنشر المبادئ الأميركية. لا بأس، لديهما، بهذه الرؤية التوسعية، التي تتطلب المزيد من الإنفاق العسكري، ما دام العدوان في أي مكان في العالم، حتى ولو كان معزولاً، هو عدوان على النظام العالمي في كل مكان. وينتقدان اليسار واليمين النيكسوني (وبوش الأب)، كما ينتقدان المؤسسة

العسكرية الأميركية لأنها لم تُشفَ بعد من أعراض فيتنام، ولأنها عارضت كل تدخل أميركي في الخارج بعد حرب فيتنام. فسياسيو أميركا وعسكريوها غارقون في دروس فيتنام بينما بقية العالم تلعب لعبة ميونيخ. وما يقف، بنظرهما، حائلاً بين التمدن والوحشية هو القوة الأميركية، فتردُّدُ أميركا لا عدوانيتها هو ما يزيد الأخطار. ويستذكران امبراطورية روما، معتبرين أن التراجع عن الرسالة التي أرساها التاريخ على عاتق أميركا سوف يؤدي إلى انتشار الفوضى التي تصل إلى شواطئها؛ وإذا تخلَّت أميركا عن تشكيل العالم، فإنَّ آخرين سيفعلون ذلك بما يتناقض مع مصالح أميركا. وينعيان على أوروبا عجزها وتفاهتها وفسادها الأخلاقي، ويرميان نعوتاً مشابهة على الصين والأمم المتحدة وغيرهما. فالمستقبل الإنساني، بنظرهما، يتطلب أن تكون أميركا غير اعتذارية في تصرفها (العدواني)، وأن تكون مثالية وحازمة، ولا ينسيان أن تكون غنية! على أميركا إذن أن تكون بوليس العالم ومرشده! ويقولان إن ليس في ذلك غطرسة قومية بل الأمر حقيقة واقعية، والبديل عن القيادة الأميركية هو الفوضى الهوبزية[1]. والقضية اليوم ليست «الغطرسة الأميركية» بل هي حقيقة القوة الأميركية التي لا يمكن التهرب منها، ويصعب على العالم، بنظرهما، أن يتكتل ضد أميركا، وهذا يجعل مهمتها ممكنة، والمهمة ممكنة قبل كل شيء بسبب القوة الأميركية، علماً بأن أميركا ما تزال تنفق على السلاح أقل مما يجب، فهي تحتاج إلى زيادة الإنفاق بمعدل مئة مليار دولار سنوياً (وقد وافق الكونغرس على زيادة الإنفاق العسكري بمبلغ ٧٦ مليار للعام ٢٠٠٣م، إضافةً إلى المبلغ المقرر في الميزانية السنوية، وهو ٤٠٠ مليار

(١) نسبةً لتوماس هوبز، الذي أقام سلطة الدولة على منع الفوضى.

دولار والتي تبلغ ٣,٧٨٪ من الدخل الوطني، تماماً كما طلب المحافظون الجدد في تقاريرهم حول استراتيجية الأمن القومي).

وإذا كان البعض ينتقد الأممية الأميركية على أنها أحادية القرار، فإن الهيمنة الأميركية لا يمكن الحفاظ عليها عن بعد. فعلى أميركا، كما يقولان، أن تكون، في آنٍ معاً، قوةً أوروبية وقوةً آسيوية وقوةً شرق أوسطية؛ وقد تواطأ التاريخ على أن يكون العراق هو الهدف الأول في القرن الواحد والعشرين؛ لكن الرسالة تبدأ في بغداد ولا تنتهي هناك؛ وأميركا المتسلِّحة بالقوة، وبما يكفي من السلاح، تستطيع أن تضمن الأمن لنفسها وأن تخدم قضية الحرية في بغداد وفيما يتجاوزها.

هكذا ينتهي الكتاب بالضرب على وتر نازية فاشية عنصرية لم يشهد التاريخ مثلها إلاَّ نادراً. وإذا كان هتلر قد قسَّم العالم إلى عناصر وأعراق تندرج في سلم الارتقاء والذكاء والاستعداد للحضارة، فإن هؤلاء المحافظين الجدد يختصرون الأمر ويبسطونه إلى أبعد الحدود، إذ يقسمون العالم إلى أميركيين وغير أميركيين بما يذكِّرُنا بالفسطاطين عند بن لادن؛ ولا ندري أيهما أكثر تأثراً بالآخر: بن لادن أم المحافظون الجدد؟ والآخرون الذين من غير الأميركيين يجب هدايتهم من أجل اعتناق القيم الأميركية بالقوة.

وإذا كانت العنصرية المعروفة تقضي بترك الأعراق الدونية وشأنها لأن من طبيعتها أن تكون كما هي عليه، ولأنه لا يمكن تغيير الطبيعة، فإن المحافظين الجدد على غير استعداد لترك غير الأميركيين وشأنهم، لأن أيديولوجيا وتكنولوجيا القرن الواحد والعشرين (حسب تعبير كريستول وكابلان) يتيحان للقوة الأميركية تغيير الآخرين وإعادة تشكيلهم، وتغيير الطبيعة وإعادة تشكيلها. وعلى كل حال، لا تشكل

الطبيعة (بمعنى البيئة) هماً من هموم المحافظين الجدد؛ فذلك ما يدل عليه الامتناع عن توقيع اتفاقية كيوتو.

إن تقسيم العالم إلى فسطاطين: فسطاط أميركي وآخر غير أميركي، لا يعني إلا شيئاً واحداً هو ضرورة أن تبسط الولايات المتحدة سيطرتها على العالم وأن تتصرف به كما تشاء. فأميركا يجب أن تكون مثالية (تأكيد قيم الحرية) لتبرر هيمنتها العالمية؛ وهي يجبُ أن تكونَ حازمةً (تغيير الأنظمة) لتبرر حريتها بالتصرف بالعالم؛ وهي يجب أن تكون غنيةً كي تستولي على موارد العالم الطبيعية والبشرية، وتقتطع منها ما تشاء كي تبقى الأموالُ متدفقةً باتجاه أميركا. وإذا كان الفسطاط غير الأميركي يحتاج إلى الحرية الأميركية، فإنَّ الفسطاط الأميركي يحتاج إلى ثروات العالم بعد سنواتٍ من العجز التجاري الأميركي المتفاقم، والذي لا يمكن التعويض عنه إلا بنهب واستباحة موارد الشعوب الأخرى، الشعوب الساكنة في الفسطاط الآخر.

لقد قدَّم الأميركيون في العراق أمثولةً للعالم، وعلى العالم أن يتعظ. واتضحت معالم الحرية التي يصدِّرونها للعالم في العراق في الفوضى الشاملة المنظمة التي شنها الأميركيون بعد «انتصارهم» على شعب جوَّعوه أعواماً طويلة، وهذه الحرية ـ الفوضى تحرِّر العراقي من أملاكه، ومن أخيه العراقي، ومن تاريخه (إحراق المتحف)، ومن روحه وعقله (إحراق المكتبة الوطنية، ودار المخطوطات)، وكل مذهب من المذاهب الأخرى، وكل إثنية من الإثنيات الأخرى، كما حرَّروا العراق (أو هكذا يظنون) من عروبته. فالحرية كاملة والفوضى شاملة فكأن القيامة قامت: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤، ٣٥]، وكأن نهاية الكون قد بدأت علاماتُها في العراق، لتحقيق النبوءات الأبوكاليبتية.

إنَّ الأمثولة الكبرى في العراق هي أن الأميركيين استجلبوا فرق النهب

والسلب والتدمير والإحراق (والبعض يقول إنهم من الفلاشا العراقيين، أو من بقايا جيش لحد في إسرائيل؛ كما ورد في جريدة السفير بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠٠٣م) حتى عمَّت الفوضى، ولم يحافظوا إلا على آبار النفط في بداية الحرب، وعلى مبنى وزارة النفط في بغداد. وتماهت القيم الأميركية مع النفط، واختصر الأميركيون حرية العراق بالنفط، فحريتهم هي حرية تدفق النفط، وهي حرية تصنعها الأشياء لا الناس، بعكس قول كريستول وكابلان بأن الديمقراطية يصنعها «امرؤٌ ما» ولا يصنعها «شيءٌ ما»، فحريتهم أيضاً هي حريةُ الكذب والنصْب والاحتيال.

وفي هذه المناسبة يجدُرُ ذِكْرُ ما جاء في كتاب إيمي شوا «عالم يحترق» (World on Fire) الصادر في العام ٢٠٠٣م، وهي أستاذة الحقوق في جامعة ييل الأميركية. تقول إن تصدير أميركا للديمقراطية الفورية وللسوق الفورية إلى العالم، في آن معاً، هو تصدير للفوضى. ففي معظم بلدان العالم تتملك غالبية الثروات أقلِّيات عرقية أو دينية غريبة أو محلية، وعندما يُطلب منها تحرير السوق فورياً وتطبيق الديمقراطية فورياً، فإن ذلك يضع القوة الاقتصادية بيد أقلية غريبة، ويضع القوة السياسية بيد الأكثرية المحلية، ولا بد أن ينتج عن ذلك كثير من الصدامات والصراعات بما يؤدي إلى فوضى عارمة. وعلى كل حال، فإن أميركا تصدر تجربة لم تحدث تاريخياً في البلدان الصناعية المتقدمة حيث جاء تحقيق الديمقراطية لاحقاً لتوسع السوق الحرة. فإيرادُ هذه الفكرة للقول بأن تصدير أميركا للفوضى (وللقتل والتدمير)، ليس حصيلة أفكار أقلية من المحافظين الجدد، سواءٌ أكانوا في السلطة أو خارجها، بل حصيلة السياسة الأميركية المتَّبعة على المدى الطويل، هو حصيلة هذا النظام الذي يعبِّر عنه المحافظون الجدد في لحظة من لحظات تطوره. وما قالته إيمي شوا، سبق أن عبَّر عنه جوزيف ستيغلتز،

حامل جائزة نوبل للاقتصاد، في كتابه (Globalization and Its Discontents) «العولمة وخيباتها» عندما وصف تصدير الديمقراطية الليبرالية الأميركية وحرية السوق الفورية إلى العالم بأصولية السوق (Market Fundamentalism).

لا يريد أرباب النظام الأميركي الحرية لغير أنفسهم، فما حافظوا في العراق إلا على النفط، على الأشياء التي تهمهم واستباحوا الإنسان وكل شيء آخر. وإذا كان الإنسان هو الذي يصنع الحرية، فكيف يستبيحونه؟ وجمهور العالم، ومعظم دوله، في جميع أنحاء الأرض يدركون هذا الأمر، ويعرفون أن الحرية الأميركية تعني استلابهم حريتهم، وهذا ما يفسر معارضة غالبية الدول الأخرى للحرب على العراق وتبريراتها الأميركية، وهذا ما يفسر أيضاً التظاهرات التي عمَّت مدن العالم، بما فيها المدن الأميركية، للاعتراض على الحرب. وكما استنكر الجمهور العالمي اعتداء ١١ أيلول وفسطاطي بن لادن، فإنه رفض الحرب على العراق ويرفض فسطاطي الأميركيين، ويصرُّ على بناء نظام عالمي رحب برحابة الروح الإنسانية، متسامح بتسامح العقل البشري، ومتوحِّد بوحدة الحضارة الإنسانية التي شاركت جميع شعوب الأرض في بنائها.

وقد فهم الجمهور العالمي بعمق فحوى رسالة المحافظين الجدد الذين يتحكمون بالولايات المتحدة، وأدرك بحسه المباشر أن نتائج الحرب على العراق سوف تنسحب على العالم بأجمعه، وأن ما أصاب العراق سوف يصيب جميع بلدان العالم الأخرى؛ والمحافظون الجدد لا يكتمون أفكارهم على كل حال.

لقد ناضلت شعوب العالم على مدى عشرات، بل مئات السنين، لتحقيق مكتسبات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتحقق منها ما تحقَّق وبقي الكثير مما يجب تحقيقه. وهذه المكتسبات هي ما يحاول النظام

الرأسمالي العالمي، عن طريق المحافظين الجدد، المتحالفين مع أمثالهم في كل العالم، استعادتها، وكأنها حق له. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي يظن الرأسمال العالمي أن باستطاعته السطو على مكتسبات الناس التي تراكمت ذَرَّةً فوق ذَرَّة، على مدى السنين الطويلة، ولذلك فإن المظاهرات التي عمَّت مدن العالم احتجاجاً على الحرب على العراق، هي حركات لجمهور يدافع عن نفسه بمقدار ما يدافع عن شعب العراق، وما الخصخصة وتخفيض الضمانات الاجتماعية، وتزوير حسابات الشركات الكبرى، وانفجار فقاعة أسواق الأسهم العالمية إلا بعض مظاهر السطو الذي تمارسه الرأسمالية العالمية لسلخ الجمهور عن مكتسباته المتراكمة.

يستخدم المحافظون الجدد، القابعون على قمة النظام الرأسمالي العالمي، الحرب وسيلةً لتحقيق أهدافهم، فالحرب هي أداة عملهم الأساسية كما يقولون، أما الجمهور البشري العريض فهو لا يستطيع شن الحرب، لأنه لا يمتلك القوة لها، لكنه يستطيع القتال دفاعاً عن نفسه وحمايةً لحقوقه، بل لتحقيق المزيد منها، وقد انخدع بعض المثقفين في أميركا والعالم بفكرة الحرب العادلة، ليكتشفوا فيما بعد أن الحرب، مهما كانت الأسباب والمبررات، لا يمكن أن تكون عادلة، بل هي في جميع الأحوال قتال بين فقراء يستخدمهم الأغنياء لخدمة مآربهم[1].

إن للمحافظين الجدد، وللحكام الأميركيين حريتهم في استخدام القوة لشن الحرب من أجل استلاب حرية الآخرين، ولشعوب الأرض

---

(١) يمكن مراجعة مجلة الاجتهاد، العدد ٥٤، للاطلاع على رسالة المثقفين الأميركيين للمسلمين وللاطلاع على خمسة ردود عليها من مثقفين عرب. وانظر الرسالة ورد المؤلف في الملحق ص ص (٢٦٥ ـ ٢٩٧).

حريتها في المقاومة دفاعاً عن نفسها. لهم حريتهم المتماهية مع الحرب واستخدام القوة العسكرية، ولنا حريتنا بل واجبنا في النضال والمقاومة، وسيأتي من يقول إنَّ الظروف مُختلفة، لكنْ مهما اختلفت الآراء، تبقى هناك حقيقةٌ ساطعةٌ مؤدَّاها أنَّ الاحتلال الأميركي، والقواعد الأميركية، موجود بكثرة على أراضينا، وفي بلداننا، والمواجهةُ بشتى الأشكال هي الصيغة الناجعةُ للتخلص من الاحتلال، ولتحقيق الحرية.

٢ ـ كيف نفهم الاحتلال الأميركي وسبل مواجهته

لقد أصبح احتلالُ العراق حقيقةً واقعة، لكنَّ الاحتلال ينالُ في الوقت نفسه من كلِّ الوطن العربي، الذي يقبع نصفه الشرقي تحت التأثير المباشر، في حين يتعامل النصف الغربي مع الاستعمار الأميركي بخضوع تام وكأنه محتل.

يعيدنا الاحتلال مئة سنة إلى الوراء، مع انقلاب الأدوار، إذ كان النصف الغربي واقعاً تحت الاستعمار المباشر، في حين كان النصف الشرقي تحت استعمار غير مباشر؛ رغم التبعية الرسمية للدولة العثمانية. قبل مئة عام، كانت الأسئلة تدور أيضاً حول الهوية وأساليب النضال من أجل التحرر ونزع سيطرة الغرب على المنطقة، والفرق بين الآن وحينذاك أنه كانت هناك دولة عثمانية تتمتع ببعض الشرعية بسبب أمجادها الماضية، والتي أصبحت عاجزةً عن الإتيان بما يشبهها، فهي كانت، قبل مئة عام، على شفير التلاشي، أما الآن فلدى العرب دول عديدة (لا دولة واحدة) عاجزة كل منها عن حيازة الشرعية، فهي دول قطرية، وما دامت كذلك فإنها عاجزةٌ عن شرعنة نفسها ما لم تَسْعَ من أجل الوحدة العربية.

إن معنى عودة الاحتلال هو عودة الاستعمار بكل ما يعنيه الأمر من

نهب الموارد، وتدمير البنى الاجتماعية والمادية وتمزيق روابط الأمة العربية، والتلاعب بماضيها وحاضرها من أجل الحيلولة بينها وبين النهوض والتجدد، والبناء على طريق المساهمة في الحضارة الإنسانية والمشاركة في إنجازاتها، لما فيه خير الإنسانية ونفع مواطنيها في آنٍ معاً. وربما اختلف الباحثون في تحديد أولويات الاحتلال وملامح هذا الاستعمار، لكنَّ الموضوعَ الأساسيَّ، الذي لا يمكن إنكاره، هو أنه بعد عقودٍ من الاستعمار الجديد، أو ما تعوَّدنا على تسميته بالأمبريالية الجديدة، والتي تعتمد على نهب الموارد والتحكم عن بعد من دون الاحتلال المباشر، تزيد الرأسمالية العالمية، التي تقودها الولايات المتحدة، إلى نوعٍ من الاستعمار القديم بجيوش الاحتلال والأوامر المباشرة إلى المحكومين والمستولى عليهم، وهذا هو معنى تحول السلطة الأميركية، على يد قيادتها من المحافظين الجدد، إلى الحرب الاستباقية بدل الردع، وإلى سياسة تغيير الأنظمة بعد سياسة الاحتواء، وعلى القيادة والتحكم بعد السياسات الملتبسة في هذين الأمرين، كما أن ذلك هو معنى تفضيل القرارات الأحادية (الأميركية) على القرارات التعددية التي يشارك فيها آخرون، في إطار المؤسسات الدولية أو عن طريق التحالفات. وما كان التحول برمته ممكناً لولا القوة الأميركية التي رأى المحافظون الجدد فيها وسيلةً وحيدةً للهيمنة على العالم، وسيلة تأخذ مكان الحوار والدبلوماسية والسياسة. فقد صارت القوة العسكرية هي وسيلة اتصال أميركا بالعالم، وكان طبيعياً أن ترسو خياراتهم على الوطن العربي كي يكون مسرحاً لحروب تلقِّن بقية العالم الدرس الذي يجب أن يزرع الخوف والرعب في النفوس.

والقول إنه كان طبيعياً أن يكون الوطن العربي، انطلاقاً من العراق، هو الخيار لمسرح العمليات الحربية: لأن هذه الأمة هي القاعدة التي

انطلق منها الإسلام، ولدى المحافظين الجدد والإنجيليين الجدد ثارات يريدون تسويتها مع هذا الدين؛ ولأن إسرائيل معنية بكل ما يجري في أقطار الوطن العربي مهما قربت أو بعدت عنها، والمحافظون الجدد يجيِّرون سياسة أميركا الخارجية لصالح إسرائيل، وهم يعرفون وحدة المشاعر العربية التي يجب أن تبقى مشغولة بحربٍ دائمةٍ تصدِّرُ الفوضى إلى بلادهم وإلى أذهانهم؛ ولأن في العراق وبلدان عربية أخرى كمياتٍ كبرى من النفط والموارد الطبيعية الأخرى التي يجب الاستيلاءُ عليها مباشرةً، وفي ذلك إرضاءٌ للرأسمال الأميركي بشركاته الكبرى، وإرضاءٌ لفئات عريضة من المجتمع الأميركي التي يُهمُّها تعبئة خزانات الوقود في السيارات بأسعارٍ رخيصة. ولا حاجة للنقاش حول أولويات السلطة الأميركية بين المصالح الأيديولوجية أو المصالح الاقتصادية، فالقوة العسكرية، والحرب الدائمة التي تصدَّر إلى المنطقة تضعف العرب، وتؤدي إلى استفادة جميع أطراف السلطة الأميركية؛ والحقد والربح في هذا المجال يجاور أحدهما الآخر.

إن الحرب الأميركية على العرب ليست حتميةً تاريخية، فهي لا تنتج عن تطورات تاريخية موضوعية، بل هي حرب اختيارية، كما يتبجح المحافظون الجدد، هي حربٌ ناتجةٌ عن شهوة العنف الكامنة لدى الرأسمالية الأميركية، ولدى كل رأسمالية مهيمنة أخرى، ويغذي المحافظون الجدد هذه الشهوة ويبنون عليها. هي حرب فرضتها الأيديولوجيا الحاقدة التي استولت على وعي السلطة الأميركية. ولو اقتصر الأمر على المصالح الاقتصادية لكان بالإمكان معالجة العلاقة بين أميركا والعرب بطرق أخرى، ولتدفق النفط إلى أميركا بوسائل سلمية (كما حدث حتى الآن بدون انقطاع وخلال المئة عام الماضية)، ولتدفقت عائدات النفط بدورها عائدةً إلى أميركا لشراء ما يلزم وما لا

يلزم، لكن الرأسمالية التي نشأت، منذ القرن الخامس عشر، على العنف تفضِّل وسائل الحرب على كل الوسائل الأخرى.

تفضِّل الرأسمالية العنف ليس لأنه أكثر الوسائل فعالية ومردوداً (Efficiency) من الناحية الاقتصادية أو الإنسانية والاجتماعية، وما كانت الرأسمالية نظاماً ذا مردودية أو فعالية عالية في يوم من الأيام، بل لأنها دائماً على عجلة من أمرها لجني الأرباح ومراكمتها، ولو كان الأمر على حساب الأرواح البشرية والبيئة الطبيعية، وإذ تؤدي الحرب إلى تراكم بدائي سريع، لا يتحقق بوسائل أخرى، يضاف إلى كل ذلك أن الولايات المتحدة التي تعاني، منذ أكثر من عقدين، من عجز دائم في الميزان التجاري، مما يعني أن هناك تراجعاً في قدرتها على المنافسة الإنتاجية أولاً، ثم التجارية ثانية، تحتاج إلى الاستيلاء على الموارد الطبيعية للمجتمعات الأخرى كي تعوض عن النقص الحاصل نتيجة تدفق الأموال من الداخل إلى خارجها، وكي ينتج عن بيعها موارد المجتمعات الأخرى تدفقٌ معاكس لرؤوس الأموال الخارجة منها.

ومع تراجع الحصة الأميركية من الإنتاج العالمي، التي كانت تشكل أكثر من ٥٠٪ بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أصبحت توازي ٢٠٪ الآن، ترى السلطة الأميركية تراجعاً موازياً في القوة الاقتصادية الأميركية. وعلى الصعيد السياسي، يزداد شعور الأميركيين بالعزلة نتيجة الغطرسة والعزوف عن المشاركة الدولية، وتحطيم المؤسسات الدولية والتراجع عن إبرام معاهدات دولية جرى التوقيع عليها لتخفيض سباق التسلح وللحفاظ على البيئة، إلخ.. ويزداد تفضيل السلطة الأميركية لاستخدام القوة العسكرية، بما يؤدي إلى الحروب المستمرة، مع تراجعها على صعيد القوة الاقتصادية والقوة السياسية، وهم، بمعنى ما، يستخدمون القوة العسكرية لأنه لم يعد لديهم قوة أخرى يستخدمونها.

ويزداد الحقد على الآخرين: على الدول الأخرى من حلفاء سابقين ما عاد باستطاعتهم البقاء كذلك بسبب الغطرسة الأميركية، ومن أعداء سابقين أصبحوا أصدقاء للأميركيين وما استفادوا من الصداقة إلا مزيداً من الذل والهوان على أيديهم.

ينظر الأميركيون إلى أنفسهم في مواجهة العالم، الذي قسَّموه إلى فسطاطين، ولا يجدون غير القوة العسكرية أداةً لفرض أنفسهم عالمياً، فيعممون العنف إلى حرب دائمة تنقله من بلد إلى بلد آخر، ويفضلون دائماً أن يكون العدو الجديد ضعيفاً منهك القوى، مثل بنما وأفغانستان والعراق (بعد ١٢ عاماً من التجويع)، ويتحول جيشهم إلى بوليس عالمي، إذ ما عادت الحرب رداً على اعتداء بل فعل رقابة على العالم وفرض عقوبات على من لا ينسجم مع «القيم» والأخلاق الأميركية، ولا يُخْفُون ذلك، ويعلنون، في عهد المحافظين الجدد، ما كانوا يُخْفُونه في العهود السابقة (الليبرالية). وربما كان الإعلانُ نتيجة الزهو بالقوة العسكرية الفائقة، أو ربما كان الأمر اضطرارياً بسبب انتشار وسائل الاتصال التي تجعل التخفي مستحيلاً، ويُسَمُّون هذا العنف المعمَّم، أو الحرب الدائمة، أمميةً أميركية مميزة، ويعتقدون أنهم يقدمون للعالم برنامج عمله الكوني، الذي لا يعني أكثر من خضوع الإنسانية الشامل للذات الأميركية التي تعتقد أنها هي المتسامي الخلاق والمبدع.

عالمية الصراع

من هذه النقطة يجب أن ينطلق العرب في المواجهة: من عالمية الصراع، لكن من أممية إنسانية، لا من أممية أميركية مميزة. فالأممية الإنسانية تحمل إمكانات التحرر بينما الأممية الأميركية لا تعني إلا الخضوع والتبعية. ومن غير الممكن مواجهة هذه الفاشية الأميركية الجديدة إلا بمشروع كوني إنساني، يشارك فيه جميع البشر من كل

نواحي الكرة الأرضية. وما وصلت إليه الحضارة العالمية من تطور، شاركت فيه جميع الأمم، فهي لا تسمى حضارة غربية إلا مجازاً. هذا التطور يسمح بذلك، أي بالمواجهة العالمية الأممية، بل هو لا يسمح بغير ذلك. وربما استغرب القارئ هذا القول آخذاً بالاعتبار حالة العرب الراهنة وشرذمتهم وتمزقهم، لكن التاريخ يصنعه الضعفاء رغم أن الأقوياء يكتبونه، يعني ذلك أن الحضارة والثروة والمكتسبات الإنسانية هي من صنع الناس العاديين، لكنَّ الأقوياء والطبقات العليا، هم الذين يسيطرون عل كل ذلك ويقتطعون جَهْدَ الآخرين من أجل رفاه القلة المسيطرة، ويعني ذلك أيضاً أنَّ الأقوياء، الدول المهيمنة، كأميركا حالياً، تستطيع الوصول إلى ما تريد بوسائل الحرب؛ أما الضعفاء فهم الذين يناضلون يومياً من أجل مكتسبات ضئيلة يراكمونها لتبدو نتائجُها على المدى الطويل فقط. الأقوياء على عجلة من أمرهم لإعادة تشكيل العالم، أما الضعفاء فلديهم الصبر والقدرة على التحمل؛ وهم يستطيعون تحمل ما لا يستطيعه الأقوياء، ولولا نضالاتُ الضعفاء المتراكمة على مدى القرون الماضية، لما وصلت البشرية إلى ما وصلت إليه من مستوى الحرية وحقوق الإنسان، ولما كنا قادرين على قول ما نقوله الآن، ولكنا الآن مجرد أتباع لسيد إقطاعي أو متملك رأسمالي أو سيد على قطعان من العبيد.

يقول المحافظون الجدد، أصحاب السلطة الأميركية، إنَّ التاريخ قد تواطأ على أن يكون العراق هو موضع البداية لتنفيذ برنامجهم الأممي، ويعرف العرب أن التاريخ لا يتواطأ على شيء، لسبب بسيط جداً هو أن التاريخ ليس كياناً ولا إرادةً أو ذاتاً أو قوة خالقة، بل يدرك العرب أن الأممية الأميركية تسعى لتقويض وجودهم كبشر أولاً، وكأمة عربية ثانياً، كما يدركون أن هناك أممية أخرى مضادة تجلَّت في المظاهرات التي

عمَّت مدن العالم بما فيها المدن الأميركية، احتجاجاً على الحرب ضد العراق، وأن هذه الأممية المضادة تضع عليهم عبئاً ثقيلاً، فكأن الإنسانية قالت للعرب إن مصيرها مرتبط بمصيرهم. وهذا الأمر لا يحدث للعرب للمرة الأولى، فقد كان الإسلام مشروعاً عالمياً للعرب، خرجوا به إلى العالم، وأنشأوا من طريقه حضارةً عالميةً، والآن يأتيهم العالم بمشروعه الإنساني فعليهم أن يستجيبوا بالمقاومة ضد المشروع الأميركي لأممية الاستغلال والقهر والاستعباد، وبالمناهضة للفاشية الجديدة، وإلا فإن وجودهم هو المعرَّض للخطر، وقد أحال الأميركيون الصراع إلى معركة وجود، وما عاد بإمكان العرب أن يتملصوا من ذلك.

التمسك بالهوية

انطلاقاً من عالمية الصراع، يتوجب على العرب التمسك بهويتهم، ولا تناقض في هذا القول شرط أن تكون الهوية مشروعاً للمستقبل لا انغلاقاً على الماضي، وشرط أن ترتبط الهوية بمبادئ الحرية وحقوق الإنسان ووحدانية الحضارة العالمية التي شبَّهها أحد كبار الباحثين بسمفونية واحدة ذات ألحان متعددة. وعندما تتحول الهوية من معطى يقدمه لنا الماضي، إلى مشروع للمستقبل بصيغة أصحابها، فإنها يمكن أن تتماهى مع العالمية، وأن تصير صانعة للأممية الإنسانية. إنَّ التبعية للماضي لا تصنع إلاَّ العبيد المستتبعين للآخرين، أما صنع المستقبل فهو الذي يحرر الناس، والتبعية للماضي تعوِّد أصحابها على الخضوع، بينما تجاوزها يفتح آفاق المستقبل، ويعبِّر عن الإرادة، وما الحرية إلا فعل الإرادة.

ولا تكون الهوية إنسانيةً عندما تنغلقُ على نفسها ويتحفز أصحابها في مواجهة العالم، وكأن العولمة مشروعٌ للرأسمالية لا للإنسانية المتطلِّعة إلى الحرية الكاملة. الحرية لا تقتصر على حركة السلع والمال

بينما هي تعيق حركة البشر وانتقالهم من بلد إلى آخر، والرأسمالية التي تفرض على الإنسان أن يكونَ أداة إنتاجٍ تقيِّدُ حركته، ولا تسمح بها إلا حسب مقتضيات الربح من تبادل السلَع وتداول المال، وهي ترفض العولمة الشاملة الإنسانية، عولمة الجمهور البشري العريض من أداةٍ إلى هدف، من موضوعٍ إلى ذات، من معطى إلى تجاوز، يصبح بإمكانه المشاركة عن طريق الخيار، ولا يمكن استبعاده عن طريق القسر، ويصير هو الصانع ولا يبقى هو المصنوع.

وتكون الهويةُ إنسانيةً عندما تسعى إلى التجدد الدائم مستفيدةً من التجربة الإنسانية بمختلف تنوعاتها، فلا تقتصر على ما اختير لها قسراً ونُسِّقَ حسب بعض الرؤى المسبقة تلفيقياً وانتقائياً لتشكيل ما يسمى التراث القومي. تكون الهوية إنسانيةً عندما تعتبر أن تراثها هو التراث الإنساني. والحضارة العربية الموروثة كانت حضارةً عالميةً إنسانيةً لأنها اعتبرت في حينه أن تراثها هو كل الإنتاج الثقافي البشري، من الإغريق إلى الفرس إلى الهنود إلى الصينيين، الخ... وما انغلقت الثقافة العربية على نفسها إلا عندما أصبحت دفاعيةً تحت وطأة السيطرة الغربية، ابتداءً من نهاية القرن الثامن عشر، فكان الانغلاق بدايةً للهزيمة، وكان الدفاع بدايةً للتراجع، وأوصلنا التراجع إلى ما نحن عليه. ومن حقنا الآن، بل من واجبنا، أن نقبل على الحضرة الإنسانية مهما كانت، وأن نستوعبها لننتقل من الدفاع إلى الهجوم، علماً بأن مصيرنا القومي، بل وجودنا كأمة، يتوقف على هذا الأمر.

الاتجاه الوحدوي

وانطلاقاً من الهوية، يتوجب على العرب العمل من أجل التوحد السياسي، وذلك أنه من دون مشروع سياسي للوحدة العربية تبقى الهوية مجرد مقولة، والمقولة فوق الناس، تعلو عليهم، فيخضعون لها

ويفقدون حريتهم. وقد كانت العروبة الميتافيزيقية، ذات الكيان المتسامي على وجود الناس وسيلةً لاستتباعهم ولجعلهم رعايا للنظام لا مواطنين في الدولة. ومن يكون عبداً لمقولات معينة، يمكن أن يصبح عبداً لغيرها، سواءٌ أكان نظاماً سياسياً أم قيادة حزبية أو غيرها. والعروبة هي الناس لا سماتهم، هي الحياة البشرية بحريتها الإنسانية وبقواها المتجددة وبتناقضاتها المتفجرة إبداعاً خلاَّقاً، لا سِمات الناس وما يُعتبر «جواهر» كيانية متجمدة في رؤى مسبقة.

لا معنى لقول العرب بهوية مشتركة، حتى لو كانت مؤسسة على ثقافة واحدة، ما لم يسعوا إلى تحقيق مشروع سياسي مشترك يحول الأمة من مجرد احتمال إلى وجود متحقق، من مجرد شعور مشترك إلى ذات فاعلة. ومن الطبيعي، بل ومن الضروري، أن يكون ذاك المشروع هو تحقيق المجال العربي الواحد. ومن غير المتوقع أن يصبح العرب فاعلين وقادرين على القبض على زمام مصيرهم من دون دولة تنظِّم وجودهم وتؤطِّر قواهم، بالتعبير الديموقراطي عن إرادتهم وبالعمل حسب هذه الإرادة في آن معاً، ومن غير المقبول أن يبقى الكلام على مستوى التساؤل: أين العرب؟ كلما حلَّت بهم مصيبةٌ أو كارثةٌ، ففي ذلك ظلمٌ لشعوب هذه الأمة.

إن الوجود العربي غير متحققٍ الآن، ولن يكون متحققاً من دون الدولة السياسية التي تعبِّرُ عنه وتحميه. ونقول تحميه، لأن الأمة العربية الآن هي مجرد مشاعر مشتركة مستندة إلى الثقافة، أي إلى معطيات الماضي عملياً، والمشاعر لا تستطيع أن تفعل شيئاً جدياً ما لم تُضف إليها طبقة فوقها من إرادة الفعل السياسي، الفعل السياسي الذي يشارك الناس في تقرير أسسه وأهدافه. فالأمة موجودة، والمشاعر جيَّاشة، والقدرات كبيرة، ونبل التضحية أكبر من أن يوصف، وتدل على ذلك

كثرة العمليات الاستشهادية، وما قصَّرت شعوب الأمة يوماً في النضال، لكن القصور هو في الوعي، وعي أهمية الوحدة والدولة، وبلورة هذا الوعي تقع على عاتق النخبة الثقافية والسياسية، كما تدل على ذلك تجارب المجتمعات الأخرى.

إن وحدة قطرين عربيين مركزيين في العام ١٩٥٨م هزت قواعد الاستعمار في حينه، وبدأ التراجع مع الانفصال في عام ١٩٦١م، وتحول التراجع إلى هزائم متراكمة منذ ذلك الحين، إلى أن وصلنا إلى الحالة الراهنة. وفي العام ١٩٧٣م كان العمل العربي المشترك لهذين القطرين، كافياً للنصر أو لمنع الهزيمة. ثم ذهب العرب (عذراً: ذهبت الدول القطرية) فرادى إلى السلام، وعجزوا عن تحقيق شروط سلام عادلة. وما تحقق لدى بعض الدول العربية، التي وقَّعت اتفاقيات صلح مع إسرائيل، هو خضوع وتبعية وليس سلاماً بأي شكل يستحق هذا الوصف، وسيبقى العرب عاجزين عن السلام وعن الحرب، عاجزين عن تحقيق مصالحهم في أي منهما بدون التوحد بطريقةٍ تجمع قواهم، وسيبقون موضع حروب تشن ضدهم، ويُستفردون الدولة بعد الأخرى، كما استُفرد العراق، وكما سوف يُستفرد كل بلد عربي آخر. وما دامت التجزئة قائمة، سيبقى استفراد أقطارها هو السياسة الدائمة للذات الامبراطورية، ولن تستطيع الأمة بمجملها أن تواجه الأخطار، وسيقاتل جزء صغير منها، وسيتفرج عليه بأسى الجزء الأكبر الآخر من الأمة، وسيُمنع هؤلاء حتى من التظاهر تأييداً للجزء المستفرَد. هكذا استُفردت فلسطين، ووضع الإسرائيليون حولها سوراً لمنع العرب الآخرين من مساعدتها؛ وهكذا استُفرد العراق، ووضع الأميركيون حوله سوراً للهدف ذاته، وما يحدث ينبئ عن مصير الأقطار العربية الأخرى، بل عن مصير الأمة بمجملها.

ويعتبر البعض أن عدم تحقق الوحدة يعني بقاء الأمة كأمة لكن من دون دولتها السياسية؛ لكن الذي حدث في فلسطين، وما حدث في العراق، وما يقول الأميركيون أنه سيحدث، على يد قيادتهم من المحافظين الجدد، ينذر بالخطر الشديد على وجود الأمة كلها.

وقد درج الكثيرون على اعتبار فلسطين جوهرَ القضية العربية، وسيأتي من يقول بعد الآن أن العراق جوهر القضية العربية، وعندما تقع المصيبة في قطر عربي آخر سيقال: إن هذا القطر هو جوهر القضية العربية، وسيقع الخلاف حول أي قطر يستحق أكثر من غيره جوهر القضية، وسيكون كل قطر جوهراً لقضية الأمة، وستزداد التجزئة تفاقماً. وقد كان على العرب منذ ١٩٤٨م أن يعتبروا أن جوهر القضية العربية واحد، وهو الوحدة العربية، هو تحقيق الدولة الواحدة لكل الأمة، لكن الخطأ المؤسِّس لكل ذلك هو تصور الوعي من طريق إدراك أهمية الدولة بشكل عام، وإلى الاستهانة بدور (بل بأدوار) الدولة القومية.

لقد ارتاحت الدولة القطرية لاعتبار فلسطين جوهر القضية العربية، ودعمت القضية ببعض المال حيناً أو ببعض المقاتلين حيناً آخر، وانصرفت هي إلى تدعيم وجودها القائم على التجزئة، بل عملت على تدعيم هذا الوجود بالرموز مثل العلم والنشيد الوطني وأجهزة البيروقراطية والقمع، بل باختراع أيديولوجيا خاصة بها؛ وبعض هذه الدول ما ترددت في إيجاد أصول غير عربية لوجودها. إن جوهر القضية العربية هو القضية العربية ذاتها، هو الوحدة المتجسدة في الدولة السياسية.

الشرعية وفكرة الدولة

وانطلاقاً من السعي في سبيل الوحدة العربية، يمكن لكل بلد عربي أن يكتسب بعض الشرعية التي يفتقدها نظامه ما دامت الدولة فيه قطرية،

ولا تكتسب أية دولة شرعيةً ما إلا من الفكرة التي تؤسِّس نفسها عليها، وقد عجزت كل الدول العربية عن اكتساب الشرعية لأنها بقيت قطرية مستنكفة عن تبرير وجودها بالفكرة العربية وبالسعي من أجل الوحدة. فالدولة القطرية، نتيجة ذلك، ليست دولةً، بل هي مجرد نظام؛ والنظام هو أجهزة القمع والبيروقراطية ومؤسسات تقاسم الأعباء والفوائد. إن فكرة الدولة هي التي تمنح مواطنيها المعنى والمغزى، هي أساس الشرعية التي تمنح الحياة (أو الموت) معنى أو مغزى، هي التي يعيش الناس في ظلها كمواطنين، أما النظام فهو المؤسسات التي تضع القيود على الناس، وهو بالضرورة يعني القمع واستلاب الحرية وتحويل الناس إلى رعايا. إن الحرية ليست إضافةً للوحدة، بل هما صنوان متلازمان. فالدولة الوحدوية هي دولة الحرية، والدولة القطرية قمعية بالضرورة، وقد أثبت تاريخ القرن الماضي ذلك، إذ لا توجد، ولم يكن ممكناً أن توجد، دولة قطرية واحدة غير قمعية. لم تستطع الدولة القطرية أن تكتسب الشرعية، وبالتالي فإنها لم تستطع إقناع مجتمعها بوجودها، فاضطرت إلى القمع، وصار القمع جزءاً من طبيعتها. وعندما يحل القمع مكان السياسة، ينكفئ الجمهور، ليدور حول نفسه ويعزف عن المواجهة، وعندما يترك الجمهور أنظمته تواجه وحدها التحديات الخارجية، فإن ذلك لا يعني التخلي عن القضية، بل يعني أن الجمهور لا يجد فائدةً في الوقوف إلى جانب الأنظمة، كما لا يجد فائدة في مطالبتها بشيء. لقد قمعت الأنظمة العربية الجمهور ردحاً طويلاً من الزمن، وبالمقابل فإنه يتوقع منها أن تدفع الثمن وحدها.

لقد أَخرجت الدولة القطرية الجمهور العربي من السياسة، لأنَّ الدولة القطرية لا تستطيع أن تكون دولة ولا أن تسمح بالسياسة. فالدولة تؤسِّس نفسها عادةً على فكرة، وفكرة الدولة عندنا لا يمكن أن تكون

إلا عربية، وقد جربت الدولة أفكاراً أخرى غير عربية، دون جدوى؛ أما السياسة فإنها تعني مشاركة الجمهور، والجمهور عربي المنحى والاتجاه، كما تدل مختلف التجارب التي تمر بها الأمة. إن الشرخ القائم عندنا بين الدولة القطرية والجمهور لا يعود إلى أن الدولة القطرية قمعية وباستطاعتها أن تكون ديمقراطية، وأن تجسد مبادئ الحرية، بل يعود إلى التناقض الأساسي وهو أن الدولة القطرية لا يمكن أن تكون عربية والجمهور لا يمكن أن يكون إلا عربياً؛ فهما كخطين متوازيين لا يلتقيان، وبالتالي فإن الجمهور العربي لم يخرج من السياسة لأنه منهك أو متخلف أو متخلٍ عن القضية، بل لأنه لا يتوقع شيئاً إيجابياً من دولته، والأمر غير ذلك في الخمسينات والستينات، حين كان الاتجاه الوحدوي العربي هو السائد، رسمياً وجماهيراً.

إن الخروج من المأزق الراهن، مأزق التناقض العميق بين وجود الدولة القطرية والجمهور العربي وعزوفه عن السياسة، يمكن الخروج منه جزئياً أو تدريجياً إذا تبنَّت الدولة القطرية خطاباً وحدوياً عربياً، على الصعيدين القطري والعملي. وبما أن الدولة القطرية قد أنتجت مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية مرتبطة بوجودها، وعمدت، في أحيان كثيرة، إلى إنتاج أساطير تاريخية تربطها بالماضي، فإنها لن تتبنى الاتجاه الوحدوي العربي، بشكل جدي، بدون ضغط الجمهور، وبدون قيام تنظيمات سياسية عربية جديدة تعيد النظر بالأفكار الأيديولوجية والسياسية السائدة، وتسعى لإعادة تشكيل الأمة العربية، أو بالأحرى التعبير عنها باتجاه ينسجم مع التطورات العالمية، مع أممية الصراع، ومع متطلبات المشروع لأمة غير قومية وغير منغلقة على ذاتها. وإذا كان هناك إصرار على استخدام تعبير «القومية العربية»، فإن هذه القومية يجب أن تُفهم على أنها مشروع للعالم لا للعرب وحدهم، وهذا ما

يجب أن يطرح علينا المضمون الإنساني للمشروع العربي، بإلحاح.

إن كل فكر، أو وعي، مغلق يمكن أن يُستخدم كأداة بيد الدولة القطرية، سواءٌ أكان فكرَاً قومياً أو دينياً أو غير ذلك. والانغلاقُ في جانبٍ من جوانب الحياة البشرية يسحب نفسه على الجوانب الأخرى، والدولة القطرية، بمؤسساتها البيروقراطية وأجهزتها القمعية واتجاهاتها الأيديولوجية، استخدمت الحدود للانغلاق دون العالم الخارجي، لا دون الأفق العربي وحسب. أما الاتجاه الوحدوي العربي فإنه يجب أن يفتح الحدود وآفاق الفكر والوعي على العالم، وأن يتبنى جميع القضايا الإنسانية، قضايا المهمَّشين والمستغَلين في العالم، وذلك يتطلب الوقوف ضد قوى الاستكبار والغطرسة والعنصرية والظلم والقهر والعنف، ضد هذه القوى التي تشكل العمود الفقري للنظام الرأسمالي العالمي؛ علماً بأنه ليس في هذا النظام ما هو عالمي سوى حركة المال، في حين يرزح الإنسان تحت وطأة ذاك النظام، مضبوطَ الحركة، فاقدَ الحرية ومحروماً من نتائج قوة عمله.

الفَصْلُ الثَّانِي

العدوان على العراق

المنطق الأميركي والمنطق الإنساني

جاءت الحرب على العراق مخالفةً للتوقعات. فقد شنها الأميركيون، عدواناً وظلماً، وهم يبالغون في الثقة بأنفسهم؛ واضطر العراقيون إلى خوضها، دفاعاً عن أنفسهم، وسط توقعات أقل بكثير مما ظهر خلال أيام الحرب الأولى. وأسباب المبالغة بالثقة بالنفس هناك، وانخفاض الثقة هنا، جميعها تستند إلى مبررات واقعية، لكنها تخلو من العامل الوحيد الذي لا يمكن حسبانه، وهو العامل الذي يقرر الفرق بين النصر والهزيمة، وبين الربح والخسارة؛ هذا العامل هو الإرادة البشرية، التصميم على الدفاع عن الحياة حتى اليوم، والحياة لا تخلد بدون الكرامة الإنسانية التي يهينها الأميركيون ويدوسونها في كل وقت، والتي تعود إلى العرب بمقدار ما يصمد العراقيون في القتال.

ينفق الأميركيون (من دون أن نأخذ بالاعتبار أرقام الدول الحليفة) ما يتجاوز الأربعماية مليار دولار أميركي سنوياً على عدة الحرب، البشرية والمادية، ولا يستطيع العراق إنفاق أكثر من ٠,٣٪ من ذلك سنوياً[1]. يضاف إلى ذلك ما أُخضع له شعب العراق خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية من تجويع وتفتيش وحصار وإذلال، يضاعف فارق

(١) بول كروغمان، جريدة **هيرالد تريبيون**، تاريخ ١٢/ ٣/ ٢٠٠٣م.

القوة عدة مرات، لذلك فهم يعتبرون أن هذا الشعب الذي أُنهكت قواه سوف يستقبلهم بترحاب، وأنه سوف يخضع لحكم مفوَّض عسكري أميركي ثم لحكومة يشكلها نصابون وعملاء، وأنه سوف يعتبر كل ذلك تحريراً. باختصار، اعتبر الأميركيون أن احتلالهم للعراق سيكون أشبه بنزهةٍ تقومُ بها جيوشُهُم على ضفاف دجلة والفرات، وما جاءت أحداث الأيام الأولى للغزو مطابقةً للتوقعات الأميركية المعلنة؛ فهل كانوا يجهلون طبيعة الشعب والأرض في العراق قبل أن يقدموا على الغزو؟

يعرف الأميركيون العراق جيداً، فلديهم أجهزة الاستخبارات ومراكز البحوث والجامعات وصفوة الدارسين من المولودين في الولايات المتحدة ومن المهاجرين إليها، لديهم من كل ذلك ما يجعلهم على معرفة وثيقة بالعالم كله لا بالعراق وحده، لكنهم فرضوا الحرب للأسباب نفسها التي كان يجب أن تمنعهم من ذلك، وفي ذلك مفارقة، خاصة وأن الكثيرين من الباحثين والكتَّاب والمسؤولين السابقين كانوا قد ناقشوا وكتبوا وحذَّروا من مغبة التفرُّد بالقرار، والخروج على الشرعية الدولية في سبيل حكم العالم بالقوة المادية بدل توخي القيادة بوسائل الإقناع والحوار، علماً بأن ذلك قد أصبح أمراً متاحاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفرُّد الولايات المتحدة بصفة الدولة العظمى. وقد أصر الحكام الأميركيون على مغامرة الحرب رغم المخاطر التي يمكن أن يسببها ذلك على النظام العالمي الجديد الذي أعلن بوش الأب ولادته في مطلع التسعينات، والذي لا ينتج عن انهياره، أو نشوب الفوضى فيه، إلا تزعزع القاعدة التي تستند إليها زعامة الولايات المتحدة للكرة الأرضية.

إن الأسباب التي كان يمكن أن تردع الحكومة الأميركية عن شن الحرب متنوعة، وهي تطال شؤوناً اقتصادية وسياسية دولية، وعسكرية

أمنية. فعلى الصعيد الاقتصادي، تحتاج الحرب إلى نفقات إضافية كبيرة تبلغ حوالي الـ ٧٥ مليار دولار؛ وهذا هو المبلغ الذي طلبت إدارة بوش من الكونغرس إضافته لموازنة العام ٢٠٠٣م التي خصصت ما يوازي ٣,٧٨٪ من الدخل الوطني للنفقات العسكرية، والأرجح أنها سوف تحتاج إلى مبالغ أخرى إضافية في الأعوام القادمة(*). وفي مقابل زيادة النفقات تنوي إدارة بوش تخفيض الضرائب، لإرضاء الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع والتي تشكل القاعدة السياسية لإعادة انتخابه. ومعنى ذلك أن تمويل زيادة النفقات سيتم لا عن طريق زيادة إيرادات الدولة بل عن طريق العجز؛ رغم أن ذلك يتناقض مع السياسة التي أعلن عنها بوش في حملته الانتخابية، والتي ترمي إلى تخفيض العجز وتصغير حجم الدولة ودورها في الاقتصاد لا تكبيره كما يحدث الآن.

أما على صعيد السياسة الدولية، فإن الولايات المتحدة تعاني من عزلة لم تشهد مثيلاً لها في تاريخها، إذ هي قد تخلت عن مواثيق دولية معقودة (اتفاقية كيوتو حول البيئة، اتفاق خفض الأسلحة الصاروخية، الخ...). وأعاقت عمل مؤسسات دولية ساهمت في تأسيسها (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، محكمة الجزاء الدولية، اليونيسكو... الخ)، وخالفت قواعد مؤسسات دولية أخرى كانت تعتبرها ركناً أساسياً للسوق الحرة مثل منظمة التجارة الدولية؛ والسلسلة طويلة، يضاف إلى ذلك صَلَف المسؤولين الأميركيين في التعامل مع قادة الدول الأخرى، والأهمُّ من ذلك كله إصرار الولايات المتحدة على التصرف منفردة (Unilateralism) رغم الاعتراضات الكثيرة داخلياً، ورغم احتجاجات الدول الأخرى.

(*) طلبت إدارة بوش حوالي المائة مليار دولار إضافية، دونما انتظارٍ للأعوام القادمة.

وعلى الصعيد الداخلي يزداد الضغط على الحريات العامة بحجة حفظ الأمن في الداخل، ولا يقتصر الأمر على الأقليات الإسلامية أو العربية، بل هناك سعي تبذله السلطات ليشمل ذلك جميع المواطنين، ولو بأشكال مختلفة، فتقترح وزارة الدفاع مشروع قانون (Total Information Awareness Act) يتيح لها جمع معلومات عن كل الأفراد في حاسوب مركزي، ويلقى هذا الاقتراح اعتراضاً واسعاً حتى من بعض المحافظين.

ازدادت الضغوطات على النظام الأميركي منذ بداية ولاية بوش الابن لأسباب تتعلق بسياساته الداخلية والخارجية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومال معظم الأميركيين إلى معاملته على أساس أنه رئيس من النوع الخفيف، وما استفاد، هو وجماعة المحافظين الجدد الذين جاؤوا معه إلى الحكم، من حادثة ١١ أيلول كي يتراجع عن سياسته بل وجد فيها فرصة للتأكيد عليها والإمعان في تنفيذها، واعتقدها مسوِّغاً لحكم العالم وللتحكم بشؤونه.

دار نقاش عريض في الولايات المتحدة حول السياسة التي يجب أن تتبع حيال العالم: هل تأخذ الولايات المتحدة قراراتها منفردة (Unilateral) أم هل تسعى للقرار من خلال النقاش والتشاور مع الحلفاء لبناء إجماعات دولية في الأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية (Multilateral)؟ وهل تقود الولايات المتحدة العالم، بما لديها من قوة تأثير ثقافية واقتصادية وسياسية (Softpower) بما لا يلغي القوة العسكرية عند الضرورة القصوى، أم تستخدم قوتها العسكرية كلما وجدت فرصة لإخضاع الآخرين (Hardpower)؟ وهل تكون الحرب حربَ ضرورة، أي لا بد منها، عندما تهاجم الولايات المتحدة طرفاً ما، أم تكون الحرب حرب الخيار، أي عندما يكون العدو معارضاً للولايات

المتحدة ولو لم يهدد أمنها مباشرة؟ وهل الحرب ملاذ أخير يُستخدم فقط عندما تستنفد جميع الخيارات والبدائل السياسية، أم هي وسيلة للسياسة؟ وأسئلة أخرى كثيرة مشابهة، تقود جميعها إلى السؤال المحوري: هل تريد الولايات المتحدة نظاماً عالمياً يشارك فيه الجميع، أم تريد نظاماً تملي هي (وقادتها) شروطه؟ والخيار الأول يتطلب النقاش والحوار مع الآخرين، والصبر على تقبُّل التسويات، والعمل من خلال المؤسسات الدولية، أما الخيار الثاني فهو يعني أن تفرض الولايات المتحدة إرادتها وأن يتبعها الآخرون، وأن يأتي خضوعهم إما عن طريق الإقناع أو القوة، والقوة المتوافرة دائماً لديها تتيح لها فرض ما لا تستطيع إقناع الآخرين به[1].

وكان طبيعياً أن ينتصر الخيار الثاني الذي خطف أصحابه قرار الحرب بعد ١١ أيلول، كما خطفوا سابقاً رئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٠م، وليس في التعبير مبالغة لمن يتتبع ما يصدر في الصحف والمجلات والكتب الأميركية، المحافظة والليبرالية على السواء. فقد أعلن الرئيس الأميركي الحرب في اليوم التالي على ١١ أيلول رغم أن الدستور يجعل إعلان الحرب من صلاحيات الكونغرس، لكن التعبئة الشعبية سمحت بذلك، ولم يجرؤ أحد على الاعتراض. فاليمين الديني المتطرف، أو المحافظون الجدد، وهذه هي التسمية المفضَّلة لديهم، يشكلون تياراً احتجاجياً يرفض ما آلت إليه الأمور في الولايات المتحدة، إذ أدى السماح بهجرة الآسيويين، وتكاثر المهاجرين من أميركا اللاتينية، إلى ما اعتقده المحافظون الجدد تغييراً عميقاً في

---

(١) جوزيف ناي، «**مفارقة القوة الأميركية**» (The Paradox of American Power)، نشر أوكسفورد، ٢٠٠٢م.

«الهوية»[1]. وإذا كان المحافظون، في العادة، يسعون لبقاء الأمور كما هي ويرفضون التغيير، فإن المحافظين الجدد يرفضون أن تبقى الأمور كما هي ويسعون من أجل التغيير؛ لكنه تغيير من أجل العودة إلى حالة ماضية، حالة سبق أن كانت موجودة في مرحلة ماضية في تصورهم، حالة تعتبر في نظرهم اقتراباً من صفاء الهوية ونقائها. والمحافظون العاديون يرفضون الثورة، أما المحافظون الجدد فهم ثوريون، لكن ثوريتهم تختلف عن التقدميين في أن هؤلاء يسعون من أجل حالة جديدة لم يوجد لها مثيل في الماضي، أما المحافظون الجدد فهم يسعون من أجل حالة لم تعد موجودة، ويريدون التغيير للعودة إليها.

ينكر المحافظون الجدد، والإنجيليون الجدد، الواقع كما آلت إليه الأمور، وبالتالي فإنهم يرفضون التطور التاريخي، ويعتمدون على رؤى أبوكاليبتية (رؤى حول نهاية العالم)، فالعالم إما أن يصير إلى ما يريدونه هم أو ينتهي. فما يستحق أن يكون ليس إلا ما يجسِّد أفكارهم؛ وأفكارهم لا تقبل التسوية ولا المحاكمة العقلية، بل هي فعل إيمان يأخذ من المسيحية واليهودية والديمقراطية الأميركية ليخرج بتوليفة جديدة خارج المؤسسة الكنسية وليعلن ولادة المسيحية من جديد، وهم يشكلون في الحقيقة ديناً جديداً لا يستطيع أن يتفاهم مع الكنائس المسيحية الكاثوليكية ولا البروتستانتية، في حين أن هذه بدورها تدينهم وترفضهم، وقد ظهر ذلك بجلاء في المواقف من الحرب العدوانية الأميركية على العراق.

تشكَّل المحافظون الجدد في الولايات المتحدة حول رفض التعددية

---

(١) ديانا أك، «**حياة دينية جديدة في أميركا**» (A New Religious Life in America)، نشر هاربرز، سان فرنسيسكو، ٢٠٠١م.

الجديدة التي بدأت ملامحها تتضح في الثمانينات، في أيام ريغان، وهم يرفضون السبب الذي أدى إلى هذه التعددية والذي يعتبرونه ناتجاً عن الوافدين الجدد إلى الولايات المتحدة من آسيا وأميركا اللاتينية؛ فهم ضد الغرباء المهاجرين، وهذا الرفض هو أساس توجهاتهم السياسية والفكرية، والأمر لا يقتصر على الولايات المتحدة، فهناك صعود اليمين الأوروبي المتطرف ضد الغرباء المهاجرين، الذي يبلغ حد الفاشية أحياناً[1]؛ وهناك الحركات الاحتجاجية في بلدان القارات الأخرى الثلاث، آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، ضد الأقليات الإثنية التي تسيطر على أجزاء من الاقتصاد والثروات بما يفوق حجمها السكاني بعشرات المرات[2]. يتخذ هذا التطرف اليميني أشكالاً مختلفة في أنحاء العالم، فهو ديني ـ سياسي في الولايات المتحدة، وهو إثني ـ اجتماعي في أوروبا، وهو اقتصادي ـ اجتماعي في القارات الأخرى الثلاث، لكنه يعبر، في جميع الحالات، عن تراجع الصراع الاجتماعي ـ السياسي، أي الصراع الطبقي، أمام الصراع الإثني ـ الثقافي الذي أصبح يشكل جوهر النظام العالمي الجديد، النظام الامبراطوري الذي تتربع الولايات المتحدة على عرشه.

إن الرؤية السوداوية عند المحافظين الجديد تقودهم إلى إنكار عالمية الحضارة الإنسانية، فهم يتجاهلون تاريخ هذه الحضارة ومشاركة جميع شعوب الأرض فيها، لكنهم أيضاً يتعاملون مع قضايا التماثل والاختلاف (بين المجتمعات والثقافات) لا من أجل تدعيم قواعد

---

(١) أنغوس روكسبورغ، **«دعاة البغض: صعود اليمين المتطرف»** (Preachers of Hate: The Rise of the Far Right)، نشر «مطبوعات جيبسون سكوير»، لندن ٢٠٠٢م.

(٢) إيمي شوا، **«عالم يحترق»** (World on Fire)، نشر دبلواي، نيويورك، لندن ٢٠٠٣م.

التماثل، ولا من أجل إدارة عناصر الاختلاف بالحسنى والحوار، بل من أجل أن يقولوا للذين يتماثلون معهم من الآخرين: أنتم لا تستحقون التماثل، ولكي يقولوا لمن يختلفون عنهم: يجب أن تتحملوا عبء الاختلاف. فهم، أي المحافظون الجدد، بحاجة دائمة إلى آخر، ووجود الآخر يعني الحرب، وهذا هو المعنى الوحيد لقول الرئيس الأميركي: إما معنا، وإما ضدنا. فهم يرفضون التماثل ويعاقبون الاختلاف. والآخرون برابرة، لا شأن لهم إلا التلقي، تلقي الحرب، أو المساعدات الإنسانية، أو كليهما معاً. والولايات المتحدة، التي أنعم الله بها على أهل الأرض، هي التي تصنِّف الشعوب وتحدِّد مكانها في سلم النشوء والارتقاء، وهي التي تضع الحدود بين نفسها والآخرين، وهي التي يحق لها ما لا يحق لغيرها. وهكذا تبلغ العنصرية حدها الأقصى والأكثر بروزاً وصفاء، وإن اتخذت الشكل الثقافي بعد أن أصبحت عنصرية لون البشرة أمراً غير ممكن لأسباب تاريخية[1].

---

(١) كثرت الكتابات عن المحافظين الجدد، والنص الذي يوضح برنامجهم بوضوح وضعه اثنان من كبارهم هما لورانس كابلان ووليم كريستول في «**الحرب على العراق: طغيان صدام ورسالة أميركا**» (The War over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission)، نشر دار أنكاونتر، سان فرنسيسكو، ٢٠٠٣م. ويمكن أيضاً الرجوع إلى مقالة باتريك بوكانن عنهم في مجلة (The American Conservative)، بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠٠٣م، المترجمة في جريدة المستقبل، نيسان، ٢٠٠٣م، ويصفهم بوكانن بالعصابة التي تحكم أميركا، عن طريق إحاطتها بالرئيس بوش، والتي تجيِّر سياسة أميركا لصالح إسرائيل. كما يمكن الاطلاع على تعليق ساخر تجاههم في كتاب مايكل مور، «**رجال بيض أغبياء**» (Stupid White Men)، والذي ما زال على لائحة الكتب العشرة الأكثر مبيعاً في الولايات المتحدة منذ شهور، نشر دار ريغان، عام ٢٠٠١م. وقارن بالفقرة الأولى، من الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ويرتاح المحافظون الجدد عندما يرون الولايات المتحدة معزولةً عن العالم، فالمظاهرات التي تعم مختلف بلدان الكرة الأرضية، على تنوعها، ضد سياستها؛ ووقوف بقية دول العالم ضد هذه السياسة في الأمم المتحدة، وحتى في مجلس الأمن؛ كل ذلك بالنسبة إليهم ليس دليلاً على عجز الولايات المتحدة عن الإقناع ولا على خطأ في السياسة أو في مقاربة العلاقة مع بقية البلدان، بل هو دليل لديهم على المكانة الخاصة للولايات المتحدة، على ما تتميز به عن غيرها؛ فالعزلة ميزة وليست عبئاً، ولذلك فهي تضرب بالمواثيق الدولية المعقودة عرض الحائط، فتلغي بعضها وتعيق تطبيق البعض الآخر، وتستهزئ بكل مؤسسة دولية لا تكون مجرد أداة تنفيذية لمشيئتها. وإذا لم يعرف الآخرون حدودهم فهذا ليس شأنهم، فهم لا يحق لهم التصرف بأنفسهم كما يشاؤون، بل عليهم التصرف حسب النظام الذي ترسمه لهم الولايات المتحدة، سواء أكان ذلك تطبيق ما يسمى الديمقراطية الليبرالية في بلادهم، أو التصويت في مجلس الأمن، أو رفض شراء البضائع الأميركية، ومَنْ لا يعرف حدوده أمام الذات العظمى الأميركية، عليه أن يتوقع العقاب، وتطل الحرب برأسها كلما اعترض معترِضٌ.

وكلما نظر الحكام الأميركيون، المحافظون الجدد، إلى العالم وإلى موقع بلدهم فيه يرون تراجع حصته من الاقتصاد العالمي وانخفاض قدرته على المنافسة التجارية[1]؛ ويرون تناقضات النظام الرأسمالي العالمي تزداد حدَّة بما يؤدي إلى تفاقم المشاكل والإشكاليات، وتصاعد

(١) عن الجذور التاريخية لأزمة الاقتصاد الأميركي وتراجع قدرته على المنافسة ولجوئه إلى استيراد المال بالقوة (فرض الخوة بالقوة)، يمكن الرجوع إلى كتاب جيوفاني أريغي «**القرن العشرون الطويل**» (The Long Twentieth Century)، دار فرسو، لندن، ١٩٩٤م.

أعمال العنف التي يعتبرونها إرهاباً، ويجدون الإرهاب قد وصل إلى شواطئهم، وهم الذين كانوا يعتبرون الولايات المتحدة، المعزولة عن العالم بمحيطين كبيرين، بمنأى عن الحروب وأعمال العنف التي تصيب الآخرين وحدهم. ويرون أيضاً أنَّ الآخرين، الذين تصاعد نجمهم على صعيد الإنتاج والتجارة، يريدون أن يصبحوا شركاء لا مجرد أتباع ويرفضون الانصياع في الأمم المتحدة أو في مجلس الأمن، أو في غيرهما من المؤسسات الدولية. كلما نظر المحافظون الجدد إلى موقع بلدهم في العالم، ورأوا مكانته في العالم تهتز أو تتراجع، هالهم الأمر وراعهم، فينصرفون عن المحاكمة العقلية إلى الرؤى الكونية الأبوكاليبتية؛ ولو استخدموا مفاهيم العقل الشائعة والتي ساهمت بلادهم في تطويرها وبلورتها، لتوصلوا إلى استنتاجات مختلفة غير الاستعلاء والاستكبار والعنف تجاه الآخرين، ولكانوا امتنعوا عن شنِّ الحرب كلما أصابهم ما يزعجهم بدون تهديد حقيقي لبلدهم أو لمصالحهم، لكنَّ العمى أصاب قلوبهم فانتقلوا من حرب الإرهاب إلى حرب الأفغان إلى حرب العراق دون تسلسل منطقي، ودونما حجة تقنع العالم[١].

أعلنوا الحرب على الإرهاب، ثم قصفوا أفغانستان ودمروها، ولم يصيبوا الهدف، لأن الإرهاب هدف متحرك يصعب تحديده مكانياً أو زمانياً. فالإرهابي من طبيعته أن لا يقبع في مكان واحد، وأن يرحل من مكان إلى آخر كلما أحسَّ بالملاحقة. والإرهاب أيضاً ليس جسماً واضح المعالم، بل هو أشبه بالشبح الذي يلازم البشر، منذ قابيل وهابيل، أو بالأحرى يلازم الجنس البشري ما دام نظامه الاجتماعي مليئاً بالتناقضات والتفاوتات التي تفرضها شتى أنواع الاستغلال الرأسمالي،

---

(١) نعوم تشومسكي، «١١ أيلول»، نشر دار سيغن ستوريز، نيويورك، ٢٠٠١م.

لكن ذلك لا يدخل في حساب الحكام الأميركيين، فالمهم بالنسبة لهم هو أنهم لم يستطيعوا القبض على رأس الإرهاب (أسامة بن لادن وأصحابه) في أفغانستان، فلجأوا إلى «تزحيط» حرب الإرهاب إلى العراق.

ورأوا في العراق فرصة سانحة، فهو هدف ثابت وضعيف في آن معاً. فالعراق مساحة جغرافية كبيرة ونظام سياسي له ماض طويل من المشاكسة التي يمكن أن تكون حجة لمن يريد النيل منه، وهو أيضاً ضعيف بعد اثنتي عشرة سنة من الحصار والاستهداف والتجويع والتدمير على يد القوات الأميركية ـ البريطانية[1]، لكن الحكام الأميركيين ما استطاعوا البرهان على علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة، ولا إثبات وجود أسلحة الدمار الشامل بعد سنين طويلة من التفتيش. ورغم محاولاتهم المتكررة في مجلس الأمن، فإنهم تلقوا الصفعة تلو الأخرى من فرق التفتيش التي لم تجد شيئاً، ومن الدول الأخرى (الأعضاء) التي لم تقتنع بحجج الأميركيين الكاذبة[2]، بل زادها تزوير الوثائق، على يد الأميركيين، اقتناعاً بعكس ما أراده

---

(١) حول استهداف العراق، يمكن الرجوع إلى كتاب جيف سيمونز، **«استهداف العراق»** (Targeting Iraq)، دار الساقي، ٢٠٠٢م. وحول كيفية أخذ القرار بضرب العراق، وآلية أخذ القرار في مجلس الحرب الأميركي الذي يرأسه بوش، يمكن الرجوع إلى كتاب بوب وودوارد **«بوش في الحرب»** (Bush at War)، نشر دار سيمون وشوستر، نيويورك، عام ٢٠٠٢م، الذي ينهي الكتاب بخطاب لأحد الجنود الأميركيين يقول فيه: «سنصدِّر الموت والعنف إلى أرجاء الأرض الأربعة دفاعاً عن وطننا العظيم».

(٢) سكوت ريتر، **«حرب على العراق: أمور لا يريدك فريق بوش أن تعرفها»** (War on Iraq: What Team Bush Don't Want you to Know)، نشر دار بروفيل، نيويورك، ٢٠٠٢م.

هؤلاء[*]. وفشلوا عندما استخدموا المنطق الشائع، المنطق الذي يستخدمه كل البشر في معاملاتهم، وفي التبادل فيما بينهم، فلجأوا إلى اللامنطق واللاعقل، إلى منطق وعقلانية «الأنا» المتميزة المعزولة، عقلانية ومنطق المحافظين الجدد الذين يعتبرون أميركا كائناً اجتماعياً بشرياً مختلفاً عن بقية الإنسانية، يسري عليها ما لا يسري على بقية الإنسانية. وكلما فشلوا أمام المنطق الإنساني أوغلوا في منطق اللاإنسانية، وكانت النتيجة ما نراه يومياً وليلياً على شاشات التلفزيون، عبر المحطات الفضائية: مواجهة بين جيوش كاملة العدة والعدد، ومجهزة بأحدث وأسمى ما أنتجه العلم أمام شعب أعزل إلا من الإرادة والكرامة وحب الحياة، الحياة العادية الطبيعية الإنسانية الودودة، بعد أن جرى تجويعه وإهانته وإذلاله على مدى سنين طويلة. ويعجب الكثيرون من المفاجأة الكبرى، ويتساءلون: كيف ولماذا وما هو الدافع وراء مقاومة وقتال هذا الشعب العراقي العظيم؟ (وأي شعب لا يقل عظمةً في نظرنا عن أي شعب آخر)، ويأتي الجواب من بنادق المقاومين الذين أدركوا بحسهم المباشر أن المقصود ليس نظام حكم بل هو المجتمع العراقي وكل ما يعني ذلك بالنسبة لبقية العرب.

وما اختلفت مشاعر العراقيين عن مشاعر «الناس» في العواصم والمدن في كل بلدان الأرض، بما فيها الولايات المتحدة، الذين تظاهروا بمئات الآلاف ضد الحرب. فقد أدرك الجمهور، من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والإثنيات والأديان، وعلى مدى الكرة الأرضية، أنه هو الهدف الذي يصوِّب ضده النظام الأميركي؛ وأدركت

(*) صدر قبل أيام أيضاً (مطلع شهر تشرين الأول ٢٠٠٢م) تقرير كاي، الذي يعلن عن عجز ١٤٠٠ مفتش، بعد ستة أشهر، عن العثور على أسلحة الدمار المدّعاة.

الإنسانية بمجملها أنها هي المستهدفة. فالحرب ليست حرب الأميركيين ضد نظام ظالم، وليست حرب الأميركيين من أجل الديمقراطية في العراق (والتاريخ البعيد والقريب يرينا أن الولايات المتحدة لم تكن يوماً شديدة الحماس للديمقراطية وللحرية خارج حدودها. فبالنسبة لها، لا يستحق الآخرون ما تستحقه أميركا من الحرية)، بل هي حرب أميركا ضد الشعب العراقي، ومقاومة المجتمع العراقي ضد العدوان الأميركي غير المبرر إلا بصلف الاستكبار والعنصرية. وتقف وراء الشعب العراقي كلُّ الأمة العربية التي تستعيد روحها بمقدار ما يقاوم العراقيون، ومن وراء العراقيين والعرب تقف كل الإنسانية، إنسانية الجمهور البشري العريض لذي همَّشته الهيمنة الأميركية والذي أذلته العنصرية الأميركية، والذي جعله النظام العالمي مجرد مستهلك لما ينتج في الولايات المتحدة، مجرد موضوع لرغباتها، مجرد طرف آخر يتلقى ما ترميه إليه أميركا.

يتوهَّم الذين يظنون أن هذه الحرب كانت مواجهةً بين أميركا وحلفائها من جهة، وبين نظام الحكم العراقي من جهة أخرى، والأرجح أن الإنسانية لن تغفر لأصحاب هذا الوهم. فالحرب هي بين الشعب العراقي من جهة والظلم الأميركي من جهة أخرى، وقد تعلمنا من دراسة التاريخ أن تطورات الأمور لا تأتي على خط مستقيم، وأن حقائق الواقع أكثر تعقيداً من الأفكار، وأن اللحظات الحاسمة تقع على منعطفاتٍ وخطوطٍ متعرجة ملتوية لا يمكن رؤيتها مسبقاً، وربما كان ذلك شيئاً حسناً بالنسبة للجمهور الذي يعمل النظام العالمي، الذي ترأسه أميركا، على إحباطه يومياً، والذي يقول له من يقبع على العرض الامبراطوري إن مستقبله لا ينبئ إلا بما يدفع على اليأس والقنوط واللاجدوى. وقد فوجئنا، كما فوجئ الجمهور الإنساني، بما يجري

على أرض العراق؛ وفوجئت الولايات المتحدة أيضاً بالمقاومة الشرسة، فعمدت الآن للقول على لسان أحد جنرالاتها: «ليست هذه هي الحرب التي تدربنا لخوضها»، ويطلب أمراء الحرب الأميركيون مزيداً من الجيوش، بعد أن حسبوا الحرب على العراق نزهةً لن تستغرق أكثر من ٤٨ ساعة، وبعضهم حسبها ٥ دقائق فقط. لقد استهانت آلة الحرب الأميركية بالإنسانية، فلقَّنها الجمهور العراقي والإنساني درساً لن تنساه. وعلى مقربة من العراق، هناك إسرائيل تعيد حساباتها بعد أن فعلت على مدى نصف القرن الماضي ما أصرَّت عليه من استهانة بالشرعية الدولية وبالمشاعر الإنسانية وبوجود الشعب الفلسطيني؛ وبعد أن فعلت في فلسطين، بدعم أميركا الكامل، ما تفعله هذه الأخيرة الآن في العراق.

ويقول القادة الأميركيون دعونا ننتصر في العراق وسوف نريكم خارطة الطريق (إلى الدولة الفلسطينية)! وينتظرون من العرب ومن الفلسطينيين أن يصدقوهم وأن يفترضوا حسن النية لديهم بعد سنين طويلة من الدعم الأميركي المطلق لإسرائيل، هذا الدعم الذي توَّجَهُ دبليو بوش بالتصريح لدى استقباله أمير المذابح الجماعية شارون بأن هذا الأخير صديق لأميركا ورجل سلام، والعرب باتوا يعرفون السلام الأميركي كما عرفوا السلام الإسرائيلي من قبل، ولا يخجل الأميركيون إذ يقررون مصير الشعب الفلسطيني «بخارطة طريق»، كما قرر من قبل سايكس وبيكو مصير المشرق العربي باتفاقية سرية في العام ١٩١٦م.

كما لا يخجل الأميركيون، وأتباعهم البريطانيون، من الإعلان أنهم أسرعوا في زحفهم للحفاظ على آبار النفط في الوقت الذي كانوا يرتكبون المذابح بحق الشعب العراقي، ويكشفون عن حقيقتهم البشعة، إذ يروون عطشهم اللاإنساني بدم الشعب العراقي، ويروون عطش اقتصادهم بالنفط، ولا لزوم للحيرة حول ماهية دوافعهم، هل هي للنفط

أم للحقد. فالحقد بنظرهم يجلب النفط، وهم يعرفون أن سرقة النفط، كما سرقة ثروات الشعوب الأخرى، لا ينتج عنها إلا حقد فقراء البشرية على نظامهم الرأسمالي، فيستخدمون ضد الشعوب الفقيرة التي تطالب بحقوقها الدواء الوحيد الذي يعرفونه، وهو الحرب. فالحرب لديهم غريزة يشبعونها بدم الشعوب الفقيرة حيناً وبالنفط حيناً آخر، والواحد منهم يجر إلى الآخر أو يستجلبه[١].

ومن الضروري التنبيه إلى أن تعبير الأميركيين والبريطانيين، المستخدم هنا، لا يعني الشعب الأميركي بمجمله ولا الشعب البريطاني برمته، فمن المعروف أن أكثر الشعب البريطاني ضد الحرب، وأن أعداداً متزايدة من الشعب الأميركي تتظاهر ضد الحرب يومياً وتعاني شتى أصناف التضييق في بلدها؛ فالشعبان البريطاني والأميركي هما جزء من هذا السيل الإنساني الجارف الذي يتظاهر ويناضل في معظم بلدان العالم ضد الحرب.

تشن العصابة[٢] التي تحكم أميركا الحرب بدافع الحقد وبرغبة النفط وأمور أخرى، وفي المقابل يرى جمهور الإنسانية في المواجهة لحظة من لحظات الحرية، إذ لا ينتج عن تضامن البشرية في وجه النظام الرأسمالي العالمي إلا التحرر. ويرى الجمهور أيضاً، في الحرب الأميركية على العراق، بنداً في برنامج واسع يهدف إلى فرض الرأي

---

(١) حول النزعة العسكرية واستخدام الحرب مكان الدبلوماسية، يمكن الرجوع إلى دانا بريست في كتابها **«الرسالة»**: (The Mission)، نشر دار نورتن، نيويورك، ٢٠٠٣م، وإلى كتاب تالين ديفيد هالبرستام، **«الحرب في زمن السلام: بوش وكلينتون والجنرالات»** (War in A Time of Peace: Bush, Clinton and the Generals)، نشر دار سكريبنر، نيويورك، عام ٢٠٠١م.

(٢) هكذا يسميهم باتريك بوكانن، المرشح الرئاسي المحافظ المشار إليه سابقاً.

الواحد في سبيل انتزاع المكاسب التي انتزعتها البشرية عبر نضالاتها المتواصلة على مدى مئات السنين الماضية. فعن طريق الحرب تروِّع أميركا العالم (وقد استُخدم هذا التعبير لوصف تكتيك الحرب الأميركية على العراق)، وتفرض سياستها الهادفة إلى استرداد المكاسب التي حققتها البشرية بنضالاتها المتراكمة على مدى القرنين الماضيين، ولا معنى لسياسات الخصخصة والسوق الحرة والديمقراطية الأميركية المزعومة إلا العودة بالتاريخ إلى الوراء، إلى حيث لم يكن للفقراء صوت في تقرير مصير مجتمعاتهم وتوزيع الثروات فيها.

ويراهن بعض العرب على أميركا، حيناً بحجة الواقعية السياسية المنطلقة من اعتبار ميزان القول الراهن وأن كل الأوراق بيد أميركا، وبالتالي فإنه من غير المعقول ولا المقبول الاعتراض أو المقاومة، وحيناً آخر بحجة أن المنطقة العربية تخلو من أي مشروع للتغيير، وأن الولايات المتحدة هي الوحيدة التي لديها مشروع جدي للتغيير، ويروج أصحاب مثل هذه التبريرات للهيمنة الأميركية، ويغيب عن بالهم (أو ربما هم يدركون ماذا يفعلون، وكلا الحالتين في منتهى السوء) أن التجاوب مع الإنسانية في نضالها الراهن أجدى من الخضوع للسياسة الأميركية، إذا كان المطلوب حقاً هو التحرر.

ويقول آخرون من العرب: ما جدوى التظاهرات والنضالات الإنسانية الأخرى إذا لم تنتج عنها إجراءات توازي الفعل الأميركي، لكن في هذا القول تجاهلاً لحقيقة أن النضالات الإنسانية وشتى أنواع المقاومة لا ينتج عن كلٍّ عملية من عملياتها الغير مباشرة؛ بل ربما قادت كل عملية إلى خسارة تصيب المناضلين ومَنْ حولهم، وهكذا كان الأمر في فيتنام وفي جنوبي لبنان، كما في بقاع الأرض الأخرى التي شهدت مقاومة ضد الاحتلال، لكن النتيجة الإجمالية للنضال تكون في تحقيق التحرر،

رغم الخسارة الواقعة إثر كلٍّ من عملياته. فالإنسانية تراكم حقوقها، ذرة فوق ذرة، في حين أن قوة الاستغلال والرأسمالية تملك من العدة والعديد ما يتيح لها فرض إرادتها عبر الحروب المتواصلة، أو المتقطعة التي تشنها.

وقد حاول بعض المثقفين الأميركيين تبرير سياسة بلدهم العدوانية بالقول بمبدأ الحرب العادلة بعد ١١ أيلول ٢٠٠١م[1]. وما ميَّزوا بين الحرب والإرهاب، وما اعتبروا تعبير الحرب على الإرهاب متناقضاً في ذاته، إذ لا يمكن القضاء على الإرهاب بحرب، والأرجح أن القضاء على الإرهاب أمر مستحيل ما دامت تناقضات النظام الرأسمالي الداخلية تؤدي إلى أن يظلم بعض الإنسانية أكثريتها، وإلى أن تعيش القلة على حساب الأكثرية. وما ميزوا أيضاً بين النظام الامبراطوري الذي يشن الحرب، هنا وهناك، من أجل تجاوز أزماته ومن أجل حلٍّ مشاكله على حساب الآخرين، وبين مطالب الجمهور الإنساني العريض الذي لا عدالة من دون تحقيق مطالبه وتلبية حاجاته، والذي يحتاج دوماً إلى الدفاع عن نفسه في وجه الحروب الامبراطورية العدوانية، وما فهموا بالتالي أن حكومة بلادهم اتخذت قرار الحرب على العراق بعد ١١ أيلول بأسبوع واحد من دون مبررات مقنعة، وأنها ما قبلت بالنقاش في مجلس الأمن وبإرسال المفتشين إلى العراق إلا على سبيل المناورة، وأن حجة تغيير النظام في العراق بحجة الديمقراطية ليست إلا مناورة أخرى.

لقد تضامن العالم مع الولايات المتحدة إثر عدوان ١١ أيلول، لكن القيادة الأميركية فعلت، منذ ذلك الحين، كل ما بوسعها لإقناع العالم

---

(١) حول كتاب مثقفين أميركيين إلى المسلمين لتبرير الحرب، والردود عليها في خمسة مقالات، مجلة **الاجتهاد**، العدد ٥٤/ ٢٠٠٢م.

بأنها تعتبر عدوان ١١ أيلول ليس مجرد كارثة بل فرصة سانحة أيضاً، فرصة[١] لممارسة سياسات وفرض إجراءات كانت تزمع القيام بها حتى ولو لم يحدث ما حدث في ١١ أيلول. يكفي أن يشاهد المرء القادة الأميركيين على التلفزيون لينفر من هبل بوش الابن العدواني، ومن صلف رامسفيلد المستكبر، ومن سماجة تشيني الثقيلة، وسلسلة العصابة من المحافظين الجدد الذين يحكمون أميركا لفترة يرجو كل محبي العدالة والسلام أن لا تكون طويلة، وما يبعث على الأسى والحزن أن هؤلاء لا يمكن مخاطبتهم بالعقل والمنطق، إذ لو كان لديهم الحد الأدنى من ذلك لما أقدموا على زج جيشهم في أتون العراق. إننا نحزن لمنظر القتلى والأسرى الأميركيين والبريطانيين، كما نحزن لمنظر الأطفال والنساء والشيوخ العراقيين، ونعتبر أن الشعبين الأميركي والبريطاني هما ضحية النظام الأميركي، كما شعب العراق، وكما بقية العالم؛ فالحرب مفروضة لأسباب أميركية كان يجب أن تستخدمها قيادتهم لمنع الحرب لو كان لديها العقل والمنطق والحس الإنساني، لكن الأمر كما قال الشاعر العربي:

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله

وأخو الجهالة في الشقاوة ينعُمُ

---

(١) لم يعد هذا الكلام عن فرصة ١١ أيلول استنتاجاً، بل هو ما ذكره كابلان وكريستول في كتابهما: «**الحرب على العراق**»، مصدر سابق.

الفصل الثالث

امبراطورية للإيجار
من إسرائيل مقاطعة أميركية
إلى أميركا مقاطعة إسرائيلية

يتساءل الكثيرون عن الأسباب التي أدت بالولايات المتحدة لأن تصبح مكرّسة في سياستها الخارجية لصالح إسرائيل، بل خاضعة لمتطلباتها وكأنها ولاية تابعة لها، بعد أن كانت هي الحامية لإسرائيل، وبعد أن كانت هذه بمثابة ولاية تابعة لها. والغريب أن يبدو الأمر كذلك بعد سنوات على سقوط الاتحاد السوفياتي، واستتباب أمر قيادة العالم للولايات المتحدة التي صارت تتربع على العرش من دون منازع، والأغرب من ذلك أن تتصاعد نفقات الولايات المتحدة العسكرية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وأن يكون القادة الأميركيون الذين يدفعون بهذا الاتجاه هم الذين يدفعون سياستها الخارجية في الآن نفسه لدعم إسرائيل دعماً مطلقاً من دون حدود ومن دون قيود، بل ومن دون وازع عقلي أو أخلاقي، ومن دون فائدة مصلحية تعود للولايات المتحدة.

ويتساءل كثير من الأميركيين: لماذا استعدادات القوة ومظاهرها بعد أن زال التهديد لأمن الولايات المتحدة، وذلك قبل ١١ أيلول وبعده، وقد كان هذا الحدث مناسبةً اعتُبرت فرصة لشن حرب من نوع ما. فالحرب كانت ضرورةً لأسبابٍ لا تتعلق بما يهدد أميركا أو بما لا

يهددها، بل تتعلق بأهداف القوى الجديدة التي صعدت إلى قمة السلطة في التسعينات خاصة منذ العام ٢٠٠٠م. هكذا ما عادت الحرب رداً على خطر يتهدد الوجود، بل صارت هي مصدر الخطر، إذ يجب إيجاد الخطر، الذي يهدد ولو وهماً، لتبرير شن الحرب.

إن الذين يتحكمون بالسياسة الأميركية يسعون للحرب، لشن حربٍ تلو أخرى على بلد تلو آخر، لا لدرء خطر يتهدد أميركا ولا لمصلحة تنتفع منها أميركا، بل لصالح بلد آخر هو إسرائيل، وما يهمهم هو المصير الإسرائيلي لا المصير الأميركي. وهم لا يأخذون بعين الاعتبار كفاية الموارد الأميركية، ولا مصالحها الاقتصادية ولا الحاجات الاجتماعية الداخلية، بل يسخِّرون ما لديها من أسباب القوة لإعادة تشكيل العالم، والعالم في نظرهم مركزه إسرائيل لا الولايات المتحدة، لذلك يضعون أهدافاً للسياسة الأميركية لا تتناسب مع الإمكانيات، ويسخرون من تناقض القوة العسكرية المتزايدة مع تناقص القوة الاقتصادية. وتسخَّر الامبراطورية لأهداف خارجة عنها، وتستخدم الإمكانيات بأسرع مما هو متاح بشكل طبيعي، وتشيخ الامبراطورية قبل أوانها، وقد تحدث بول كينيدي في كتابه «صعود الامبراطوريات وهبوطها»، عن التوسع بأكثر مما تتيحه الإمكانيات، فكأنه كان يرى مآل الأمور قبل عشرين عاماً[١]،

تناقضات القوة

ليست القوة العسكرية الأميركية مطلقةً في تفوقها[٢]. صحيح أن

---

(١) بول كينيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة مالك البديري، الشركة الأهلية، بيروت، عام ١٩٩٢م.

(٢) إيمانويل تود، **ما بعد الامبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، بيروت، عام ٢٠٠٣م، صفحة ٨٦ وما يليها.

الولايات المتحدة تملك من السلاح النووي ما يمكن أن يدمِّر معظم عمران الكرة الأرضية، لكن القوات العسكرية الأميركية التقليدية لا تستطيع أن تغطي كل الكرة الأرضية، ولا تكفي لأكثر من مسرحَيْ عمليات أو ثلاثة، وحتى القوة النووية ليست من دون منازع، فالخوف من مواجهة نووية ما زال قائماً، وما زالت روسيا تمتلك كميات كبرى منها، إضافة إلى بضع دول أخرى تعتبر بعضها حليفةً للولايات المتحدة أو مستقلة عنها، لكنْ هناك شبه إجماع على التفوق الإجمالي للقوة العسكرية الأميركية، وعلى الرغم من ذلك دفع المحافظون الجدد، ومن بينهم، وزير الدفاع[١] ونائب الرئيس إلى زيادة الإنفاق العسكري زيادة كبرى أوصلته إلى ٣,٧٨٪ من الدخل القومي، بعد وصول بوش الابن إلى الرئاسة، وأضيف إليه مبلغ ٧٦ مليار في موازنة العام الحالي، وبذلك يبلغ الإنفاق العسكري الأميركي ٤٠٠ مليار دولار أو أكثر، ويسعى المحافظون الجدد إلى رفع مستوى الإنفاق العسكري، رغم العجز الكبير في ميزانية الدولة، الذي يتوقع أن يفوق ٤٥٥ مليار دولار لهذا العام.

في مقابل ذلك، يبلغ الإنفاق العسكري لدى الاتحاد الأوروبي مبلغ ١٨٨ مليار دولار، ولدى روسيا ١٥٠ مليار بما يشكل نسبة ٢٪ من دخلها القومي[٢]، لكن المضي في ذكر المبالغ التي تنفقها أمثال هذه الدول لا يفيد شيئاً لأن الولايات المتحدة، وهي تزيد إنفاقها العسكري

(١) Kramors, Jeffry, **The Rumsfeld Way**, McGraw Hill, 2002, p. 199. حول أرقام موازنة الدفاع الأميركية يمكن أيضاً الرجوع إلى مقالات بول كروغمان في صحيفتي نيويورك تايمز وهيرالد تريبيون.

(٢) إيمانويل تود، **ما بعد الامبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي**، مصدر سابق.

بمبالغ كبيرة، لا تخوض حروباً إلا ضد بلدان منهكة القوى نتيجة سنين طويلة من الصراع الداخلي أو الحصار أو العقوبات، أو كل هذه مجتمعة[1]، فهذه كانت حال يوغسلافيا وأفغانستان والعراق عندما شنت الولايات المتحدة الحرب على كل منها. تمتلك أميركا القوة العسكرية بتفوق، لكن الأهم بالنسبة إليها هو إثبات هذا التفوق ضد بلدان ضعيفة. فالقوة أمر هام أما مستلزماتها المسرحية لإدخال الرعب في نفوس الناس حول العالم فهي الأهم، وهذا أمر تحتاجه الولايات المتحدة، أو بالأحرى تحتاجه المؤسسة الحاكمة فيها، وهكذا يتراجع لديها التفوق الاقتصادي بالنسبة لبقية العالم في حين لا يبدو التفوق العسكري مطلقاً.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تراجعت حصة الاقتصاد الأميركي من أكثر من نصف إنتاج العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حين كانت قادرةً على منح أوروبا مشروع مارشال للإعمار، إلى ما يقارب ٢٠٪ من الإنتاج العالمي في أوائل القرن الواحد والعشرين، حيث تشن أميركا الحروب على بلدان ضعيفة وتتركها مدمرة، إذ لا تستطيع حتى لو أرادت منح المهزومين ما يشبه مشروع مارشال[2]. ومع تراجع حصة

---

(١) عندما شنت الولايات المتحدة الحرب الأخيرة على العراق كانت تنفق على شؤون الدفاع ما يقارب ٤٠٠ مليار دولار، في حين كان العراق ينفق ما يقارب ١,٥ مليار دولار، يضاف إلى ذلك تأثيرات الحصار والعقوبات، لمدة عشر سنوات، في إنهاكه.

(٢) Nye, Joseph: **The Paradox of American Power**, Oxford, 2002؛ انظر الجدول ١ ـ ٢ على الصفحة ٣٧، الذي يورد أرقاماً حول موارد القوة في أميركا، اليابان، ألمانيا، فرنسا، روسيا، الصين، الهند، للعام ١٩٩٩م. في ذلك العام أنفقت الولايات المتحدة ١٨٨,٨ مليار دولار على الدفاع، في حين أنفقت الدول الأخرى الواردة في الجدول مجتمعةً ١٨٤,٢ مليار دولار. =

أميركا من الإنتاج، تتراجع قدرتها على المنافسة الإنتاجية، كما يظهر جلياً في العجز التجاري الدائم الذي تعاني منه أميركا منذ السبعينات والذي بلغ مقدار ٤٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠١م وحده. إن العجز في الميزان التجاري يعني أن السلع التي تفد إلى أميركا تزيد قيمتها على السلع التي تصدِّرها هي، مما يعني أن السلع الواردة تلاقي قبولاً لدى المستهلك الأميركي إما بسبب رخص الأسعار الذي يعني تفوق إنتاجية الأيدي العاملة في الخارج، في بلدان المصدر، أو بسبب تفوق النوعية العائدة أيضاً إلى تفوق اليد العاملة الأجنبية.

ويزداد في الوقت ذاته عجز موازنة الدولة الأميركية بسبب خفض الإيرادات الناتج بدوره عن خفض الضرائب (خاصة على الأغنياء)، وبسبب تصاعد النفقات خاصة على الشؤون العسكرية[1]، والملاحظ أن عجز الموازنة يوازي تقريباً النفقات العسكرية. وتتفاقم البطالة، ويتراجع الإنفاق على الشؤون الاجتماعية، إذ تتراجع الاعتبارات الاجتماعية وشؤون الفقراء والمسنين أمام «الحاجات» العسكرية، ويتساءل الاقتصاديون، ومنهم بول كروغمان الذي كتب في العام ١٩٩٨م كتابه

= وحول تطور اقتصاد القرن العشرين، وتطور حصة الولايات المتحدة منه، انظر جان شارل أسلان «**التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين**»، ترجمة الدكتور أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٨م، الذي يذكر في الجزء الثاني، القسم الأول، في صفحة ٢٢١، أن الاقتصاد الأميركي في العام ١٩٥٠م كان يساوي نصف الاقتصاد العالمي. ويذكر جوزيف ناي، في المصدر المذكور سابقاً، ص ٣٦، أن حصة الاقتصاد الأميركي من الاقتصاد العالمي في العام ١٩٩٩م، بلغت ٢٧٪، وهي في تناقص مستمر.

(١) يذكر مايكل هيرش في مقالة في مجلة (**Foreign Affairs**) عدد سبتمبر ـ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٣٢، أن الأميركيين صاروا معتادين على استخدام أموال الآخرين بسبب العجز التجاري.

«عودة اقتصاد الأزمات»، والذي يتابع الشأن الاقتصادي في مقالات أسبوعية في صحيفة نيويورك تايمز، عن الحكمة من تخفيض الضرائب في الوقت الذي تدخل الدولة حروباً غير مبررة تفرض تزايد النفقات العسكرية[١].

تصاب الامبراطورية بالعجز عندما تتوسع أكثر مما تسمح به إمكانياتها، وكل امبراطورية معرضة لهذا المصير، رغم أنه يصعب على الأميركيين التصديق بأن مصير هيمنتهم على العالم يختلف عن الامبراطوريات الأخرى لكونهم شعباً استثنائياً، كما يقول لورانس كابلان وبيل كريستول في كتابهما «الحرب على العراق»، وهما من عتاة منظّري المحافظين الجدد[٢]، وما اعتاد الأميركيون الإقرار بأن لديهم امبراطورية، وما أن يقروا بذلك حتى يأتيهم من يقول بنهاية الامبراطورية الأميركية، كما يذكر إيمانويل تود في كتابٍ بهذا العنوان.

يكتب بعض الأميركيين عن نهاية التاريخ (فوكوياما) أو عن «نهاية مرحلة أميركية» (تشارلز كوبشان)[٣]، ويؤمن كثير من العوام الأصوليين

---

(١) Krugman, Paul: The Return of Depression Economics, w.w. Norton, N.Y. 1999. وهو يذكر في ص ١٥٨، «أن تعاقب الأزمات دليل على مشكلة في النظام».

(٢) Kaplan, Lawrance and Crystol, William: «The War over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission». Encounter Books, 2003. p. 6. يذكر الكاتبان أنَّ القول بالاستثنائية الأميركية، وما يصدر عنها من فضيلة وفرادة النظام السياسي الأميركي، تعني، عندما تُترجم إلى سياسة خارجية، أنها تقدم للعالم النموذج الذي يجب أن يُحتذى... وهي أممية لا تسعى للسلام عن طريق المؤسسات الدولية، بل عن طريق القوة الأميركية، وهما يصفان الاستثنائية الأميركية والتدخل الأميركي في الخارج، عسكرياً، بالأممية الأميركية المميزة.

(٣) Fukuyama, Francis: «The End of History and the Last Man», Hamish Hamilton, London, 1992. يقول متفائلاً في المقدمة: «إن الديمقراطية الليبرالية=

بنهاية الكون (Apocalypse)، وربما كان منبع ذلك شعور ديني لديهم بنهاية الامبراطورية التي أصبحت تحتاج إلى أن يدخل إلى الولايات المتحدة ما يقارب الملياري دولار يومياً، بشكل استثمارات أو إيداعات مصرفية أو بوسائل أخرى، لسد العجز المالي للبلد. فالأميركيون، بشكل عام، أصبحوا يشكلون مجتمعاً استهلاكياً ينفق أكثر مما ينتج، وكل من ينفق أكثر مما ينتج يضطر إلى الاعتماد على الخارج، أي إلى استيراد رأس المال والاستدانة.

وما جرت العادة في التاريخ البعيد والقريب أن تنتهي الامبراطوريات وهي في أوج قوتها العسكرية، والقوة غالباً ما تكون وسيلة أو مصدراً لجني المال الذي يُنهب من الآخرين، على طريقة قبضاي الحي الذي يفرض خوَّة على الدكاكين، وعلى طريقة المافيات التي تقتطع جزءاً من أرباح الشركات بالتهديد أو الوعيد واستخدام العنف ضد أصحابها ومدرائها[1].

لكن مصير كل امبراطورية تهيمن على النظام الرأسمالي العالمي يتعرض للاهتزاز عندما تنتقل من مرحلة التفوق بالإنتاج والتجارة السلعية إلى مرحلة التفوق باستيراد رؤوس الأموال أو تصديرها، وهذا هو

= يمكن أن تشكل المحطة الأخيرة لتطور الإنسان الأيديولوجي، كما الشكل النهائي للحكومة الإنسانية، وبذلك تكون نهاية التاريخ». ويذكر **Kupchan, Charles: «The End of the American Era»**, Alfred Knopf, N.Y. 2002 في المقدمة «إن الدولة الأميركية حية، وأحوالها جيدة، لكن صعود مراكز قوة بديلة، وتراجع الأممية الأميركية الأحادية القرار يحتمان تفكك المرحلة مع المضي في القرن الجديد... ومن الضروري أن تبدأ أميركا، كما بقية العالم، بالتحضير لمستقبل مهزوز».

(١) ينعي فيليب باورنغ في مقالة في صحيفة هيرالد تريبيون، عدد ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٣م، نهاية العولمة التي تقودها الولايات المتحدة؛ ويقول إن الولايات المتحدة تعتمد على ضخ المال من آسيا وحدها، بمقدار مليار دولار يومياً.

الاستنتاج الذي توصل إليه جيوفاني أريغي في كتابه بعنوان «القرن العشرون الطويل»، الذي رجع فيه إلى مرحلة هيمنة الدول، والمدن الإيطالية في القرن الخامس عشر، على النظام العالمي في أوروبا الغربية، وقد سرد فيه تعاقب الامبراطوريات البرتغالية والإسبانية في القرن السادس عشر، والهولندية في القرن السابع عشر، والامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر، والامبراطورية الأميركية في القرن العشرين، واعتبر أن كل امبراطورية تهيمن باستيراد وتصدير رؤوس الأموال، أي بالتفوق في المعاملات المالية بعد التفوق بالإنتاج، تكون قد دخلت مرحلةَ الأفول قبل النهاية، إذ إن الاعتماد على الرساميل الخارجية يعرض الامبراطورية للتبعية للخارج حتى لو كانت متفوقة عسكرياً[1].

وربما اطمأنَّ بعض الأميركيين إلى مصير امبراطوريتهم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لكن خطاب التسعينات كان أيضاً يتحدث عن النهايات، نهاية مرحلة أميركية أو نهاية التاريخ أو نهاية العالم، مما يشير إلى أن الاطمئنان كان مشوباً بالقلق، وما من امبراطورية إلا وتعيش حالة قلق دائمة بسبب هشاشة الهيمنة التي تعتمد على القوة العسكرية المتفوقة وعلى نظام اقتصادي مصاب بالشيخوخة، وكما يقول فيليب كورتن، أحد كبار المؤرِّخين الأميركيين المهتمين بتاريخ العالم، في كتابه «العالم والغرب» إن الحكم الامبراطوري غالباً ما يتم عن طريق

---

(١) Arrighi, Giovanni: **The Long Twentieth Century**, Verso, N.Y. 1994. يقول في صفحة ٣١٧ إن الولايات المتحدة تحولت من دائن إلى مدين، وإن العجز في الموازنة الذي كان ٧٤ ملياراً في ١٩٨١م صار ٣٠٠ ملياراً في ١٩٩١م، وأن الدين العام قفز من تريليون واحد إلى ٤ تريليون دولار بين العامين، وأن فوائد الدين بلغت ١٩٥ ملياراً في ١٩٩٢م، بما يساوي ١٥٪ من الموازنة العامة، بعد أن كان ١٧ ملياراً و٧٪ في العام ١٩٧٣م.

جهاز بيروقراطي وعسكري قليل العدد من البلد المسيطر، وأنه يعتمد على غالبية من أجهزة الحكم المحلي، مما يجعله هشاً ومعرضاً للاهتزاز بشكل دائم[1].

لقد حاولت المؤسسة الحاكمة الأميركية دفن رأسها في الرمال، في التسعينات عندما قدمت أيديولوجيا السوق كحل لكل المشاكل، فالسوق تعدل نفسها بنفسها وتعمل بشكل مستقل عن كل إرادة إنسانية وكأنها تعبير عن قدر محتوم، وأن هناك «يداً خفية»، كما كان يقول آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم»، هي التي تعدِّل اختلالات السوق بهذا الاتجاه أو ذاك للحفاظ على الأوضاع حول خط التوازن المستمر. واستخدمت هذه الأيديولوجيا للقول بعدم جدوى تدخل الدولة، وما دام تدخل الدولة غير مجدٍ، فالأجدر تقليص حجمها والقيام بما يستتبعه ذلك من تخلٍّ عن تقديم الخدمات الاجتماعية ونزع لمكتسبات الذين يعملون بأجر يومي أو شهري، وتراجع عن تقديم المساعدات لمن يضعهم النظام الرأسمالي خارج سوق العمل.

لكن الأصوات تصاعدت تباعاً ضد هذه الادعاءات؛ فهذا روبرت بارو، أحد كبار علماء الاقتصاد، يقول في كتابه «لا شيء مقدساً»، (Nothing Sacred)، إن السوق لا تعدِّل نفسها بنفسها من دون تدخل الدولة، وإلا سارت الأمور نحو خراب شامل[2]. وهذا جوزيف

---

(١) Curtin, Phillip; **The World and the West,** Cambridge, 2000.

(٢) Barro, Robert J.: **Nothing is Sacred: Economic Ideas for the New Millenium,** MIT, 2002. يقول في صفحة XV أنه «لو كان صحيحاً أن السوق تعدل نفسها بنفسها لكان الاقتصاد دراسة مملة»، وينتقد، في الصفحة ٩، نظرية «اليد الخفية» التي تحدث عنها آدم سميث، والتي يعتبرها مؤسسة على الحدس لا على استنتاجات نظرية.

ستيغلتز، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، وأحد كبار مساعدي كلينتون، ونائب سابق لرئيس البنك الدولي، يقول في كتابه «العولمة وخيباتها» (Globalization and Its Discontents)، إن أصولية السوق المزعومة، كما يسميها، لا تؤدي إلا إلى ازدياد الفقراء فقراً والأغنياء غنًى، في جميع بلدان العالم كما في أميركا[1]. وهذا روبرت شيلر، أحد كبار أساتذة الاقتصاد، يقول في كتابه «الفوران غير العقلاني» (Irrational Exuberance)، مستخدماً التعبير الذي استعمله ألان غريسبان (مدير الاحتياط الفيدرالي الأميركي) في العام ١٩٩٦م عن سوق الأسهم والأوراق المالية، إن السوق بحد ذاتها غير عقلانية دون تدخل الدولة[2]. وكان أحد شيوخ الاقتصاديين الأميركيين تشارلز

---

(١) Stiglitz, Joseph E. **Globalization and Its Discontents**, Penguin, 2002. ينتقد ستيغلتز نظرية اليد الخفية (ص ٧٨) ويقول إن البلدان التي اتبعت ما يسمى «إجماع واشنطن»، أي سياسات البنك الدولي والصندوق الدولي، أدى بها الأمر إلى الخراب (ص ٦٨). العمال يناضلون من أجل وظائف مأمونة في حين يسعى الصندوق من أجل مرونة في سوق العمل.. والليبرلة تؤدي إلى فوائد عالية... والخصخصة ترفع الأسعار.. والتقشف يزيد البطالة (ص ٨٤). وقد تقدمت منطقة شرق آسيا ليس بالرغم من أنها خالفت تعليمات البنك الدولي بل لأنها خالفتها (ص ٩١)، ويقول إن آدم سميث أدرك محدودية السوق أكثر من أتباعه (ص ٢١٩)، وأن سياسات التقشف تؤدي إلى اضطرابات، بسبب ازدياد البطالة والفقر (ص ٢١٨)، ويتحدث (ص ٥) عن توسع الهوة بين الفقراء والأغنياء في العالم بسبب إجبار البلدان الفقيرة على فتح أسواقها أمام البلدان الغنية، فتراجعت شروط التبادل بالنسبة للبلدان الفقيرة، وهناك حكم عالمي دون حكومة عالمية (ص ٢١).

(٢) Shiller, Robert, **Irrational Exuberance**, Princeton, 2001. ينبه المسؤولين (ص ٢٠٣) إلى خطأ ترك مسألة سوق الأسهم للمحللين، بعد أن يبرهن على أن السوق دون تدخل الدولة تؤدي إلى الأزمات والخراب. ويقول إن تبخر الثروات في سوق الأسهم يعود إلى التشكيك بالنظام الرأسمالي نفسه. وقد توقع (ص ٢٠٩)=

كيندلبرغر قد قال في كتابه عن الأزمات الاقتصادية في العام ١٩٧٨م، إن السوق بحد ذاتها غير عقلانية(١)، في حين أن القرارات التي يتخذها الأفراد فيما يتعلق بمصالحهم المباشرة هي قرارات عقلانية. ففي الأزمات تحدث حالات من الفزع الهستيري الذي يؤدي إلى تدافع الناس بنفس الاتجاه، وإذا أقبل كل الناس على بيع الأسهم من دون وجود من يشتريها، فإن الأسعار تنهار بانحدار سريع، إلخ...

وما استفحلت أصولية السوق في التسعينات، بل وقبل ذلك منذ أيام ريغان، إلا لأن هناك في المؤسسة الحاكمة الأميركية من يريد رفع المسؤولية عنها من أجل تنفيذ سياسة لم تصوِّت لها أكثرية الناخبين الأميركيين (كما لم تصوِّت أكثريتهم للرئيس بوش الابن)، سياسة لا تأخذ مصالح الناس بعين الاعتبار، سياسة تعطي الأولوية لغير الأميركيين وتهدف لحماية كيان سياسي غير أميركي.

= أن العوامل التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأسهم في البورصة سوف تؤدي هي نفسها إلى التراجع والانفجار في بداية الألفية الثالثة. ويتابع في صفحة XXVII أن لا علاقة تاريخية بين الإنتاجية والأرباح، ولا بين الأرباح وأسعار الأسهم، وأن أرباح الشركات هي ثُمالة ما يبقى بعد أن تُدفع مستحقات جميع الآخرين. ويعتبر أن الأمانة والصدق ليسا من شيم وول ستريت (ص ٣٨)، وأن أصحاب الشركات خلقوا الطلب على الأسهم بطرق غير شريفة في كثير من الأحيان (ص ٣٥)، وأن أكبر زيادة في أسعار الأسهم جاءت مع استقرار التضخم على نسب متدنية (ص ٣٧)، وأن انتشار المقامرة بلغ حداً لم يسبق له مثيل (ص ٤١)، والقمار يرفع التوقعات (ص ٤٢)، وليس هناك طريقة علمية لتسعير الأسهم، والسوق عموماً تخالف مبدأ الفعالية (ص ١٨٩).

(١) Kindleberger, Charles P.: **Manias, Panics, and Crashes**, 4th. ed., Wiley, 2000.
انظر الفصل الذي يبدأ على الصفحة ٢٧ بعنوان «عقلانية الأفراد ولاعقلانية السوق»، والذي يقول في آخره إن المضاربة والمقامرة تنتشران في كل بلدان العالم حتى في هولندا (بلد كالفن ولوثر)، لكن كل بلد يعتبر أن المرض أكثر انتشاراً في البلد الذي يجاوره (ص ٤٥).

يقول برنارد كريك في كتابه: «دفاعاً عن السياسة» (وأحد فصوله هو بعنوان «دفاعاً عن السياسة في وجه الديمقراطية») إنه عندما يدور النقاش حول موارد تتسم بالندرة، أي عندما يدور النقاش حول مسائل اقتصادية، فإنه يكون نقاشاً سياسياً من الطراز الأول[١]. فالسياسة هي إدارة الاقتصاد في كل مجتمع، وإذا أريد للسياسة أن تكون منفصلةً عن الاقتصاد، فإن ذلك يكون بهدف أن تتجه السياسة إلى خدمة أهداف لغير مجتمعها، وإلى خدمة أغراض من هم غرباء عنه، ولذلك فإن القول باستقلالية السوق، وتعديلها لنفسها بنفسها، بعد أكثر من خمسين عاماً من الكينزية وتدخُّل الدولة، ما كان بهدف انتشار ليبرالية من نوع آخر سميت الليبرالية الجديدة، بل بهدف نزع الليبرالية عن الديمقراطية وتحويلها إلى غير أهدافها الأصلية، والليبرالية الجديدة، التي صعد نجمها في عهد ريغان، أي بداية عهد المحافظين الجدد، ليست ليبرالية أخرى، بل هي ما بعد الليبرالية، هي نظام آخر غير ليبرالي، مما يعيد إلى الذاكرة ما كتبه إيمانويل والرشتاين في مجموعة مقالات جمعت في كتاب بعنوان «ما بعد الليبرالية»[٢].

إن ما بعد الليبرالية، أي ما يسمى الليبرالية الجديدة، تجاوزاً، هي مرحلة جديدة في النظام الأميركي حُسمت فيها الأمور لصالح الحكم المركزي على حساب الحكم المحلي، لصالح أحادية القرار على حساب التعددية، لصالح الأمر والنهي على حساب الحوار، ولصالح الأيديولوجيا على حساب المصالح ورغبات الجمهور، ولصالح الدين

---

(١) Crick, Bernard: **In Defence of Politics, 4th. Edition**, Penguin 1992، ص ١٦٤.

(٢) Wallerstein, Immanuel: **After Liberalism**, the New Press, N. Y. 1995. انظر صفحة ٢٣٣ وما بعدها، حيث يتحدث عن سقوط الشيوعية ونهاية الليبرالية في آن معاً.

على حساب الثروات الاجتماعية بأيدي الأقلية التي يتناقص عددها باستمرار، في حين يتركز القرار السياسي بيد القلَّة التي تتحكم بالجمهور من دون أن تعنى بقيادته، أي بالتجاوب مع إرادته. في هذه المرحلة الجديدة تبتعد السلطة الحاكمة عن الجمهور، ولا تحتاج إلى كثير من الذكاء كي تخاطبه لأنها ليست مضطرة لمخاطبته وتبادل الحوار معه، ويصح فيها قول مايكل مور في كتابه «رجال بيض أغبياء» (Stupid White Men) أنها تسرق إرادة الشعب لا لتحكمه باسمه (بل باسم غيره)[1]. ومع الليبرالية الجديدة تتلاشى الليبرالية، أو تتلاشى ادعاءاتها حول الحرية كما يقول والرشتاين. وينكشف قناع الرأسمالية (الأميركية وغير الأميركية) التي لا تستطيع الحركة إلا بالقوة العسكرية وحدها، بعد أن منيت بالهزيمة السياسية في حوارها مع شعبها ومع الدول الأخرى (كما حدث في الأمم المتحدة قبيل الحرب على العراق)، وبعد أن منيت بالهزيمة على صعيد المنافسة الإنتاجية كما يبدو من العجز الدائم في الميزان التجاري الأميركي.

في اللحظة التي انتصرت فيها الامبراطورية على منافستها السوفياتية تحولت تماماً، فقد قرر قادتها بشكل أو بآخر إزالة الكثير من مكتسبات الجمهور الديمقراطية (السياسية) لا المكتسبات الاجتماعية

---

(١) Moore, Michael: **Stupid White Men;** Regan Books 2001; p. 13. حيث يقول إن إرادة الشعب في فلوريدا صوتت لآل غور (ص ١٤٧)، وإن دبليو بوش وصل إلى الرئاسة عن طريق جونتا (انقلاب؟)، ص ١٤ ـ ١٥. وانظر أيضاً **Palast Greg: The Best Democracy Money can Buy,** Pluto Press 2002، صفحة ٦ وما يليها، عن تزوير نتائج الانتخاب في فلوريدا، وعن سرقة الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٤م، وأن الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) يظهران كرهاً واحتقاراً للإرادة الشعبية (ص ٤٢).

(والاقتصادية) وحسب، وتستكمل بعد ١١ أيلول ما كانت قد بدأت به من قبل، وتجد في اعتداء أيلول فرصةً لتسريع عملية الهيمنة الداخلية وقلب العلاقة بين السلطة والجمهور من علاقة يفرضها الجمهور وتحاول السلطة التملص، أو التجاوب معها ببطء وبعد ممانعة شديدة، إلى علاقة تفرضها السلطة ويخضع لها الجمهور، ويُستثنى من ذلك بعض الأطراف المشاكسة والمستنيرة لكن الهامشية مؤقتاً، حتى إشعار آخر، أي عندما يبلغ ثقل الأعباء المترتبة على كاهل الجمهور من جراء سياسة السلطة حداً لا يمكن احتماله سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك، وهذا ما حصل للحرب الأميركية في فيتنام؛ إذ اضطر الأميركيون للخروج والاعتراف بالهزيمة رغم تفوقهم العسكري والاقتصادي والسياسي بعد أن بلغت الخسائر وأعباؤها على الجمهور الأميركي حداً صعب الاحتمال.

تأتي الليبرالية الجديدة، بما بعد الليبرالية، أي بما يتجاوزها بل ويتناقض معها، للضغط بجميع الأشكال على الجمهور في الداخل الأميركي، ولشن الحروب الصغيرة ضد شعوب منهكة في الخارج، والحرب ملاذ أخير للسلطة التي تعجز عن مواجهة المشاكل والتناقضات بغير الوسائل العسكرية، ومن ضرورات الحرب زيادة النفقات العسكرية حتى ولو أدى ذلك إلى تفاقم عجز موازنة الدولة، وحتى لو جاء ذلك على حساب البرامج الاجتماعية لمساعدة الفئات الاجتماعية التي أجحف بحقِّها النظام الرأسمالي وأدى إلى تهميشها بل وتجويعها. ومن ضرورات النزوع للحرب إيجاد تبريرات لحروب تخاض في الخارج، حتى لو كانت التبريرات كاذبة. يقول بول كروغمان في (نيويورك تايمز)، في أحد تعليقاته على حرب العراق، أنه كان من نتائج التفتيش والبحث عن سلاح الدمار الشامل في

العراق، وجود سلاح خداع شامل عند بوش، الرئيس الأميركي، وأعوانه.

ليست الحرب استمراراً للسياسة بوسائل أخرى، كما يقول كلاوزفيتز، بل هي على الأرجح انقطاع للسياسة كما يقول روبرت كيغان في كتابه «تاريخ فن الحرب»[1]. فالحرب لا تحل تناقضات أو إشكاليات سياسية بل هي ما يزيد المشاكل والشروخ السياسية. والحرب، كذلك، ليست حلاً للتناقضات أو التراجعات الاقتصادية حتى عندما تقتطع الموارد المالية وتنقل من البلد المهزوم إلى البلد المنتصر بشكل غرامة أو عقوبة. يذكر تشارلز كندلبرغر في كتابه «تاريخ أوروبا المالي» أنه عندما انتصرت ألمانيا على فرنسا في عام ١٨٧٠م، فرضت غرامة مالية ضخمة دفعها الفرنسيون بالتمام والكمال في الوقت المحدد، فكانت نتائجها على ألمانيا ازدياداً في التضخم وغلاء الأسعار، مما أدى إلى تناقص الصادرات، وكانت النتائج إيجابية، أي عكس ذلك، على فرنسا، فقال بسمارك معلقاً: «في المرة القادمة، عندما ننتصر على فرنسا، علينا نحن أن ندفع لها الغرامة المالية»!

مأساة الحرب

كان على الولايات المتحدة في التسعينات، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي أن تختار بين قيادة العالم وحكمه، بين استخدام قوتها الثقافية والاقتصادية وبين الاعتماد على القوة العسكرية، بين ما يسمى القوة الرخوة (Soft Power) وبين القوة الصلبة (Hard Power)، بين تعددية

---

(١) Keegan, Robert: **A History of Warfare**, Vintage Book, N. Y. 1993. ليفتتح الفصل الأول من الكتاب بالقول: «الحرب ليست استمراراً للسياسة بوسائل أخرى».

القرار الذي يعتمد على التشاور مع الدول الأخرى، وبين أحادية القرار الذي يعتمد على موقف الولايات المتحدة وحدها دون منازع. وقد ناقش هذه الأمور جوزيف ناي في كتابه «مفارقة القوة الأميركية» (The Paradox of American Power)، وهو الذي كان أحد كبار المسؤولين في إدارة كلينتون والذي يتولى الآن عمادة مدرسة الحكم في جامعة هارفرد[١].

كان الجو قد خلا للولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ولم تكن هناك قوة أخرى تنازعها السلطة على العالم، لا دولة أخرى تقدر على ذلك أو ترغب، ولا تنظيمات جماهيرية قادرة على مقاومة النظام العالمي الجديد الذي أعلنه بوش الأب في بداية التسعينات. كانت القوى المعارضة للنظام العالمي هامشية فاقدة القدرة على الاستقطاب الواسع، وما كان هناك تهديد خارجي للولايات المتحدة يبرر حسم النقاش لصالح القوة الصلبة والأحادية وإرادة التحكم بالعالم، لكن الأمور حُسمت بهذا الاتجاه وكان مجيء بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة، ومنتخَباً لا بأكثرية أصوات الناخبين، هو حصيلة هذا الحسم وأداته في آن معاً. لقد جاء تنصيبه من أجل أن ينفذ برنامجاً مُعَداً سلفاً، وكأن اعتداء أيلول كان فرصة لإعلان تنفيذ هذا البرنامج[٢]، ولا يخفي كابلان وكريستول ذلك في كتابهما «الحرب على العراق» الذي

---

(١) انظر الحاشية رقم (٢) ص (٦٨).

(٢) Pilger, John: **The New Rulers of the World**, Verso, 2002. يقول في (ص ١٠٥) إن رسميين أميركيين أبلغوا وزير خارجية باكستان، في منتصف شهر تموز/ يوليو ٢٠٠١م، أن العمل العسكري ضد أفغانستان سيبدأ في أكتوبر ٢٠٠١م... وأن اعتداء ١١ أيلول/ سبتمبر وفّر فرصةً مناسبةً لواشنطن وبوش. ويقول في (ص ١٠٣) إن الأميركيين رفضوا استسلام بن لادن ومحاكمته أمام محكمة دولية.

يضع، بشكل محدد ومختصر ومفيد، الخطوط العامة لهذا البرنامج؛ علماً بأن الكاتبين هما من عتاة المحافظين الجدد الذين كانوا يعدُّون العدة، كما يبدو، لما يحدث منذ ثلاثة عقود، وهما يصرحان، في كتابهما، بأن المحافظين الجدد جماعة من المستشارين والمساعدين السياسيين تكوَّنت في السبعينات حول السناتور الديمقراطي هنري (سكوب) جاكسون الذي كان شديد التأييد لإسرائيل، وقد كان هؤلاء شديدي التأثر بهزيمة حرب فيتنام، فكان همُّهم العملَ على تحويل السياسة الخارجية الأميركية باتجاه أكثر تركيزاً على استخدام القوة[1].

وقد كثرت التقارير عنهم، فيصفهم سيمور هيرش، في مقالة طويلة في مجلة (نيويوركر)، بأنهم كابال (أي جماعة سرية) تعمل بموازاة الأجهزة الرسمية الأميركية وتغذي مجلس السياسة الخارجية الذي شكله رامسفيلد في وزارة الدفاع، والذي انبثقت عنه لجنة عمل في مجلس التجسس الخارجي بموازاة السي. أي. آي[2]. ويقول عنهم باتريك بيوكانن، المرشح الجمهوري المحافظ لرئاسة الجمهورية ثلاث مرات، إنهم عصابة سرية تعمل لتجيير السياسة الخارجية الأميركية لصالح إسرائيل، وتحرِّض على شنِّ الحرب على العراق، وقد اختتم بيوكانن مقالته هذه المتشددة في جريدته الأسبوعية (American Conservative) بتاريخ ٧/ ٣/ ٢٠٠٣م، بالقول: إننا أي الأميركيين «تعلمنا درساً واحداً من التاريخ هو أننا لا نتعلم من التاريخ»[3]. وقد نشرت جريدة لوس

---

(١) كابلان وكريستول، ص ٦٦، مصدر سابق، مذكور في الحاشية (٢)، ص (٧٠).

(٢) سيمور هيرش، **مجلة نيويوركر**. ويوجد كلامٌ مشابهٌ له في لوس أنجلوس تايمز، في مقابلة بتاريخ ١٧/ ٦/ ٢٠٠٣م.

(٣) باتريك بيوكانن، في مجلة **The American Conservative**، بتاريخ ٧ و٢٤/ ٣/ ٢٠٠٣.

أنجلوس تايمز بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٣م تقريراً مطولاً عن نشاطهم المستمر منذ أكثر من عقدين، وفي الحزبين الديمقراطي والجمهوري من أجل دعم لإسرائيل يتجاوز ما يطالب به حزب الليكود، ومنهم من عمل في الإدارة الإسرائيلية وساهم في وضع برنامج نتنياهو، ومنهم أيضاً من لا يزال عضواً في مجلس إدارة جريدة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية.

يمكن تلخيص برنامج هؤلاء المحافظين الجدد، الذي هو الآن محور السياسة الخارجية الأميركية، بالنقاط الثلاث التي حددها كابلان وكريستول في كتابهما المذكور، وهي: **أولاً**، الحرب الاستباقية عوضاً عن الردع؛ **ثانياً**، تغيير الأنظمة السياسية ببلدان مختارة بدل سياسة الاحتواء لها؛ **وثالثاً**، القيادة بدل الالتباس، ومعنى ذلك التحكم بالعالم وحكمه من دون إبقاء مجالٍ للالتباس. ويمتدح البرنامج سياسة ريغان العدائية، والتي كان من نتائجها تسريع السباق النووي وعدة حروب في الكاريبي، وأمكنة أخرى في العالم من بينها الهجوم على ليبيا في العام ١٩٨٦م، ويرفض البرنامج سياسة بوش الأب لأنها واقعية، كما يرفض سياسة كلينتون التي يعتبرها ليبرالية مبنية على النوايا الحسنة، وينظر إلى الشعب الأميركي على أنه شعب استثنائي مميز، أي يجوز له ما لا يجوز لغيره، ويعتبر حكم أميركا للعالم أممية أميركية مميزة[١].

وينظر هؤلاء المحافظون الجدد إلى أوروبا بسخرية، ويدعون الاتحاد الأوروبي إلى زيادة النفقات العسكرية لتصبح موازيةً لما تنفقه الولايات

---

(١) قارن بتلخيص للكتاب في مقالتي: **«العدوان على العراق والمحافظون الجدد»**؛ في مجلة **شؤون الأوسط**، بيروت، صيف ٢٠٠٣م، م ١١١، ص ص ٢٩ ـ ٥١.

المتحدة، ويقول أحدهم، وهو روبرت كيغان في كتابه «حول القوة والجنة» (Of Paradise and Power): إن أميركا الحالية تتصرف كما يتصرف الأقوياء عكس أوروبا الحالية، ولذلك فإنَّ أميركا الحالية تتصرف كما أوروبا السابقة. ويزدري نفقات أوروبا العسكرية التي تقل عن ٢٪ من دخلها القومي، ويعتبر أن أوروبا الحالية تنعم بالسلام لأن أميركا هي التي تزودها بالقوة، أي تحميها (ولا يقول تحميها من ماذا، ولا يحدد الخطر الذي يهددهما حالياً)، ويعتبر أن أوروبا الحالية تعني السلام وأن أميركا الراهنة تعني السعادة (أي الحرب)، وأنَّ كلاً منهما تصدِّر بضاعتها، ولذلك فإن أوروبا تريد السلام في الشرق الأوسط (وهذا ما لا تريده أميركا؟)، ويضفي على آرائه مسحة فكرية بوصفه لأوروبا على أنها جنة ما بعد الحداثة[١].

لقد انتصر المحافظون الجدد على المحافظين التقليديين، كما انتصرت الليبرالية الجديدة على الليبرالية التقليدية، وصارت أميركا تحلم بالحرب، وتدور أحلامها حول الحرب، كما يقول غور فيدال في كتاب بهذا العنوان[٢]. وينعي نورمان مايلر، الروائي الكبير الذي تجاوز الثمانين عاماً، الديمقراطية الأميركية في كتابه «لماذا نحن في حرب؟» معتبراً أن الشعب الأميركي ما عاد مسيطراً على حكومته[٣]، كما ينعي

---

(١) Kagan, Robert; **Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order**, Alfred Knopf, N.Y. 2003. p. 61، وهو يتهكم على أوروبا الراهنة الضعيفة (ص ٧٠).

(٢) Vidal, Gore: **Dreaming War: Blood for War and the Cheney-Bush Junta**, Thunder's Mouth Book, N.Y. 2002. ص ٥٧ وما يليها.

(٣) Mailer Norman: **Why Are We at War?**: Random House, N. Y. 2003، ص ١٧، ويقول في (ص ١٠٥) إن أميركا هي الآن في مرحلة ما قبل الفاشية، ولأنَّ الناس لا يسيطرون على حكومتهم.

جورج ماكغفرن، المرشح عام ١٩٨٠م، لرئاسة الجمهورية، الليبرالية الأميركية في مقالة نشرت في مجلة أتلانتيك ريفيو، في أكتوبر عام ٢٠٠٢م، ويقول إنه ما عاد هناك ليبرالي أميركي يجرؤ على الظهور وإعلان نفسه ليبرالياً[١].

ويقول لويس لابهام، رئيس تحرير مجلة هاربرز، في كتابه «مسرح الحرب» (Theater of War): لماذا بناء أقوى قوة في العالم إذا لم يكن ذلك من أجل قتل أكبر عدد من الناس الذين تعتبر أميركا أنهم أعداؤها، ودون وجود عدو يستحق العداء؟، ويتحدث غور فيدال عن عسكرة السياسة الخارجية الأميركية[٢]. لكن الأمر لم يبدأ مع بوش، فهذه وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت، تنظر إلى كولن باول قائلة: «لماذا هذه القوة العسكرية الأقوى في العالم إذا لم تكن من أجل الاستخدام»؟ والقول يتباهى به الكاتبان كابلان وكريستول[٣].

إن عسكرة السياسة الخارجية الأميركية ما كانت في البداية مطلباً للعسكر، بل هي أمر دفع باتجاهه المدنيون، ووجد العسكر في النهاية أن من المناسب التنعم به. فقد كان العسكريون الأميركيون، بعد هزيمة فيتنام، يحسبون ألف حساب لكل تدخل عسكري خارجي ويطلبون من الإدارة المدنية تحديد الأهداف، وتأمين الموارد التي إذا استخدمها الجيش الأميركي ضد العدو المفترض يكون النصر أمراً مؤكداً، وقد كانت هذه هي عقيدة كولن باول القتالية عندما كان رئيساً للأركان،

(١) جورج ماكغفرن، مقالة في مجلة **أتلانتيك ريفيو**، أكتوبر ٢٠٠٢م.

(٢) **Lapham, Lewis: Theater of War**, The New Press, 2002، ص ١٦١ و٣٦ و٤٢.

(٣) كابلان وكريستول، مصدر سابق، ص ٧٠.

وكان همُّ العسكريين تلافي أي إمكانية للهزيمة ومسح أي ذكرى لحرب فيتنام، وكان ذلك مبعثاً للصراع مع المدنيين في الإدارة، هذا الصراع الذي يصفه بالتفصيل ديفيد هالبرستام في كتابه «الحرب في أزمنة السلام: بوش (الأب) وكلينتون والجنرالات» (War In Times of Peace: Bush, Clinton and the Generals)[١].

إن انتصار الليبرالية الجديدة التي تقضي باستخدام القوة لجباية الخوَّة في مناطق العالم، والتي تتبع سياسات اقتصادية تحتم المضي بهذا الاتجاه، وانتصار المحافظين الجدد الذين يدعون لاستخدام القوة في كل مكان في العالم يعتبرونه مصدراً للتهديد ضد الولايات المتحدة. هذان الانتصاران هما اللذان هيئا الجو لعسكرة السياسة الخارجية الأميركية، ولجعل الحرب مؤسسة قائمة بذاتها. ويأتي توصيف مأسسة الحرب في كتاب «المهمة» (The Mission)، الذي ألفته دانا بريست، الصحافية العاملة في جريدة واشنطن بوست. فقد قسم العسكريون الأميركيون العالم إلى مناطق ست، إضافة إلى «القوات الخاصة»، ولكل منها قيادة، ويقوم قائد كل منطقة بممارسة الدبلوماسية والتفاوض مع البلدان الداخلة في منطقته، وينتقل من بلد إلى آخر في طيارة خاصة مع فريق عمل كبير، وعندما يزور بلداً ما يكون السفير الأميركي شبه خاضع له، ويتبع المشرق العربي القيادة المركزية التي يتولاها جورج أبي زيد الآن بعد ذهاب تومي فرانكس[٢].

لقد تمأسست الحرب الأميركية لا لأن العسكريين أرادوا ذلك،

---

(١) Halberstam, David; **War in Times of Peace: Bush, Clinton and the Generals,** Scribner, N. Y., 2001.

(٢) Priest, Dana, **The Mission**, Norton & co., N. Y. 2003. p. 72.

علماً بأنهم استجابوا له، بل لأن الأيديولوجيا الطاغية على الأميركيين في الوقت الراهن هي القائلة باستثنائية الشعب الأميركي وبرسالته الأممية الكونية المميزة. فهو شعب يجب أن يتحقق له ما يريد، ويجب أن يفرض إرادته على العالم، لأن هذه الإرادة تمثل الخير في مواجهة محور (أو محاور) الشر، وإذا لم يتحقق له ما يريد بالحسنى فالأجدر أن يتحقق له ما يريد بالقوة. وما عاد اللجوء للقوة هو الملاذ الأخير، للردع أو لرد الاعتداء، بل هو الوسيلة الأولى، لأن العالم مليء بالأشرار الذي يعملون لإلحاق الأذى بالولايات المتحدة؛ وليس ضرورياً أن يعمل بلد ما أو جماعة ما لإلحاق الأذى بالولايات المتحدة لكي يستحق العقاب منها، بل يكفي أن يخالف قيمها، وأن يكون مختلفاً عنها كي ينصب عليه جام غضبها. وكل من يشكل خطراً في أي مكان في العالم يشكل خطراً في كل العالم، كما يقول كابلان وكريستول، والعقوبة لا تُستَحقُّ بسبب الأفعال بل بسبب النيات، والنيات كامنة في القيم، والقيم هي أداة العصابة التي تقود الولايات المتحدة. وتصير الحرب لا نتيجة لأفعال الآخرين بل نتيجة حتمية ودائمة لأحكام الولايات المتحدة وقيمها. فقد صارت الحرب مؤسسة قائمة بذاتها على قاعدة القيم الأميركية الراهنة، قيم أميركا الجديدة، التي تمحو أميركا القديمة والتي كنا ندَّعي معرفتها، أو ندَّعي إمكانية القدرة على التعامل معها. فأميركا الجديدة لا يمكن التعامل معها إلا بالخضوع لإرادتها العشوائية، وهذا هو المعنى الحقيقي للحرب على الإرهاب، الحرب على كل من تسوِّل له نفسه أن يكون مخالفاً، أو حتى مختلفاً. وإذا كان الاختلاف شأناً موضوعياً، فإن الحرب الأميركية قد أصبحت حاجة موضوعية، حاجة لا يمكن منعها أو السيطرة عليها، فهي قدر أميركا الجديدة كما أنَّ السوق قدر لها

ولغيرها. فقد فرض الأميركيون يوتوبيا(*) السوق على العالم، وها هم يفرضون عليه يوتوبيا الحرب. وتصير الحرب يوتوبيا لأنها تحرر الآخرين، تحرر أولئك الآخرين من أنفسهم، وعليهم أن يسبحوا في هذا النعيم. لقد أسبغ الأميركيون، بقيادة المحافظين الجدد، على العالم نعمة الحرب، وعلى العالم أن يكون شاكراً لهم، والويل والثبور لمن لا يشكر لهم هذه النعمة.

مأسسة الخداع

عندما تصير الحرب مؤسسة قائمة بذاتها، على يد الحكومة وأجهزتها والقوى الداعمة لها، يصبح الكذب أيضاً مؤسسة قائمة بذاتها، إذ تحتاج الحرب إلى مبررات، وتحتاج إلى اختلاق المبررات حين لا تكون موجودة. فما سمَّاه غور فيدال «الحلم بالحرب» هو سيطرة الرغبات على الحقائق، هو سيطرة شهوة الحرب والعنف على كل شيء آخر، وهذه الشهوة نوع من الإدمان الذي يحتاج إلى ما يلبيه. فشهوة الحرب تخلق وقائعها الكاذبة التي تحل مكان الحقائق الواقعية أو تطغى عليها، ويتقرر بدافعٍ منها النظر إلى البلدان والشعوب الأخرى.

تحتاج آلة الحكم الأميركية لشن الحرب، وعندما لا تجد ما يكفي من الأسباب لدى البلد الذي تنتقيه ـ وغالباً ما يستحيل ذلك، إذ يندر أن توجد دولة أو منظمة تجرؤ على الاعتداء على الولايات المتحدة ـ فإن الحملة ضد هذا البلد تشن عبر وسائل الإعلام المتنوعة التي تمطر عقول وأفئدة وأحاسيس المجتمع الأميركي والمجتمع العالمي بوابل من

(*) اليوتوبيا، المدينة الفاضلة ـ وتشير إلى أدبياتٍ منذ جمهورية أفلاطون عن الاجتماع البشري المثالي المُدَّعى.

المعلومات الافتراضية، في زمن هو زمن الحقيقة الافتراضية التي تحدَّث عنها إيمانويل كاستل في كتابه مجتمع «الشبكات»[١].

يتم التحضير للحرب عن طريق إمطار المواطن الأميركي بالانطباعات، التي تتكثف يوماً بعد يوم بفعل وسائل الإعلام فتتحول إلى أفكار، والأفكار تتحول تدريجياً إلى مبادئ، ويصير الاعتماد على هذه المبادئ، للقيام بشيءٍ ما، هو شن الحرب ضد العدو القابع هناك، والذي يهدد الرجل في ذهابه إلى عمله، والمرأة حين تطبخ لعائلتها، والطفل حين يعود من مدرسته، والعائلة حين تنام، ويتولد شعور بعدم الأمان حتى في أقصى قرى الغرب الأميركي النائية، ويصير الاعتماد على شعور اللاأمان مطلباً أخلاقياً يشكل قاعدة للفعل، وتشن الحرب ضد «العدو» على أنها مطلب للجمهور الذي يدفع حكومته وعسكره إليها بدل أن تقف الحكومة مستجديةً الموافقة من قبل الكونغرس على الحرب وعلى نفقاتها. يعرف الإنجليز هذا الأمر، فقد نجحوا في الحرب العالمية، كما في الحرب على العراق في تسريب معلومات مضلِّلة لمساعدة الإدارة الأميركية في المضِي إلى الحرب، كما يقول تقرير جريدة نيويورك تايمز بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٤م، والأكيد أن الإسرائيليين يعرفون ذلك كما يعرفه الإنجليز، لكن الأكيد أكثر من الاثنين، هو أن ذلك التسريب المتراكم بالكذب لخلق حقائق وهمية لشن حروب حقيقية، ما كان ليلاقي قبولاً عند الأميركيين لو لم تكن تركيبة مجتمعهم، أو على الأقل نخبهم الحاكمة، تسمح بذلك. فالمواطن الأميركي، وبرلمانه، يصوِّت على برنامج تقدمه له الحكومة،

---

(١) Castells, Emanuel: **The Rise of the Network Society**, Blackwel, 1996. انظر أيضاً، غور فيدال، مصدر سابق، ص ٦٩.

لكنه يصوِّت بالموافقة بعد أن يتكون لديه الاقتناع، عن طريق وسائل الإعلام والدعاية والحرب النفسية، بأن هذا البرنامج هو مطلبه هو قبل أن يصبح برنامج الحكومة، فيكون التصويت عملية ديمقراطية، لكنها خالية من تعدُّد الخيارات؛ وهكذا تُفصل الديمقراطية عن الحرية وتتحول الليبرالية إلى ليبرالية جديدة مع المحافظين الجدد حين تفرغ الديمقراطية ـ الليبرالية من مضمونها التحرري، ولا تعود الديمقراطية أداة تحرر بل تصير أداة قمع، والقمع ذاتي اختياري عندما يخلو الأمر من السياسة، أي تخلو من الإرادة وتعدد الخيارات[1]، وهذا هو المعنى الذي قصده برنارد كريك في كتابه «دفاعاً عن السياسة» في الفصل الذي عنوانه «دفاعاً عن السياسة في وجه الديمقراطية».

ويكون الانضواء في إطار الاقتناعات المفترضة، والمتحولة إلى حقائق (افتراضية)، أكثر حسْماً عندما تتحول الانطباعات، الموجهة من فوق، لا إلى مبادئ أخلاقية وحسب، بل إلى عقائد دينية، فيتم التحالف بين المحافظين الجدد والتبشيريين الإنجليين (الذين يتضمن نشاطهم التبشير الإذاعي والتلفزيوني عن طريق مئات المحطات)، والتبشيريون الإنجيليون هم في معظمهم خارج الكنائس البروتستانتية التقليدية، والمعترف بها، وهم غالباً ما يعتبرون أنفسهم مهتدين من جديد، فهم مسيحيون مولودون من جديد. وتقول التقديرات الواردة في مجلة تايم (أوائل عام ٢٠٠٢م) أن عددهم يصل إلى ما بين ٤٠ و٥٠ مليون نسمة، وأن بعض قادتهم من القساوسة التبشيريين، هم على قدر من النفوذ بحيث إن أياً منهم مثل بات روبرتسون، أو جيري فالويل، أو جون

---

(١) حول الرقابة الذاتية، وهي تعبير آخر عن القمع الذاتي انظر: Hardgraves, Ian: **Journalism Truth or Order.** Oxford, 2003. p. 218.

هاجي، يكفي أن يمسك الهاتف ويتحدث مع دبليو بوش لكي يغير هذا قراراً سبق أن اتخذه[1].

لا يستطيع المحافظون الجدد «إقناع» المؤسسات البروتستانتية التقليدية، فهم يحتاجون إلى مؤمنين أحرار لا تقيدهم مواقف كنيستهم ولا طقوسها ولا إجراءاتها، والمعروف أن جمعية الكنائس (الطوائف) البروتستانتية الأميركية، بما فيها الكنيسة الميثودية، التي ينتمي إليها دبليو بوش نفسه، كانت معارضة للحرب على العراق، فيما عدا كنيسة المعمدانيين الجنوبيين. لا يمكن التوجه إلى المؤسسات الكنسية التي يصعب التفاهم معها على برنامج يؤسس الحرب، إذن يكون التوجه إلى المواطنين مباشرة، لكن هناك أسباباً إضافية لا تقل أهمية؛ ليس أقلها ضعف المؤسسات الكنسية النسبي منذ الستينات.

يستنتج سيدني ألستروم، في نهاية دراسته الطويلة في كتاب بعنوان «تاريخ أميركا الديني» (A Religious History of the American People)، والصادر في مطلع السبعينات أن المؤسسات الدينية في أميركا قد أصيبت بالوهن والضعف النسبيين في الستينات، وهي مرحلة صعود دعوات التحرر السياسي والاجتماعي بكل أشكالهما[2]، وهو يستعرض الحركات الإحيائية منذ وصول الطهرانيين إلى شواطئ أميركا الشمالية في الربع الأول من القرن السابع عشر، والتي توالت بشكل منتظم كل ربع أو ثلث قرن. ويشدد جورج مارسدن في كتابه «الدين والثقافة

---

(١) حول ثروات ومشاريع التجارة ومحطات الإذاعة والتلفزيون لدى التبشيريين، والتي يشرف عليها القساوسة القياديون، انظر Balmer, Randal; **Encyclopedia of Evangelicalism.** West Minister, John Knox Press, Louisville, London, 2002.

(٢) Ahlstram, Sydney, **A Religious History of the American People,** Yale, 1972, p. 1090.

الأميركية»، الصادر حديثاً، على أهمية الدين في الحياة الأميركية حتى الوقت الراهن، فالدين أساسي في البنية الثقافية والسياسية الأميركية، لكنَّ إضعاف المؤسسات الدينية لا يعني إضعاف الدين، بل يعني انتقال الحياة الدينية إلى أشكال أخرى[1]. ومن الملاحظ أنه عندما تضعف المؤسسات الدينية التقليدية تتصاعد الحركات الأصولية حيث يأخذ الفرد الدين على عاتقه، ويتراجع اعتماده على تفسيرات وتأويلات المؤسسات الدينية، ويعتبر الأفراد أنفسهم مولجين مباشرة بالشأن الديني، عن طريق الرجوع مباشرة إلى النص المؤسس، أو عن طريق التجربة الدينية المباشرة واستعادة الهداية أو التوبة، كما ينظر المسيحيون المولودون من جديد إلى أنفسهم.

يأتي التحول الديني الأميركي، منذ السبعينات، في ظروف اجتماعية لافتة يجدر التطرق إليها لما ينتج عنها من مواقف وتيارات سياسية. تسمي ديانا أك D. Eckk الأصولية الجديدة الأميركية باليمين الديني المحافظ أو المتطرف، وذلك في كتابها «الحياة الدينية الجديدة في أميركا» (New Religious America)، الصادر حديثاً[2]، وتعيد ظهوره إلى ردة الفعل ضد التعددية الجديدة. فقد سمح القانون الأميركي بهجرة الآسيويين منذ العام ١٩٦٤م، بعد أن كان قد وضع حداً لذلك في العام ١٩٣٦م. ومع تزايد الهجرة الآسيوية، إلى أميركا، تكاثر أتباع الأديان البوذية والإسلامية والكونفوشيوسية والهندوسية، وتشكلت منهم طوائف ومؤسسات دينية معترف بها، حتى صارت بعض هذه الطوائف أكثر

---

(١) جورج مارسدن؛ **الدين والثقافة الأميركية**، ترجمة صادق إبراهيم عودة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١م.

(٢) Eckk, Diana: **A new Religious America**, Harper, San Francisco, 2001, pp. 4 and 46.

عدداً من بعض الطوائف البروتستانتية العريقة، ولم يكن ذلك مقبولاً لدى تيارات من البيض البروتستانت الذين جنحوا نحو اليمين ضد تدفق الغرباء، ومن يشاهد فيلم «عصابات نيويورك» (Gangs of New York) يرى رفض السكان الذين يعتبرون أنفسهم أصليين (Nativists) من البروتستانت لهجرة المهاجرين الجدد من الإيرلنديين الكاثوليك، وذلك في منتصف القرن التاسع عشر، حين نشأ «حزب الذين لا يعرفون شيئاً». ومن يشاهد مسرحية «قصة الحي الغربي» (West Side Story)، التي صدرت فيلماً فيما بعد، يرى السلوك ذاته ضد المهاجرين الجدد من البورتوريكو والأميركيين اللاتين، وذلك في منتصف القرن العشرين. فقد تغيرت أشكال التعددية الدينية في أميركا على مر القرون، وفي كل مرة كانت تظهر ردات فعل دينية رافضة ومائلة نحو اليمين أو نحو الأصولية.

لكن ردة الفعل اليمينية المتطرفة ضد المهاجرين، ومعظمهم من فقراء العالم، لا تقتصر على الولايات المتحدة، بل تشمل أوروبا أيضاً، ويعزو أنجوس لوكسبورغ في كتابه الصادر حديثاً «دعاة البغض» (Preachers of Hate)، صعود اليمين المتطرف في مختلف البلدان الأوروبية الغربية إلى عامل وحيد مشترك هو الاحتجاج ضد هجرة الغرباء[١]. فالفقراء غرباء في بلادهم حيث يهمشون ويوضعون خارج الدورة الاقتصادية وخارج الحياة الاجتماعية والسياسية، وحيث يُحالون إلى البطالة من دون أنظمة اجتماعية ترعاها الدولة لتزويدهم بما يسد الرمق على الأقل، وهم أيضاً غرباء في البلدان التي يحاولون الوصول

---

(١) Roxburg, Angus; **Preachers of Hate: The Rise of the Far Right,** Gibson Square Books, 2002، ص ٢٩٨، حول محورية الهجرة. وهو يعتبر أن أحد أسباب صعود اليمين المتطرف هو سياسات الطريق الثالث بما يوازي اللاسياسة (ص ٢٧٥).

إليها، هذا إن وصلوا قبل أن يرميهم القباطنة في عرض البحر طعاماً للحيتان والقروش، أو قبل أن تحتجزهم أجهزة الشرطة المعنية بالهجرة والقوى الأمنية والعسكرية الأخرى.

وفي حين يُستثار سكان البلدان الغنية في أوروبا وأميركا ضد الفقراء المهاجرين، يُستثار سكان البلدان الفقيرة حول العالم ضد الأغنياء المهاجرين. ويأتي في كتاب «عالم يحترق» (World on Fire) بقلم إيمي شوا، الأستاذة في جامعة ييل، أن كثيراً من بلدان العالم تسيطر فيها أقليات إثنية أو دينية وافدة لا تتجاوز ١ إلى ٣٪ من السكان على ما لا يقل عن ٥٦٪ من الثروة، كما هو الحال مع الصينيين الوافدين في الفيلبين وفي إندونيسيا، والهنود والأوروبيين في إفريقيا الشرقية، واللبنانيين وغيرهم في إفريقيا الغربية، الخ[١]...

يستفيد المحافظون الجدد، أو بالأحرى يستفيد النظام العالمي الرأسمالي، الذي يسمي نفسه عولمة وهو في حلته الجديدة، من الاختلافات التي يؤسس ويبْني عليها للمرحلة القادمة. فالامبراطورية الجديدة تدير الاختلافات، تغذيها وتزرعها وتقطف ثمارها، كما يقول أنطونيو نيغري ومايكل هارت في كتاب «الامبراطورية»[٢].

---

(١) Chua, Amy; **World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ehtnic Hatred and Global Instability**, Doubleday, N. Y. 2003، ص ٦، حيث تقول إنَّ السوق تضع الثروة بيد الأقلية، والديمقراطية تضع السلطة السياسية بيد الأكثرية الفقيرة... فالسوق والديمقراطية ليست الواحدة منهما شرطاً للأخرى (ص ٩)، والأمر يسري على معظم مناطق العالم، حتى في أميركا حيث تسيطر أقلية على السوق عالمياً (ص ٢٤٩).

(٢) Negri, Antonio and Hardt, Michael: **Empire**, Harvard, 2001. يمكن الرجوع إلى عرض للكتاب وتعليق عليه في دراسة طويلة لي في هذا الكتاب.

والامبراطورية الجديدة ليست نظاماً للدمج وتوحيد الإنسانية، ليست نظاماً لما هو إنساني وكوني، بل هي نظام للغرائز البدائية والاقتتال، هي نظام للثقافات المحلية في اقتتالها وتنافسها، وليست نظاماً للحضارة الإنسانية بما تحمله من إمكانيات الحوار والتفاهم البشريين. الامبراطورية هي نظام الحرب الدائمة، والحروب الصغيرة ضد الضعفاء والمهمشين، وضد من لا يستطيعون الإنجاز والانتصار، وليست نظاماً للانتظام الإنساني.

يتأسس البغض، والحقد والكره، للمختلف عنا على قاعدة أن سلوكه مغاير لنا، وقيمه لا تتطابق مع قيمنا. والبغض طبقات ومراتب، منه ما يتوجه في داخل المجتمع ضد الأقليات أو الأكثريات الإثنية أو الدينية[1]، أو ضد الطبقات العليا أو الدنيا، حسب موقع المبغض، ومنها ما يتوجه ضد الغريب القابع في الخارج الذي ربما ينتمي إلى بلد آخر، أو إلى ثقافة أو حضارة أخرى، فهو أيضاً مختلف ومغاير في سلوكه وقيمه، أو هكذا يكون الظن.

وأسوأ أنواع البغض، بمعنى أشدها بأساً في تأسيسها قاعدة للعمل ضد الغريب المختلف، هو ما ينطلق من الدعوات الدينية، إذ يقوم البشر بفعل البغض وما يترتب عليه من قتل وتدمير، وتوضع المسؤولية، في الآن نفسه، عند الله؛ ويرتكب العباد أسوأ أنواع الشرور والآثام ولا يحمّلون أنفسهم مسؤوليتها، بل ينامون قريري العين مرتاحي الضمير

---

(١) حول علاقة العنف بالدين انظر: **Devries, Hent; Religion and Violence: Philosophical Perspectives From Kant to Derrida,** John Hopkins, 2001. يقول في مطلع الكتاب إنه لا عنف من دون (بعض) الدين، ولا دين من دون (بعض) العنف (ص ١)... ويربط بين العودة إلى الدين وصعود التكنولوجيا (ص ٥). والولايات المتحدة مجتمع مؤسس على الدين.

إلى أن ما فعلوه، حتى ولو كان شريراً بحد ذاته، إلا أنه يخدم أهداف الخير والمحبة. هكذا يصبح موضوع المسؤولية الأخلاقية ملتبساً، ويكون ذلك مقصوداً لكي لا ينظر إلى الأفعال بذاتها، بل تُقَيَّم على أساس ما تُسَخَّر لخدمته، تُقَيَّم على أساس الأهداف والنهايات التي لا يُعتبر ضرورياً أن يعرفها العباد من العوام ما دام الأشخاص الأكثر علماً ومعرفة، أي الفلاسفة ذوو العقول الثاقبة، هم الذين يعرفون ما يسوَّغ من أجل الخير ومن يسوِّغ من أجل الشر، وهم الذين يدركون القيمة الدفينة للأفعال؛ بما أنهم يدركون بعقولهم الثاقبة بواطن الأمور. الأفعال لا يجري تقييمها بما هي، بل بما تهدف إليه؛ ولا تقيَّم كأفعال بل كأهداف، ولا يستحسن أن يدرك العامة عاقبة أفعالهم وموقعها في ميزان الشر والخير، فهم غير قادرين على ذلك، والأجدر بهم أن لا يحاولوا ذلك، وأن يتركوا الأمر للفلاسفة العارفين.

ترتبط المسؤولية الأخلاقية بحكم القيمة، لكنه عندما يكون الحكم لا على الأفعال البشرية بذاتها، أي عندما لا يكون للفعل قيمة ذاتية، وحين يحكم على الأفعال لا من خلال قيمتها الذاتية بل من خلال ارتباطها بغايات وأهداف يزعم أنها تخدمها، عند ذاك يصبح ممكناً فك الارتباط بين الفعل والمسؤولية المترتبة على من يقوم به، ولا يُكتفى بفك الارتباط بين الأخلاق والسياسة، بل يتم إلغاء الأخلاق كاملة. وإذ لا تترتب أي مسؤولية على أي كان بسبب أي فعل، تحسب عواقب جميع الأمور على المستوى السياسي وحسب، وعلى مستوى الأهداف وتأويلاتها، وعند ذاك يسوغ الكذب للعامة وعليها، ومن أجل الأهداف العليا، ويسوغ الاحتفاظ بالحقيقة للنخبة العارفة التي تدرك ما لا يدركه غيرها، وتصل مأسسة الكذب والخداع إلى قمة إنجازاتها في سلاح الدمار الشامل العراقي، وفي العلاقة المزعومة بين النظام العراقي والقاعدة.

يعتبر «المحافظون الجدد» أنَّ كل تبرير أيديولوجي يتطلب تبريراً فلسفياً كي تبدو الأفكار عامة وشاملة وقديمة قِدَم الفكر البشري. فحتى الكذب والخداع المنهجيان يحتاجان إلى تبرير فلسفي، بل إن تحويلهما إلى مؤسسة يتطلب قاعدة فلسفية صلبة وعريقة. ووجد المحافظون هؤلاء ضالتهم عند أستاذ فلسفة في جامعة شيكاغو، حيث كان بعضهم قد تتلمذ على يديه، وهو مختص بالفلسفة السياسية على أساس أفكار أفلاطون، وبالفلسفة الإسلامية الوسيطة كالفارابي وابن ميمون وغيرهما. وقد ولد ليفي شتراوس في ألمانيا في عام ١٨٩٩م، ودرس الفلسفة في جامعاتها وأصبح صهيونياً في سن مبكرة، ثم انتقل إلى فرنسا في أواخر العشرينات، وهاجر إلى الولايات المتحدة في منتصف الثلاثينات، وبقي يدرس في جامعة شيكاغو حتى قبيل وفاته في العام ١٩٧٣م. وعندما كان في فرنسا أصبح صديقاً للمتطرف الصهيوني جابوتنسكي الذي أسس أشرس التنظيمات الميليشياوية العسكرية في فلسطين، وقد عرض مراحل حياته مقال تفصيلي بقلم ديفيد ماكبرايد بعنوان «عن ليو شتراوس»[١]. وقد خلَّف أتباعاً ومريدين وصدرت عنه بضعة كتب بينها كتابان لشاديا دروري، ودرسه جورج تامر موضوعاً لأطروحة دكتوراه في إحدى الجامعات الألمانية. وكما يقول هذا الأخير، بنى ليو شتراوس تصوراً شاملاً للفكر السياسي مؤسَّساً على الفصل بين الحقيقة والإيمان، بين الحقيقة التي لا تدركها إلا النخبة من العارفين، وبين الإيمان الديني

---

(١) McBryde, David; **Leo Strauss**, Internet David McBryde d. mcbryde@uq.net.au. انظر أيضاً مقالة محمود شريح، جريدة **النهار**، ٦ حزيران/ يونيو، ٢٠٠٣م بعنوان: **أسس له ليو شتراوس وتجسد في تيار المحافظين الجدد؛ أي فكر سياسي يحكم الولايات المتحدة الأميركية؟** ومقالة جيني شتراوس كلاي عن والدها في نيويورك تايمز بتاريخ ٧/ ٦/ ٢٠٠٣.

الذي لا تستحق العامة أكثر منه، والذي يساهم في ضبط العامة كي لا تصبح مصدراً للتخريب.

لكن الفلسفة بحد ذاتها، أي الفكر باعتباره نشاطاً إنسانياً نبيلاً يعبر عن التزام الدارسين بالسعي لاكتشاف الحقائق الموضوعية، كل ذلك ليس الأولوية الأولى عند المحافظين الجدد، فما يهمهم، بالدرجة الأولى، هو النواحي العملية الناتجة عن فلسفة شتراوس أو عن أي فلسفة أخرى، أي ما يبرر ويتيح إيجاد قاعدة شعبية عريضة في الولايات المتحدة تدعم وتسوق أفكار المحافظين الجدد. وإذا كان شتراوس يعود لأفلاطون وأفكاره في العديد من كتبه؛ فإن المحافظين الجدد قد أهملوا نظريته الأساسية في «الجمهورية» عن الأمير ـ الفيلسوف، لصالح الأمير ـ الأهبل، وهو الرئيس بوش الذي التفوا حوله من أجل تحقيق برنامجهم، والذي يصف مستوى تفكيره، وذكائه المتدني، مايكل مور في كتابه «رجال بيض أغبياء» (Stupid White Men)[١].

هكذا يقدِّم المحافظون الجدد برنامج عمل ذا قاعدة فلسفية، والبرنامج مكرَّس أساساً لصالح إسرائيل ومعادٍ للعرب[٢]. ويقدِّم التبشيريون الإنجيليون قاعدة شعبية واسعة تجعل تنفيذ البرنامج عن طريق جعل الرئيس الأميركي رهينة انتخابية، وعن طريق خلق حالة من التوتر العصبوي القومي العنصري الدائم حول أمن الولايات المتحدة الذي لا يستقيم إلا بالقضاء على كل مَنْ يُعتبر تهديداً لأمن إسرائيل، أي العرب. وعندما يوضع الأمن فوق كل اعتبار يمكن تسمية العدو من دون

---

(١) مايكل مور، مصدر سابق، قارن الحاشية رقم (١) ص (٧٧).

(٢) عن الحرب ضد العراق وتحضيرها في إسرائيل ولصالحها، انظر: Sniegoski, Stephan J.: **The War on Iraq: Concieved in Israel.** 2003. WTM Enterprises.

أي دليل موضوعي. وكل تهديد للأمن، حتى في قرية نائية، يشكل تهديداً للبلاد بأكملها. وتعمل الأجهزة على مكافحة ما يهدد الأمن، وتعلن حرباً على الإرهاب. ولما كان الإرهابيون يعملون بشكل سري فإن على الدولة وأجهزتها أن تعمل بشكل سري أيضاً، ويتوقف المسؤول عن إعلان الحقائق، وما يعلنونه هو غير الحقائق أي الأكاذيب والإشاعات، وكل ذلك مبرر عملياً بحكم ضرورات مكافحة الإرهاب، ويُبَرَّر فلسفياً بحكم الحقيقة الخفية التي لا يدركها إلا الخاصة. ويسعى المسؤولون بالطبع إلى تحقيق الأمن مائة بالمائة، وإلا فإن أجهزة الإعلام على أتم استعداد للتشنيع بالفضيحة حول الإهمال، فوسائل الإعلام تعمل ليلاً نهاراً، مائة بالمائة، وبالطبع يكون هناك تنسيق غير معلن بينها وبين أجهزة الدولة وإلا اعتُبرت خارج دائرة المصلحة القومية، وتصير وسائل الإعلام ذراعاً لأجهزة الدولة التي تعيد تظهير نفسها على الطريقة التلفزيونية التي تعتمد بشكل رئيسي على تَلاحُق الانطباعات التي تتولَّد من تكرارها الأفكار. وهكذا تمسك أجهزة الدولة بالحقيقة، أو بالحقائق، حسب وجهة النظر الفلسفية، بل تصير هي «القادرة» الوحيدة على صنع الحقيقة وتصديرها للناس الذين ما عليهم إلا أن يؤمنوا بها من أجل إنقاذ الوطن.

وهكذا تتكامل الفلسفة مع الإيمان في منظومة كاملة تشكل مؤسسة للكذب والخداع، تمسك بالوسائل النظرية والعملية في السياسة الأميركية الخارجية أساساً، والداخلية لتأمين المستلزمات المادية للسياسة الخارجية التي أُعيد تشكيلها على قاعدة مؤسسة الحرب، وشهوة الحرب تخلق أكاذيبها، والحاجة إلى الحرب المستمرة بحاجة إلى سلسلة متواصلة من الأكاذيب، والكذب هو افتراض لما هو غير موجود وعدم اعتراف بما هو موجود. فالسلاح النووي الموجود في

بلدان كثيرة من العالم، من بينها إسرائيل، يغفل أمره، لكنه يفترض وجوده في بلد عربي لتبرير شن الحرب عليه. وسلاح الدمار الشامل يفترض وجوده في العراق لإيهام الناس بقوة العراق الهائلة التي تهدد الولايات المتحدة على بعد آلاف الكيلومترات. ولما كان العراق ضعيفاً واهناً، بعد عشر سنوات من الحصار والتجويع، فإن ما يمكن أن يوصل تهديده إلى أميركا هو تنظيم القاعدة الإرهابي الموجود في كل مكان، أما أمر الإرهاب الشامل الذي تمارسه دولة إسرائيل يومياً على الشعب الفلسطيني فهو متروك لوزارة الخارجية والسيد باول الذي يضع وزارته في خدمة «مجلس السياسة الخارجية» في وزارة الدفاع، عند رامسفيلد، وإلا تنسف كل مهمة لباول من واشنطن، وذلك كما نُسفت مهام أخرى لوزراء خارجية أميركيين (مهمة روجرز مثلاً) من واشنطن كما يقول ويليام كوانت[1] في كتابه عن سير المفاوضات العربية الإسرائيلية منذ أيام جونسون الخ... وسلسلة الأكاذيب ـ الحقائق طويلة، ولنتذكر دائماً أننا في زمن الحقيقة الافتراضية، الحقيقة التي تصنع ولا تكتشف.

ويستغرب البعض التقاء المحافظين الجدد مع التبشيريين البروتستانت رغم الاختلافات بينهم حول السياسات الاجتماعية التي أصبحت مبعثاً لحساسيات كثيرة في الولايات المتحدة، ولا جواب إلا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التي هي في العادة متروكة للسلطة التنفيذية على أساس المصالح الأميركية، لكنْ عندما يكون هناك أكثر من خمسين مليون مسيحي «مولود من جديد»، يؤمن معظمهم بالكتاب

---

(١) وليام كوانت؛ **عملية السلام: قصة المفاوضات العربية الإسرائيلية**، ترجمة هشام الدجاني، نشر مؤسسة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢م.

المقدس أساساً للسياسة الخارجية، كما يقول الأب مايكل بريور محتجاً ومعارضاً في كتابه «الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني: أميركا اللاتينية، جنوب إفريقيا، فلسطين»، فإنه يمكن تحويل العهد القديم إلى سجل عقاري، وإلى تحويل الذات الإلهية إلى أمانة سجل عقاري تعطي فلسطين لليهود المقيمين في شتى أنحاء العالم، وتلغي وجود الشعب الفلسطيني المقيم فيها، أو تعمل على إلغائه وتساند القيادات الإسرائيلية، الليكودية وغيرها، الهادفة إلى تهجير، أو ترانسفير (Transfer) الشعب الفلسطيني إلى خارج أرضه[١].

يؤمن التبشيريون الجدد بالعهد القديم وبحرفيته، ويعتقدون بضرورة «إعادة»(؟) اليهود إلى أرض فلسطين تمهيداً للمعركة الكبرى، هرمجدون، في سهل مجدو، شرطاً للعودة الثانية للمسيح حيث يعم السلام العالم، ولا يختلفون مع اليهود سوى في المرحلة الأخيرة، التي ما حان الوقت بعد للبحث فيها، ويسمون أنفسهم بالمسيحيين الصهيونيين (بمعنى أن الصهيونية تعني استعادة فلسطين لليهود)؛ وهم بدأوا العمل من أجل هذا الهدف في أوروبا قبل اليهود، وكان من قادتهم ساسة بريطانيون كبار يسميهم بول ميركلي في كتابه «المسيحية الصهيونية»[٢]، وكان أحدهم القس الأميركي بلاكستون الذي دعا إلى مؤتمر صهيوني قبل هيرتزل بخمس سنوات، وقد توفي في العام ١٩٣٨م، وتمثاله موجود إلى جانب تمثال هيرتزل على مدخل المتحف

---

(١) الأب مايكل بريور: **الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني: أميركا اللاتينية، جنوب إفريقية، فلسطين**، ترجمة أحمد الجمل وزياد منى، دار قدمس، دمشق ٢٠٠٣م.

(٢) بول مركلي: **المسيحية الصهيونية (١٨٩١ ـ ١٩٤٨)**، ترجمة فاضل جتكر، نشر دار قدمس، دمشق، ٢٠٠٢م.

اليهودي في تل أبيب. وتذكر غريس هالسل[١]، التي خرجت من صفوفهم، عن الرئيس رونالد ريغان، الذي كان منهم، أنه قال لمن كان يجلس بجانبه في إحدى موائد العشاء إنه يتمنى لو أن الله يرشده إلى الضغط على الزر النووي كي تبدأ معركة هرمجدون. وهؤلاء المسيحيون الصهيونيون يرفضون مبدأ الدولتين في فلسطين، ويؤمن كثيرون منهم بضرورة تهجير الفلسطينيين من أرضهم، وأصواتهم بارزة في السياسة الأميركية، وينظمون الرحلات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وضغوطات قادتهم، من أمثال جيري فالويل وبات روبرتسون، على الرئيس دبليو بوش تفسر تراجع هذا الأخير عن كل مبادرة يعلنها في سبيل تقدم المفاوضات أو في سبيل مبدأ الدولتين، وهم عموماً على يمين الليكود، وأحياناً يرسمون سياسته، وقد وضع بعضهم أو ساهم في وضع برنامج ناتنياهو.

أما المحافظون الجدد فهم موجودون على الساحة السياسية الأميركية منذ عقود، وقد صدرت عنهم عدة كتب، منها كتاب صدر في العام ١٩٧٨م، لكن ما يفسر قوتهم الآن هو قدرتهم على التأثير من خلال توزعهم على العمل في أوعية التفكير (Think tanks) الأميركية في واشنطن، ومن خلال اعتمادهم على الجمهور العريض للتبشيريين البروتستانت ممن يعتقدون بالصهيونية، ومن خلال إحاطتهم بالرئيس الحالي، وهم الذين استطاعوا منع بوش الأب من الفوز في معركته الانتخابية الرئاسية الثانية، رغم الانتصار الذي حققه على العراق، وذلك عندما أعلن اعتراضه على ضمانة العشر مليارات دولار

---

(١) غريس هالسل، **الصهيونية المسيحية**، ترجمة محمد السماك، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٠م.

لبناء المستوطنات في إسرائيل، وعندما أصر على اتهامه للبعض ممن يعملون ضده في أروقة الكونغرس. يفتتح جي غولدبرج كتابه «القوة الصهيونية» (The Jewish Power) بهذه الحادثة، وكيف أن السيدة شوشانا كاردين، رئيسة مجلس رؤساء المنظمات الصهيونية اليهودية في أميركا، اتخذت هذا القرار بإسقاط بوش الأب عندما سمعته يعلن اعتراضه على شاشة تلفزيون غرفتها في أحد فنادق واشنطن؛ فبدأت اتصالاتها، وكانت النتيجة التي نعرفها(١). وفي كتاب «اليهود في السياسة الأميركية» (The Jews in American Politics)، الذي شارك في تأليفه عدد من العاملين في المؤسسات اليهودية الأميركية، برعاية جوزيف ليبرمان المرشح السابق لنيابة الرئاسة والمرشح الحالي للرئاسة الأميركية، يقول أحد الكتاب اليهود معبراً عن وصول القوة اليهودية إلى أوجها: «لم يبقّ أمامنا، بعد ترشيح جو ليبرمان لنيابة الرئاسة، إلا الوصول للرئاسة»(٢).

إن وثوق اليهود والمحافظين الجدد من قاعدتهم الجماهيرية العريضة الواسعة التي تضم عشرات ملايين المسيحيين البروتستانت، المؤمنين بالصهيونية، والذين لا ينتمون إلى المؤسسات البروتستانتية الكنسية التقليدية الرسمية، هو ما يجعلهم على هذا المقدار من الشعور بالقوة، ويقول دانييل بايبس، في مقالة نشرت في نيويورك بوست بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م: إن التبشريين من المسيحيين الصهيونيين هم أقوى سلاح بيد إسرائيل بعد جيش الدفاع الإسرائيلي، لكن عدداً من اليهود، الذين بقوا

---

(١) Goldberg. J.J.: **Jewish Power: Inside the American Jewish Establishment.** Persen Books, 1996.

(٢) Maisel, Sandy L. (ed.) **Jews in American Politics.** A Solomon Project Book, Rowman & Little field publishers, N.Y. 2001, p. 274.

ليبراليين، والذين حافظوا على بعض من العقلانية الواقعية لا يطمئنون كثيراً لعواقب هذه القوة، كما يشير غولدبيرغ في نهاية كتابه المذكور سابقاً[1].

يفند كارل بوبر في كتابه «المجتمع المفتوح وأعداؤه»[2] خطأ نظرية الحقيقة القابعة في مكان ما، ويعتبر أفكار القائلين بها من أفلاطون إلى هيجل قاعدة للكذب والدجل والتهريج؛ فالحقيقة «القابعة في مكان ما» والتي تتجلى للبعض دون الآخرين، والتي تنتقي لنفسها مَنْ تعتبرهم مختارين، هي خلفية ذهنية للعنصرية التي تقول بقابلية، أو أحقية البعض للتقدم دون الآخرين، وهي أيضاً الخلفية الذهنية للتوتاليتارية التي تمنح الأنظمة، أو النخب التي تتحكم بها، حق التفكير عن الجمهور بدل التعبير عنه، وتوجيه أوامر الحقيقة للجمهور من دون السماح له بالمساهمة فيها. إن الحقيقة «القابعة في مكان ما» هي مؤسسة الكذب الشمولية، هي المؤسسة التي تخوِّل النخب المتسامية «حق» استخدام الناس كأدوات لتحقيق أفكارها، والتي تخوِّل النظام الامبراطوري حق التصرف بالبشرية ومنع هجرة البعض الطوعية أو فرض الهجرة الجبرية على بعضه الآخر، ومؤسسة الكذب هذه هي التي ترفع راية العولمة لا لخدمة الإنسانية كما يُدَّعىٰ، بل لخدمة الآراء المتشنجة لمن يحكم الامبراطورية الأميركية الجديدة. إن الامبراطورية الجديدة لا تقيد حرية الأديان، ولا تضع حدوداً على الديمقراطية، ولا تضع خصومها في السجن، لكنها تستخدم ذلك في شبكة واسعة من الكذب المطلق الذي

---

(١) دانيال بايبس؛ مقالة بعنوان: **أفضل أسلحة إسرائيل**، نيويورك بوست؛ في ١٥/٧/٢٠٠٣م.

(٢) كارل بوبر، **المجتمع المفتوح وأعداؤه**، الجزء الأول، ترجمة السيد نفادي، نشر دار سينا، القاهرة ١٩٩٦م.

يتلبس الحقيقة المطلقة، فالكذب المطلق والحقيقة المطلقة وجهان لشيء واحد[1].

إن الحقيقة الوحيدة (الحقيقية) هي الحقيقة الممكنة، هي الحقيقة التي تتشكل من تراكم حقائق الناس، البشر في كل أنحاء المعمورة، ولا توجد الحقيقة المطلقة إلا في سبيل الغش والخداع ووأد الإنسانية في أتون ما لا تعرفه، وفي أتون ما لا يمكن أن تعرفه. والقائلون بحقيقة مطلقة «قابعة في مكان ما» يجعلون الحقيقة خارج الوجود البشري وخارج الإمكانيات الإنسانية، ويضعون الحواجز بينهما، بل يجعلونهما على طرفي نقيض. إن الحقيقة الوحيدة المقبولة هي ما يتشكل من حقائق الناس، من إيماناتهم ومشاعرهم ووجداناتهم وحاجاتهم كما يقررونها هم لا كما يقررها دجالو الفلسفة لهم؛ هي ما يؤكد على الوجود البشري لا ما يلغيه لصالح أفكار ومقولات قابعة في خارجه.

تسمح نظريات «الحقيقة القابعة في مكان ما» بالكذب على الناس، الذين يُطلب منهم الثقة بقادتهم الذي يعرفون ما لا يمكن أن يعرفه العوام، والذين بدورهم لا يستحقون أكثر من الإيمان، والإيمان لا يقتصر على الدين (والمحافظون الجدد لا يأنفون من التعاون مع الدين عندما يكون اتجاهه لمصلحتهم) بل يشمل كل الأفكار البسيطة والمعقدة التي «يؤمن» بها الناس من جميع الأعراق والإثنيات والقوميات والألوان والأصقاع الجغرافية. وقد استطاع المحافظون الجدد الكذب على الشعب الأميركي، وإفراغ الديمقراطية من مضمونها

---

(١) ميشال بوغنون ـ موردان: **أميركا التوتاليتارية: الولايات المتحدة إلى أين؟** قدم له بيار سالينجر، دار الساقي، بيروت ١٩٩٧م. انظر الباب الرابع «استعباد العقول»، ص ١٧٥ وما بعدها.

وتحويل مجتمعه المفتوح إلى مجتمع مغلق تُحصى حركاته وأنفاسه في كومبيوتر موضوع في وزارة الدفاع حسب قانون مقترح تحت اسم «قانون المعرفة الشاملة» (Total Awareness Act). ويتم إدخال أميركيين في مجتمع أورويلي(*) حيث يراقبهم الأخ الأكبر بعد مضي حوالي عقدين على العام ١٩٨٤م.

وما من كذب أوسع مدى من القول بوضع ٢٨٠ مليون عربي و١٢٠٠ مليون مسلم خارج التاريخ، وما من خداع أشد من القول إن ثقافة هذا الشعب أو ذاك هي التي تقرر قيمه، أو إن القيم هي التي تقرر الأفعال. لقد كتب الأدباء والشعراء على مر التاريخ عدداً لا يحصى من النصوص التي تُثبت أن البشر لا يتصرفون بالضرورة على أساس دوغمائيات(**) مسبقة، ولا على أساس الثقافة الموروثة؛ لكن المحافظين الجدد ومن لفَّ لفهم يقولون لنا إننا نحن العرب لا نستحق النعمة، نعمة الرضا الأميركي، لأننا ذوو قيم وثقافة بهما كذا وكذا مما لا يستحق الرضا، وكما قيل عن معجزة آسيا الشرقية في التسعينات أنها تعود إلى «القيم الآسيوية» (كما ورد في تقرير للبنك الدولي بهذا العنوان، قبل انهيار السوق المالية عام ١٩٩٧م). قيل إنَّ التراجع يعود إلى «القيم الآسيوية» ذاتها، والمقصود دائماً ليس القيم التي لا تفسِّر شيئاً، بل هو إنجاز بلدان آسيا الشرقية. والآن فإن المعني بمسألة الثقافة والقيم وثقافة حوار الحضارات وصراعها هو الوجود العربي، وعنوان الوجود العربي بالنسبة للمحافظين الجدد، وللإدارة التي يديرونها، هو الترانسفير، نقل الوجود من مكان إلى آخر، بل نقل الوجود من مستوى

(*) نسبة لجورج أورويل، صاحب كتاب «١٩٨٤»، الذي يتصور منذ العام ١٩٤٨ دولة «شمولية» تخنق حريات الناس.

(**) الدوغما: الأفكار العقائدية غير القابلة للتعديل أو التأويل.

إلى آخر، وتحويله من وجود إلى لا وجود، وليس غريباً أن نرى البقعة ذات الحضارة الأقدم في تاريخ البشرية تُحرق مكتبتها ويُسرق متحفها، بإشراف الجيش الأميركي، فوجود أي شعب هو في النهاية ظاهرٌ في شعب، ظاهرٌ في اعتباره لنفسه، هو الذاكرة، هو تلك السيرورة التي يعتبر نفسه جزءاً منها أو امتداداً لها. فلتُمحَ الذاكرة كي يُمحى الشعب كوجود معتبر.

لقد تأسست الجمهورية الأميركية على مدينة أرسطو التي يساهم فيها المقيمون كمواطنين لا كرعايا، والآن يُعاد تأسيسها على جمهورية أفلاطون التي يرأسها الأمير الفيلسوف، لكنه أمير ولا فلسفة، ويتمتع بقدر كبير من الهبل، فالفلسفة يزوده بها العارفون من المحافظين الجدد. الرئيس صورة، واجهة لما لا يفهمه ولا يفقهه. وبذلك يكتمل الإطار، إطار شبكة الكذب الشامل.

العرب ومؤسستا الحرب والخداع الأميركيتان

إن تناقضات القوة الأميركية ومأسسة الحرب، ومأسسة الكذب ليست انحرافات في النظام؛ بل هي النظام الامبراطوري الأميركي الذي لا يستطيع التوقف عن التوسع، والذي يبغي الحرب الدائمة من أجل التوسع، والذي يضطر دائماً إلى خداع شعبه وشعوب العالم الأخرى لكي تتكيف مع أهدافه، ولكي تنهض ضد هيمنته الآيلة إلى الهشاشة والاضطراب كلما تصاعدت ضدها حركات الاحتجاج في العالم. تعرف الامبراطورية أن تفوُّقها العسكري غير مطلق، وأن تفوُّقها الاقتصادي يتراجع، لكنها لا تستطيع إلا أن تمضي في طريق التوسع واستخدام العنف حتى لو كان جيشها لا يكفي لتلبية جميع طموحاتها، فهي تسعى دائماً لكي يكون العدو ضعيفاً، والضعف في أفغانستان لا مردود اقتصادياً له، أما الضعف العربي فهو ذو مردود نفطي كبير، لذلك يجري تدمير أفغانستان وتركه، أما العراق

فسيبقى تحت الاحتلال بعد تدميره. لقد «تواطأ التاريخ»، كما يقول كابلان وكريستول، على أن يكون العراق ضحية.

وقد تواطأ التاريخ أيضاً على أن تكون الولايات المتحدة وإسرائيل وجهين متقابلين لعملة واحدة، أو لسور واحد. فإسرائيل تبني السور الفاصل بين الاستعمار الاستيطاني (الصهيونية) وفلسطين، بين الوافدين (اليهود) وأصحاب الأرض (العرب)، وذلك من أجل تفتيت بنية المجتمع الفلسطيني وإنهاكه، كمقدمة لتهجيره أو طرده إما بالقوة أو بخلق الظروف المعيشية التي تجعل بقاءه مستحيلاً. ويفكر البعض في الولايات المتحدة، حسبما جاء في صحيفة ميامي هيرالد، بتاريخ ١/٨/ ٢٠٠٣م، بإقامة سور بينها وبين المكسيك لإبقاء المهاجرين غير قادرين على دخول الولايات المتحدة، واستتباع ذلك بإجراءات لطرد المكسيكيين ذوي الوجود غير الشرعي فيها (غير المرخص لهم)، وقد ذكرت الإذاعة البريطانية في ٢/٨/ ٢٠٠٣م، نقلاً عن صحيفة إسرائيلية أن شارون قال للرئيس بوش في اجتماعهما الأخير أنه لو كان لديه مكسيكيون مكان الفلسطينيين لما بنى السور، وربما كان شارون يعني بكلامه تشابه التجربتين الأميركية والإسرائيلية في الاستعمار الاستيطاني، وتشابه الحلول العنصرية لديهما؛ لكنه يضمر تفوق إسرائيل الأخلاقي لأنها تعرف كيف تتعامل مع جيرانها في حين تقصِّر أميركا، وتعرف كيف يجب التعامل مع المكسيكيين، في حين لا تعرف أميركا كيف تتعامل مع العرب.

يفهم الأميركيون والإسرائيليون، كل منهما الآخر، ويتحدثون بلغة مشتركة، لغة الاستعمار الاستيطاني الذي سلخ الشعب الأصلي المقيم عن أرضه وآبائه، أو كاد يبيده، والذي برر ذلك بادعاء عهد أعطاه الله، أو نبوءة في الكتاب المقدس، أو تفوُّق في المستوى الإنساني على

الشعب المقيم، أو فصل عنصري، أو ادعاء رسالة الديمقراطية (تدَّعي إسرائيل لها الحق لأنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة)، أو ادعاء العمل من أجل حقوق الإنسان. ولمن يحب أن يتجاهل واقع الأمر لسبب أو لآخر، يمكن القول إن المرحلة العليا والأكثر وضوحاً للاستعمار الاستيطاني، وللتوسع الأمبريالي، وتبريراتهما العنصرية كانت في نصف القرن الثاني عشر حين ادعت أوروبا ضرورة سيطرتها على العالم وتقسيمه بين دولها من أجل نشر رسالتها التمدينية، فكأن المصالح الاقتصادية المباشرة لم تكن واردة[١]. ولا يمنع كون الشعبين الأميركي واليهودي قد أنتجا أكثر دعاة الحرية والانعتاق الإنساني حماسة وفعالية، أن ينتجا في الوقت نفسه أكثر السياسات العنصرية قذارة، ولا أكثر قذارة من إبادة شعب مقيم، صاحب الحق في الأرض، مهما كان المبررات ومهما كانت الظروف.

تجد مقولة أمن إسرائيل صداها في حرب الإرهاب الأميركية؛ فالأمن فوق السياسة أو يلغيها، وهو لا يقبل التسوية، كما يقول توم ديلاي في زيارته الأخيرة إلى إسرائيل حيث يذهب إلى أنَّ إسرائيل هي الحل، فكل ما تفعله هو الصحيح، وكلام بوش عن خارطة طريق، وعن إمكانية التسوية في سبيل الوصول إلى الحل، يعتبره ديلاي كلاماً مرفوضاً، فهو لا يقبل التسوية، أي تسوية بشأن إسرائيل. وتحتج جريدة لوس أنجلوس تايمز، في عددها الصادر بتاريخ ٢/٨/٢٠٠٣م، على هذا الكلام الذي تعتبره صادراً عن مسيحي صهيوني يحتل مركز رئاسة الأغلبية

(١) مارتن برنال، أثينا السوداء: **الجذور الأفروأسيوية للحضارة الكلاسيكية**، ترجمة مجموعة من الأساتذة، مراجعة الدكتور أحمد عثمان، نشر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٧م.

الجمهورية في الكونغرس الأميركي، وهو من ولاية تكساس التي جاء منها دبليو بوش، وهو من أشد مؤيديه حماساً.

لكن توم ديلاي لا يخرج على الخطوط العامة التي ترسمها «الثقافة» السائدة في الولايات المتحدة حيث تتحول أية جريمة، أو اعتداء محلي على أي شيء محلي، إلى خبر عاجل (Breaking News) على شاشات التلفزيون، وتصبح متابعة الخبر هي الشغل الشاغل للمجتمع، وتصير الجريمة مركز الحياة الاجتماعية، وتعتبر السياسة على هامشها. ومع تعميم الجريمة في وعي الناس وفي أوهامهم، يتعمَّم النشاط البوليسي ضدها، ويصير المجتمع بوليسياً في حين تصير الحرب على الإرهاب مطلباً اجتماعياً أولياً. ويتقدم الأمن على الغذاء، وتنقل نفقات الموازنة من الشأن الاجتماعي إلى الشأن الأمني والعسكري. وما يميز القصة البوليسية هو الأسرار موضع التلفيق والكذب. فلا يستطيع المسؤول في السلطة الإفصاح عما يفعله «لدواعٍ أمنية» ولأسباب تتعلق بأمن الدولة و«بالمصلحة العامة»، ويستنفر المجتمع وتشد أعصابه وتوجه أفكاره نحو الحفاظ على كينونة الجماعة؛ ولا يعرف أي فرد متى يصيبه أي عمل إرهابي، فالكل يمكن أن يتعرض، أو بالأحرى كل المجتمع معرض ومكشوف أمام الإرهاب، ويدخل الجميع في حرب الإرهاب خوفاً على حياة وسلامة كل فرد منهم، ويصير كل فرد مكرساً للجماعة، ويتلاشى الفرد أمام الجماعة، وتتراجع الليبرالية ـ الديمقراطية أمام الفاشية، بل تصل الليبرالية إلى مداها الأقصى فتتحول إلى ضدها، وكل شيء يصير إلى نقيضه عندما يندفع منطقه إلى حده الأقصى.

والأمن يفترض منع حدوث الشيء قبل حدوثه، يفترض الاستباق، أي الحرب الاستباقية، التي تشكل جوهر عقيدة بوش، ولكل رئيس أميركي، منذ مونرو في الربع الأول من القرن التاسع عشر، عقيدة أو

مبدأ يتضمن تصوراً للعالم، لكن الأهم هو أن منع الحدث قبل وقوعه يفترض معرفة النوايا والمحاسبة عليها، لأن من طبيعة «الشيء قبل حدوثه» أن يكون ما زال في إطار النيات، والنوايا هي المُضْمَر من أهواء وميول واتجاهات، هي الدفين الثقافي الذي يمكن أن يظهر. وتصير المحاسبة على أفعال لم تحدث، وتُشن الحروب على بلدان لم يصدر عنها تهديد فعلي ضد الولايات المتحدة، وتُهمل الأمم المتحدة وآراء الدول الأخرى لصالح قرار بالحرب أحادي الجانب (Unilateral) ضد العراق الذي يفترض أن يملك سلاح الدمار الشامل غير الموجود، والذي لم تتوصل فرق التفتيش إلى إثبات وجوده[(١)] لا قبل الاحتلال ولا بعده؛ وضد العراق الذي يفترض أن يكون على علاقة بالقاعدة، علاقة حيكت في أروقة أجهزة التجسس، وثبت لاحقاً أنه مجرد إشاعة؛ وعلى كل حال صارت القاعدة شبحاً موجوداً في كل مكان وغير موجود في مكانٍ ما، شبحاً يذكرنا بـ «راجح» في مسرحية «بياع الخواتم» التي تغني فيها فيروز بصوتها الجميل، إلا أن المشكلة مع الفيلم الأميركي الطويل هو أن الفعل الأميركي غير جميل.

ولا يلزم الكثير من إعمال الفكر، أو تشغيل أجهزة الإعلام والدعاية، لكي تتحول المحاسبة على النوايا إلى إدانة للثقافات، فالثقافة هي وعاء النوايا وهي جذرها أو الأرض التي تنبت فيها. ولما كان فاعلو اعتداء ١١ أيلول/ سبتمبر عرباً مسلمين، يتوجب درس

---

(١) اختصاراً لكثير من الكلام الذي كُتب، يمكن الرجوع إلى كلام أحد مفتشي الأمم المتحدة في العراق، وهو ضابط سابق في المارينز ومن الذين صوتوا للرئيس بوش في عام ٢٠٠٠م: Ritter, Scott: **War on Iraq: What Team Bush Doesn't want you to know.**

الثقافة العربية والإسلامية ومن ثم إدانتها، والدرس يكون عن طريق تبسيطها على «الخبراء» التلفزيونيين وتحويلها إلى بضع مقولات، أو بالأحرى عقوبة أو حرب، أو حرب عقابية، تحتاج إلى موضوع، والموضوع هو العرب. والحرب على العرب، في العراق وفي غيره، هي الوجه الآخر لتحقيق الأمن، ولن يحتار المرء في أي أمن هو المقصود، هل هو أمن أميركا على بعد آلاف الأميال، أم هو أمن إسرائيل المجاورة، والأرجح أن أمن إسرائيل هو الأولوية وأن أمن الولايات المتحدة هو تفريع على أمن إسرائيل. ولا ضرورة للتمييز بين أمنين يجمعهما جذر مشترك هو الاستعمار الاستيطاني وإبادة الشعب المحلي الذي هو الأصل بالنسبة لصهيونية تسلخ الأرض عمن يملكها وتعطيها لمن لا يستحقها قانوناً. فالصهيونية واحدة سواء أكانت مسيحية أم يهودية، فلا ضرورة للاتهام باللاسامية؛ إذ تزول اللاسامية عندما تتعمم الصهيونية. الصهيونية «قضاء» على العرب، والقضاء إما إلغاء أو إبادة أو الحكم بتغييرهم إلى ما لا يريدون. وكيف لا يتحولون من ثقافة مبنية على ما يفترض أنه الجهاد واستخدام العنف في سبيل المآرب السياسية وغير السياسية. والصهيونية آلت إلى أن تكون إنزال الحكم (القضاء) بالعرب والتحكم بهم، والركون فوقهم من أجل ضبطهم وتحويلهم إلى ما يجب أن يكونوا عليه، فهم يقبعون في سجن كبير أو مصح عقلي مما يذكرنا بطروحات فوكو. فمهمة المصح السجن هي الضبط والتحكم لتحقيق الانضباط والانسجام مع متطلبات النظام، النظام الذي يدَّعيه الأميركيون عالمياً وهو نظام لهم يُجَيِّر كل العالم لصالحهم، ويحوِّل لهم ملياري دولار يومياً كي يحافظوا على مستوى الاستهلاك الذي يبدد موارد الأرض ونتاج عمل البشر.

ولا تبقى غير الثقافات، بصراعاتها وحواراتها، التي رسمتها أجهزة المخابرات والتحكم الاستراتيجية الأميركية على أيدي أساتذتها الجامعيين. تبقى الثقافات حتى لو زالت المجتمعات والبلدان وأفرادها؛ بل هذا هو المطلوب لأن الحرب التي صارت مؤسسة الحكم والتحكم لا هدف لها إلا الإبادة، إبادة الناس بما هم وجود حقيقي واقعي، لصالح المقولات الثقافية، لكن الثقافات التي تبقى هي المقولات والمفاهيم التي يستفيد منها أهل النظام العالمي، وليست التاريخ، تاريخ الإنسانية، الذي يجب المحافظة عليه. ولا يستقيم الأمر للثقافة المهيمنة إلا بطمس التاريخ الفعلي فتنهب موجودات متحف بغداد، وتحرق مكتبتها العريقة على مرأى ومسمع، بل وتدبير، من الجيش الأميركي. تبقى الثقافات لأنها تفيد الانقطاع وعدم التواصل والتمييز بين البشر، أما التاريخ، الذي يفيد التواصل والاتصال وتوحُّد الإنسانية في كل متنوع الأجزاء، فهو لا يستحق البقاء. وقد قطعت الثقافة الأمبريالية العنصرية الغربية صلتها بالمجتمعات القديمة في مصر وسوريا والعراق، وحذفتها من وعيها، لتبقي على الصلة بالإغريق والرومان وحدهما من بين الشعوب القديمة، قبل مئة وخمسين عاماً على تدمير موجودات المتحف والمكتبة في بغداد؛ والبقية تتبع، حسب تطور الظروف التي تسمح بما يشبه ذلك في بقية البلدان العربية. فالعرب هم ورثة شعوب قديمة كثيرة، ولا يحق لهم بذلك، إذ أن الثقافة التي يعتنقونها هي ثقافة الإرهاب.

وهكذا فإن مصلحة إسرائيل وأمنها يمليان المواقف السياسية على الولايات المتحدة وهي راضية بذلك، عداء للعرب أو تحقيقاً لأمن إسرائيل؛ الأمر سيان، فالواحد منهما يعني الآخر. ويتساءل السذج عن مصلحة أميركا في ذلك: أليست السياسة الخارجية تعبيراً عن مصالح

اقتصادية؟ وهل السياسة الأميركية الخارجية إلا مصالح اقتصادية، كما يقول باحث عربي كبير في محاضرة ألقاها في الأردن بمناسبة الاحتفال بعمان عاصمة للثقافة العربية.

لا شك أن الدنيا، دنيا البشر، حاجات ورغبات، لكن الحاجات تمر عبر آلة الكذب الكبرى وهي الوعي، الوعي الذي يبني سلم الأولويات في أيديولوجيا تتراكم ويتلاعب بها أولياء النظام بما لا يتيح التمييز بين الواقعي والوهمي، أو بين الحقيقي والمفترض، حتى تصير الحقائق افتراضات، يسمونها في عصر مجتمع الشبكات حقائق افتراضية، كما يقول إيمانويل كاستل في كتاب بهذا العنوان، سبق ذكره. والحقائق الافتراضية، وبما فيها الحاجات هي مجرد الأوامر التي يُمليها النظام أو أصحاب النظام، وليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، والذين ماتوا عبر التاريخ دفاعاً عن الإيمان وقتالاً ضد الكفرة الذين لا يحملون الإيمان نفسه، أكثر بكثير من الذين ماتوا نضالاً في سبيل الرغيف والحياة الحرة الكريمة، لا بل فشل هؤلاء في بناء دولة المصلحة الإنسانية، ونجح الذين أقاموا الدولة ضدها، وما نجاحات الرأسمالية في وجه الاشتراكية إلا دليلاً على ذلك، وقد سجلت نجاحها الأكبر في سقوط الاتحاد السوفياتي الذي قام على قاعدة تأمين الرغيف، والذي تحول على يد أوليائه إلى عدو لحصول العامة على الرغيف، فهل يجد مكسيم غوركي كاتب رواية «وراء الرغيف» أن حياته ذهبت سدى؟ والجواب لا يكون بفقدان الأمل، وبرومثيوس سيعيد المحاولة، وإلا زال كل معنى ومغزى للتقدم.

تعني المصلحة لدى الفقراء تلبية الحاجات، أي حيازة ما ينفع في التلبية، وحاجات الفقراء يمكن تلبيتها بسهولة، فهي تقتصر على الضروري من الملبس والمأوى والمأكل، الخ...، أما حاجات الأغنياء فهي ما يصعب إشباعه لأنها تتطلب تراكماً لامتناهياً في الموارد

والثروات التي تفوق الحاجات المباشرة مستقلة. إن تملُّك الفقراء، الذي يشبه تملُّك الحيوانات الأدنى مرتبة في سلم الأحياء الداروريني، يهدف إلى تلبية الحاجات مباشرة دون وسيط بينهما، فما يملكه الفقير يستهلكه حالما يتملكه، لأنه لا يستطيع غير ذلك، وتنتفي الملكية تبعاً لذلك. أما تملك الأغنياء، الذي يتوسط بين الحاجة والتلبية، فهو ما يصبح غاية بنفسه ولنفسه، هو التملك لا من أجل تلبية حاجات أساسية بل هو التملك من أجل التملك، التملك من أجل التراكم الذي ينضاف إلى الحياة البشرية كحاجة «نفسية» يتم تركيبها وإنشاؤها عن طريق العقل الأيديولوجي.

لقد كان بإمكان الإنسانية أن تلبي الحاجات البشرية الأساسية عن طريق ما يتم إنتاجه، لكن المال يتوسط بين الحاجات وتلبيتها، وهو بعد أن كان يُستخدم كمعيار لقياس لا قيمة أصبح قيمة بحد ذاتها، قيمة مستقلة تسخر لها الأشياء من حولها، والاقتتال من أجلها، لا لتلبية حاجات لدى البعض بل من أجل حرمان البعض من إمكانية تلبية حاجاتهم. ولا فرق بين الذهب والنقد، فالذهب منذ أرسطو حتى آدم سميث معدن لا قيمة له في الأصل، لكن البشر اقتتلوا وماتوا من أجله منذ فجر التاريخ. والأرجح أن ذلك الرأي ينطبق على المال بجميع أشكاله، سواء أكانت ذهباً أم أصدافاً أم نحاساً أم أوراقاً نقدية، وسواء أكان كل من هذه معياراً للقيمة أو مخزناً لها أو وسيلة للتبادل؛ فهي حينما تتوسط بين الحاجات وتلبيتها يصبح سهلاً تصور حاجات إضافية عن طريق الأيديولوجيا، حاجات لا تعتبر حقيقية أو أساسية، وبالأحرى يصعب التمييز بين الحاجات الحقيقية والحاجات الوهمية متى دخل بينهما وسيط من أي نوع كان، سواء أكان وسيطاً أيديولوجياً عقلياً أو وسيطاً مالياً.

لكن للرأسمالية عقلانيتها اللاعقلانية، عقلانيتها التي تجافي كل منطق أو حس سليم؛ لها حاجاتها التي لا ترتوي مهما كان مستوى التراكم لديها، ومصالحها التي لا تتفق مع أيٍّ من حاجات شعوبها أو أفرادها أو حتى الطبقات المستفيدة منها. فما هي الحاجة التي تلبيها الولايات المتحدة باحتلال العراق؟ يقول البعض إنها النفط، حيث إن العراق يأتي بعد السعودية في إنتاجه للنفط وفي مخزونه منه، وهذا جواب بسيط واضح في ميكانيكيته، لكن النفط كان يتدفق من جميع البلدان، بما فيها العراق، بأسعار وبكميات تقررها الأوبيك لصالح السوق الأميركية ولصالح الشركات الأميركية التي كانت تجني كميات أكبر من الأرباح مع ارتفاع الأسعار، ولو كان النفط هو السبب لكان أجدر بالولايات المتحدة أن تحتل العراق قبل سنوات، لكنها لم تفعل ذلك.

إن مصلحة أميركا، كما يراها الأميركيون، هي إسرائيل وأمنها، شرط أن يتزامن ذلك مع الضعف العربي الذي يجعل العرب عاجزين عن الإضرار بالمصالح الأميركية النفطية أو غير النفطية[1]. فالمصلحة الأميركية تشمل النفط ومصالح أخرى، وهذا الأمر هو ما يغفله الكثيرون في حديثهم عن الموضوع، وهؤلاء يغفلون عن حقيقة أن لا مصلحة لأميركا في تجيير سياستها الخارجية، خاصة علاقتها مع العرب لصالح إسرائيل، إلا المصلحة التي تؤسس على قاعدة أن هناك وسيطاً بين الإدارة الأميركية وشعبها، وهذا الوسيط هو الصهيونية، ومن دون فهم ذلك لا يمكن التحليل، أخذاً بالاعتبار تصاعد قوة المسيحية الصهيونية، وتزايد أمن إسرائيل، وأولوية حرب الإرهاب بما يعنيه إعطاء

(١) Chomsky, Noam; **9-11, Seven Stories** Press, N.Y. 2001, p. 77.

الأولوية للأمن على السياسة، في الوعي الأميركي السائد؛ الفهم الذي لا يأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، وربما أموراً أخرى، يبقى فهماً ناقصاً مبتوراً. فالمصلحة لا تقتصر على المصلحة الاقتصادية إلا عندما تكون تلبية الحاجات أمراً مباشراً، وفي أوضاع بدائية، أما المصلحة في الأوضاع المركبة التي تتقرر على أساسها السياسية الخارجية الأميركية فهي مصلحة تمر عبر عقل أيديولوجي يخلط المصلحة المباشرة (الاقتصادية) بأمور أخرى (أيديولوجية، يقررها العقل الأيديولوجي)، وهي أمور تختلط بالمصلحة المباشرة وتتكامل معها، وربما حلت مكانها أحياناً. فالمصلحة التي تمر عبر العقل البشري لا يمكن أن تقتصر على المصلحة الاقتصادية، إذ تضاف إليها أمور أخرى تنبع من الأيديولوجيا التي تقرر للبشر حاجات إضافية (ربما كانت غير حقيقية) غير اقتصادية؛ لكن الدخول في التمييز بين ما هو حاجات حقيقية وما هو حاجات غير حقيقة أمر خطير.

إن التزام الولايات المتحدة الأميركية بأمن إسرائيل الكامل يحولها فعلياً، ورغم اختلاف الأحجام، إلى أداة بيد إسرائيل، إذ ترتسم السياسة الأميركية تبعاً لأهداف يضعها الإسرائيليون، وتتبدل السياسة الأميركية حسب متطلبات أو تعليمات تصدر من إسرائيل، كما يبدو من التغيرات المستمرة وشبه اليومية في تصريحات الرئيس دبليو بوش حيال العرب وإسرائيل، وهذا ما تسرده الصحف الأميركية بشكل شبه يومي: يدلي بوش بتصريح أو خطاب محاولاً أن يكون معقولاً أو معتدلاً، فترتفع أصوات المعارضين الأميركيين للتسوية، من المسيحيين الصهيونيين وغيرهم، علماً بأن لهم مواقع هامة على جميع صعد مؤسسة الحكم الأميركي والمنظمات السياسية وأوعية التفكير خارجها، فيتراجع بوش معيداً تفسير كلامه الذي صدر في اليوم السابق. وحتى لو لم يحدث

شيءٌ من ذلك؛ فإنَّ التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل يضع الأولى في خدمة الثانية، وهذا الالتزام ينبع بالدرجة الأولى من تصورات أيديولوجية مشتركة نابعة من استعمار استيطاني في كلا البلدين، واعتقاد كل منهما باستثنائيته، واعتبار أن نهاية العالم قريبة، ولا يتعارض ذلك مع السيطرة على النفط في زمن الضعف العربي، وربما كان التعارض وارداً في زمن القوة العربية. فلو كان العرب أقوياء، لفكر الأميركيون كثيراً قبل تقديم الدَّعم المطلق لإسرائيل، ولكان الصهيونيون المسيحيون في أميركا أكثر تردداً في وضع بصماتهم على السياسة الخارجية الأميركية، أو على الأقل كان ذلك أقل قبولاً، أو كان يقبل بتردد أكبر، في الإدارة الأميركية.

لكنَّ الضعف العربي المتمثل في وجود منظومة سياسية غير فاعلة، منظومة لم تستطع التطور لتواكب الأحداث، منظومة انقضى زمنها في حين لم تبدأ منظومة جديدة، ولذلك يمر العرب بما يمكن تسميته الوقت الضائع. وفي هذا الوقت الضائع تستطيع إسرائيل أن تفعل ما تشاء، أو تسعى لذلك، وتستطيع أميركا أن تفعل ما تشاء بالعرب، ويستطيع تحالفهما فرض نفسه على العرب، فيتم احتلال العراق كمقدمة لتهجير الفلسطينيين من فلسطين، ولا تنشأ مقاومة للاحتلال الأميركي للعراق إلا على أيدي مقاومين من الجمهور لا علاقة لهم بالمنظومة السياسية العربية، لا بدولها ولا بأحزابها ومنظماتها، مقاومين لا أسماء لهم، بل لا وجود ظاهراً لهم، وكل ما يمكن معرفته عنهم هو العمليات التي يقومون بها ضد جيش الاحتلال.

عندما وافق العرب على مبادرة الأمير عبد الله في قمة بيروت في آذار/ مارس عام ٢٠٠٢م، وكانت المبادرة غير مسبوقة فيما قدمته من تنازلات من أجل التسوية في فلسطين، توقع الجميع أن يقود ذلك إلى

المفاوضات، وأن المفاوضات إذا حدثت سوف تجري في أجواء بعيدة عن التشنج، لكن الإسرائيليين، الذين اهتموا كثيراً بهذه المناسبة، فعلوا ذلك بما يتناسب لا مع مفهوم المصلحة الذي يتطلب التفاوض والتسوية من أجل السلام، بل فعلوا عكس ذلك تماماً، وشنوا حرباً ضروساً ضد الشعب الفلسطيني وحاصروا قيادته ومزقوا بنيتها، وقالوا للسلطة الفلسطينية: أنتِ لا تساوين شيئاً، فلن نعير اعتراضاتك أي اهتمام؛ وكأن القول كان موجهاً للأنظمة العربية. وعندما بدأت الولايات المتحدة الحرب على العراق لم تعر الاعتراضات الصادرة عن الدول العربية أي اهتمام، فكما إسرائيل، كما أميركا في مواجهة العرب. وفي مقابل ذلك تفقد الأنظمة العربية كل مصداقية، بل كل شرعية بنظر شعوبها، والشرعية لا تكون إلا عندما يكون النظام قادراً على تمثيل شعبه في المحافل الدولية، علماً بأن معظم الدول العربية لم تعد تمثل شيئاً، ولذلك كله فإن المقاومة في العراق ضد الاحتلال يقوم بها ناس لا يمتون للأنظمة بصلة، أناس مجهولون، لكننا نعرف أنهم عرب، من نتائج أفعالهم.

تندفع أميركا وإسرائيل في حربهما على العرب، إذ الحرب لا تقتصر على العراق أو فلسطين، بل تشمل كل البلدان العربية؛ إذ منها يصدر المسلمون والعرب، وكل مسلم عربي يحمل إمكانية فعل عربي بسبب الثقافة التي ينتمي إليها. فالعنصرية الثقافية صارت المحرك لأفعال ونوايا الساسة الأميركيين تجاه العرب بعد ١١ أيلول/ سبتمبر وقبله، لا بل إن ١١ أيلول/ سبتمبر نقل المضْمَر إلى العلن. ولما كانت الثقافة العربية الإسلامية مرتعاً لإنتاج الإرهاب وتصديره فهناك ضرورة لتغيير هذه الثقافة، بعد إدانتها، وإزالة الشوائب الضارة منها، لا بل إعادة رسمها على الصورة المقبولة، فالمطلوب إعادة تشكيل العرب في القالب الذي

يتناسب مع أساليب العمل الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الصهيونية، والمطلوب بذلك أن يصبح العرب، بتلبيتهم حاجات الصهيونية ـ الأميركية المزعومة، في خدمة سياسة البلدين، فلا يقتصر الأمر على تبديل أنظمة، إذ إن هناك مبدأ أو عقيدة «تبديل الأنظمة» التي تشكل جزءاً من مبدأ بوش في الحرب الاستباقية. والحرب الاستبقاية هي قبل كل شيء حرب لا ضد من يشكل خطراً داهماً، بل ضد من تسوِّل له نفسه أن يشكل خطراً، ضد من يضمر نوايا شريرة، فالحرب الاستباقية وعقيدة «تغيير الأنظمة» تقود الواحدة منهما إلى الأخرى. وتغيير الأنظمة يعني إسقاط أنظمة بعينها بالحرب ثم بناء الدولة من جديد، ووسيلة كل ذلك هي مؤسسة الحرب التي توطئ لهجومها بحملة من الأكاذيب لتلفيق التُهم التي تولِّد الانطباعات لدى الأميركيين وغيرهم، بل تزرع الاقتناع في نخاع دماغهم أن البلد المنوي شن الحرب ضده يفعل ما يهدد أمن أميركا (أو أمن إسرائيل)، وأنه يشكل خطراً على السلام العالمي (على سياسات أميركا)، فمؤسسة الحرب ومؤسسة الكذب تعملان بتنسيق وانسجام تامين، وقد شهدنا ذلك في الحرب على العراق، قبلها وبعدها، وفي حرب القضاء على الانتفاضة الثانية في فلسطين.

يعرف العرب أن اعتداء ١١ أيلول/ سبتمبر لم يكن حدثاً عادياً، ليس لأنه استثنائي، بل لأنه حدث ضد الولايات المتحدة، وفي عقر دارها، واستهدف بعض رموزها الهامة. ويعرف العرب أنهم صاروا هم الهدف للحرب الأميركية العسكرية، والثقافية والسياسية، بعد ١١ أيلول/ سبتمبر. ويعرف العرب أيضاً أن الجديد في هذه الحرب ليس جديداً بمعنى أنه يبرز ظواهر جديدة في النظام العالمي، بل هو الفرصة التي تتيح إبراز العدوانية الأميركية وتصعيدها إلى أعلى المستويات.

ويدرك العرب أنهم هم هدف آلة الحرب الأميركية، وأنهم هم هدف آلة الكذب الأميركي. فكل حرب تحتاج إلى كمية كبيرة من الكذب والغش والخداع لإيهام العسكر الذين يُستخدمون في الحرب والشعب الذي يدفع الضرائب للتمويل، كما لإيهام الضحية بأن أهداف الحرب نبيلة، وبأنها حرب عادلة على الأقل. ولا تهتم المؤسسة الحاكمة بعقلانية استنتاج النبل والسمو من أعمال القتل والتدمير، بل كل ما يهمها هو الإيهام بأن القتل والتدمير ينتج عنهما حياة أكثر «مدنية» في القرن الواحد والعشرين، أو حياة أكثر انسجاماً مع «حقوق الإنسان»، في الحقبة الجديدة، فالاحتلال لا يقول أصحابه أبداً إنهم جاءوا للاستعمار بل هم جاءوا برسالة سامية أو ربانية لرفع مستوى حياة الضحايا، أو لنشر قيم أرقى.

ولا يستطيع العرب أن يفهموا الحرب على الإرهاب إلا على أنها عقوبة جماعية تفرض عليهم بحجة توفير الأمن لأميركا (ولإسرائيل)، ففي مقابل كل عمل «إرهابي» تفرض عقوبة جماعية على مجتمع عربي أو آخر بأكمله. فمن ناحية، لا يكون الأمن إلا كاملاً، لذلك تأتي المعالجة لا بعقوبة ضد الفاعل بل بحرب ضد جماعة الفاعلين، ضد المجتمع الذي ينتمي إليه الفاعلون؛ ومن ناحية أخرى لا تحدث أعمال إرهابية إلا حيث تكون هناك ثقافة تولد الإرهاب، وهذه يجب اجتثاثها إما عن طريق اقتلاع أو إبادة أهل هذه الثقافة، أو بأن يُفرض عليهم أن يغيروا ثقافتهم. ويُطرح تعبير «الجهاد» خارج سياقه التاريخي والديني، ويُعتبر مفهوم الجهاد هو الرابط بين الإرهاب والثقافة العربية الإسلامية، التي تدان لأنها يجب أن تدان، ولأن الامبراطورية الأميركية تلزمها حرب دائمة.

ولا يشرح أولياء أمر الامبراطورية الأميركية كيف تحوَّل (أو كيف

جرى تحويل) «مجاهدي» الشعب الأفغاني، المقاتلين من أجل الحرية ضد الاتحاد السوفياتي، إلى «إرهابيين» ضد أميركا، لأن هناك حاجة امبراطورية للحرب عن طريق إنزال عقوبة جماعية بالعرب، وآلة الكذب جاهزة لإخفاء ما يجب تجاهله ولتلفيق التهم ضد من يجب عقابه. ويتم تجاهل «مجاهدي» الأفغان المتحولين إلى إرهابيين بإبعادهم إلى سجن يُشاد في غوانتنامو، ويُمتنع عن محاكمتهم، والذي يُحاكم منهم (الموسوي) يرفض حقه باستجلاب شهود من هؤلاء، ومقولة الأمن تخوِّل أشكروفت مخالفة كل قوانين المحاكمات وكل أعراف العدالة.

وتقفز الامبراطورية من أفغانستان إلى العراق، ومن ملاحقة بن لادن إلى ملاحقة صدام حسين، ومن سلاح الدمار الشامل، الذي لا يستطيع المفتشون الدوليون التثبت من وجوده، إلى الخطر الداهم الذي يهدد أميركا في عقر دارها، ومن الحرب الاستباقية إلى تغيير الأنظمة، ومن تغيير الأنظمة إلى زعزعة أسس الثقافة المحلية السائدة من أجل تدمير بنى المجتمع وتفكيك عُراه، ويُبنى النظام الجديد في العراق لا على أساس ثقافة جامعة مشتركة توحِّده، بل على أساس التمييز بين الإثنيات والأديان والأقليات والأكثريات، ويتحول العراق على يد الامبراطورية إلى أقليات متناحرة تطالب كل منها «بحقوق» غير مُتاحة لأحد، وغير مُتاح تحقيقها، وتُلغى السياسة والتواصل بين الناس لصالح سياسة الاختلاف والخلاف. وما لم يستطيعوا تحقيقه في فلسطين من زرع الشقاق في صفوف مجتمعها، حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بدعم وتأييد هذا المجتمع، يحاولون تحقيقه في العراق عن طريق مجلس حكم انتقالي فاقد التأييد من مجتمعه وغير قادر على تمثيله. لكن سياسة امبراطورية واحدة تطبق في فلسطين كما في العراق، وهي سياسة «الترانسفير» المكاني أو الثقافي. ففي الترانسفير المكاني يُهجَّر الناس من

أرضهم، وفي الترانسفير الثقافي يُنتزع الناس من ثقافتهم وهويتهم، ويتساءل المرء عما إذا كان المصير نفسه هو الذي ينتظر بقية العرب في البلدان العربية الأخرى، إذ يجري ترشيح هذا القطر أو ذاك ليكون موضوعاً وموضعاً للحرب القادمة. وهكذا تأتي حرب تلد أُخرى، ويأتي «سلامٌ» ما بعده سلام، وتصبح الحقيقة الاعتبارية هي الحقيقة الحقيقية: فهل تبقى الامبراطورية أو لا تبقى؟ وهل يستطيع العالم تحمُّلها ما دامت هي لا تتحمل العالم؟

الفَصْلُ الرَّابِعُ

الحرب الثقافية قبل ١١ أيلول وبعده

١ ـ العنصرية الثقافية بعد ١١ أيلول

بعد ١١ أيلول ٢٠٠١م، شُغل العالم بالحرب ضد الإرهاب. والإرهاب نشاط غير مبرر، لكن تعريفه أمر ضروري، إذا لم يكن ممكناً، أو مرغوباً، تحديده بدقة، فإن إنزال العقوبات يمكن أن يكون انتقائياً، إن لم يكن اعتباطياً. وكما كان الفاعلون في ١١ أيلول عرباً مسلمين، فقد حُمِّل المسلمون والعرب مسؤولية هذا الارتكاب، وشُنت حرب قامت بها أقوى دول العالم على دولة تعد من أفقر دول العالم. وقبل أن تنتهي هذه الحرب بدأ التحريض من أجل شن حروب أخرى ضد بلدان عربية بحجة تبنيها للإرهاب بشكل أو بآخر.

لقد اعتاد العالم، خلال التاريخ القديم والحديث، أن تشن الحرب ضد بلد أو جماعة من الناس، أما الآن فإنها تحدث ضد ممارسة وضد ما يرتبط بها من أفكار وثقافة. وبغض النظر عما إذا كان القيِّمون على النظام العالمي قادرين على اجتثاث الإرهاب بغير السياسة والتفاوض، وعما إذا كانوا يغرقون الدنيا في حرب دائمة، حرب الكل على الكل، إذ إن الإرهاب جريمة موجودة في كل زمان ومكان، فإن النتيجة العملية لما يجري هي أنها تضع العرب تحت المجهر. فهم الآن الموضوع في هذا العالم.

ومعنى ذلك أن العرب يتحملون المسؤولية الجماعية لأعمال ارتكبها

أفراد منهم. والعرب جماعة تتشكل من أفراد، لكن المسؤولية تقع عليهم كأمة وتاريخ وثقافة، ولولا أن هناك خللاً في البنية التي تتشكل من كل ذلك لما حدث ما حدث في ١١ أيلول، ولما كان الإرهاب خطراً يهدد العالم. وينصب الغضب على الرموز المعبِّرة عن هذه البنية، وعلى العرب أن يغيروا هذه الرموز، وأن يتغيروا هم أنفسهم، وإلا نزل بهم أشد العقاب، وسيكون صعباً أن ينالوا شهادة حسن سلوك ما لم يغيِّروا طريقة عيشهم. وما مطلب تغيير المفاهيم التربوية، التي ينشأ عليها الأفراد من المهد إلى مرحلة متقدمة من العمر، سوى واحد من المؤشرات على ما يفترض أن يقوموا به من تغييرات عميقة في ثقافتهم وفي وجودهم.

إن العنصرية ظاهرة حديثة، كما تشير الدراسات الرصينة حول الموضوع، ومعنى ذلك أنها ملازمة لهذا النظام العالمي الرأسمالي حيث التفاوت الاجتماعي الطبقي هو الرمز الاعتيادي الذي لا بد من وجوده كي يبقى النظام رأسمالياً. لكن النظام في نفس الوقت مضطر للعمل تحت راية الفردية وما يرافقها من حريات وليبرالية وفرص متاحة للجميع، وفي ذلك تناقض ما بين المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي ـ السياسي. ولا يستطيع النظام حل التناقض، وهو إذ يضطر للإبقاء على الاتجاهين: الاقتصادي من أجل إرضاء مصالح وأطماع السادة المسيطرين، والسياسي الاجتماعي من أجل إرضاء سواد الناس، فإنه يلجأ إلى التبرير بالقول إن التفاوت الاجتماعي سببه عوامل طبيعية لدى الفئات المحرومة. ولكي يكون التبرير مقنعاً يلجأ «علماء» النظام إلى استخدام مفاهيم العلوم من بيولوجية وغيرها للقول إن هناك طبقات أو أقواماً أو شعوباً موسومة بصفات طبيعية، وراثية أو جينية، والتفاوت القائم على الاستغلال في هذا النظام لا يقتصر على التفاوت الاجتماعي

بين الطبقات ضمن مجتمع واحد وحسب، بل هو تفاوت بين المركز والأطراف، بين بلدان المركز وبلدان الأطراف، بين شعوب وشعوب أخرى، بين شعوب تعيش جزئياً أو بالكامل على حساب عمل الآخرين، وشعوب أخرى تُحْرَم من نتاج عملها سواء بوسائل اقتصادية (آلية السوق) أو بالقمع والقسر وقوة السلاح. ولا يستطيع النظام الرأسمالي الذي هو عالمي بطبيعته، أن يبرر هذا التفاوت إلا بالقول إن هناك طبقات وشعوباً وأمماً لا تستحق أكثر مما تنال لأنها غير مؤهلة بطبيعتها لغير ذلك. ويصير الفقر نتيجة للصفات التي يتمتع بها كل من هذه الطبقات والشعوب والأمم، لا نتيجة علاقات وتوازنات وتطورات تاريخية ترفع هذا وتخفض ذاك، حسب الظروف القائمة في كل لحظة والتي تتبدل بين كل لحظة وأخرى. وتصير «الصفات» وراثية، وتستخدم العلوم الحديثة لإثبات ذلك، وتوضع الظروف الطارئة في صف القوانين الوراثية الثابتة، وتصير البيولوجيا محركاً لأفعال هؤلاء الملعونين لا الظروف الاجتماعية أو الإرادة المستلبة، لكن العنصرية القائمة على فكرة العرق ولون البشرة ليست هي العنصرية الوحيدة، فهناك العنصرية الثقافية التي ربما كانت أشد وأدهى لأنها أقل بروزاً وأوسع انتشاراً.

تحتاج العنصرية الثقافية إلى جواهر ثابتة تعبِّر عن كل ثقافة وعن مكنوناتها، وعندما تتحول الثقافات إلى جواهر ثابتة تصبح هي المحرك لتصرفات الأفراد وسلوكياتهم، وبذلك تنقلب الآية رأساً على عقب، إذ بعد أن كانت الثقافة تفاعل الأفراد في ما بينهم من جهة، وفي ما بينهم وبين بيئتهم من جهة أخرى، تصير هي المنطلق والغاية الأسمى، هي البداية والنهاية، بينما الناس كأفراد وجماعات مرحلة عابرة لا معنى أو مغزى لوجودهم سوى تأكيد مقولات الثقافة الثابتة والمقررة سلفاً. هكذا يضمحل الفرد ويتلاشى في الجماعة التي تتماهى بدورها مع

الثقافة أي مع المقولات والجواهر. وهكذا أيضاً يصبح بالإمكان تحميل الجماعات مسؤولية أعمال ارتكبها أفراد. أليسوا كلهم جميعاً أدوات بيد المقولات والجواهر الثابتة. وهكذا يستطيع الأميركيون تحميل العرب والمسلمين مسؤولية ما ارتكبه فاعلو ١١ أيلول، وهكذا تستطيع إسرائيل تحميل الشعب الفلسطيني، ممثلاً بالسلطة، مسؤولية كل عمل يرتكب ضدها، أي ضد الاحتلال الإسرائيلي. هكذا يحل مفهوم صراع الحضارات مكان السياسة.

طابع الأبدية

يتم إضفاء طابع الأبدية على الجواهر الثابتة للحضارات المنوي الإجهاز عليها وإخضاعها، فهي تتغير ولا تتبدل، وتبدو صفاتها كاللون لدى الزنوج (أو الصفر أو البيض) أي كالصفات العرقية التي ترتبط بالوراثة فلا تنطبق عليها قوانين التاريخ بما يحمله من تطور وتبدل، بل تنطبق عليهم القوانين «العلمية» للبيولوجيا والفيزياء وغيرها من العلوم التي تبحث في ظاهرات تتكرر والتي ترتكز قوانينها على هذا التكرار. ويصير خضوع الثقافات المغضوب عليها أمراً علمياً تبرره الجواهر الثابتة المنظور إليها علمياً والمبحوث فيها أنتروبولوجياً والمطلوب الهيمنة عليها سياسياً. ويحل العلم الزائف في الإنسانيات مكان العلم الحقيقي الخاص بها، بتطبيق مفاهيم العلوم المادية على المجالات الإنسانية، فتكتمل حلقة التبرير العلمي الزائف كمنهجية سياسية في سبيل تأبيد الاستغلال والهيمنة وفي سبيل تبريره وجعله أمراً «طبيعياً». وما هو طبيعي هو في الوقت نفسه أمر متوقع يمكن التنبؤ به علمياً؛ وكل المطالب المحقة لهؤلاء الذين تتناقض طبيعتهم مع النظام العالمي تعتبر خروجاً على طبيعة الأشياء وعلى نظام العالم، وهذا هو معنى الإرهاب: استخدام العنف لدى من لا يستحق ذلك بطبيعته. فالعنف

الوحيد المشروع هو العنف الذي يستخدمه أصحاب العرق الثقافي المتفوق، ويصير السلاح النووي في إسرائيل أمراً غير مسكوت عنه وحسب، بل يصبح شيئاً مرغوباً لخدمة الحضارة والرقي والتقدم، أما سفينة سلاح تعيسة لأناس تعساء في فلسطين فهي عنوان على العنف والإرهاب المرفوضين. وليس مهماً مصدر السفينة أو غاية ترحالها، المهم أن أصحابها المفترضين يجب أن لا يفكروا بها وأن لا يرغبوها لأن لا مطالب لديهم تستحق أن يقاتلوا من أجلها. أما حق تقرير المصير (بما فيه مطلب الدولة الفلسطينية)، وأما بقية حقوق الإنسان فهي «حقوق» يتم تصديرها إلى كل بقاع العلم ما عدا البقعة الفلسطينية التي ينتمي أهلها إلى الثقافة التي تتبنى الإرهاب، والتي يجب عليها أن تتخلى عن كل ما «يختص» بها قبل أن تصير المفاوضات أمراً محتملاً. وفي الأيام الأمنية السبعة (التي فرضها شارون وتبعته أميركا في اعتبارها مطلباً شرعياً) يكون التخلي عن المطالب، بل التخلي عن «الخصوصية» الخاصة بالعرق الثقافي الأدنى المغضوب عليه.

يستطيع الغرب أن يتباهى بإنجازاته وهي إنجازات عظيمة لا تستطيع الشعوب غير الغربية إلا أن تستفيد منها وتتبناها بشكل أو بآخر كي تحرز تقدماً حقيقياً. ومهما قيل في فكرة التقدم لجهة الرفض أو القبول، من وجهة نظر المحافظة على القيم الموروثة أو تجاوزها، فإن التقدم ضرورة للشعوب غير الغربية كي تستطيع الحفاظ على وجودها. فالتقدم ليس خياراً يتعلق بكيفية الوجود، بل هو ضرورة يتقرر على أساسها الوجود أو اللاوجود. والتقدم فكرة غربية عبَّر عنها الكثيرون من المفكرين المؤرخين الغربيين بأشكال مختلفة. وهيجل، مثلاً، يعتبر في كتاب «فلسفة التاريخ» أن الحضارات الأخرى غير الغربية تدور حول ذاتها، أما الحضارة الغربية فهي الوحيدة التي تسعى خارج ذاتها على

الدوام في سبيل تحقيق إنجازات جديدة. وماركس اعتبر في كتاباته حول الكولونيالية أنه بالرغم من استغلال الغرب للشعوب الأخرى، إلا أن هناك رسالة، أو مهمة، تمدينية للهيمنة الغربية. ومؤرخ حديث مثل وليم ماكنيل يجعل لكتابه حول تاريخ العالم عنوان «صعود الغرب». أما جوزيف كامبل، في كتابه الضخم حول الأديان، بعنوان «أقنعة الله» أن الدين الغربي (مسيحية الغرب) هو الوحيد الذي يسعى إلى ما لا يمكن تحقيقه (الكأس المقدس)، وأن ذلك يختص بالمسيحية الغربية وحدها من دون حتى المسيحيات الأخرى. ويدفع دافيد لانديس هذا المنطق إلى نهاياته في كتابه حول «ثروات الأمم وفقرها» حين يستنتج أن الفرق بين إنجاز الغرب والحضارات الأخرى يعود إلى الثقافة الغربية التي تحمل إمكان التقدم دون غيرها.

وهناك فريق آخر من الكتَّاب والمفكرين الغربيين الذين يقاربون التمايز بين الغرب والآخرين من وجهات نظر أخرى. فهذا إيمانويل والرشتاين، في كتابه الضخم «النظام العالمي الحديث» يرى أن التوسع الرأسمالي لأوروبا الغربية الشمالية فرض بالقوة على الشعوب الأخرى، وعلى الطبقات الفقيرة في الداخل. وتتحدث جانيت أبو لغد في كتابها «قبل الهيمنة الأوروبية» عن احتمالات تقدم رأسمالي لدى الشعوب الأخرى أجهضها التوسع الأوروبي بعد «الاكتشافات» التي بدأت في أواخر القرن الخامس عشر، كما يتحدث بيتر غران في كتابه «جذور إسلامية للرأسمالية» عن تطور أجهضه دخول الهيمنة الرأسمالية إلى العالم الإسلامي. ويدعو أريك وولف، في كتابه «أوروبا وشعب دون تاريخ»، إلى إعادة البحث في مفهوم الثقافة، وذلك أن شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ساهمت في قيام هذا النظام الرأسمالي وفي هذا الإنجاز الغربي. ويفضح كتاب دونالد لاخ «دور آسيا في صنع

أوروبا» عن مضمونه، وهو يشرح في خمسة أجزاء تاريخ وعنوان العلاقة بين أوروبا وآسيا في القرن السادس عشر. ويطرح أندريه جوندرفرانك بديلاً من النظرية الاجتماعية القائمة على المركزية الأوروبية في كتابه «الشرق يصعد ثانية». أما كتاب جوزيف نيدهام عن تاريخ «العلم والحضارة في الصين» (أكثر من ١١ جزءاً) فهو يبين ضآلة حجم الإنجازات الأوروبية في مختلف مراحل التاريخ عدا القرنين أو الثلاثة قرون الأخيرة.

الثقافة تقرر

إن الرأي الأكثر انتشاراً في الغرب هو الرأي الأول القائل بأن الثقافة هي التي تقرر الفرق بين التقدم والتأخر؛ وذلك على الرغم من عدم تمتعه بالدلائل العلمية التي تثبت صحته. وربما كان السبب في سعة انتشاره هو أنه يسهُل لأصحابه إلقاء اللوم على الضحية، إذ يصبح المسؤول عن الهيمنة والاستغلال هو ثقافة الشعوب المغلوبة، لا حقيقة تفوق الغرب العسكري والسياسي وإخضاعه للشعوب الأخرى. ويتجاهل أصحاب هذا الرأي حقيقة أن التأخر واقع تصنعه الهيمنة التي تصنع التقدم في آن معاً؛ ويعتبرون التاريخ سلسلة تجليات لجواهر ثقافية، لا عملية مستمرة لتحولات في موازين القوى العسكرية والسياسية، بما فيها الاقتصادية؛ ويجهلون أو يتجاهلون أن المناطق الآسيوية، في القرون الماضية، من الأناضول إلى الهند إلى الصين، لم تفشل أمام الغرب في المنافسة الاقتصادية بل هزمت عسكرياً أولاً مما وضع حداً للمنافسة التجارية. فالهزيمة الاقتصادية التي تجلَّت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر جاءت نتيجة للهزيمة العسكرية ـ السياسية. وعندما فرض البريطانيون المعاهدة الجمركية عام ١٨٣٨م على السلطنة العثمانية كانوا يهدفون إلى منع المنافسة لا إلى تشجيعها؛

إذ فرضوا ضريبة جمركية قدرها ٣٪ على الواردات و١٢٪ على الصادرات. ومن المعلوم أن العثمانيين وقَّعوا على تلك المعاهدة لقاء المساعدة التي بذلها لهم البريطانيون لمواجهة محمد علي، باشا مصر الذي كان قد وصل إلى قلب الأناضول. ويخبرنا شوذري في كتابه عن «تجارة وحضارات المحيط الهندي حتى ١٧٥٠» أن هذه التجارة التي كانت ناشطة بين الهند وأفريقيا والعراق والجزيرة العربية، والتي تعود إلى العصر الروماني، والتي لعب فيها العرب دوراً كبيراً، كانت تجارة حرة بين مختلف الموانئ؛ وكانت السفن تبحر خالية من السلاح، ولم تختلط التجارة بالحرب إلا مع الاكتشافات الأوروبية للمحيط الهندي وشواطئه، أي منذ بداية القرن السادس عشر ونشوء الرأسمالية، فقد صارت السفن التجارية تأتي مزوَّدة بالمدفعية. وعندما يتحدث فرنان بروديل في كتابه «الرأسمالية والحضارة المادية» عن ثلاثة مستويات للبحث في التطور الاقتصادي: اقتصاد الكفاف، واقتصاد المنافسة والاقتصاد الرأسمالي، فإن ما يعنيه هو أن الرأسمالية منذ عهدها الميركنتيلي الأول تضع حداً للمنافسة، وتستخدم الدولة في سبيل ذلك.

الرأسمالية والعنف

إن الأداة الرئيسية للرأسمالية هي العنف الذي تمارسه الطبقة المهيمنة من خلال سيطرتها على الدولة وعلى أجهزتها الأمنية والعسكرية، العنف الذي تمارسه دول المركز على الأطراف، العنف الذي تتعرض له الشعوب الخاضعة، التي يتم تمزيقها إلى قوميات وإثنيات ودول عاجزة، لتصبح موضوعاً لآلية السوق المضبوط إيقاعها لمصلحة الشركات الكبرى لا لمصلحة المنافسة الحرة التي تفسح المجال لمبادرات الجمهور. في هذه السوق لا يتم التبادل بين أحرار يمتلكون زمام

أنفسهم بل يتم إخضاع أكثرية البشرية (في المركز والأطراف) لمصلحة الذات الامبراطورية التي وصفها جيداً مايكل هاردت وأنطونيو نيغري في كتابهما بعنوان «الامبراطورية». وإذا كان غريباً وصف النظام العالمي بالامبراطورية بعد الكولونيالية والأمبريالية، فإن ذلك يسمى مرحلة ما بعد الحداثة بمضمونها لا بما ليست هي.

تسمح وسائل العنف للذات الامبراطورية بتوزيع الجينات الثقافية كما كان النظام الرأسمالي العالمي قادراً من قبل، وفي القرنين التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قادراً على توزيع الجينات البيولوجية. ولا تقتصر وسائل العنف على الأسلحة الحربية بل تشتمل أيضاً على وسائل الإقناع لبناء إجماعات دولية تسمح بإضفاء الشرعية على السياسات المتبعة. وقد كانت الفضائيات الإعلامية جاهزة بعد ١١ أيلول لهذه المهمة؛ كما كانت الصحون اللاقطة جاهزة للتلقي على سطوح الأبنية في المدن، وحتى على سطوح أكواخ التنك، في الضواحي، في كل مدن العالم وضواحيها وفي القرى النائية. وكانت الحملة الإعلامية تحضيراً لإعلان تحالف دولي ضد أفغانستان، وتحول التحالف الدولي إلى أداة بيد القوى المهيمنة في المركز الأميركي بعد أن تخلّت الأمم المتحدة عن دورها كمنبر للحوار والقرار، فأعطت الولايات المتحدة تفويضاً كي تحكم العالم بواسطة القرار ١٣٧٣. وسارعت هذه لتعلن الأحكام العرفية على مستوى العالم عندما قرر الرئيس الأميركي أن باستطاعة السلطات الأميركية محاكمة أي مواطن في أية دولة من دول العالم بتهمة الإرهاب في محكمة عسكرية وفي محاكمة سرية. وقبل أن تنتهي حرب الأفغان بدأ البحث عن أهداف أخرى، فالحرب يجب أن تستمر. ويصر المحرِّضون على أن تكون الأهداف المقترحة بلداناً عربية كالعراق والصومال وغيرهما.

وقد أخبرنا المسؤولون الامبراطوريون أن الفاعلين الإرهابيين في ١١ أيلول هم عرب مسلمون، وعلى مستوى عال من التعليم التقني وليسوا من طبقة محرومة كي تكون لديهم مطالب اقتصادية. فهم من صلب النظام، لكن انتماءهم الثقافي هو المشكلة، والثقافة التي جاؤوا منها، وتربوا في كنفها، هي التي جعلت منهم إرهابيين، وهذه الجينة الثقافية هي التي يجب اقتلاعها. واهتدوا إلى أن هذا سبب كافٍ يجعل من الفلسطينيين شعباً إرهابياً. ألا ينتمي الفلسطينيون إلى الثقافة العربية الإسلامية نفسها؟

أعطى الفلسطينيون كل ما لديهم، منذ اتفاق أوسلو، كي يكسبوا صبغة تخوِّلهم أن يكونوا مواطنين في هذا العالم، مواطنين لدولة تخصُّهم دون غيرهم، لكن رغبتهم رُفضت، فهم مدانون بالإرهاب، وفي الوقت نفسه يتم تكليف علج على رأس الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ «محرقة» ضدهم، وهو ما عرف تاريخه، منذ ١٩٤٨م حتى اليوم سوى ارتكاب المذابح. وكان ١١ أيلول مناسبة لإنزال الحكم بالفلسطينيين، ولإبلاغهم بأنه لا يحق لهم ما يحق لغيرهم، فهم موصومون بسبب إصرارهم على أن يكونوا «هم» في أرضهم. ويقف الرئيس السابق كلينتون بكل وقاحة ليقول إنهم أضاعوا الفرصة في كامب دايفيد؟. ومن المعروف أن أحد كبار مساعديه (ماليه) كتب منذ شهر قائلاً إنه لم يقدِّم للفلسطينيين شيء كي يرفضوه. وكل ذلك تفاصيل غير مهمة مقابل الحقيقة الأساسية للفلسطينيين، وهي انتماؤهم الثقافي الموصوم والمدان.

وكما أحسن الفلسطينيون الظن بالنظام العالمي، فعل الأمير العربي الذي أعلن تضامنه مع المصابين في نيويورك في ١١ أيلول، وتبرَّع لهم بمبلغ من المال (عشرة ملايين دولار)، لكن التبرُّع جوبه بالرفض

والاحتقار، فالمال لا لون ولا ثقافة ولا قومية ولا إثنية له، وهو قيمة كونية، لكن المتبرع به ينتمي هو الآخر إلى ثقافة موصومة ومدانة، لذلك جوبه بالرفض والاستنكار. وإذا كان الأمير قد توهَّم أنه اكتسب مواطنية عالمية بسبب ماله، فقد كان على النظام العالمي الامبراطوري تذكيره بانتمائه الثقافي الذي يجب التمييز ضده تمييزاً عنصرياً، واضحاً مكشوفاً للعيان بكل وقاحة. والعنصرية لا تكون إلا وقحة، فهي تتناقض مع أبسط الشروط الإنسانية، سواء أكانت عنصرية بيولوجية أم ثقافية.

إن المشترك بين الأمير المتبرع لنيويورك بالمال والفلسطينيين الذين تبرعوا للنظام العالمي بقضيتهم هو أنه عربي وأنهم عرب، وانتماء كل من هؤلاء للثقافة العربية هو الأمر المرفوض. وينطبق الأمر نفسه على بلدان عربية ما زالت «تقدم» نفطها للعالم بأسعار «مقبولة» منذ عقود طويلة من السنين، وفي المقابل صنفت هذه الدول «معتدلة»، لكن صفة الاعتدال تنزع عنها الآن، فهي تنتمي إلى ثقافة الإرهاب، إلى الثقافة الإسلامية التي خرج منها إرهابيو ١١ أيلول، ولا همَّ إذا كان خروجهم برعاية أميركية أو غير ذلك. فالانتماء الثقافي هو المستهدف، واستهدافه ضرورة لنظام عالمي يسعى لأن يكون له عدو دائم، وإذا تم سحق عدو ما فمن الضروري إيجاد عدو آخر، والعدو إنشاء (تركيب) سياسي، كما العنصرية البيولوجية إنشاء اجتماعي، وكما العنصرية الثقافية إنشاء اجتماعي استراتيجي، ولا تُخفى الأهداف السياسية في كل ذلك. والنظام العالمي الامبراطوري هو الذي يختار مَنْ ينضم إليه ومَنْ يُستبعد منه، هو الذي يختار مَنْ يكون صديقاً ومَنْ يكون عدواً، وهو، أي النظام العالمي، على قدر كبير من الجبروت والقوة بما يتيح له رفض منح حق الاختيار للآخرين، والأمر ليس مؤامرة بل يتعلق بطبيعة النظام،

الذي ما عاد مضطراً، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي لبعض التنازلات التي كان يعطيها من قبل.

التمييز

والعنصرية بجميع أشكالها، تستدعي تمييزاً في المعاملة. فالأميركي الذي يرتكب عملاً إرهابياً يحاكم في محكمة مدنية بجلسات علنية، والجمرة الخبيثة تتلفلف قضيتها لأن المرسل أميركي، ولا شبهة بأن يكون أجنبياً، أو عربياً بالتحديد. والطائرة الصغيرة التي أدخلت في بناية في جنوبي الولايات المتحدة يتم اعتبارها قضاء وقدراً بحجة أن الطيار أخطأ أو لا يعرف أصول الطيران. والتمييز بين مقاتلي «القاعدة» ومقاتلي الطالبان أمر ضروري، لأن الهدف يجب أن يكون عربياً، في هذه المرحلة على الأقل؛ وقد قال الرئيس بوش أن لا مشكلة مع الإسلام والمسلمين، لكن لم يقل أن لا مشكلة مع العرب والعروبة.

والتمييز يستدعي استكباراً على الآخرين واعتزازاً بمنطق القوة، لكن القوة لا تستخدم في غالب الأحيان سوى ضد أضعف الحلقات، من العراق إلى يوغسلافيا. ومن الضروري المبالغة في حجم العدو كي تبدو الحرب مقنعة، وكي يبدو الانتصار مستحقاً للاعتبار، ذلك أن الهزيمة يجب أن تلحق بالعدو تلو الآخر، والذات الامبراطورية يجب أن تنتصر المرة بعد الأخرى، كي يبدو الأمر وكأن الانتصار على العدو حتمي بمثابة قانون طبيعي. وهل العنصرية إلا مبنية على اعتبار دونية «الآخر» وضعفه وعجزه بمثابة القانون الطبيعي؟ «فالآخر» لم يهزم بقوة السلاح، ولم يتم إخضاعه بحكم تغيُّر موازين القوى التي لم تكن في مصلحته في لحظة من اللحظات، بل هو كذلك لأنه يجب أن يكون على ما هو عليه. أما الاستغلال واقتطاع عمل الآخرين ونهب موارد

الشعوب المغلوبة فهذه أيضاً أمور طبيعية، بل هي ما يجب أن يكون عليه الأمر، لأن الطبيعة، طبيعة الأمور، إن لم تكن الطبيعة البيولوجية الثابتة والأبدية، تحتم ذلك. فكل ما هو طبيعي حتمي، وكل ما هو حتمي يحوِّل النهب إلى حق والاستغلال إلى قانون طبيعي.

والاستكبار على «الآخر»، سواء كان طبقية أو إثنية أو عرقاً ملوناً أو ثقافة مستبعدة موصومة، هو أمر تبدو مختبرات البيولوجيا والعلوم الجينية جاهزة لتبريره ولاختراع القوانين العلمية لتأكيده وتثبيته. ولم يكن صدفة أن هذه العلوم «ازدهرت» في التسعينات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وبعدما قرر فوكوياما «نهاية التاريخ» وقرر هنتنغتون «صراع الحضارات». فالتاريخ اعتبر منتهياً لأن قانون الطبيعة يحل مكانه، والحوادث في قوانين الطبيعة المادية تتكرر، وتعيد نفسها برتابة مملة، أما الحوادث في علم التاريخ فهي تجاوز دائم يمنع التكرار ويجعله مستحيلاً. فالحوادث التاريخية تحصل نتيجة تطورات «موضوعية» تلعب فيها العوامل الذاتية والإرادة البشرية دوراً حاسماً، ومن الضروري إلغاء الإرادة البشرية كي يصبح التكرار ممكناً، والذين يخضعون للوصمة العنصرية تسلب إرادتهم، من أجل أن يأخذ قانون الطبيعة مجراه، وسلوك أبناء الثقافة الموصومة عنصرياً تقرره قوانين تلك الثقافة المنظور إليها كجواهر ثابتة وكأنها جينات بيولوجية أبدية الأثر والتأثير، وصراع الحضارات هو استراتيجية المرحلة الراهنة لأن الأفراد والفئات الاجتماعية لا يحق لهم المطالبة إلا بما تتيحه لهم ثقافتهم، أما تجاوز الموروث الثقافي فهو أمر مرفوض ومستنكر، إذ كيف يمكن أن يتجاوز من سلبت إرادته؟ ومن ناحية أخرى، تتصارع الثقافات والحضارات لأنها تختلف، وهي تختلف بسبب جواهرها المتمايزة والثابتة والأبدية، واختلافها هو الأمر الطبيعي، أما المشترك الإنساني في ما بينها فهو أمر

محرج بالنسبة لمراكز البحوث الاستراتيجية التي تستعين بالأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية الأخرى التي تركز على الفروق بين البشر لا على إنسانيتهم. والمشترك الإنساني محرج للذات الامبراطورية لأنه هو بالضبط ما يناقض العنصرية وما يتبعها من تمييز واستكبار، إذ لا يمكن لمن يعتبر نفسه مساوياً «للآخر» أن يستكبر عليه.

الذات الامبراطورية والحوار

ما عادت الذات الامبراطورية بحاجة إلى الحوار مع «الآخر» بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فالحوار يستدعي التسويات، وهذه بدورها تستدعي تنازلات: إما للعدو السوفياتي أو لشعوب العالم الثالث كي لا تنجر إلى المعسكر السوفياتي، أو للطبقات والإثنيات الفقيرة في الداخل الامبراطوري كي لا تتفشى بينها الآفة الشيوعية. وصارت الذات الامبراطورية مكتفية بذاتها، تشير على العالم بما يجب أن يكون وتنتهك الشرعية الدولية بإخضاعها لمشيئتها هي، وفي أحسن الأحوال تتخذ من الأمم المتحدة غطاءً قانونياً زائفاً. وصارت الذات الامبراطورية إرادة محضة، إرادة عشوائية لا يلزمها سوى المناسبات (مثل غزو العراق للكويت أو إرهاب ١١ أيلول) كي تؤكد ذاتها. والمناسبات يمكن أن تفتعل، لكن ذلك تفصيل ثانوي. فالأمر المهم هو أنه ما دام النظام العالمي معولماً (Globalised) وما دامت الذات الامبراطورية تعتبر نفسها مسؤولة عن العالم، وعن إدارته وتسيير شؤونه، فإن المناسبات لا يقوم بها «آخرون» من خارج النظام، بل يرتكبها ناس من صلب النظام، ناس يمثلون الوجه الآخر للنظام ذاته. ومن يكون مسؤولاً عن إيجابيات أمر ما، فالأجدر أن يكون مسؤولاً عن سلبياته أيضاً. لكن أولي الأمر في النظام «قسموا العالم إلى مجالين، فاعتبروا أنهم من يمثل الخير المطلق والآخرون هم الشر المطلق»، ولم يعترفوا بأن المجالين قابعان

في حيز واحد، وأنكروا نسبية الخير والشر بمعنى أن الشيء نفسه يمكن أن يكون خيراً في لحظة ما وشراً في لحظة أخرى، أو أنه يمكن أن يحمل الخير والشر في آن معاً، وفي ذلك استعادة للثنوية المانوية وإلغاء للنسبية ولإمكانية التسوية، بل إلغاء للسياسة، ولا حوار، أو سياسة بين الخير والشر المطلقين بل صراع دائم (صراع حضارات؟).

يسرد إيان هانافورد تاريخ فكرة العنصرية، في كتاب صدر أخيراً بهذا العنوان، وهو يضع العنصرية في مواجهة السياسة، معتبراً أن العنصرية تبلورت في العصر الحديث لتجهض تطور السياسة، خاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد قدَّم لهذا الكتاب برنارد كريك الذي سبق وأصدر في الستينات كتاباً بعنوان «دفاعاً عن السياسة». ويعتبر كريك أن السياسة هي القدرة على اتخاذ قرارات التوفيق بين مختلف المطالب والمصالح في المجتمع، هي القدرة على التسوية التي تتم حصيلة الحوار بين المواطنين. فأن يكون الناس مواطنين لا مجرد رعايا هو الشرط الأساسي كي تكون السياسة حقيقية وتعبيراً عن الحرية. فالمواطنون يُعبِّرون عن مطالبهم ورغباتهم ومصالحهم في حوار يتم في المجال العام، في وسائل الإعلام وفي البرلمان والحكومة ومن خلال أي منبر آخر، بما في ذلك الجمعيات والنوادي وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. أما الرعايا فهم لا يطالبون ولا يُعبِّرون عن أنفسهم بل يتلقون التعليمات وينفذونها، أو يكتفون بالموافقة دون ممانعة إلا في مجالس خاصة. ويتطابق كلام المجالس الخاصة مع الآراء المعبَّر عنها في المجال العام لدى المواطنين، لكنهما يختلفان لدى الرعايا.

يحوي كل مجتمع تناقضات لا حصر لها، ولا معنى للحرية إن لم تفسح المجال أمام هذه التناقضات كي تعبِّر عن نفسها وكي تؤخذ بعين الاعتبار. ولا يمكن للتناقضات، وما تمثله من أفراد وجماعات، أن

تكون معتبرة إلا بالتسوية في ما بينها، أي بإدخالها في النظام. وتنتفي الحرية لدى من توضع مطالبه خارج النظام، ولدى من يوصم بأنه طرف في تناقض غير محق أو غير مهم. وهؤلاء الموصومون المحتقرون يمكن أن يستبعدوا لأسباب تتعلق بلونهم أو بثقافتهم، أي لأسباب تتعلق بطبيعتهم وبما يجعلهم ذاتاً على علاقة مع الآخرين. بتعبير آخر، تنتفي الحرية عندما ينظر إلى الناس بما هم فيه، لا بالعلاقات في ما بينهم، أي عندما تحل «طبيعة الأشياء» مكان العلاقة، بينما تضمر إمكانيات التحرر وتكرر الأشياء نفسها حسب القانون الطبيعي (الموصوف والمبرر علمياً) ويحرم الناس من احتمالات التجاوز، وتُلغى الاحتمالات ولا يبقى للإرادة شيء تفعله.

ولا يكون سلب الإرادة والحرية وحيد الاتجاه، فعندما يُفرض على الإنسان أن يتصرف حسب طبيعته (العرقية أو الثقافية) فإن المتعنصِر يفقد حريته كما فقدها المعَنصَر عليهم؛ والمعني بالمتعنصِر هو الذي يفرض العنصرية على الآخرين، علماً بأن ذلك لا يتحقق إلا بالقوة والقسر؛ أما المُعَنْصَر عليه فهو الذي يعتبر موضوعاً للممارسة العنصرية، وهذا لا يمكن إخضاعه إلا بالقوة والقسر أيضاً. وهكذا تختفي الأصوات المعارضة (أو المنتقدة) في المركز الامبراطوري وتتلاشى الجرأة على الكلام، بما يذكر بعنوان الكتاب الشهير «من يجرؤ على الكلام» لبول فيندلي، لكن الجرأة على الكلام هنا لا يقتصر اختفاؤها على موضوع معين، ويتحقق الإجماع في المركز الامبراطوري باسم الشعب والديموقراطية والحرية. وعندما أعلن أولو الأمر أن حرب الإرهاب حرب من أجل الحرية، كانوا يعرفون أن المعركة المقبلة ستكون من أجل الحريات المستلبة في المركز ذاته باسم المصلحة الوطنية العليا. وفي كل مرة، وفي كل مكان تتسامى المصلحة الوطنية

على ممارسة الناس لإرادتهم، يتحول الناس إلى أدوات لذات ميتافيزيقية موجودة خارج الإنسان، وتصير الحرية مستلبة.

تمتلك الذات الامبراطورية من وسائل القوة ما يجعلها قادرة على تدمير العالم بضع مرات، لكنها ما عادت تقود العالم في الإنتاج السلعي، وهي تعاني عجزاً دائماً في ميزانها التجاري، خاصة مع دول آسيا الشرقية، المعتمدة على التدفقات المالية للتعويض عن فقدان أسبقيتها الإنتاجية، كما يقول جيوفاني أريغي في كتابه الضخم «القرن العشرون الطويل». وربما اختلف المرء مع أريغي في نظريته حول تعاقب الهيمنات في النظام الرأسمالي العالمي منذ القرن الرابع عشر؛ وتقول هذه النظرية إن كل دورة هيمنة تبدأ في نصفها بالهيمنة في الإنتاج السلعي والتجارة الدولية بالتالي، ثم تنتهي في نصفها الثاني بالعجز التجاري والاعتماد على الاستثمارات الخارجية والتدفقات المالية بالتالي. وعندما يتذكر المرء أزمة «نمور آسيا» في العام ١٩٩٧م، يتذكر معها إصرار الذات الامبراطورية على إصلاح النظام المصرفي في هذه البلدان؛ وذلك من أجل السماح للأجانب من المركز الامبراطوري بالوصول إلى المدخرات المودعة فيها، وقد كان لدى اليابان وحدها نحو عشرة آلاف مليار دولار من المدخرات في النظام البريدي. فالقوة تدفع لاستخدام وسائل القسر والإرغام لتحقيق ما استحال تحقيقه بواسطة آليات السوق المنافسة.

الحلقات الضعيفة

لم تستخدم القوة العسكرية ضد الاتحاد السوفياتي، إذ كان ذلك سيقود إلى نتائج غير مضمونة، لكنها يجب أن تستخدم ضد الحلقات الضعيفة، في باناما مثلاً، أو الجمهورية الدومينيكة، أو العراق، أو أفغانستان، فهنا تكون النتائج مضمونة. ومن الضروري أن تكون كذلك

من أجل تعزيز الثقة بالذات، وعلى الذات الامبراطورية أن تشعر دائماً بأنها قادرة على كل شيء. وتأتي مختبرات البيولوجيا التي أنتجت الاستنساخ لتؤكد الشعور بالقدرة على المشاركة في الخلق. فهم يستطيعون فرض الأمر الواقع على البشرية، بل يمكن أن يعيدوا تشكيل البشرية كما يشاؤون، وهذا هو أهم دروس العلوم الجينية. وعلى البشرية أن تخضع «للحقائق» المقررة في المركز الامبراطوري، كما عليها أن تستجيب لها، وإلا اعتبرت خارجة على ثنائية «الضد» و«المع».

وليس مهماً أن تكون الحقائق المفروضة موضوعية أو واقعية، بل يمكن أن تكون حقائق اعتبارية أو وهمية، وقد صارت الحقيقة الاعتبارية جزءاً من واقع العالم. وتدفق الإعلانات يخلق لدى الناس حاجات وهمية من أجل أن يشتروا سلعاً غير ضرورية. والإخراج يمكن أن يخلق أفلاماً سينمائية ومسلسلات تلفزيونية يمثل فيها أشخاص وهميون (صور متخيلة لأشخاص يصنعهم الكومبيوتر) وأسعار الأسهم تتضاعف في بورصات العالم بين ليلة وضحاها، والمال ما عاد يمثل اكتنازاً لقيمة حقيقية تجسد عمل الناس ومدخراتهم، وآلاف، بل ملايين المساهمين الصغار يمكن أن يخسروا جنى عيشهم في يوم واحد في بورصات الأسهم. ولا يحتفظ «بالقيمة الفعلية» إلا الذئاب الكبار أو الثعالب المحتالون، والنظام الهرم ما عاد يمتلك «قوة فعلية» تكون الأسبقية فيها للإنتاج السلعي والتجارة، بل صارت القوة في مستودع الذاكرة، بمثابة أوهام الماضي في الحاضر، كالمال الذي يتدفق من البورصة وإليها، وينمو ورمياً كلمح البصر، أو يتبخر زائلاً في وقت أسرع.

وتتراجع الحقائق الإنسانية الموضوعية، أمام الحقائق الاعتبارية (الوهمية أو شبه الوهمية) التي تفرضها الذات الامبراطورية المتعالية

والمتسامية، فما عادت الحرب بين بشر يشتبكون بالسلاح عن مسافات قريبة أو بعيدة، بل صارت تدار بين بشر شبه عُزَّل من ناحية، وآلات تحلق فوقهم، تصب حممها، ويديرها ناس عن بعد. صارت الحرب بين ناس يموتون وناس لا يموتون، بين ناس يستحقون الموت وآخرين لا يستحقون إلا الحياة، والحياة لا تكون إلا مرفهة طيبة عندما تكون على حساب الآخرين.

إن العرق واللون والإثنية والمال والرغبة حقائق اعتبارية، لكن العنصرية التي تمارسها الذات الامبراطورية هي وحدها الحقيقة الموضوعية، لأنها هي التي تملك وسائل القوة التي تخولها القدرة على تقرير مصائر الشعوب الأخرى، وهي التي تقرر للاقتصاد «آلياته»، وللثقافات «جواهرها» وللملونين ألوانهم، إلخ... وهكذا يوقِّع الفلسطينيون اتفاق أوسلو، لكنهم لا يحرزون من الدولة إلا وهم السلطة، ويكتشفون بعد عشرة أعوام أن الوجود المسموح لهم به هو «حقيقة اعتبارية» وقبض ريح. وعندما يقبل العرب بهذا المصير لإخوانهم الفلسطينيين، فهم أيضاً سيتحوَّل وجودهم إلى «حقيقة اعتبارية» أخرى، فهم أصحاب الثقافة الموصومة بالإرهاب، وهذه يجب أن تتغيَّر أو تزول.

تشكل العنصرية الثقافية جانباً من جوانب القوة التي تصوغ بواسطتها الذات الامبراطورية ثقافة الشعوب، وتختار مَنْ تختار من بينها كي يكون عدواً. ولا تستند العنصرية إلى حقيقة موضوعية أو إلى منهجية علمية، بل حقيقة اعتبارية (تخدم) أهدافاً سياسية، يفرضها منطق القوة انتقائياً. وما العنصرية إلا الوجه الآخر لحقيقة اعتبارية أخرى هي المال الذي تطبعه الذات الامبراطورية، دون أن يستند إلى اعتبارات اقتصادية بل إلى القوة العسكرية وحدها، وتوزعه على العالم كي يشكل تدفقه عبر

البورصات وكومبيوترات المصارف في مختلف أنحاء العالم، ليلاً ونهاراً، قنوات لسلب موارد الشعوب ونتاج عملها. ومن أجل تغذية منطق القوة يتم تضخيم الموازنات العسكرية دون ضرورة موضوعية، لذلك، يجري إلغاء معاهدات تحدُّ من انتشار الأسلحة خاصة النووية منها، ويتم اصطناع أعداء، واحداً بعد الآخر، من أجل إقناع دافعي الضرائب في المركز الامبراطوري، وتكون ١١ أيلول مناسبة إرهابية غير عقلانية للبرهان على عقلانية السياسات الامبراطورية. وتشكل أفعال الأصوليات في مرحلة يسمونها «ما بعد الحداثة»، في الأديان الإبراهيمية وغيرها، استجابة لحاجة عند النظام الامبراطوري. فإرهاب ١١ أيلول، كغيره من الجرائم الإرهابية وجرائم المخدرات وتبييض العملة والمتاجرة بالرقيق الأبيض، هي جرائم في صلب النظام ومن رحمه، وهي ليست نقيضاً له. وقد وقع الاختيار على أن يكون العرب ضحية العنصرية والتدفقات المالية في آن معاً، وأن يكونوا هم العدو المفترض وأن يتحولوا إلى حقيقة اعتبارية، وأن يبطل وجودهم كحقيقة موضوعية تاريخية. وكما اعتبروا في السبعينات والثمانينات غير مستحقين لأموالهم النفطية التي كان يجب أن يعاد تدويرها في النظام العالمي كي يصبح لها معنى ومغزى، يتعرضون الآن لتدمير ثقافتهم من خلال عملية عنصرية تفقدهم المعنى والمغزى الإنسانيين. وما يجري الآن هو تحويل العرب إلى موضوع، مجرد موضوع منفعل يتوجب عليه الخضوع لذات في مكان آخر، وما يجري أيضاً هو سلبهم إمكانية التطور الموضوعي من أجل بلورة الذات التي لا تستقيم الديموقراطية والحرية بدونها، كما يقول آلان تورين في كتابه بعنوان «هل نستطيع العيش سوية»، إذ ليس المطلوب أن يكون العرب جزءاً من هذا العالم، بل جزءاً مستبعداً منه، جزءاً منظوراً إليه على أنه «الشاة السوداء» في

الجماعة الدولية التي انتظمت بكل انضباط في صف الطاعة للذات الامبراطورية.

لكن القوة الضخمة للذات الامبراطورية ليست لامتناهية، وليست مطلقة كلية القدرة، ولو اعتقدت ذلك، وبالإمكان مواجهتها وإلحاق الهزيمة بها، وقد استطاعت شعوب أخرى، صغيرة وذات حجم وموارد أقل من العرب بكثير، لكن المهمة ليست سهلة، والمهم هو أن يتابع العرب السعي، والسعي يبدأ بالوعي، بالمعرفة والتجاوز، وينتهي بالممارسة والفعل والطريق مفتوح أمامهم شرط أن لا ييأسوا. وسيكون هذا الشأن موضوع حديث تالٍ.

٢ ـ حوار الحضارات في عالم الصراع

تلقف المثقفون العرب، والمسلمون عامةً، مقولة صراع الحضارات (وحوار الحضارات وَجْهٌ آخر لها) بشغف كبير، والمقولة طرحها بدايةً أستاذ جامعي أميركي، لكنه استخدمها بطريقةٍ تختلف عما فعله العرب والمسلمون. فعلى الرغم من أنها مقولةٌ ثقافيةٌ مطروحة لأهداف سياسية استراتيجية لدى الأميركيين، فهي تعالج في إطارٍ ثقافيٍ بحتٍ عندنا، وبذلك جردت من السياسة، فكأن المثقفين عندنا لم يدركوا المغزى السياسي لها، أو ليس لديهم من السياسة ما يقولون عنه شيئاً، والنتيجة هي أن المقولة ثقافية ـ سياسية عند من طرحوها بينما هي ثقافية بحتة عندنا؛ فكأن الذين يشنون صراعاً حضارياً بحتاً هم نحن لا هم.

طرح المقولة أستاذ بروتستانتي محافظ في هارفرد في العام ١٩٩٣م، ضمن مقالةٍ نشرتها مجلة (Foreign Affairs)، ثم وسَّعها في كتاب صدر في العام ١٩٩٦م، وكان اهتمام الغربيين بها أقل بكثير من مثقفينا؛ وهذا أمر لافت سنعود إليه. المهم الآن هو الإشارة إلى أنَّ أية مقولة ثقافية

تبقى وهمية، مجرد أيديولوجيا بالمعنى السيء، إذا لم تؤدِّ وظيفة ما، ومن الممكن فَهْمُ وظيفة هذه المقولة لدى مثقفينا إذا بحثنا الأمر في سياقاتٍ ثلاثة: العولمة وتحدياتها، صراع الحضارات وحواراتها، وتفوق الحضارة الغربية وقيمها، وهذه السياقات تتعلق بفهمنا لما يجري في العالم وبوعينا لدورنا فيه، وبموقفنا من نقاط الضعف لدينا. لقد تلقفنا مقولةَ العولمة كي يتدعَّم لدينا الوهم بأن العالم يتآمر علينا (لا لنفهم أواليات عمله)، ثم استقبلنا مقولة «صراع الحضارات» مشترطين أن يتحول الصراع إلى حوار كي نكون طرفاً فيه منعزلاً عنه وفي مواجهته، دون انخراط جدِّيٍ في العالم، ثم انشغلنا بالرد على مقولة تفوق الحضارة الغربية وقيمها المسيحية كي نبرر للعقل المستريح استقالته من السياسة، علماً بأن ممارسة السياسة تتطلب إعمال الفكر وإبداع الرأي وتعبئة الإرادة، وهذا ما نفعله، فبقي تفوق الغرب حقيقة قائمة ما استطعنا التغلب عليها أو تجاوزها. ولكي لا يبقى مجال لالتباس الرأي نقول إن العولمة وَهْمٌ وإن حوار الحضارات (وصراعها) وهمٌ أكبر، وإنَّ الحقيقةَ الوحيدة التي يجب التصدي لها هي تفوق الغرب، وإنَّ تفوقَ الغرب ليس مسألةً تقنيةً بل هو حصيلةُ تفوق القيم خاصةً الأخلاقية منها، وهذا إذا أردْنا أن تكون صلتُنا بأمتنا وبتاريخها صلة غير أيديولوجية، أي غير وهمية، صلة مبنية على الواقع وحقائق التاريخ. ومن أدرى بحقائق التاريخ إلا ممن يعانيها؟

النظام العالمي الراهن

لقد ساهمت مقولة العولمة (وهي تعبيرٌ استخدمه الأميركيون لأغراضٍ سياسيةٍ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية) في تعميق مواقف المواجهة بيننا وبين الغرب (بل بيننا وبين العالم)، وفي اختزال رؤيتنا للعالم تحت عنوان المواجهة، فيما اعتبرنا النظام

العالمي فرصةً يمكنُ أن نستفيد منها (وأن يستفيد منها الغير، وربما ضدنا)، ولم نعتبرها شأناً متعدد الاحتمالات؛ فكان خيارنا أن نحشر أنفسنا في الزاوية بحجة المؤامرة المحاكة ضدنا، ونسجنا حول ذواتنا قفصاً أيديولوجياً حبسْنا أنفسنا فيه، وكان الأمر سهلاً، إذ إننا كنا نخرج من مقولات الصراع ضد الاستعمار والأمبريالية، ثم الأمبريالية الجديدة، فجدَّدنا المواجهة تحت عنوان تحديات العولمة، فكان التعبير الجديد عن مفاهيم قديمة بمثابة الوقوع في الفخ.

وغاب عن ذهننا أن الدول الوحيدة التي خرقت جدار التخلف، في النصف الثاني من القرن العشرين، حققت ذلك دون توافق من دون ما يسمى «المواد الأولية»، ومن دون انتظار ما يسمى «التحول الثقافي» (أي إحداث تغييرات جذرية بحيث تصبح الثقافة المحلية ملائمة لمتطلبات التقدم)، ومن دون البرهان مقدماً على أن التقدم لا يحتاج إلا لإرادة التقدم (سواءٌ أكانت ديكتاتورية أم تقدمية)، هي الدول التي تعولمت، أي انخرطت في السوق الرأسمالية والتي أسست على قاعدة العمل والإنتاج.

كما غاب عن ذهننا أنَّ التقدمَ التقنيَّ (وهذه مسألةٌ تتعلقُ بالقرار السياسي من دون أي شيءٍ آخَر) تتيح خَرْقَ المراحل وإحرازَ تطورٍ اقتصادي، وبالتالي اجتماعي، في وقت قصير جداً. فالدولة لم ينتهِ دورها في عصر «العولمة» الموهوم، بَل انتهى عصر الدول «الوهمية»، التي استطاعت التسلل إلى البقاء من خلال ثغرات الحرب الباردة، لكنَّ المجتمعات التي أحدثت تقدماً حقيقياً في أواخر القرن العشرين لم تأبه كثيراً لمتطلبات الحرب الباردة، ولا لما بعدها، رغم ارتباطاتها بهذا الفريق أو ذاك، ولم تتحكم بها الاعتبارات «الشعبوية».

وعندما ثبت خطأ مقولة «التنمية المستقلة» على يد أنظمة أسيويةٍ

شرقيةٍ لم تكن «مستقلةً» بالمعنى الذي عهدناه، لم نعدل نظريتنا عن التنمية. فما أدركنا أن التنمية المستقلة، وهي نظرية صدرت في الخمسينات على يد بول باران وسويزي وغيرهما،هي نظرية تصلح لمرحلة النضال الوطني من أجل الاستقلال، ولم تكن خطأً في حينه، إلا أنها لم تعد تفي في مراحل لاحقة؛ فهذه النظرية، على صحة ما فيها من مقدمات، تستدعي التضحية بالنمو لصالح الاستقلال، وهذا أمر يصلح لمرحلة يكون فيها الاستقلال هو موضوع النضال، أما عندما يتحقق الاستقلال، فلا مجال للإبقاء على النمو موضوعاً ثانوياً، إذ يصبح هو الأولوية الأولى.

لكنَّ الأُسس النظرية التي تأسست عليها مقولة «التنمية المستقلة» بقيت صحيحة، لأن النظام ما زال رأسمالياً عالمياً مبنياً على استغلال الشعوب في البلدان الأخرى، واستغلال الأفراد في البلدان الصناعية المتقدمة. فهذا النظام لا يختلف اجتماعياً (العلاقات بين الطبقات والفئات الاجتماعية) عما كان الأمر عليه منذ خمسة قرون، كما لا يختلف اقتصادياً عما كان عليه في بداية القرن العشرين، وعما كان عليه في مراحل سابقة في المناطق التي جرى ضمها تباعاً للسوق الرأسمالية العالمية.

يحتاج هذا النظام العالمي، بحكم طبيعته الرأسمالية، إلى أن يتوسع دائماً، توسعاً أفقياً جغرافياً باحتلاله مناطق جغرافية جديدة (الهند والعالم الإسلامي قبل القرن التاسع عشر، القارة الأميركية قبل القرنين السادس والسابع عشر، ومناطق شمال آسيا وسيبيريا وأوروبا في مراحل مختلفة)، وعمودياً بتعميق مجال التبادل الرأسمالي الذي يخترق اقتصاديات البلدان المدمجة، ويخضعها لضرورات التبادل السلعي ويجعلها تابعةً للسوق الرأسمالية أو يلغيها كلية.

وقد كان الأجدر أن تقودنا الدراسات لتاريخ العالم إلى الاستنتاج أنَّ عالمية النظام غير عولمته، بمعنى أن تكون للنظام العالمي مرجعيةٌ واحدةٌ ذات قدرة على التقرير. إن العالمية موجودة منذ زمن طويل (فالرأسمالية لا يمكن إلا أن تكون نظاماً عالمياً يتوسع أفقياً ثم عمودياً وباستمرار)، ولكن العولمة لم تحدث بعد العام ١٩٨٩م، بل بقي النظام عالمياً (والأرجح أن عولمة النظام العالمي قد بدأت منذ ١١ سبتمبر، فالولايات المتحدة لا تترك للآخرين إلا خيار «المع»، أو «الضد»، والذين «مع» يتلقون التعليمات للتنفيذ، أما الذين «ضد» فيُحكم عليهم بالدمار).

وإذا كانت عالميةُ النظام العالمي غير عولمته، فإنَّ التمييزَ بينهما لا يعني أخْذَ موقفٍ لصالح هذا أو ذاك؛ فالنظام العالمي لم يكن يوماً إلا رأسمالياً مبنياً على الاستغلال، استغلال الأفراد لصالح أصحاب رأس المال، واستغلال شعوب بكاملها لصالح دول المركز الرأسمالي، كما أنَّ النظام المعولم، الذي تحكمه دولة مهيمنة، ليس مثالياً، ولن يكون كذلك ما دامت الدولة الرئيسية فيه، أي الولايات المتحدة، لا تستطيع أن تقدم فكرةً سياسيةً واحدةً تجعله مؤسَّساً على السياسة لا على الأمن، علماً بأن أي نظام مؤسس على اعتبارات أمنية لن يكون إلا نظاماً قمعياً وقسرياً واستبدادياً، ومن غير المفيد لهذا النظام العالمي، إذا أُريدت عولمته، أن يتأسس على المبدأ الإسرائيلي (الشاروني، ولا فرق بين شارون الليكودي وحزب العمل) القائل بحل أمني لمشكلة سياسية.

إن عولمة النظام لا تقوم على مبدأ «القرية الكونية»، ولو كان الأمر كذلك لكان الترحيب واجباً، لكن المثال المقترح، الذي شارك في وضعه وصياغته عرب مع غيرهم من أصحاب النوايا الحسنة، هو غير الواقع، وهو غير النموذج الذي تهتدي به الدولة الرئيسية صانعة القرار.

فالقرية الكونية تعتمد مبدأ التشاور بين بشر ذوي نوايا حسنة تجاه بعضهم البعض، وفي ذلك تفاؤل إنساني مبرر، أما النظام المعولم، خاصة بعد ١١ أيلول، فهو يعتمد على محاربة الإرهاب والجريمة، ويفترض بحكم الضرورة (ربما؟) نوايا سيئة متبادلة بين البشر. وفي نظام تؤدي أوالياته إلى ازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء، وإلى تهديد الكرة الأرضية بالتلوث والأسلحة الشاملة، وإلى نكث الاتفاقات الدولية التي تحد من الأخطار، لا بد أن تكون هناك نوايا سيئة، ولا بد أن تكون النوايا السيئة متبادلة.

يتيح النظام العالمي حركة المال والسلع والأشخاص بوتائر مختلفة لكل منها. فالمال يتحرك من بلد إلى بلد بحرية كاملة، بفضل تطور أنظمة الاتصالات والكومبيوتر، والسلع تتحرك بحرية أقل، وما زالت منظمة التجارة الدولية تحاول تخفيف العوائق أو إزالتها، أما حركة الأشخاص فما زالت تخضع لقيود (مهنية أحياناً)؛ فالأشخاص يتمتعون باحترام، لدى النظام الدولي، أقل من السلع، وهذه بدورها تتمتع باحترام أقل من المال، فأين هي العولمة؟

حوار الحضارات وصراعها

جاءت مقولة «صراع الحضارات» فقامت الدنيا ولم تقعد، وكان إصرار النخب الثقافية والسياسية عندنا على قلب المقولة إلى «حوار الحضارات». ففي الصراع نعرف أن موازين القوى تقود باتجاه واحد هو أن نسحق وندمر، أما الحوار فهو يسمح لنا بأن نكون طرفاً، وبذلك نستريح من عناء الجهد والعمل وتعبئة الإرادة لنصنع الأمة ونوحد القدرات ونضاعف الإنتاج.

ولو بُني الموقف على دراسات متأنية للأنثروبولوجيا وعلم

الاجتماع والتاريخ لأدركنا أن صراع الحضارات وحوارها وجهان لعملة واحدة، وأن الحضارات لا تتصارع ولا تتحاور، بل الناس هم الذي يتصارعون ويتحاورون لأسباب سياسية واقتصادية، وأن مواقفهم لا تنبع من معطياتهم الحضارية والثقافية بقدر ما تنبع من رؤاهم للمستقبل، ومن الأهداف التي يحددونها لأنفسهم ولمجتمعاتهم، ولأدركنا أيضاً أن الحضارات ليست كتلاً يعمل كل منها وكأنه آلية منتظمة، بل فيها من التناقضات الداخلية ما يفوق، ربما، التناقضات بين حضارة وأخرى، ويتواطأ بعض أبناء حضارة ما مع آخرين ضد بني قومه، ولأدركنا، كما عبر بروديل (المؤرخ الفرنسي العظيم) أن مقولة الحضارات لا تؤدي إلى الفهم إلا إذا أخذت على المدى الطويل (والمدى الطويل هنا هو القرون لا عشرات السنين)؛ وأن إخضاعها للعوامل والرؤى والمواقف السياسية المباشرة لا يؤدي إلا إلى الوقوع في نوعٍ من العنصرية الجديدة. ووقعنا في الفخ مرةً أخرى.

ولو استندنا إلى تاريخنا لاستنتجنا من دراسة كتب الجغرافية والرحلات (ابن بطوطة، وابن جبير، وابن فضلان، والإدريسي، وابن خرداذبه، وابن رسته وغيرهم...) أن حضارتنا العربية الإسلامية لم تفترض آخر مغايراً أو مضاداً، فما الحديث عن الآخر والحوار معه إلا نوع من التشاطر الثقافي الذي قادنا إليه أنصاف المثقفين ومخططو السياسة. إن حضارتنا العربية ـ الإسلامية لم تشيد جداراً بينها وبين البرابرة، كما فعل الصينيون وكما فعل اليونان، وذلك لأنها لم تفترض أن الآخرين برابرة، ولأنها لم تفترض أنَّ المجالات الحضارية الأخرى «آخر» مغاير لها. فحضارتنا، على مدى التاريخ، مزيج من حضاراتٍ أخرى، وهذا هو سر عظمتها. وقد تخلينا حاضراً عن عظمة هذا

التركيب الثقافي لننساق وراء مقولاتٍ وضعها دارسون غربيون عن الذاتية والمغايرة والتفرد والخصوصية، وهؤلاء ليسوا بعيدين عن مراكز البحث الاستراتيجي في بلادهم.

أما الذين يمكن أن يقولوا إننا في تاريخنا قد قسَّمنا العالم إلى دارين «دار الحرب» و«دار السلم»، كما ورد عند الفقهاء، وكما عبَّرت عن ذلك كتب السِّيَر (الفزاري، وأبو يوسف، والشيباني وغيرهم)، فالجواب هو أنَّ هؤلاءِ الفقهاءَ أنفسَهم كانوا في الوقت نفسه يسعون إلى التسوية بين الدارين عن طريق دُورٍ متوسطةٍ أو مُلْغية، مثل دار العهد ودار الموادعة، لأنَّهم كانوا يركِّزون على العلاقات السياسية والعسكرية، ولم يروا في الأمر فروقاتٍ حضاريةً أو ثقافية، وهم كانوا يعلمون ما لا نعلمه نحن، وهو أنَّ الصراعَ بين الحضارات، حين يوجد، لا يكون صراعاً حضارياً أو ثقافياً إلاّ للتبرير الأيديولوجي، لتبرير أفعالٍ سياسيةٍ وسياساتٍ عسكرية، ومنافسات اقتصادية تستخدم الحضارات مطيةً كما يستخدم الطائفيون في لبنان الدينَ مطيةً لغاياتٍ مباشرة.

لقد بنى أسلافنا (إذا صح التعبير) حضارةً مفتوحةً على العالم لا انفصام بينها وبين أصحاب الديانات أو الثقافات الأخرى، ولا جدران بينها وبين «البرابرة»، ولا استعلاءَ على مَنْ يخالفونها في الدين ونمط العيش؛ بَنَوا حضارةً للإنسان فحوَّلها المعاصرون حضارةً للمسلمين بتأثير من مقولاتٍ عن الصراع والحوار بين الأديان والثقافات، صادرة عن مراكز دراسات استراتيجية غربية. وكان «المعاصرون» القوميون قد صادروا مشروع الأمة العربية التاريخي ليضعوه في قوالب القومية على النمط الأوروبي، دون دراسة وفهمٍ لتجربة الأمة التاريخية ففشلوا لأنهم لم يدركوا أن هذه الأمةَ سيرورةٌ تاريخيةٌ؛ كانت وستبقى قيد

التكون والتطور، وليست معطى من الماضي يحتاج إلى مجرد إبراز وإعادة تجسيد، ولم يدركوا، أيضاً، أن الهوية، بل الأمة، مشروعٌ للمستقبل، وأنَّ المشروع يجب أن يكون سياسياً قبل كل شيء، أي قبل أن يعتبر حضارياً، وأنَّ المشروع سيؤدي إلى ولادة أمةٍ جديدةٍ لا إلى تكرار وجودٍ مضى. وباعتبارهم الأمة معطىً من الماضي فقد وضعوا بينها وبين الآخرين فاصلاً (خلافاً للتجربة التاريخية)، وكانوا بذلك تمهيداً للإسلام السياسي الذي يضم الفرق المتطرفة التي جعلت بين المجال الحضاري الإسلامي والعالم خطاً فاصلاً، خطاً للمواجهة الحضارية والثقافية (لا السياسية) مع العالم، وكان لا بد لهذا الخط الفاصل أن يكونَ قاعدةً للهزيمة الدائمة وللخسارة في كل مواجهة حتى الآن.

إنَّ الآخرَ كامنٌ فينا، بحكم تكوين أمتنا التاريخي؛ وهذا الأمر يتيح لنا إمكانياتٍ كبرى للتحرر، لتجديد مشروعٍ تاريخيٍ للأمة، مشروع لا يمكن إلاّ أن يكونَ عالمياً. وهذه الأمة ما عرفت في تاريخها المغزى والمعنى لذاتها إلا عندما كان لديها مشروعٌ كونيٌّ مجاله العالم، لا بمعنى الفتح والغلبة، بل بمعنى سعة الأفق والقدرة على الاستيعاب والتجاوز، استيعاب الثقافات المحلية وتجاوز الذات في سبيل العالمية. وقد كان الموالي، في العصور الإسلامية الأولى، آخر كامناً في الأمة؛ وكان دمجهم في جسم الأمة تعبيراً عن كونية المشروع، وما كان الخيار بين استئثار العرب بالسلطة من ناحية أو دمج الموالي من ناحية أخرى خياراً لا واعياً، بل جاء الأمر حصيلة صراعٍ فكريٍ طويل دام خلال عهد الأمويين وأدى إلى الإطاحة بهم.

يستخدم الغربيون مقولةَ صراع، أو حوار الحضارات، لأغراض سياسية، فهم يتعاطون بالصراع بوجهيه الثقافي والسياسي في آن معاً. أما

عندنا فإن التعاطي يقتصر على الوجه الثقافي، إذ لم يتبقَّ من السياسة غير أشلائها مع تزايد ضعف الأمة، وتراجُع وعي نُخَبها السياسية والثقافية. إن التراجع عن السياسة، بمعنى السلوك على أساس حساب المصلحة وموازين القوى، واصطناع التسويات ومراكمتها، إلى سياسات الهوية حيث للرموز أولوية على المصالح وحيث الحق هو دافع التصرف لا الأهداف الممكنة التحقيق، وحيث صحة الموقف (سلاح الموقف) تتفوق على فن الممكن، هذا التراجع عن السياسة يخلي المجال للصراع (أو الحوار) الحضاري، وتستغلُّ مقولة «صراع الحضارات» هذا الهاجس الديني عندنا، فنستجيب لها بلهفة، وننتهي إلى أن نكون نحن من يشن صراع الحضارات في حين يمارس غيرنا صراع السياسات، ونبقى نحن نسعى وراء المستحيل في حين يمارس غيرُنا فنَّ الممكن.

وربما وجب التمييز بين الصراع (أو الحوار) الحضاري على المدى الطويل وعلى المدى القصير. فعلى المدى الطويل تتواصل الحضارات وتتفاعل، بل إنها ذاتها تتكوَّن وتتطوَّر بفعل التواصل فيما بينها. وإذا كان علماء التاريخ والآثار وتاريخ العلوم والاكتشافات ما يزالون يتناقشون حول تشابه الحضارات في أفكارها الدينية وفي منجزاتها العلمية والتقنية، وهل حصل الأمر بالانتقال من مكان إلى آخر (مما يستدعي الاعتراف بأصلٍ واحدٍ لها)، أو أنَّ تطورها في مناطق وحضارات مختلفة جاء مستقلاً بعضُهُ عن بعض (مما يستدعي الاعتراف بتعدد الأصول). وعلى كل حال، وجد بعض كبار الباحثين في تاريخ الأديان ضرورةً للاستنتاج بأن وحدة الحضارة الإنسانية هي الأساس رغم التعدد (سيمفونية واحدة بألحان متعددة كما يقول جوزف كامبل). فما من دين اعتبر نفسه متميزاً (وكل الأديان تُثبِتُ ذلك لنفسها) إلا ووجدنا عناصر

كثيرةً من عباداته عند أديانٍ أخرى، أو في إثنياتٍ سابقةٍ له. فالتوحيد المطلق، والتنزيه عن الصفات، والتشبيه بكائنات حيَّة أحياناً، والأم العذراء، والثالوث الإلهي، والتطهُّر بالماء، والركوع؛ كلها دلائل على التواصل البشري منذ التاريخ السحيق؛ وبعض هذا التواصل محفوظ في حفريات أثرية، كأن يتمُّ اكتشافُ مدينتين سومريتين في إقليم السند من شبه القارة الهندية؛ وبعضه يستدل عليه من القرائن كالاستنتاج أنَّ القارَّة الأميركية أعيدَ اكتشافُها بضع مرات قبل كولومبوس، عن طريق الجزر البولينيزية، أو عبر مضيق بيرينغ الذي هاجر سكان الشمال عبره إلى آلاسكا، أو من شمال أوروبا (الفايكنغ).

أما على المدى القصير، فإنَّ الغالبَ على تَوَاصُل الحضارات هو الصراع؛ ذلك لأنَّ الغالب حينذاك هو الإرادة، إرادة الحكام والمغامرينَ والمهاجرينَ الذين تعني الرموز الحضارية ومفاهيمها بالنسبة لهم أقل بكثير مما يعنيه تحقيق فوائد مباشرة، أو مكاسب يحققونها على حساب الغير؛ بل هم يضحُّون أحياناً بقيمهم الحضارية والأخلاقية، وحتى بالرموز الدينية، من أجل المصالح المباشرة.

يعني هذا الكلام أنَّ الطابع الغالب على المدى الطويل هو الحضاري، وعلى المدى القصير هو السياسي، لكنه لا يُلغي إمكانيةَ حدوثِ حوارٍ حضاري أو ديني بقرار سياسي، فهناك حركات سلمية يزداد انتشارها على مدى العالم، وهي تستحق التقدير والتشجيع، لكن ما يخشى منه هو أن تتحول الحضارات والأديان، على أيدي هؤلاء وغيرهم إلى جواهر ثابتة، أو أن يزعم هؤلاء لأنفسهم الحقَّ بتمثيل مجتمعاتهم لأنهم يختصرون الحضارات والأديان التي يمثلونها في بعض الجواهر الثابتة، فيكون ذلك عائقاً في وجه تطور البحث الموضوعي العلمي بدل أن يكون دافعاً له. ومن يجول في المكتبات أو

يقرأ الصحف والمجلات كثيراً ما يشاهد عناوين كتب ومقالات تقول «الإسلام كذا وكذا...» أو «يقول الإسلام كذا وكذا...»، والحقيقة أنَّ الإسلامَ، كغيره من الأديان أو المجالات الحضارية، يتنوع ويتعدد بحيث يستحيل حصره في مقولات أو جواهر مهما كان عددها، وأنَّ المسلمين لا الإسلام هم من يقولون كذا وكذا.. وأنَّ الإسلام لا يقول كذا وكذا.. إلا لمن يريد أن يقوِّله ذلك. والبحث في شأن المسلمين يضطرنا إلى البحث التاريخي والاجتماعي، وإلى اعتماد المنهج العلمي وإلى الاعتراف بالتعدد والتنوع في إطار المجال الحضاري الديني نفسه؛ أما البحث في شأن الإسلام من دون المسلمين فهو يقود إلى مصادرة الإسلام لصالح مقولات في ذهن البعض، وإلى اختصاره في مفاهيم يعتبرها أصحابها معبِّرةً عن جوهره، بينما هي لا تعبِّر إلا عن رغبات معتنقيها، ومتى جنحت هذه المفاهيم إلى التطرف السياسي يحدث التمييز بين الإسلام والمسلمين، وربما جاء المسلمون غير مطابقين للصورة المرسومة سلفاً عن الإسلام، فيتم التنكر لهم، وهذا ما حدث فعلاً على يد بعض الأصوليين المسلمين الذين قالوا بوجود الإسلام وأنكروا وجود المسلمين (على اعتبار أنهم في عصر جاهلية)، لقد أنكروا في الحقيقة وجود الأمة كتاريخ وسيرورة، واحتفظوا ببعض الأفكار التي ما زالت مختلف أطراف الإسلام السياسي تعتمد عليها. وإذا كان الأمر للحكم على النتائج، فإنَّ النتائجَ الحاليةَ سلسلةٌ من الحروب الأهلية والمواجهات مع العالم الخارجي من دون إعداد العدة إلا التأكيد على بعض المسلَّمات، والغضب الجامح، فانقلبت الصورة إلى استنزاف للأمة طويل المدى.

التفوق لمن؟

ثم جاءنا كلام برلسكوني عن تفوق الحضارة الغربية بقيمها

المسيحية، فقامت الدنيا ولم تقعد، وطلب أمين عام الجامعة العربية اعتذاراً، وإلاّ... إنَّ هذه المقولة البشعة لا تأخذ بالاعتبار أنَّ المسيحية وقيمها جاءت من الشرق، وأنَّ التفوقَ لم يكن دائماً حليفَها. ففي مراحل من التاريخ كان التفوق عند المسلمين؛ لكنَّ المشكلة الأكبر في الردود عليها والتي لا تأخذ بالاعتبار أيضاً أنَّ كلَّ أمةٍ تعتبر أنها هي أفضل الأمم عِرْقاً وخُلقاً، كما لا تأخذ بالاعتبار أنَّ هناك الآن تفوقاً غربياً يجب الاعتراف به. والتفوق ليس مسألة قِيَمٍ بمقدار ما يتعلق بإنجازاتٍ تقودُ إليها ظروفٌ تاريخية تجتمعُ في وقتٍ من الأوقات لتجزِّر الطاقات في سياقات سياسية وعسكرية معينة. ومثلما قال بعض الدارسين إنَّ التقدم والرأسمالية يعودان إلى سمات «بروتستانتية» في إطار الحضارة الغربية، قال آخرون إنَّ الأمر نفسَهُ كان يمكن أن يُقال عن سمات كاثوليكية ثقافية، في إطار تلك الحضارة. ومثلما يقول باحثون، وهذا هو الرأي الشائع، إنَّ البروتستانتية «الطهرانية» هي في أساس الإنجازات التي أحرزتها أميركا الشمالية، خاصةً الولايات المتحدة، يقول باحثون جدِّيون إنَّ الأساس هو في انتشار الكاثوليكية قبل البروتستانتية. والاستنتاجُ الوحيدُ الأكيدُ هو أنَّ الخلفية الحضارية أو الثقافية لا يمكن أن تفسِّرَ الفرقَ بين التقدم والتأخر عند أي شعب أو مجتمع، بل هي السياسة في سياقات تاريخية لا يمكن التنبؤ بها، ولا يمكن الحديث عنها، قبل أن تحدُثَ لأنها شديدةُ التعقيد.

لقد انشغل بالُنا، على مدى العقود الماضية، بالأمبريالية والعولمة والمؤامرة الدولية، أكثر مما انشغل بموضوع المؤامرة وهو هذه «النحن» المشتتة، وانشغل بالُنا بصراع الحضارات وحوارها أكثر مما انشغل بدراسة تجربتنا التاريخية وفهمها. والآن ينشغلُ بالُنا بتفوق الغرب أكثر مما ينشغلُ بتأخرنا وتشتتنا وتمزقنا، الخ... لقد انشغل هذا البال

«بالآخر» أكثر مما «بالنحن»، ولأننا لم نفهم النحن، لم نستطع فَهْمَ الآخر الموهوم.

إنَّ الخطورةَ في الردود على برلسكوني وأمثاله (فكأن ما قاله ليس هو الضمير المستتر عند الغرب، وكأنه لم يكن كذلك على مدى العصور)، هو أنه يشغَلُنا عن أنفسِنا وعن اقتراح مفاهيمَ جديدةٍ للعمل والسلوك في وقتٍ يتعرض العالمُ فيه لتحولٍ كبيرٍ بعد ١١ أيلول. فأن يقاتل بعضُ العرب في أفغانسْتان لا في فلسطين، وأن ينشأ نظامٌ يزعُمُ أنه إسلامي ويمنع البنات من التعليم، هو تعبيرٌ عن أزمةٍ في الوعي والعمل، وفي الوعي قبل العمل. والتفجيراتُ التي حدثتْ في الولايات المتحدة في ١١ أيلول هي تصدير للأزمة، وأن لا نستطيعَ تصديرَ إلاّ الأزمات هو مؤشرٌ على الانهيار، وأن لا تجد الجامعة العربية شيئاً تفعله في هذا الوقت العصيب غير الرد على مقولةٍ حضاريةٍ يعرف الجميع أنَّ صاحبها يضمرها حتى ولو لم يقلها، هو تعبيرٌ عن غياب إرادة الفعل لحلِّ الأزمة أو لتفادي الانهيار.

إنَّ ما يحتاجُ إليه العربُ اليوم، كما في الأمس وكما في الغد، هو آليةٌ للعمل العربي المشترك من خلال الإطار الذي توفره الجامعة العربية، والعمل العربي المشترك حَدُّهُ الأدنى التنسيق بين الدول العربية في الشأن الاقتصادي، وفي شأن التعاطي مع العدو الإسرائيلي، كما هو أيضاً تنسيق العلاقة بين العرب والعالم (بما فيه بقية العالم الإسلامي). إنها، بالاختصار، تحديد موقع العرب من أنفسهم، وهذه العلاقة هي التي يجدر أن تحدد علاقتهم بالعالم (قبل الوقوع في أفخاخ المقولات من الخارج، وقبل الاستجابة لأهواء الغرائز عند الذين لم يستطيعوا تجاوز المألوف).

لا يستطيعُ العرب ولا المسلمون البقاءَ في «غضبهم» وكأنَّ العالَمَ لا يعنيهم، أو كأن المحتوم عليهم أن يخوضوا مواجهةً معه، وقد أثبتت

نظريات التنمية المستقلة عدم صحتها، وأدت إلى تراجع اقتصادي كبير عند الدول التي طبقتها بأسلوب انعزالي عن العالم، هذا في حين استطاعت الدول المنخرطة في العالم إحراز تقدم اقتصادي كبير استخدمته قاعدة لتحررها السياسي، وبما قد يبدو من مظاهر التبعية السياسية، وقبل ذلك وبعده استطاعت أممٌ، تختلف جذرياً عن الغرب في حضارته، أن تتحرر من هيمنته، وأن تقيم تواصُلاً معه من أجل التقدم، والمشاركة في مصائر العالم.

ولا يستطيع العرب والمسلمون اعتبار أنَّ ما جرى في ١١ أيلول لا يعنيهم، إنْ بحجة أنَّ جماعة بن لادن هم من تبنَّتهم السياسة الأميركية سابقاً في وجه السوفيات، أو بحجة أنَّ السياسة الأميركية أخطأت على مدى العقود السابقة تجاه العرب في فلسطين، أو بحجة أنَّ الفاعلين أفراد معزولون عن مجتمعاتهم، أو أنهم قد لا يكونون عرباً ولا مسلمين. قد يكون هذا كله صحيحاً، ومع ذلك فما حدث هناك يعنينا، ليس فقط لأن الضحايا مدنيون أبرياء، بل لأن النظام العالمي يعنينا، وكل تغيُّرٍ فيه سيؤثر فينا.

إننا بحاجة إلى أفكار جديدة وإلى ابتداع مفاهيم تتيح لنا العمل كجزء من هذا العالم، الذي ينبغي أن نشارك فيه مشاركةً فعَّالة، كي لا نبقى الموضوع المنفعل بمقولاتِ طروحاتِ من لا تهمهم مصلحةُ هذه الأمة.

لقد كنا، حتى الآن، موضوعاً منفعلاً سلبياً، يلهث وراء الحدث، نتلقى الضربات، ونغرق في الهزائم، فلا نفهم كيف ولماذا؟ فنلجأ للتبريرات ولنظريات التآمر الخارجي علينا، وقد آن الأوان أن تحزم نخبُنا الثقافية والسياسية أمرها لتغيير هذه الحالة، وأن نشترك في ذلك، جميع المؤسسات العربية والإسلامية، وفي مقدمتها الجامعة العربية، فقد أصبح العقل المستريح خطراً علينا.

الفَصْلُ الخَامِسُ

النظام العالمي الجديد: تحولات الامبراطورية(*)

تمهيد

يعالج كتاب «الامبراطورية» (Empire) النظام العالمي الراهن، ويصف مرحلة الانتقال من الأمبريالية إلى الامبراطورية، من علاقة المركز (أو المراكز) بالأطراف إلى علائق الشبكة العالمية المعَوْلَمة، من تجمع الضبط والتحكم (Discipline) إلى مجتمع الرقابة والإشراف (Control)، من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، الخ... ويؤكِّد على أن علاقات الهيمنة تتغير أشكالها، ويتراجع دور الدولة (غير المأسوف عليه لدى الكاتبَيْن)، وتبرز أدوار جديدة لشبكات (منظمات) عالمية، وشركات متعددة للدول القومية، ويعاد تشكيل العالم بصيغة امبراطورية جديدة تذكِّر بروما القديمة، وإن اختلفت عنها.

وقد حاز الكتاب، بترجمته العربية الصادرة سنة ٢٠٠١م، نصيباً وافراً من اهتمام القراء العرب، مما يستدعي عرضه وإثارة النقاش حوله. وإذا كان المطلوب أن تتوحَّد الأمة العربية وأن تنخرط في هذا العالم، وأن يكون انخراطها عاملاً من عوامل سيرورة توحُّدها، وهي تحمل مشروعاً كونياً للتحرر، فإن أُولى المهام المنوطة بالنخبة الثقافية هي التعرف إلى هذا العالم والخروج من موقف المواجهة معه،

(*) أنطونيو نيغري ومايكل هارت: **الامبراطورية**. ترجمة فاضل جتكر. مراجعة رضوان السيد. نشر دار العبيكان بالرياض، ٢٠٠١م.

المواجهة بين الذات والهوية والتراث وبين العالم كما هو، وذلك من أجل إعادة تشكيل الهوية في العالم، ومن أجله لا في مواجهته، ومن أجل الذات المتفردة.

وإذا كانت معرفة العالم هي المهمة الأولى، فقد رأيتُ أن الواجب يقضي بعرض هذا الكتاب عرضاً دقيقاً (على ما في ذلك من عمل رتيب مضن) ثم مناقشته، وذلك لكي يكون النقاش جدِّياً لا يقتصر على بعض الانطباعات العابرة، وكل نقاش يساهم في تقدم الفكر مهما كان طابعه السلبي أو الإيجابي. وفي المقابل يتحجر الفكر عندما يتراجع النقاش والحوار أمام الوصفات الجاهزة والشعارات والكليشيهات ذات اللغة الخشبية.

وفي بلادنا التي ما يزال الوعي (في مشرقها بخاصة) يرزح تحت عبء معاهدة سايكس بيكو، التي يعتبر أنها أسهمت في اغتصاب فلسطين، لا بد من مناقشة متغيرات النظام العالمي، وإلاّ بقينا نراوح مكاننا فاقدين القدرة على استخدام الوسائل لاسترجاع الإرادة، والقدرة على إعادة تكوين الأمة بما في ذلك استرجاع الأراضي المغتصَبَة، علماً بأن ذلك لا يتحقق إلا عبر مشروع كوني ـ سياسي.

ينطلق الكتاب، في التقديم، من الاعتقاد بتدهور السيادة القومية (ص٢)(*) لا السيادة بحد ذاتها؛ فقد تغير شكلها، إذ هي تتشكل الآن من شبكة خيوط فوق قومية يطلق عليها تسمية الامبراطورية الجديدة. وتختلف الامبراطورية عن الأمبريالية، إذ لم تكن هذه إلا تمدُّداً للدول القومية الأوروبية، في حين أن الامبراطورية لا تؤسس مركزاً إقليمياً

(*) تشير الأرقام بين الهلالين ( ) إلى أرقام الصفحات في النشرة المترجمة من الامبراطورية.

للسلطة ولا تعتمد على أية حدود أو حواجز، فهي أداة حكم لامركزية ولاإقليمية (ص ١٣).

وهو يعتبر أن الاقتصاد العالمي اكتسب صفة ما بعد الحداثة في الإنتاج السياسي - الحيوي (ص ١٤). فالانتقال إلى الامبراطورية يأتي من غسق احتضار السيادة الحديثة، ولا تستطيع الولايات المتحدة، أو أية دولة قومية أخرى، أن تشكل مركزاً لأي مشروع أمبريالي. ويميز المؤلفان بين الامبراطورية الرومانية من جهة والامبراطوريتين العربية والصينية من جهة أخرى؛ ويعتبر أن الامبراطورية الجديدة، الولايات المتحدة، أقرب إلى النموذج الروماني القديم (ص ١٥). ففي الحكم الامبراطوري الجديد لا معنى للقيود ولا للتخوم، وهناك احتضان للكلية المكانية، وإيقاف للتاريخ وتحكّم بالطبيعة الإنسانية، بحيث لا يشكل هذا الحكم مرحلة انتقالية؛ وفيه صيغة نموذجية للسلطة الحيوية، وقدرة هائلة على الاضطهاد والتدمير (ص ١٦)، وفي المقابل هناك إمكانية لبناء امبراطورية مضادة، وذلك عن طريق إقامة تنظيم سياسي بديل لعمليات التدفق والتبادل العالمية (ص ١٧).

البنيان السياسي للحاضر

يحلّل مؤلفا الكتاب البنيان السياسي للحاضر مبتدئين بملاحظات حول النظام العالمي الذي يتميز بالانتقال من حق سيادة الدول القومية إلى صيغ ما بعد الحداثة للحق الامبراطوري (٢٤)، ومن البنى الدولية إلى نظيرتها العالمية، ومن سيادة الدول إلى المركز فوق القومي، ومن الحداثة إلى ما بعد الحداثة (٢٥). وقد بدأ مفهوم الامبراطورية الجديدة يتشكل في غمار التجارب الضبابية الغامضة للأمم المتحدة (٢٨)، وهو يؤيد آراء **والرستين** حول تطور النظام العالمي الرأسمالي، لكنه يعتبر أن هناك حركة انقلابية يتمكّن من خلالها النظام الرأسمالي من الجمع بين

السلطتين الرأسمالية والاقتصادية، فقد أصبحت العولمة حقيقةً واقعية (٣١). لقد بدأت مرحلة ما بعد الكولونيالية، وما بعد الرأسمالية، والسيادة فوق القومية (٣٣). والنظام الجديد يشتمل على فضاء كوني شامل، وهو يعلِّق التاريخ أو يعتقله (٣٤)، وسيان بين اتجاهين، أحدهما ليبرالي يطبِّل للحقوق مكان السوق، وآخر اشتراكي يسعى لتنظيم الصراعات مكان الحق (٣٥). وتعود نظرية العدالة إلى البروز، باعتبار أن الأمر مجرد إجراء بوليسي وحسب (٣٦)، ويكون التبرير بواسطة سند أخلاقي، إضافة إلى الفعالية العسكرية (٣٧). فالامبراطورية الجديدة تستخدم القوة، وتزعم خدمة قضية السلام (٤٠)، وتوسع دائرة الإجماع (٤١)، وتحتكر حق التدخل (٤٤)، وتضفي الشرعية على الحق البوليسي عن طريق القيم الكونية الشاملة (٤٥)، وتصير الأزمة الدائمة، بما فيها الحرب، أساساً مشوَّهاً للعدالة (٤٦)، وتولد الامبراطورية الجديدة وتظهر إلى الوجود كما لو كانت أزمة؛ ويتخذ الفساد معنًى ميتافيزيقياً شاملاً متجاوزاً نفسه كمفهوم أخلاقي وحسب، فهو يرتكز على جملة المنطلقات الحقوقية والسياسية (٤٨).

وفيما يتعلق بالإنتاج السياسي - الحيوي يميِّز الكتاب بين مجتمع الضبط ومجتمع الرقابة. يعتمد مجتمع الضبط على شبكة موسَّعة من الأدوات والأجهزة التي تنتج وتنظم العادات والأعراف والممارسات الاجتماعية، فالسجن والمصنع والمصح العقلي جميعها تكرِّس أشكال السلوك العادية والشاذة، وتحدد قواعد التمييز بينها. أما في ما بعد الحداثة، فإن مجتمع الرقابة والإشراف يعتمد على آليات تقوم مباشرة بتنظيم العقول (اتصالات وشبكات المعلومات) وذلك باتجاه حالة من الاغتراب في نظم من الرفاه والنشاطات الخاضعة للرقابة والتوجيه؛ الاغتراب الذاتي عن الإحساس بالحياة والرغبة بالإبداع. وتتكثف

أجهزة التطبيع في مجتمع الرقابة، ويتم تعميمها، لإضفاء الحياة على الممارسات العامة إلى ما وراء المؤسسات الاجتماعية، فهذه تصبح مطلباً داخلياً ذاتياً. وتصير القوة الحيوية، أو السياسة الحيوية، أو السلطة، وظيفة عضوية حيوية حيث يبادر كل فرد، طوعاً، إلى التصرف كما هو متوقع منه؛ كما تصير الحياة واحدة من أدوات السلطة. ويتم إنتاج الحياة، وإعادة إنتاجها في مجتمع مدني مستوعَب من قبل الدولة، وتسقط جميع العناصر الوسيطة بتأثير الرقابة والقوة الحيوية في إطار الامبراطورية الجديدة؛ كما تسقط الأطر القديمة للقانون الدولي التعاقدي، وتنشأ فكرة الحق الجديدة حيث تتحول الحرب إلى مداهمة، ويتحول الجيش إلى شرطة أمنية. فما عاد «الأمن» يعبِّر عن حالات استثنائية، بل صار هو النواة المركزية للحق الامبراطوري الجديد (٥١)، ولا يتم الإشراف والرقابة عبر الوعي والأديويولجيا وحدهما، بل عن طريق الجسد ومن خلاله، فالبيولوجي الحسي الملموس هو الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة الحيوية (٥٨).

ويتجه العمل المنتج لأن يصبح غير مادي، أكثر فأكثر، مما يستدعي صياغة نظرية جديدة للقيمة تأخذ بالاعتبار البعد الاجتماعي لاستغلال العمل غير المادي (٦١). فالصيغة الجديدة للذات تعمل عبر المعرفة والتواصل واللغة. وفي حين بقي **ميشال فوكو** أسير النظرية المعرفية البنيوية، إذ أخفق في التقاط آليات الإنتاج في المجتمع السياسي الحيوي، فإن عمل **ديلوزو غواتاري** أدى إلى نزع صفة الغموض والألغاز عن البنيوية، باكتشاف إنتاج الإنتاج الاجتماعي (الإنتاج المبدع، إنتاج القيم والعواطف) (٦٠)، أما العالم الذي وصف تاريخه **أريغي ووالرستين** فهو يفتقد إلى كيان ذاتي، هو مجرد بنية وبنية فوقية في آنٍ معاً (٦٤).

إن عملية التواصل عن طريق الشركات العابرة للقوميات، ومنظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، هي التي تؤدي إلى تصنيع نخبة امبراطورية جديدة، في إطار النظام القديم. وما بدأت هذه الوظيفة الرمزية بتشكيل وتكوين الأقاليم العالمية من منطق سياسي - حيوي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين (٦٥)، وهي تكاد تنجح في تحويل الدول القومية إلى مجرد أدوات ومكاتب تتولى مهمة تسجيل حركات تدفق السلع والسكان والرساميل. فعملية التواصل هي التي تتولى توزيع قوة العمل والموارد والقطاعات، كما أنها هي التي تحدِّد الجغرافيا الجديدة للسوق العالمية، وهي لا تنتج السلع والبضائع وحسب، بل تنتج أيضاً الكيانات الذاتية، كما تنتج الحاجات والعلاقات الاجتماعية والأجساد والعقول. هي تنتج منتجين، وتدفع الحياة لخدمة الإنتاج، والإنتاج لخدمة الحياة. فهناك سلاسل لامادية لإنتاج اللغة والمعلومات والشبكات الرمزية التي تطوِّرها صناعات الاتصالات، ولا يكتفي التواصل بمجرد التعبير عن لغة العولمة، بل يتولى تنظيمها (٦٦).

ويستمد النظام العالمي الجديد مشروعيته، لا من خلال اتفاقات دولية أو منظمات فوق قومية، بل من صناعة الاتصالات، من تحول نمط الإنتاج الجديد إلى آلية تنتج صورتها الخاصة. ولا يستند هذا الشكل للمشروعية إلى شيء من خارج ذاته، بل من لغته الخاصة، لغة التسويغ الذاتي (٦٨). والتدخل الذي تضطلع به البنية الحاكمة للإنتاج والتواصل، في عالم موحد، بات شأناً داخلياً وكونياً في آن معاً، فقد بات الكوني داخلياً. وقد يطرح الأعداء تهديداً أيديولوجياً، لكن القوة ونشر القوات باتا متقدمين، على الصعيد التكنولوجي، ومرسَّخين على الصعيد السياسي (٧١)، ولا تبدأ سلطات التدخل باستخدام أسلحتها

المميتة، بصورة مباشرة، بل تبدأ بمبادراتها الأخلاقية، وتستخدم المنظمات غير الحكومية (NGO's) للتسويغ (٧٢). فالشر يُعتبر حرماناً من النعمة وإنكاراً لها، ومحاكم التفتيش تترك التنفيذ للجانب العلماني (NGO's) (٧٣)، ويصير نشر القوات العسكرية تحركاً بوليسياً أمنياً ضد الإرهاب؛ والقرار بشأن التدخل العسكري لا يصدر عن الأمم المتحدة بل عن الطرف الغالب وهو الولايات المتحدة (٧٤). وتكرس الجيوش الطريق أمام المحاكم؛ ولا تكتفي المحاكم بإصدار الأحكام ضد المسحوقين بل تشكل نظاماً يملي ويكرِّس العلاقة بين النظام الأخلاقي واستخدام الشرطة (٧٥). والسيطرة في الأطراف كاملة، افتراضية ومنظمة؛ وليس لها نموذج حقوقي ولا آلية تعاقدية (٧٧)؛ وذلك لأن مصدر المعيارية الامبراطورية يخرج من رحم آلة جديدة: آلية اقتصادية ـ صناعية ـ تواصلية جديدة، آلة سياسية ـ حيوية معولمة (٧٨).

وفي الحديث عن بدائل في إطار الامبراطورية (العولمة الجديدة)، يعتبر الكتاب أن بناء الامبراطورية وشبكاتها العالمية لم يكن إلا استجابة لمختلف أشكال النضال ضد أدوات السلطة الحديثة، وبخاصة الصراع الطبقي المدفوع برغبة الجماهير بالتحرير. فالجماهير هي التي أوجدت الامبراطورية (العولمة الجديدة)، والقول إن الامبراطورية خير بذاتها لا يعني أنها خير لذاتها؛ فقد لعبت الامبراطورية دوراً في إنهاء الكولونيالية، لكنها تعكف على بناء علاقات أقسى وأكثر وحشية (٨٢). وكما كانت الرأسمالية نظاماً أفضل مما سبقه، فالإجهاز على الدولة القومية خطوة إلى الأمام؛ وهذا الأمر يزيد إمكانات التحرر (٨٣).

ويحذِّر الكتاب من النزعات المحلية (٨٤)، ويحذر من الادعاء بأن المحلي هو الطبيعي في مواجهة العولمة المعتبرة غير طبيعية؛ فهو

انحدار نحو البدائية الأصولية (٨٥). والآلة الرأسمالية الامبراطورية ليست ضد المحلي، بل هي تعمل عبره. والعدو هو الامبراطورية وهو المحلي في آن معاً، والأفضل هو أن ندخل في ميدان الامبراطورية (٨٦)، إذ لم تترك الحداثة وراءها غير حروب الأقوياء و«التنمية» المدمرة والحضارة «القاسية» إلى جانب عنف غير مسبوق (٨٧).

تبدأ الدراما الوجودية عند مشهد يصبح فيه نشوء الامبراطورية هو نقدها الخاص، ولا تتعلق المسألة بعملية تنوير ديالكتيكي، ولا بحتمية من نوع ما، ولا بخطة غائية مثالية، بل بموقفين غير ديالكتيكيين (لاجدليين)؛ أولهما تفكيكي والثاني بنائي وسياسي ـ أخلاقي (٨٨)، والأمر يتطلب قطع الصلة مع كل فلسفة للتاريخ، ومع أي فهم جبري حتمي، لتبيان كيف يكون الحدث التاريخي كامناً في الاحتمال؛ فلا يتآلف الاثنان في واحد، بل يتمخض الواحد عن اثنين (٩٠).

لقد كانت الأممية تعتبر أن «ليس للبروليتاريا وطن»، أو أن «وطن البروليتاريا هو العالم»؛ والدولة القومية أداة استغلال لا بد من تحطيمها (٩١)، وما كانت البروليتاريا تسعى من أجله قد تحقق على أرض الواقع رغم هزيمتها، لكن العولمة الامبراطورية ليست انتصاراً للأممية (٩٣)، وما كان ممكناً احتواء ثورة ١٩١٧م البولشفية دون الفاشية، ثم إعادة استيعابها عن طريق الصفقة الجديدة (New Deal) (٩٤)، فقد كان العمل الحي (البروليتاريا) يتحدى العمل الميت المتراكم (الرأسمال)، فتشكلت الامبراطورية كاستجابة لهذا التحدي البروليتاري (٩٥)، وقد تغيرت البروليتاريا عما مضى لتصبح مقولة عريضة تشمل كل الذين يتعرَّض عملهم، مباشرة أو بشكلٍ غير مباشر، للاستغلال وللتحكم الناتج عن الإنتاج وإعادة الإنتاج (التكاثر) الرأسمالي. فالبروليتاريا مقولة سياسية، وهي ليست كتلة متجانسة (٩٧).

أما النضالات فهي تبقى محلية، بلغة محلية يصعب إيصالها، رغم أن العصر هو عصر الاتصالات (٩٨)، والهموم المحلية تجعل صعباً التعرف على عدو مشترك يتم توجيه النضال ضده؛ غير أن النضالات المحلية تستهدف النظام العالمي للامبراطورية (العولمة الجديدة) (١٠٢). والعولمة عالم سطحي أفقي، أما النضالات فهي عمودية رأسية، وكل منها تحاول الوصول إلى المركز الافتراضي للامبراطورية، إذ ليس ثمة «خارج» في العولمة الجديدة (١٠٤). ويتعين على كل نضال أن يهاجم قلب الامبراطورية وأن ينقضَّ على منبع قوتها. والمركز الافتراضي للامبراطورية يمكن أن يتعرض للهجوم من أي نقطة، والاستراتيجية الوحيدة المتاحة للنضالات هي التي تعتمد قوة مضادة قاعدية من داخل الامبراطورية (١٠٦)، وكل تمرد في جهاز النظام الامبراطوري يحدث خضَّة في النظام بمجموعه (١٠٨).

إن الجمهور هو القوة الإنتاجية الحقيقية لعالمنا الاجتماعي، أما الامبراطورية فهي ليست إلا أداة قهر وأسر مجردة تعتاش على نشاط الجمهور وحيويته؛ هي منظومة يستخدمها العمل الميت المتراكم (الرأسمال) لمصِّ دم الأحياء (١٠٩)، والإشكالية هي كيف نبني جهازاً مؤهلاً للجمع بين الذات (الجمهور) والموضوع (التحرير السياسي) الكوني داخل ما بعد الحداثة؛ أي كيف يستطيع العمل المنتج الموزع بين شبكات مختلفة أن يهتدي إلى مركز وإلى توجُّه مشترك؟ (١١٣)، وربما كان من الضروري العودة إلى غائية سبينوزا: النبي ينتج شعبه الخاص؟ (١١٤)؛ وذلك من أجل إنشاء قوة مضادة جذرية مرتكزة وجودياً (أنطولوجياً) لا على أي فراغ للمستقبل، بل على أساس النشاط الفعلي للجمهور وخلقه الإبداعي وإنتاجه وقدرته في غائية مادية (١١٥).

تحولات السيادة

يتحدث الكتاب في الجزء الثاني، وتحت عنوان: «تحولات السيادة»، عن «أوروبتان وحداثتان»، ويتعقب مسار مفهوم السيادة عبر التيارات الفلسفية الأوروبية: ١) من الاكتشاف الثوري لمستوى الكمون (Immanance)؛ إلى ٢) رد الفعل ضد هذه القوى الكامنة، وإلى ما نتج عنه من أزمة في شكل السيادة؛ فإلى ٣) الحل الجزئي المؤقت لهذه الأزمة في إطار تشكيل الدولة الحديثة المتسامية فوق مستوى القوى الكامنة (١٢٠).

تحوّلت المعرفة على أيدي سكوتس ودانتي ودي كوزا وميراندولا وبوفيلوس، في بدايات الحداثة، من المستوى المتسامي إلى مستوى الكمون، وصارت المعرفة الإنسانية، بالتالي، فعلاً أو ممارسة لتحويل الطبيعة. وتمركز الفكر حول الوجود، وفجّر طاقات العقل الممكنة، دافعاً إياه نحو الكمال، واتجهت المعرفة صوب الإحاطة بالوجود (١٢٢)، ومع التحول من إنسان مجرد إلى إنسان ـ إنسان، يمتلئ مستوى الكمون ويكتمل (١٢٤)، وقد كانت بدايات الحداثة ثورة أطاحت بالنظام القديم (١٢٥).

أما **النمط الثاني** للحداثة فقد صمم لشن حرب ضد القوى الجديدة ولإقامة السلطة التي تسيطر عليها. ونشأت فكرة السلطة المتسامية المؤسسة ضد السلطة الكامنة المؤسسة؛ كما أقيمت فكرة النظام ضد الرغبة؛ فغرقت أوروبا في بحر من الحروب الأهلية التي كان عنوانها الإصلاح الديني (١٢٦)، وانتصر هذا النمط الثاني الذي وطّد دعائم القوة المتسامية الجديدة على قاعدة الحرب الهائلة التي انتهت إلى سلم بائس (١٢٧)، وبقيت الأزمة أبدية، وأعيدت أوروبا إلى الفيودالية، ثم ظهرت النزعة المركزية الأوروبية (١٢٨)، وكانت الحداثة الأوروبية

حرباً على جبهتين، إحداهما ترسيخ الحداثة في أوروبا القرن ١٧، وثانيتهما حروب أهلية وحشية بما في ذلك ذبح الأميركيين الأصليين (١٢٩).

رفعت فلسفة التسامي عند سبينوزا الإنسان إلى مستوى الإلّه؛ وحاول التنوير السيطرة على فكرة الكمون، ودعا ديكارت إلى ترسيخ النظام المتسامي، فكان هو بداية التنوير، وكان ماكراً في ذلك كما قال باسكال (١٣١). وأكد التياران، التجريبي والمثالي، على أن النزعة المتسامية هي الأفق الحصري للأيديولوجيا، واستمر الأمر كذلك حتى اليوم، رغم تعاقب المدارس الفلسفية (١٣٤). وقد قلب **إيمانويل كانط** هذا التصور، وأفرغ التجربة في الظواهر، واختزل المعرفة إلى توسط فكري ثقافي، وحيَّد الفعل الأخلاقي في النزعة التخطيطية للعقل (١٣٥). ورأى **شوبنهور** في الفلسفة الكانطية تصفية نهائية لثورة النزعة الإنسانية (١٣٦). وشن **هيجل**، في فلسفة التاريخ، هجوماً على المستوى الثوري للكمون، وأكَّد على النزعة الأوروبية المركزية (١٣٧).

ويقرُّ الكتاب بوجود علاقة وثيقة بين السياسة الأوروبية الحديثة والميتافيزيقا؛ فهذه الأخيرة تبرر الجهاز السياسي المتسامي وتساعده على الانتقال من شكل إلى آخر كي يتناسب مع الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية الجديدة، خاصة عندما تصبح الأنماط القديمة (القروسطية) معيقة لتقدمها (١٣٨). هكذا تحول المتسامي عند هوبز (الذي اعتبر أن الحرب الأهلية هي الحالة الأصلية للإنسانية) من ركيزة لاهوتية خالصة إلى تعاقدية تمثيلية؛ لكن التمثيل جرى تغريبه عن الجمهور، عن جمهور الذوات. وعالج بودان السيادة بإعطاء القانون للذوات عموماً لكن من دون موافقتهم. وتتشكل تعاقدية روسو في إرادة عامة، لكنها تغرَّبت عن الإرادات المنفردة، كما عند **هوبز** (١٣٨).

فالإرادة الفردية تتعاقد وتصعد لبناء إرادة عامة، ثم تجير هذه لصالح السيادة، سيادة الدولة التي يمكن أن تكون ملكية استبدادية كما عند هوبز، أو جمهورية كما عند **روسو** (١٤٠). وقد قال **سميث** باستحالة فصل الحداثة الأوروبية عن الحداثة، وجعل نظرية القيمة جوهر مفهوم الدولة السيادية الحديثة وروحها (١٤١). وعلى يد **هيغل** توحَّد الاستبداد الملكي الذي قال به **هوبز** مع الاستبداد الجمهوري الذي قال به **روسو**، مع نظرية القيمة التي قال بها **آدم سميث** (١٤٢). هكذا تزاوج الرأسمال مع مفهوم السيادة، واعتمدت ممارسة السياسة على آلة سياسية كلية منظمة؛ فالمخطط المتسامي هو أيديولوجيا تعمل بشكل ملموس، والسلطة السياسية (الدولة) تواجه السلطات الأخرى (الدول)، وهي تعمل في الداخل كسلطة قمعية بوليسية (١٤٣)، ويتأكد تناظر سيرة الأفكار مع التطور الاجتماعي (١٤٤).

والحداثة عند **فوكو** عبور من نموذج تراتبي للسلطة (القروسطية) إلى نموذج القابلية للحكم والتحكم: من نظام الأمر إلى نظام الانضباط (١٤٤)، وهو الذي اكتشف تسامي وظيفة التنظيم والتدريب والترتيب في الحداثة، ورأى حلوله مكان التسامي التقليدي (القروسطي) القائم على الأوامر، وتولد السلطة الحيوية عن طريق أجهزة تأخذ بالبعد الحيوي ـ الاجتماعي (١٤٥).

وتُضفى الشرعية على السيادة الجديدة بإشكال قديمة تبدو شبه طبيعية، أو بصيغ مقدسة وتجريدية ـ كاريزماتية أو عقلنة إدارية. ففي الدين يبدو الإله فكرةً خارقةً متسامية، أما في العلمنة فإن القوة الخارقة للطبيعة تضفى على الإنسان، وهكذا يتم نقل فكرة التسامي من الإلّه إلى الإنسان؛ لكن الإنسان هنا منفصل عن الطبيعة، وهي مقولة متسامية تؤدي إلى تراتبية اجتماعية جديدة (١٤٩).

وفي ما يتعلق بسيادة الدولة القومية، يعتبر الكتاب أن مفهوم الأمة نشأ على أرضية الدولة الاستبدادية الوراثية التي كانت تعتبر ملكاً للعاهل (١٥٠). ففي القرن السادس عشر، وفي زحمة الإصلاح الديني والمعارك الطاحنة العنيفة الدائرة ضد قوى الحداثة، كان النظام الملكي والوراثي يقدِّم نفسه بوصفه ضمانة السلام والحياة الاجتماعية المستقرة، وكان لا بد من إخضاع الدين لسيطرة الحاكم الدنيوي. وفي القرن السابع عشر كان رد الفعل الاستبدادي على الحداثة الثورية للدولة الملكية الوراثية لاستخدامها وسيلةً لتحقيق أغراضه (١٥١). وبقي الاحتفال بالدولة الوراثية مبهماً متناقضاً، إذ استطاعت الأسس الفيودالية للنظام استعادة بعض أنفاسها، لكنها كانت في طريقها إلى الزوال؛ هذا بالإضافة إلى أن عملية التراكم الأولي لرأس المال كانت قد بدأت تفرض شروطاً جديدة على جميع هياكل السلطة (١٥٢)، وكان ضرورياً أن ينشأ أساس جديد للسلطة المتسامية مكان الأساس اللاهوتي القديم؛ ووضعت الهوية الروحية للأمة مكان الجسد الإلهي للملك، وصارت الأرض والكتلة السكانية تجريداً جديداً مثالياً، وامتداداً لجوهر الأمة المتسامي، فقد ورث المفهوم الحديث للأمة الجسد الوراثي للدولة الملكية، وذلك بثوب جديد (١٥٣). وتولدت الدولة القومية من رحم الدولة الوراثية، ونظمت الهوية القومية عملية الانتقال من نظام الرعية إلى نظام المواطن، وصار المواطن فرداً معتبراً لذاته، لكنه أُذيب في التصور الجماعي للأمة التي اعتبرت خلقاً فعالاً لجماعة المواطنين، وكان ذلك طريق الدولة القومية للتغلب على هشاشة السيادة الحديثة، إذ أُحيلت العلاقة السيادية إلى شيء، وأضيفت الصفة الطبيعية عليها (١٥٣). وكان التراكم الرأسمالي هو أهم شروط التحول في مفهوم السيادة إلى الحداثة والدولة القومية، وانقلبت هذه العلاقة في القرن

التاسع عشر والقرن العشرين حين جرى تبني مفهوم الأمة في دول جديدة لم تشهد ثورات ليبرالية من قبل، ولم تعرف المستوى ذاته من التراكم الرأسمالي؛ فقد أدى الادعاء بالجمع بين الوحدة السياسية والتنمية الاقتصادية إلى اعتبار الأمة أداة فعّالة، وشرطاً وحيداً، لتحقيق الحداثة والتنمية (١٥٤). وقد جادلت روزا لوكسمبورغ في الأممية الثالثة بأن الأمة تعني الديكتاتورية (١٥٥)، وكان بودان الفرنسي في ١٧٥٦م قد قال باستحالة إنتاج السيادة عن طريق اتحاد الأمير والجمهور، اتحاد الخاص والعام، فقد تعذر حل مشكلتهما طوال بقاء المرء متمسكاً بأحد إطاري الحق التعاقدي والطبيعي. فأصل السلطة وتحديد السيادة يقومان على انتصار أحد الطرفين على الآخر؛ والانتصار يجعل من أحدهما سيداً ومن الآخر رعية (١٥٦)، فالسيد يعتمد على القوة والعنف، وهما ما يخلق السيادة. وقد ارتبطت نظرية السيادة الحديثة بالسيادة الإقليمية واعتمدت القانون الروماني (١٥٧). ونشأت مدرستان؛ واحدة تقول بالحق الطبيعي وأخرى ذات نزعة تاريخية توحِّد مقولة السيادة مع مقولة الأمة في أطروحة تاريخية مشتركة (١٥٩)، وكل ذلك من أجل أن تنشأ صيغة كاملة للسيادة سابقة للتطور التاريخي؛ فالأمة سابقة للسيادة، والعبقرية تصنع التاريخ. وفي نهاية القرن ١٨ وبداية القرن ١٩ يتجلى مفهوم السيادة القومية في استيلاء رجعي على مفهوم الأمة، ويتم توليد الشعب من الأمة، ومن المقولة المسبقة، ويصير الناس أدوات للمفاهيم، وينشأ شعب الأمة؛ فالأمة موجودة قبل كل شيء، وهي أصل كل شيء (١٦١)، وباتت الأمة هي المفهوم الذي لخّص الحل البورجوازي لمشكلة السيادة، وهو الحل الذي سهّل وسوّغ أشكال السيطرة والهيمنة (١٦٢).

ولم يكن التصوُّر الجديد للشعب إلا أحد نتاجات الدولة القومية.

والشعب غير الجمهور، فالشعب واحد والجمهور متعدد، إذ هو يتشكل من أفراد وخصوصيات، فهو بنية مفتوحة (١٦٣)، والأمة هي ما يحوِّل الجمهور إلى شعب، وذلك من خلال عمليتين، أولاهما تستخدم آليات النزعة العنصرية الكولونيالية الاستعمارية التي تبني هوية الشعوب الأوروبية في تفاعل ديالكتيكي مع الآخرين، الأصليين المحليين لدى هذه الشعوب، علماً بأن الشعوب الأخرى لم تكن يوماً موحدة أو متجانسة. والثانية عملية الخسوف للخلافات الداخلية عبر تمثيل مجمل الشعب من قبل الجماعة، أو العرق والطبقة الحاكمة (١٦٤). هكذا يتضح أن مفهوم الأمة رجعي بمقدار ما قدم نفسه على أنه ثوري (١٦٥).

إن الصياغة البورجوازية لمفهوم الأمة تستدعي اعتماد سلطة الأمة على التمثيل الجامع الشامل للطبقة الثالثة، ليصير الشعب هو الأساس الثابت والطبيعي لهذا التمثيل، ولتصير السيادة القومية هي قمة التاريخ (١٦٦). وعندما تكون هناك سوق مستقرة تتيح الفرصة للتوسع الاقتصادي والمجالات الجديدة القابلة للاستثمار، فإن ذلك يعزز انتصار إحدى الطبقات بما يتيح الانتقال من تسوية الصراعات والأزمات إلى الممارسة الأحادية (١٦٧).

لكن الأمة يمكن أن تكون سلاحاً ثورياً بيد المضطهدين، وهي تكون تقدُّمية بمقدار ما تشكل إطاراً مشتركاً لجماعة محتملة لمشروع، أو لحلم لم يتحقق بعد (١٦٨)، وقد عبر **بندكت أندرسون** عن ذلك بالقول إن أية أمة يجب فهمها على أنها جماعة متخيلة (١٦٩). فالأمة ذات وظيفة تقدمية حين لا تكون مرتبطة بالسيادة، أي حين لا تكون الأمة المتخيلة متحققة بعد (١٧١)، وما أن تبدأ الأمة بتشكيل دولة ذات سيادة حتى تشرع وظائفها التقدمية بالتلاشي والزوال دونما أثر؛ ومع تحقق السيادة تزدهر الوظائف القمعية للسيطرة الحديثة.

والسؤال هو: هل تتمكن الدولة القومية، حين تضطلع بدور مؤسسة ذات سيادة، أن تنجح أخيراً في حل أزمة الحداثة؟ لقد اعتقد حشد كبير من الشعراء والكتّاب المعادين للأمبريالية بهذه الإمكانية، لكن الأمر غير ذلك (١٧٢). فدولة الحداثة سرعان ما أخذت شكل الدولة القومية، ثم انحدرت الدولة القومية إلى سلسلة طويلة من النظم البربرية. فالنازية وليدة الاشتراكية القومية: سيادة حديثة متحولة إلى سيادة قومية متمفصلة في صيغة رأسمالية، وروسيا الستالينية حوَّلت المصلحة الشعبية إلى مشروع تحديث قومي ـ وطني، عبر استنفار القوى المنتجة التواقة إلى التحرر من النظام الرأسمالي، وعبر توظيفها لخدمة الأغراض الخاصة (١٧٤). فحين تغدو القومية اشتراكية، عبر ترجمتها الستالينية، تصبح الاشتراكية روسية ويتم دفن إيفان الرهيب قرب ضريح لينين. إن السيادة القومية، في قلب الاشتراكية القومية والاشتراكية الوطنية مفهوم غير قابل للقسمة (١٧٦)، وما لامس نقد التوتاليتارية في العلوم السياسية إلا جوانب عرضية، ومن الضروري فهم الجماعة على أنها إبداع جماعي فعال (ديناميكي) لا خرافة أصلية مؤسسة (١٧٧).

وفي الحديث عن ديالكتيك السيادة الكولونيالية (الاستعمارية)، يعتبر الكتاب أن الصراع العنصري المتأصل في عمق الحداثة الأوروبية ليس إلا عرضاً آخر من أعراض الأزمة الدائمة التي تميِّز السيادة الحديثة (١٨٠). وهناك عنصر طوباري حاكم في العولمة يمنعنا من التقهقر، ببساطة إلى النزعة الخصوصية والانعزالية، وهو يؤسس للرد على القوى المعممة والشاملة للأمبريالية وللسيطرة العنصرية؛ يؤسس لمشروع عولمة مضادة، لامبراطورية مضادة (١٨٢).

وفي حين اعتبر **بارتولومي ديلاكوزا** أن البشرية واحدة متساوية

(عندما واجه الأوروبيون سكان أميركا الأصليين لأول مرة)؛ فإنَّ منطق الأسقف التبشيري قاده أيضاً إلى طلب التماثل والتطابق. فالهنود الأميركيون ليسوا مساوين للأوروبيين، من حيث الطبيعة، إلا بمقدار ما يكونون أوروبيين محتملين، أو مسيحيين محتملين؛ ذلك أن طبيعة الناس واحدة، وقد دعاهم المسيح إلى الهداية بطريقة واحدة (١٨٢). أما توسان لوفرتور، الثائر في جزر الكاريبي ضد الهيمنة الأوروبية، فهو يلتزم حرفياً بخطاب الثورة الفرنسية، مما يمكّنه من فضح نفاق هذا الخطاب (١٨٣). وقد تنبه **كارل ماركس** إلى مدى وحشية فرض «المدنية» البريطانية على الهند (١٨٥)، إلا أن الطريق الوحيد البديل والمتاح في نظره هو ما سبق للمجتمع الأوروبي أن سلكه (١٨٧)، والقضية الجوهرية هي أن ماركس لا يستطيع أن يتصور التاريخ خارج أوروبا إلا بوصفه سيرةً جاريةً على نفس الخط الذي قطعته أوروبا، ولا تختلف نزعة ماركس عن ديلاكوزا (١٨٨).

إن عمل العبيد في المستعمرات الأميركية هو أحد العوامل التي جعلت النظام الرأسمالي في أوروبا أمراً ممكن التحقيق، ولم تكن لرأس المال الأوروبي مصلحة في التخلي عنه (١٩٠). والمسألة هي في فهم تطابق العبودية والاستعباد مع الإنتاج الرأسمالي تطابقاً كاملاً (١٩١)، وما كان التخلي عن العبودية (في القرن التاسع عشر) لأسباب اقتصادية بل لأسباب سياسية، وما من شيء سوى تمرد العبيد أنفسهم وثورتهم أتاح الفرصة المناسبة، فالاضطرابات السياسية هي التي أدت إلى تقليص الربحية الاقتصادية للنظام (١٩٢).

إن اختراع «آخرية» لغير الأوروبيين هو ما يقدم، في نهاية المطاف، هوية للأوروبيين، وهذا منطق ثنوي (مانوي) يقوم على الإقصاء والاستبعاد (١٩٣). فاستبعاد المستعمَر، على أساس الاختلاف

العنصري، هو ما يخلق نقاء الهويات بيولوجياً (حيوياً) وثقافياً. والآخرية بضاعة منتجة، وهي ليست معطًى موضوعياً ولا هبةً من السماء (١٩٤)، والمشرق يتم خلقه بإضفاء صفة التجانس عليه وبمنحه صفة الجوهرية التي لا تتغير، والأنثروبولوجيا تتساوى مع استيراد المحلي «الإصيل» إلى أوروبا (١٩٥). وقد بادر أنثروبولوجيو القرن التاسع عشر إلى بناء كيان آخر ذي طبيعة مختلفة، ووضعوا ثنائية زمنية لمراحل تطور الإنسانية وتقدمها نحو التمدن، وثبّتوها كما لو كانت موجودة منذ زمن أحادي لدى مختلف الشعوب والثقافات المنتشرة على مدى الكرة الأرضية (١٩٦)، وجرى تلفيق تاريخ الهند، وطرد المستعمَر إلى خارج عالم الحضارة، فهو ملتقط أو منتج كآخر، بوصفه النفي المطلق. والزنجي كائن ذو طبيعة ومزاج لا يختلفان فقط عما لدى الأوروبي، بل هما النقيض الكامل له (١٩٧). وعلى قاعدة الاختلاف يتم خلق «الآخر» المطلق، ثم تنقلب المعادلة رأساً على عقب ويصير الاختلاف أساساً للذات «الأخرى» (١٩٨). فالكولونيالية تنتج الآخرية والهوية، وتجعل من الاختلافات طبيعة جوهرية، لكنها تحتاج إلى العنف كي تحول هذه الفرضيات إلى حقائق، وبذلك وضعت الذات الأوروبية العالم في حالة حرب معممة (٢٠٠).

وقد اعتبر سارتر أن النزعة المعادية للعنصرية هي الطريق الوحيدة التي ستقود إلى إلغاء الفروق العنصرية «العرقية»، وهذا ديالكتيك سلبي، وهو سرابية خادعة (٢٠٢)، بل إن هذه السلبية ليست سياسةً بحد ذاتها (٢٠٤). وفي أثناء مرحلة التحرر من النظام الكولونيالي، وبعدها، بدت الأمة وكأنها الأداة الضرورية للتحديث السياسي والمعبر الضروري الذي لا بد منه للسير على طريق الحرية وتقرير المصير (٢٠٥)، لكن المساواة بين التحديث السياسي والاقتصادي كان خدعةً حمقاء (٢٠٦)، وكانت

الدولة من الهند إلى الجزائر وكوبا وفيتنام هي النغمة المسمومة التي أفرزها التحرر الوطني (٢٠٧).

وبالعودة إلى العنصرية الكولونيالية، هناك وجهان للعلاقة بين النظام الكولونيالي والمرض؛ فالزنوج في أفريقيا، مثلاً، مرضى (٢٠٨)، ومن الضروري رسم خط فاصل بين الأوروبي الطاهر المتحضر والآخر الفاسد البربري، وعلى الرغم من العملية التحضيرية المزعومة يطلق العنان للسلطات الصحية والحواجز الوقائية، ويختلط وعي العولمة بالخوف من المرض، والإيدز آخر مظاهره (٢١٠)، وتعطى الأولوية لتجنب التواصل ولاعتماد أسلوب الوقاية (٢١١).

وفي الحديث عن أعراض التحول والعبور، يقول الكتاب إن ظواهره زوال الكولونيالية وتراجع نفوذ الأمة ـ الدولة تشكل مؤشرات دالة على انتقال عام من نموذج السيادة الحديثة إلى نموذج السيادة الامبراطورية (٢١٢)، وقد نجحت استراتيجيات السلطة في الالتفاف على منظِّري ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية الذين يرفعون راية سياسة الاختلاف والانسياب والهجنة في سبيل تحدي ثنائيات السيادة الحديثة وجوهريتها (٢١٣). ومن المعلوم أن عالم السيادة الحديثة مانوي ثنوي تحدده ثنائيات الذات والآخر، الأبيض والأسود، الداخل والخارج، الحاكم والمحكوم (٢١٤)، أما عالم ما بعد الحداثة ففيه تشديد على الاختلاف والخصوصية، مما يشكل تحدياً لشمولية (توتاليتارية) الأطروحات والبنى الشاملة للسلطة. وتتشاطر أطروحات ما بعد الحداثة (ليوتار، بودايار، دريدا) قاسماً مشتركاً ووحيداً هو الهجوم العام والمعمم على التنوير، فالتنوير هو المشاركة، وما بعد الحداثة هو الحل (٢١٥).

وفي الحداثة تقليدان متمايزان متضاربان؛ **أحدهما**: النزعة الإنسانية للنهضة حيث الاختلاف والكمون والخصوصية، **وثانيهما**: مفهوم السيادة

الحديثة حيث سلسلة الثنائيات. ويعترض فرسان ما بعد الحداثة على الثاني، والأسلم هو عدم تحدي التنوير والحداثة مجتمعَيْن بل تقليد السيادة الحديثة. والحداثة ديالكتيكية، وما بعد الحداثة مشروع غير ديالكتيكي (٢١٦). وما هو حديث ميدان للأبيض، أما بعد الحديث فهو ميدان لغير الأبيض وغير الذكر وغير الأوروبي (٢١٧). وفي تحليلات ما بعد الحداثة، سياسة دولية تقوم على إزالة الحدود الإقليمية وتمكين أشكال التدفق والانسياب بحرية في عالم رحب ذي دستور متحرر من التجاعيد الجامدة، والحدود الفاصلة بين الدول (٢١٨).

يكمن الخطر في أن نظريات ما بعد الحداثة تركز اهتمامها، بقدر كبير وبإصرار، على أشكال السلطة القديمة التي تهرب منها؛ فأنظارها إلى الوراء، وهي لا تلبث أن تسقط، على غفلة منها، بين أحضان السلطة الجديدة التي ترحِّب بذلك (٢١٩). ومن الضروري اعتبار ما بعد الكولونيالية، وما بعد الحداثة وما بعد المركزية الأوروبية، شيئاً واحداً، حسب **هومي بهابها** (٢٢٠)؛ ذلك أنها جميعها تؤكد على التصور الثنائي للعالم الذي يضمر جوهرية الهويات وتجانسها (٢٢١). وتمارس السلطة، أو قوى الاضطهاد الاجتماعي عملها عبر فرض بنى ثنائية، بينما يقوم المشروع السياسي لما بعد الكولونيالية على تأكيد تعددية أوجه الاختلاف والتباين تمهيداً لتخريب سلطة البنى الثنائية الحاكمة (٢٢٢). وما بعد الكولونيالية ليس تكراراً، أو مجرد «ما بعد»، للمخلفات الثقافية والأيديولوجية للحكم الكولونيالي الأوروبي، والامبراطورية (العولمة الجديدة) ليست صدى ضعيفاً وباهتاً للأمبرياليات الحديثة، بل هي شكل جديد، جذرياً، من أشكال الحكم (٢٢٤).

أما الأصولية فهي عرض آخر من أعراض العبور إلى الامبراطورية

(العولمة الجديدة). فالأصولية ليست تقليدية إلا بمقدار ما تدَّعي العودة إلى النص الأصلي، لكنها إسقاط للحاضر على الماضي (٢٢٥)، وهي إنتاج جديد، سواءٌ أكانت إسلامية أم مسيحية، والعودة إلى التراث إنتاج جديد له. والأصح القول إن الأصولية الإسلامية هي اتجاه لما بعد الحداثة بمقدار ما هي رفض للحداثة (٢٢٨)، وتنتمي الثورة الإيرانية إلى ثورات ما بعد الحداثة. وفي حين تتناغم أطروحات ما بعد الحداثة مع الطرف الرابح في عمليات العولمة، في الغالب، فإن الأصولية جذابة بدرجة أكبر للطرف الخاسر (٢٢٩).

وعندما تبلغ السوق العالمية أكثر صيغها كمالاً، تميل إلى تفكيك حدود الدولة ـ القومية (٢٣٠). وتتبنى السوق العالمية سياسة اختلاف حقيقية، وتحرص التجارة على احتواء أوجه الاختلاف (٢٣١). وتسعى الشركات إلى احتواء الخلاف داخل عالمها مستهدفة الثورة الإبداعية وحرية الحركة وقابلية التنوع في مكان عملها (٢٣٤).

إن أطروحات ما بعد الحداثة مؤثرة في أوروبا واليابان وأميركا اللاتينية، لكن بؤر تطبيقها الأساسية تبقى محصورة في الشريحة النخبوية من مثقَّفي الولايات المتحدة (٢٣٥). وفي مقابل كوزموبوليتية النخبة المتنقلة بين عواصم وجامعات أوروبا وأميركا، هناك الهجرة عبر الحدود لجحافل العاطلين عن العمل، وهي أشبه بالتهجير القسري (٢٣٦).

إن إدانة الجنرالات ولجان الحقيقة لا تفيد أكثر من تعزيز القدرة التصليحية للأنظمة (٢٣٧)، أما الخلاف والهجنة والحركة فهي ليست تحررية بحد ذاتها، في حين أن الطهارة والحقيقة والسكون هي أيضاً ليست كذلك. فما يحررنا هو الإمساك بعمليات إنتاج كل من ذلك، ولن تكون لجان حقيقة الامبراطورية الحقيقية ولا جمعيات تأسيسية منبثقة

عن الجمهور، فهي وحدها مصانع اجتماعية لإنتاج الحقيقة، ولا يستطيع الغني إلا تجسيد رموز محلية وجزئية، أما الفقير فهو المشترك غير القابل للأقلمة، وما بعد الحداثة يتجاهل ذلك (٢٣٨). فالفقير وحده يعيش، جذرياً، الوجود الفعلي في بؤس ومعاناة. وبالتالي، ما من أحد غير الفقير يمتلك القابلية اللازمة لتجديد الوجود. إن الفقير هو نقيض التسامي (٢٣٩)، والفقر العالمي إمكانية عالمية. وقد اعتبر ماركس أن البروليتاريا حرة، أما التيار الماركسي الأساسي فهو يكره البروليتاريا، والفقير هو شرط كل إنتاج (٢٤٠).

وفي موضوع قوة التشابك: سيادة الولايات المتحدة والامبراطورية الجديدة، يقول الكتاب إن تأسيس الولايات المتحدة أدى إلى نشوء، روما ذات وجهين: **أولاهما**: نزعة التسامي لضبط الجمهور؛ **وثانيتهما**: بقاء السلطة بيد الجمهور (٢٤٣). وقد أثار ميكيافيللي ثورة كوبرنيكية أعادت صياغة السياسة بوصفها حركة أبدية. فالسلطة عند ميكيافيللي هي نتاج حركة الجمهور، وهي مفعمة بالصراع (٢٤٥). وفي مقابل تسامي السلطة في أوروبا، هناك كمون السلطة في الولايات المتحدة، إذ إن السيادة فيها لا تقوم على ضبط الجمهور وتنظيمه، بل تنشأ نتيجة الأشكال المنتجة للتعاون بين أفراد الجمهور وتنبثق منها (٢٤٨).

إن الامبراطورية توسعية (أرضها غير محدودة) وديموقراطية واستيعابية وغير استبعادية، وهي جمهورية كونية شاملة، وتتشكل من شبكة سلطات، وسلطات مضادة في بنيان غير محدود (٢٥٠)؛ فهي جمهورية كونية لا علاقة لها بالأمبريالية، وهي امبراطورية لأن فضاءها مفتوح، أما السيادة الحديثة في أوروبا فهي لا تستطيع أن تتصور إلاّ فضاءً محدوداً (٢٥١). وقد مر التاريخ الدستوري للولايات المتحدة بمراحل امتدت أولاها من التأسيس إلى الحرب الأهلية، كان الفضاء

فيها مفتوحاً، فانطوت إعلانات الحرية على معاني حقيقية، وكان تأسيس الدولة صنعاً جماعياً للذات، وقد تم استبعاد الأميركيين الأصليين فيما أُدخل إليه الزنوج الأفارقة (٢٥٢).

ومع نفاد الفضاءات الأميركية الرحبة المفتوح، تم إغراء الجمهورية بالتورط في مشاريع أمبريالية (٢٥٨)، وجرى التحول إلى اعتبار النزاعات الاجتماعية أحداث عنف غير قابلة للتسوية، وتطور قمع النضالات العمالية (٢٥٩). فقد صار الفضاء مغلقاً، وما عاد بالإمكان استخدام استراتيجيات الفضاء (المجتمع) المفتوح، وانكفأت الذات حول نفسها مما شكَّل تحدياً خطيراً للروح التأسيسية (٢٦٠). ومع تطوير مفاهيم الرجعية ووسائل القمع تنامت روح المقاومة. فقد نفدت الساحة المفتوحة، واستحالت الديموقراطية، وجرت الإحالة على الخارج؛ فكان احتلال الفيليبين ومغامرات ثيودور روزفلت الذي تبنى فكرة «تمدين» البرابرة وتحريرهم من قيودهم (٢٦١)، ثم جاء مشروع ويلسون الطوباوي لحل أزمة الفضاء، وكان ذلك بمثابة توسيع دولي لسلطات الدستور المتشابكة (٢٦٢)، ثم تمخضت الحرب الباردة عن أيديولوجيا كانت أكثر أشكال الانقسام المانوي ـ الثنوي تطرفاً ومبالغة، مما أدى إلى ظهور عناصر المركزية التي رأيناها في أوروبا الحداثة (٢٦٤).

وقد بدا واضحاً، عبر القرن العشرين، أن الولايات المتحدة لا يجمعها شيء مع تلك الأمة الديموقراطية والاستثنائية التي تصوَّرها مؤسسوها كامبراطورية للحرية؛ فهي صاحبة مشروعات أمبريالية وحشية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي دركي عالمي، وهي بؤرة تآمر ضد النضالات التحررية في العالم كله، وكانت حرب فيتنام أوج هذا النزوع. وكان العام ١٩٦٨م مفصلياً، إذ تأكد فيه انسداد الطريق

الأمبريالي للولايات المتحدة في فيتنام؛ وذلك بفضل الحركات المعادية للحرب، وحركات الحقوق المدنية، والقوة السوداء، والحركات الطلابية، والحركات النسوية (٢٦٦).

وفي سنوات تلاشي الحرب الباردة، وفي أعقابها، صار دور الدركي الدولي «مُلقًى» على عاتق الولايات المتحدة. وكانت حرب الخليج، ضد العراق، عملية قمع تافهة، وقد خاضت الولايات المتحدة هذه الحرب لا باسم مصالحها القومية الخاصة، بل باسم الحق الدولي (٢٦٩)، وقامت المنظمات الدولية بمطالبة الولايات المتحدة بالاضطلاع بالدور المركزي في النظام العالمي، كما سبق أن طالب مجلس شيوخ روما، في القرن الأول للميلاد، أوغسطس بتولي إدارة الامبراطورية في سبيل الصالح العالم (٢٧٠). ففي مقابل الدستور الامبراطوري في فضاء مفتوح، ينشر المشروع الأمبريالي نفوذه في فضاءات مغلقة، وينتج عن ذلك الكثير من الغزو والتدمير (٢٧١).

وفي الحديث عن السيادة الامبراطورية يعالج الكتابُ ثنائيات الحداثة، ويطرح إشكالية التنوير (٢٧٣). فقد عالج كانط مسألة استخدام العقل في الداخل (الذاتية) وفي الخارج (المجال العام)، وفصل كانط، بشكلٍ مؤكد، بين «داخل» النظام، و«خارج» الذاتية، وكانت تلك عودة إلى وجهة النظر التنويرية نفسها (٢٧٤). وما الحرية الميكيافيللية والرغبة السبينوزية والعمالة الحية الماركسية إلا مفاهيم تعبِّر عن قوة تحويلية حقيقية: القوة اللازمة لمجابهة الواقع، وللانتقال إلى ما وراء الشروط الحالية للوجود (٢٧٦). وكان الجزء الخامس من «أخلاق» سبينوزا أعلى درجات تطور النقد الحديث للحداثة، إذ لم يسبق للفكر الفلسفي أن قام، بهذا القدر من الجذرية، بنسف الثنائية للميتافيزيقا الأوروبية؛ كما لم يسبق لهذا الفكر أن قام بمثل هذا التحدي لجملة الممارسات

السياسية للتسامي وللسيطرة، فكل وجود (أنطولوجيا) لا يحمل طابع الإبداع الإنساني يُلقى جانباً، وكل بحث عن «خارج» يبدو عند سبينوزا متهافتاً (٢٧٧).

إن ثنائية الخارج والداخل تبدو سمة عامة وأساسية للفكر الحديث، وفي العبور من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، من الأمبريالية إلى الامبراطورية، يتلاشى باطراد التمايز بين الداخل والخارج؛ ويتلاشى التمايز بين النظام الأهلي المدني وبين النظام الخارجي للطبيعة؛ وبين النظام الطبيعي للدوافع وبين النظام المدني (الأهلي) للعمل الواعي (٢٧٨). ويعتبر فريدريك جيمس أن ما بعد الحداثة «هو ما يحصل عند استكمال عملية التحديث، وتكون الطبيعة قد رحلت إلى غير رجعة». ففي عالم ما بعد الحداثة تكون الظواهر جميعها مصطنعة، أو جزءاً من التاريخ. يتلاشى الفضاء العام في ما بعد الحداثة، كما تتلاشى السياسية، لأن الخارج هو مجال السياسة عند الفرد الحديث (٢٧٩).

في ما بعد الحداثة يتلاشى ديالكتيك الجدل بين الفضاء العام والخاص، ويختفي مكان السياسية، ويجري تخصيص (خصخصة) الفضاء العام، وتُجَرَّد السياسة من القدرة على التحقق، ويصير المشهد في المجتمع الامبراطوري افتراضياً، أو انعداماً للمكان بالنسبة للسياسة، ويتعذر التمييز بين ما هو داخل وما هو خارج، وبين الطبيعي والاجتماعي، وبين الخاص والعام (٢٨٠)؛ فقد جرت عولمة وكوننة المفهوم الليبرالي العام، المكان الخارجي الذي نتحرك فيه بحضور الآخرين.

ولم يعد ثمة خارج بالمعنى العسكري. فنهاية التاريخ عند فوكوياما هي نهاية الصراعات الكبرى، إذ أن سلطة السيادة ما عادت تتواجه مع «آخرها» ولا تتقابل مع «خارجها»؛ فقد صارت النزاعات جميعها

داخلية وثانوية، وكل حرب امبراطورية هي حرب أهلية أو عملية بوليسية: من اضطرابات لوس أنجلوس إلى احتلال غرانادا إلى مقديشو إلى سيراييفو، وبات الفصل بين جناحي السلطة، الداخلي والخارجي، أمراً متزايد الغموض غير حاسم، وصار الجيش مجرد قوات أمن وسي. أي. آي، وأف. بي. آي، الخ... فالآخر المؤهل لتحديد الذات الحديثة قد تشظى، والصراعات التي تحدد الصراع الحديث قد طمست، ولم يعد ثمة خارج يمكنه أن يحيط بمكان السيادة (٢٨١)؛ ولا عدو خارجياً، بل حشد من الأعداء الثانويين المراوغين، وأزمات ثانوية غير محدودة، وأزمة كلية، فالسوق العالمي لا خارج لها، بل كل العالم مجالها.

إن الانتقال من السيادة الحديثة إلى الامبراطورية يسلِّط الضوء على التحولات التي تصيب أحد أوجه هذه السيادة وهو العنصرية؛ فقد صار التعرف على الخطوط العامة للعنصرية أكثر صعوبة (٢٨٢). فالعنصرية لم تتراجع بل تغيرت استراتيجيتها، وتحوَّلت من عنصرية قائمة على البيولوجيا إلى عنصرية قائمة على الثقافة (٢٨٣). والاختلافات بين الأعراق فروق تؤسسها قوى اجتماعية ثقافية، وهذه تحل مكان الفروق البيولوجية (٢٨٤). وتقول نظرية العنصرية الامبراطورية الشيءَ نفسه الذي تعبِّر عنه معاداة العنصرية الحديثة (٢٨٥)، رغم ما يبدو من فرق بينهما. فالعنصرية الامبراطورية (كما يقول إيتيان باليبار) تفاضلية دونما عنصر أو عرق، إذ يجري تمكين الثقافة من القيام بالدور الذي كانت تقوم به البنية الحيوية، وعندما يتم تحويل الثقافة إلى جواهر يصبح ممكناً تطبيق المنطق «العلمي»؛ إذ يجري تحديد الأعراق لاحقاً على أساس الأداء، عبر المنافسة وفي السوق (٢٨٧)، وتقوم العنصرية التفاضلية (الثقافية الامبراطورية) بعد

ذلك بدمج الآخرين في نظامها، وتنسِّق بين الفروق في نظام للتحكم (٢٨٩).

تقول النظرية الاجتماعية الحديثة إن الذاتية ليست موروثة أو أصيلة، بل هي متشكلة في ساحة القوى الاجتماعية، فهناك إنتاج اجتماعي للذاتية، في عملية توليد ونشوء مستمرة؛ ومكانها هو المؤسسات التي تشبه أرخبيل مصانع للذاتية في المجتمع الحديث (٢٩٠). فالمدرسة تقول: لم تعودوا في البيت؛ والجيش يقول: لم تعودوا في المدرسة، وما بعد الحداثة هو عندما تكون النظرية الحديثة للبنائية الاجتماعية قد وصلت إلى حدودها القصوى، فتتجلى الذاتية على أنها مصطنعة كلياً (٢٩١).

في ما بعد الحداثة، تبقى المؤسسات هي ما ينتج الذاتية، لكنها تكون مأزومة، إذ أصبح مكان إنتاج الذاتية (المدرسة، البيت، السجن، الجيش) غير محدد بسبب سقوط الأسيجة (الحواجز) التي كانت تحيط بكل منها، وتراجعت قابلية التمييز بين الداخل والخارج (٢٩٢). وفي حين كانت الحداثة تصدِّر المؤسسات إلى الخارج، صار زمان ما بعد الحداثة يصدِّر أزمة المؤسسات العامة (٢٩٣)؛ فالمؤسسات في أزمة بسبب تهاوي الفضاءات المحيطة بها، والأزمة دائمة ومعممة.

وهناك ضرورات ثلاث للامبراطورية؛ أولاها: أن تكون استيعابية غير مبالية إزاء الفروق، وذات وجه ليبرالي، تطرح الفروق جانباً، وتجذب الآخرين ولا تطردهم (٢٩٤). وثانيتها: أن تكون تفاضلية تعتبر الفروق ثقافية وعرضية، وتعطي الأولوية للثقافة على السياسية، وتقبل بالتعددية، فلا تخلق الفروق بل تلتقطها وتوطنها وتديرها (٢٩٥). وثالثتها: أن تكون إدارية للفروق، فلا ترى ضرورةً للدمج (ولا للاستبعاد) كما في الكولونيالية، ولا تعمل من أجل تذويب الهويات في بوتقة واحدة، بل

وما قيل حتى الآن، في هذا الكتاب، يتيح فهم النظام العالمي، غير أن ذلك يبقى كلاماً فارغاً ما لم يتحدد أيضاً نظام إنتاج جديد (٣٠٤)، ولا يمكن فهم فرضية الامبراطورية إلا على أعلى مستويات التعميم، وفي إطارها العولمي. ولا بد عند الاقتراب من نهاية تحدي الامبراطورية وسوقها العالمية، ومقاومتهما، من طرح بديل على مستوى عالمي مماثل (٣٠٥). تستحيل مقاومة الامبراطورية بمشروع محلي يستهدف استقلالاً محلياً محدوداً، وعلينا أن نقتحم الامبراطورية ونخترقها إلى الطرف الآخر. وبدلاً من مقاومة رأس المال، يتوجب أن نسرع بالعملية، إذ من المتعذر التصدي للامبراطورية بفاعلية إلا على مستواها الخاص من التعميم، ومن خلال دفع عملياتها إلى نهاياتها، وإلى ما بعد حدودها الحالية (٣٠٦)، ومن الممكن استلهام أوغسطين لإقامة جماعة مسكونية كونية كاثوليكية شاملة لمقاومة امبراطورية روما المتفسِّخة، ومشروع أوغسطين العظيم، في الأزمنة الحديثة، هو العمال الصناعيون في العالم (٣٠٧).

تشكل نضالات البروليتاريا ـ بالمعنَيَيْن الواقعي والوجودي ـ محرك التطور الرأسمالي، وتلزم رأس المال بتبني مستويات أعلى فأعلى باطراد (٣٠٨)، وتؤدي النضالات إلى إجبار رأس المال على إصلاح علاقات الإنتاج وتحويل علاقات السيطرة والتحكم، من المانيفاتورة إلى الصناعة ذات النطاق المحدود، ومن رأس المال المالي إلى عملية إعادة الهيكلة العابرة للحدود القومية وعولمة السوق، وتبقى مبادرات العمالة المنظمة هي القوة التي تحدد شكل التطور الرأسمالي على الدوام. وبالرجوع إلى منهج ماركس حول ديالكتيك الخارج والداخل؛ فإنَّ قوة العمل البروليتارية هي الوجه الخارجي لرأس المال، إذ تتعرف فيه البروليتاريا على قيمتها الاستعمالية والخاصة، على استقلاليتها وعلى إمكانية التحرر،

تحافظ عليها وتشجعها، وتتعامل معها بأسلوب مختلف لكل منها (٢٩٥)؛ فالامبراطورية لا تتطلب التماثل بل تؤكد على الفروق من دون أن تجد لها حلاً. وهكذا تعود الفروق الإثنية والقومية إلى الانتعاش والظهور من جديد في نهاية القرن العشرين، فالامبراطزرية أكثر براغماتية في حين كانت الكولونيالية أكثر أيديولوجية (٢٩٧).

إن المفهوم الذي يحدد السيادة الامبراطورية هو مفهوم الأزمة الكلية، أو مفهوم الفساد. وكما عند أرسطو، هناك عدم تحميل الفساد أية شحنة أخلاقية، فالتفسخ أهم من أي شيء أخلاقي (٢٩٨)، والمجتمع الامبراطوري متداعٍ ومنهار على الدوام، والفساد ليس انحرافاً عن السيادة الامبراطورية بل هو جوهرها الحقيقي، وهو نمط عملها، والاقتصاد الامبراطوري يعمل عبر الفساد تحديداً (٢٩٩).

تستدعي الامبراطورية أن تكون جميع العلاقات عرضية وطارئة وغير جوهرية، مما يؤدي إلى تفجير كل علاقة وجودية (أنطولوجية)؛ وما الفساد إلا الديل على غياب أي وجود، بل يصبح الفساد ضرورياً وموضوعياً في هذا الفساد الوجودي، هكذا نعبر من السيادة الحديثة إلى السيادة الامبراطورية، من الشعب إلى الجمهور، من التعارض الجدلي إلى إدارة حالات الهجنة، من مكان السيادة الحديثة إلى لامكان الامبراطورية، ومن الأزمة إلى الفساد (٣٠٠).

إن الرفض، رفض العمل والسلطة، أو رفض العبودية الطوعية في الحقيقة، هو بداية سياسة التحرر، لكننا لا يمكن أن نكتفي بهذه السلبية، إذ أن قطع الرأس الاستبدادي يبقينا (حسب سبينوزا) مع الجثة المشوِّهة للمجتمع، وما نحن بحاجة إليه هو جسر اجتماعي جديد، وهذا مشروع يتجاوز مجرد الرفض إلى إنسانية غنية بالذكاء والحب الجماعيين للجماعة (٣٠٢).

ومثل هذه الصيغة المكانية تقود إلى مواقف سياسية تؤكد على القيمة الاستعمالية نقيةً ومفصولة عن القيمة التبادلية والعلاقات الرأسمالية.

لكن هذه الصيغة المكانية قد تغيَّرت في العالم المعاصر، إذ أن علاقات الاستغلال الرأسمالي تتسع في مكان، وتتجاوز حدود المصنع لتحتل الساحة الاجتماعية كلها. وتطغى العلاقات الاجتماعية على علاقات الإنتاج طغياناً كاملاً حتى غدا الفارق بين الإنتاج الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي معدوماً، وما عاد الاستغلال قابلاً للتحديد على الصعيدين المكاني والكمي (٣٠٩). وليس ثمة مكان يمكن العثور فيه على هذا الداخل الذي تحدده القيمة الاستعمالية، أو الخارج الذي تحدده القيمة التبادلية، فقوى الإنتاج تتحرر من أسر المكان، والخلاص يصير كونياً ولا يكون محلياً (٣١٠).

إن معنى أن تكون جمهورياً اليوم هو أن تكون ضداً، والمسألة ليست لماذا يتحرر الناس، بل هي لماذا لا يتحررون... لماذا يقاتل الناس في سبيل عبوديتهم كما لو كانت خلاصهم (٣١١)، فما عادت الامبراطورية قادرة على ضبط الجمهور، رغم فرضها للرقابة، وللنظام النقدي العالمي، وللنظام البوليسي، ولشبكة الاتصالات (٣١٢).

يتمثل المبدأ الجمهوري بالهروب والخروج والبداوة، وفي حين كان التخريب في مرحلة الانضباط هو التعبير عن هذا المبدأ، فإنه اليوم، في حقبة التحكم الامبراطوري، هو الهروب أو الهجرة. فعلى امتداد تاريخ الحداثة كانت حركية قوة العمل وهجرتها تحدثان خللاً في الشروط الانضباطية المقيِّدة للعمال؛ فكان هروب العبيد من البواخر المغلقة العابرة للأطلسي، وحركة العمال من الريف إلى المدينة، ومن المدينة إلى العاصمة، ومن ولاية إلى أخرى، ومن قارة إلى أخرى. إن شبح الهجرة لا يمكن إيقافه ولا مقاومته (٣١٤).

يشكل الهروب والخروج (الهجرة) شكلين من أشكال الصراع الطبقي القوية في إطار ما بعد الحداثة الامبراطورية، وضدها، فهناك جحافل بدوية جديدة، أقوام جديدة من البرابرة، سوف تنهض وتبادر إلى غزو الامبراطورية واجتياحها، أو الجلاء عنها، وقد تنبأ نيتشه بمصائر هؤلاء البرابرة في القرن التاسع عشر (٣١٥)، وكان هروب الكوادر المنتجة واحداً من أسباب سقوط الاتحاد السوفياتي (٣١٦).

إن البربرية الجديدة، ذات العنف الإيجابي الجديد، تغير العلاقات بين الجنسين؛ فالأجساد تعرِّض نفسها للتحويل والتعديل لنفي الحدود الثابتة والحتمية بين ما هو إنساني وما هو حيواني، بين ما هو إنساني وما هو آلي، بين الذكر والأنثى (٣١٧). وتنتشر التعديلات الجسمانية الجمالية، بما فيها الوخز والوشم، لكن الخروج الأنترويولوجي ما زال غامضاً (٣١٩).

إن السياسة الجديدة لا تكتسب مضموناً حقيقياً إلا عندما نحوِّل تركيزنا عن مسألة الشكل والنظام إلى طرائق الإنتاج وممارساته. فالأدوات تصير واقع إنسانية مندمجة بأجسادنا والبروليتاريا هي وريثة البداوة (٣٢١). ومع اختفاء المكان المنفصل للقيمة الاستعمالية من الساحة الامبراطورية، سيتم إنتاج ما هو إنساني عبر الأشكال الجديدة اللامادية بصورة متزايدة لقوة العمل العاطفية والفكرية. إنها مرحلة التفكيك للفكر النقدي حيث يتم الخروج من الحداثة التي فقدت فعاليتها، ويتولد موطنٌ جديد للإمكان (٣٢٢).

إن الأرضية الامبراطورية توفِّر أكبر إمكانيات الخلق والتحرر، ومن الضروري اقتحام الامبراطورية (٣٢٣).

تحولات الإنتاج

إن نقد النظام الأمبريالي على مدى القرن العشرين هو أحد أكثر ميادين النظرية حركيةً وإلحاحاً (٣٢٧). صحيح أن ماركس لم يكتب إلا النزر اليسير عن الأمبريالية، لكن تحليلاته عن التوسع الرأسمالي تبقى مركزية بالنسبة إلى مجمل تراث النقد. وما دأب ماركس على شرحه هو أن الرأسمال لا يعمل إلا من خلال إعادة رسم الحدود للداخل والخارج؛ فهو لا يقتصر على العمل داخل إقليم محدد، أو داخل كتلة بشرية معينة، بل ينزع دائماً لأن يفيض خارج التخوم، وصولاً إلى احتلال فضاءات جديدة. فالاتجاه نحو سوق عالمية هو في أساس مفهوم وتكوين الرأسمال نفسه، والتوسع الدائم يلبي حاجةً لإرواء عطش غير قابل للإشباع، لذلك فإن قيام رأس المال ببناء النظام الرأسمالي ثم تجاوزه له، هما عمليتان كامنتان في هذا النظام، في هذا التفاعل المعقّد بين الحدود والحواجز، وفي أساس هذا التناقض هناك العلاقة غير المتكافئة بين العامل كمنتج للسلع والعامل نفسه كمستهلك لها (٣٢٨).

لكي نفهم، علينا أن ننطلق من علاقات الاستغلال، من العلاقات التي تجبر العمال على العمل الفائض إضافة إلى العمل الضروري (٣٢٩)؛ فالرأسمال لا يخلق قيمة زائدة، ولا يحقق أرباحاً إلا بالضغط على الأجور المتمثلة في العمل الضروري؛ ولا يستطيع تصريف إنتاجه إلا عن طريق منح المستهلك (الذي يتشكل من غالبية من العمال) قوة شرائية متمثلة بالأجور، وفي ذلك تناقض أساسي كامن في طبيعة الرأسمال، يضاف إلى ذلك أن الرأسمالية تستهلك جزءاً من القيمة الزائدة، لكنها غير قادرة على استهلاكها كلها، وإن فعلت لا يبقى من القيمة الزائدة شيء للادخار وإعادة التوظيف والتراكم، والتوسع (٣٣٠).

مع تزايد الإنتاجية يصبح الرأسمال المتغير (الأجور) جزءاً متناقصاً باستمرار من القيمة الإجمالية للبضائع. ومع تراجع الأجور، كنسبة من الإنتاج، تتناقص القدرة على التوسع لتجنُّب تدهور القيمة الناتجة عن فرط الإنتاج (٣٣١). وبدلاً عن التوسع الأفقي، أو بالإضافة إليه، يمكن تكثيف الأسواق في الدائرة الرأسمالية (بتوسع عمودي) عن طريق خلق حاجات جديدة لزيادة وتوسعة دائرة التبادل، لكن محدودية الأجور للعمال تبقى عقبة في وجه الإنفاق وفي وجه المراكمة، ويبقى ضرورياً إدخال كتل سكانية جديدة في دائرة العلاقات الرأسمالية، ولا حل أمام الرأسمال إلا بالتوسع إلى خارجه هو، وذلك عن طريق اكتشاف أسواق غير رأسمالية كي يتم التبادل معها (٣٣٢)؛ فالرأسمالية هي النمط الاقتصادي الأول والوحيد غير القادر على الوجود بذاته، وهو يحتاج إلى أنظمة اقتصادية أخرى كي يحافظ على بقائه، فالخارج جوهري بالنسبة له (٣٣٣).

ويؤدي البحث عن رساميل ثابتة إضافية (مواد أولية جديدة) إلى دفع رأس المال لأن يصبح نظاماً موسوماً بالنهب واللصوصية. فمن الممكن للخارج أن يبقى خارجاً رأسمالياً (٣٣٤)، لكنه لا يتعرض للسطو والنهب وحسب، بل يتحول إلى مجتمع رأسمالي. فتصدير رأس المال للخارج من أجل إنتاج قيمة إضافية هو، في الآن نفسه، تصدير للعلاقة، تصدير للصيغة الاجتماعية (٣٣٤). فالبورجوازية بتوسعها الذي تضطر إليه، تجبر الأمم الأخرى، بالتهديد بالانقراض، على تبني نمط الإنتاج الرأسمالي، على تبني ما يطلق عليه اسم المدينة والحاضرة، فالرأسمالية تعيد رسم صورة الآخرين، على شاكلتها، لكن بشكل غير متكافئ (٣٣٦).

والتناقض الأساسي هو أن تعويل الرأسمال على خارجه، على

الساحة اللارأسمالية لتحقيق مزيد من القيمة الزائدة، يتناقض مع احتضان هذه الساحة الخارجية، ومع تملكها بما يؤدي إلى رسملة تلك القيمة المحققة. فعندما يتوسَّع الرأسمال ليشمل كل الساحات، لا يبقى له مجال للتوسع، وتضع الرسملة عقبةً في وجه تحققها. فكلما كانت الأمبريالية أشد قسوة وأقل رحمة في وضع حدٍّ لوجود حضارات قبل رأسمالية، كلما كانت أسرع في نسف القاعدة التي يستند إليها الرأسمالي (٣٣٧)، ولا يتم اكتشاف هذا التناقض الرئيسي إلا في لحظة توتره ووصوله إلى نقطة الأزمة الحرجة؛ ذلك أنه مع انغلاق الفضاءات المتاحة للتوسع على الكرة الأرضية تبدو الأزمة واضحة، وتبقى رهانات المنظِّرين الماركسيين سياسية وإن انطلقوا من منطلقات اقتصادية، بتركيزهم على علاقات الإجبار والقسر والإكراه التي تلجأ إليها الرأسمالية والأمبريالية بطبيعتها (٣٣٨). ينطوي جوهر إعادة الإنتاج والتراكم الرأسمالي على التوسع الأمبريالي؛ فهذه هي طبيعته، ولا يمكن التصدي لشرور الأمبريالية إلا عبر تدمير النظام الرأسمالي نفسه (٣٣٩).

وقد تبنى لينين صِيَغ الآخرين (هيلفردنج، كاوتسكي، الخ...) عن الأمبريالية التي تعتبر أن توسع رأس المال عبر الإنشاء الأمبريالي للسوق العالمية يعيق إمكانية تشكل معدل متساوٍ للربح، أو ما يسمى التطور اللامتكافئ، ويمنع ذلك أية إمكانية لتوسُّط رأسمالي ناجح لعملية التنمية الدولية. فالتطور اللامتكافئ، وسيطرة الاحتكارت الدولية، يؤديان إلى تقاسم السوق العالمية، ويزيد من حدة التناقضات (٣٤٠)، لكن لينين توقع، أكثر من غيره، مرحلة رأسمالية جديدة تأتي بعد الأمبريالية، لتحديد مكان (أو لا مكان) السيادة الامبراطورية الناشئة (٣٤٣).

وقد قال سيسيل رودس، البريطاني الأمبريالي، لشعبه: عليكم أن تصبحوا أمبرياليين، إذا أردتم تجنُّب الحرب الأهلية فيما بينكم (٣٤٤). وفهم لينين الأمبريالية بوصفها عنصر هيمنة سيادية، آلية جاذبة نحو المركز، آلية تنسف الحد الفاصل بين داخل التطور الرأسمالي وخارجه (٣٤٥). إن الحدود التي أوجدتها الممارسات الأمبريالية تعرقل التطور الرأسمالي والتحقق الكامل للسوق العالمية، ولا يلبث رأس المال، في نهاية المطاف، أن يصبح مضطراً لإلحاق الهزيمة بالأمبريالية من أجل تدمير الحواجز بين الداخل والخارج (٣٤٦).

وهناك أجزاء مفقودة من كتاب «رأس لمال» حول الأجور والدولة والسوق العالمية (٣٤٧)، وما تدهور الدولة القومية وانحسارها، بالمعنى العميق، إلا التحقق الكامل للعلاقة بين الدولة ورأس المال. يقول بروديل إن الرأسمالية لا تنتصر إلا حين تصبح متماهية مع الدولة، أو حين تغدو هي الدولة، وعندما يبلغ التطور الرأسمالي المستوى العالمي، ويصل إلى توسع لا يمكن تجاوزه، يجد نفسه في مواجهة مباشرة مع الجمهور دون توسط، وذلك هو السبب الكافي من وراء تبخر الجدل (الديالكتيك)، أو تلاشي علم الحد وتنظيمه، والدولة القومية هي التنظيم الفريد للحد، وما نشهده، من وجهة نظر المادية التاريخية، هو الانتقال من الأمبريالية إلى الامبراطورية، من الدولة القومية إلى التنظيم السياسي للسوق العالمية، وهو انعطاف نوعي في التاريخ الحديث (٣٥١)، انعطاف نحو إلغاء الحدود، فيتطابق التنظيم السياسي مع التنظيم الاقتصادي للامبراطورية.

تبدو نظريات الدورات (الاقتصادية وغيرها) تعبيراً عن سخرية سوداء من كون التاريخ نتاجاً لفعل الإنسان، فهي تجعل التطور مستتبعاً لقانون موضوعي يتحكم بالمقاصد والأفعال البشرية، وبأشكال

المقاومة والهزائم والانتصارات، وبالأفراح وأشكال المعاناة. والأسوأ من ذلك أن هذا القانون الموضوعي يجبر البشر على الرقص حسب إيقاع البنى الدورية (٣٥٢). ولا يهمنا مناقشة أريغي حول انحطاط الولايات المتحدة وصعود اليابان، بل الإشارة إلى أن أطروحات أريغي، حول الدورات، مؤداها استحالة التعرف على أي تفجر للنظام، استحالة أي تحول نموذجي، استحالة الحدث، فهذه الأطروحات تُحجب بالدورات الموضوعية وحتمية التراكم الرأسمالي (٣٥٣)، والأجدر القول إن المحرك الدافع نحو المستقبل ليس محكوماً بأن يكرر دورات ماضية للرأسمالية (٣٥٤).

وعند مدى صلاحية الحكم القائم على الضبط، يقول الكتاب إن خيار العالم بعد ١٩١٧م كان إما ثورة شيوعية عالمية أو تحويل النظام الرأسمالي إلى امبراطورية (٣٥٥)؛ فقد بلغت فوضى النظام الرأسمالي ذروتها بعد الحرب العالمية الأولى، وبلغ الإنتاج الصناعي أقصى تمركزه، وكانت الحرب قد دفعت بالنمو والتراكم إلى الذروة، وانتشرت التايلورية (رفع الإنتاجية) والفوردية (رفع الأجور) لكن التنظيم العقلاني للإنتاج، لم يؤدِّ إلى تنظيم عقلاني للاقتصاد. وكان انهيار ١٩٢٩م نتيجة التناقض بين المبالغة في الاستثمار والمبالغة في عزوف البروليتاريا عن الاستهلاك (٣٥٦)، وكان لا بد من إحداث تغير جذري في النظام الرأسمالي (٣٥٧)، والولايات المتحدة هي الوحيدة التي شهدت إصلاح النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الأولى، وكان ذلك بداية لتجاوز الأمبريالية مع الصفقة الجديدة (New Deal) (٣٥٨). فقد بادرت الدولة إلى الاضطلاع بالدور المركزي في الاقتصاد، وذلك عن طريق الكينزية في السياسات والخطط الخاصة بالعمالة والنقد، وعن طريق التايلورية لتنظيم العمل ورفع الإنتاجية،

وعن طريق الفوردية لرفع الأجور والاستهلاك، فكانت دولة تمارس تخطيطاً ليبرالياً (٣٥٩). وقادت الصفقة الجديدة إلى الامبراطورية، إلى أشكال الحكم القائم على الانضباط، والانضباط شكَّل إنتاج وشكل حكم، حيث يتم ضبط إيقاع المجتمع وكأنه مصنع، ويتم تفعيل الساحة الإنتاجية كلها كآلية للإنتاج وآلية للحكم، أي كنظام اجتماعي (٣٦٠). ويخضع المجتمع، بل ينهزم أمام أعلى مستويات نظام الانضباط وأكمل أشكالها، لكن الصفقة الجديدة أجبرت الولايات المتحدة على اختيار طريق الحرب في مواجهة الصراع الدولي لإعادة اقتسام جديدة للسوق العالمية (٣٦١).

وأدت مشروعات إعادة البناء الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض الامتثال والخضوع لنموذج المجتمع الانضباطي. فقد فرض الجديد «الصفقة الجديدة» على جميع البلدان، المنتصرة والمهزومة، وظهرت الدولة الاجتماعية أو «الدولة الانضباطية»، وصار الدولار مَلِكاً (٣٦٢)، وتعرضت السياسة الأمبريالية، بعد الحرب العالمية الثانية، للانقلاب بسبب عمليات ثلاث، **أولاها**: عملية التحرر من الاستعمار التي أدت إلى إعادة ترتيب السوق العالمية وفق خطوط تراتبية متفرعة من الولايات المتحدة؛ **ثانيتها**: عملية نشر اللامركزية في الإنتاج تدريجياً؛ **وثالثتها**: عملية نشر اللامركزية في الإنتاج الانضباطي، ونشر المجتمع الانضباطي بأعلى مراحله التطورية عبر الكرة الأرضية (٣٦٣).

وكانت عملية التحرر من الاستعمار مريرة وشرسة، تبعتها الحرب الباردة، والاصطفاف العالمي بانقسام العالم إلى معسكرين، وحرب فيتنام، وتحول الولايات المتحدة عن سمات التأسيس، وانتفاضات العام ١٩٦٨م، وأُعيد ترتيب النظام العالمي بعد عملية إزالة الاستعمار، وصارت المفاتيح بيد الولايات المتحدة.

وتولَّت الشركات العابرة للدول عملية نشر لامركزية الإنتاج، وكانت هي القاطرة لجملة التحولات الاقتصادية والسياسية الجارية في البلدان المتحررة من الاستعمار والأقاليم التابعة. ومن خلال هذه الشركات العابرة للحدود القومية تم تحرير عملية توسط وتسوية معدلات الربح من قبضة الدول القومية، أما نشر الأشكال الانضباطية للإنتاج والحكم فقد حدثت عبر التعبئة الشعبية من صالح التحرير إلى الاستنفار لخدمة الإنتاج؛ لكن الأساليب التايلورية والأجور الفوردية بقيت جزراً (٣٦٧).

ومن جهتهم، سلم قادة البلدان الاشتراكية، من حيث الجوهر، بهذا المشروع الانضباطي، وتعيَّن على كل حكومة متحررة من الاستعمار أن تنشئ قوة عمل متناغمة مع النظام الانضباطي (٣٦٨)، فقد صار الانضباط هو القانون العام في كل مكان من العالم (٣٦٩). وشكلت العمليات الثلاث سمات مميزة لسلطة الصفقة الجديدة للامبراطورية، وهذه تجاوزت الممارسات الأمبريالية القديمة. وما كانت الحرب الباردة هي الأساس في هذا التحول، بل عملية تحديث العالم الثالث بعد التحرر (٣٧٠). والمأساوي في ذلك هو غياب الأفق لهذا العبور من التحرير إلى التحديث (٣٧١). فقد عجزت قوى الثورتين الصينية والروسية عن تجاوز الحداثة، كما الولايات المتحدة (٣٧٢)، وأدركت نضالات التحرر، في لحظة إقحامها في السوق العالمية، وإخضاعها لها، عدم كفاية السيادة الحديثة ومأساويتها. فالمهمة الأساسية ليست الدخول في الحداثة بل الخروج من هذه الحظيرة. وفي النموذج العالمي الجديد، فإن السوق العالمية أكثر حسماً وأهمية في سائر المناطق والأقاليم التي كانت خاضعة للقوى الأمبريالية القديمة (٣٧٣).

ففي عملية دمج وتوحيد غير متكافئة، تتعايش أشكال متنوعة

للإنتاج، وكذلك أنظمة متباينة من إعادة الإنتاج الاجتماعي. فإعادة هيكلة الإنتاج العالمي عن طريق تمزيقه وتشظيته، رغم عمليات توحيد السوق العالمية التي فعلت فعلها عبر التنوع والتنويع، كل ذلك يؤدي إلى تقريب أجزاء النظام وإلى نبذ بعضها إلى الغيتو، في آن معاً (٣٧٤). وعن طريق تحرير الأجور والانضباط يتم تحويل الفلاحين إلى عمال بالأجرة، وهؤلاء ليسوا أكثر حرية، وإنما هم أكثر رغبةً بالحرية بما يؤدي إلى حركية القطاعات البروليتارية، ومن الضروري أن لا يتركز اهتمامنا على الظواهر، بل على الإمكانيات الكامنة (٣٧٥).

ويتوغل العالم الثالث في العالم الأول عن طريق الهجرة، كما ينتقل الأول إلى الثالث عن طريق البورصات وأسواق المال والشركات العابرة للحدود وناطحات السحاب الجليدية، والخاصة بالمال والتحكم (٣٧٦). والسؤال هو: كيف يكون انتشار النظم الانضباطية في العالم تعبيراً عن لحظة نشوء أساسية بالنسبة للامبراطورية؟ فقد تقاطع التصنيف الرأسمالي للمجتمع مع النزوع إلى السوق العالمية (٣٧٧).

وفي اللحظة التي تبدو البروليتاريا متواريةً عن المسرح العالمي، تصبح هي الرمز العام والشامل للعمل. وليس هذا الزعم متناقضاً، إذ لم تختفِ الطبقة العاملة الصناعية ولم يتناقص عددها، بل تراجع دورها. والبروليتاريا تشمل، بالإضافة إلى الطبقة العاملة الصناعية، كل الخاضعين لرأس المال والمستغلين من قبله، والعاكفين على الإنتاج في ظل قوانينه. ومع إصرار رأس المال على عولمة علاقاته الإنتاجية، تصير أشكال العمل جميعها بروليتارية (٣٧٩).

إن التراكم الأولي هو تراكم اجتماعي ينطلق من طلاق المنتج عن وسائل الإنتاج، وذلك هو المشترك في كل سيرورات التحول إلى بروليتاري ورأسمالي، في عمليات كل منها فريدة. وهناك نموذجان

لعملية تراكم الثروة والتحكم، التراكم الأولي في أوروبا أتى من الخارج (٣٨٠)، في حين كانت القيادة داخلية. أما التراكم الأولي في العالم الثالث فهو يعكس هذه العلاقة؛ إذ يأتي التراكم الأولي من الداخل حين تكون القيادة خارجية (٣٨١). والتراكم الأولي لا يحدث مرة وينتهي، بل هو يتكرر، وما تغير هو نموذج أو نمط التراكم الأولي. فالثروة المادية المتراكمة في ما بعد الحداثة هي ثروة لامادية بصورة متزايدة، وهي تنطوي على علاقات اجتماعية وأنظمة اتصالات وشبكات مشحونة بالعواطف والأحاسيس (٣٨٢). إن التدجين المضاعف مع اختزال المكان والزمان الاجتماعيين، والإنتاجية الزائدة؛ كل ذلك يقود إلى نمط اجتماعي جديد (٣٨٣).

وعن الانتقال من المقاومة إلى الأزمة فالتحول، يذكر الكتاب أنه سبق وأشار إلى أنه اعتبر الحرب الفيتنامية انحرافاً عن المشروع التأسيسي للولايات المتحدة، وعن توجُّهها نحو الامبراطورية، لكن الحرب تعبِّر أيضاً عن رغبة الفيتناميين بالحرية. وقد مثلت حرب فيتنام منعطفاً حقيقياً في تاريخ الرأسمالية المعاصرة؛ إذ هي بؤرة رمزية لكل النضالات (٣٨٤)، وقد كان النظام الرأسمالي في أواخر الستينات غارقاً في أزمة، والأزمة، حسب ماركس، تتطلب من الرأسمال تعديل مساره نتيجة الضغوط التي تمارسها البروليتاريا، والأزمة في حينه ما كانت من صنع الرأسمال وحده، بل حصيلة الصراع البروليتاري نفسه (٣٨٥). ففي البلدان الرأسمالية كان هناك هجوم عمالي شديد الكثافة، كما كانت أيضاً ضد الأنظمة الانضباطية للعمل الرأسمالي: من رفض عام للعمل إلى رفض للعمل في المصنع تحديداً، وضد الإنتاجية، كما ضد أي نمط من أنماط التطور والتنمية القائمة على زيادة الإنتاجية. وقد ساهمت هذه المواجهة في نسف التقسيمات الرأسمالية لسوق العمل مما أدى

إلى الانفصال والتمييز على أساس العرق والعنصر واللون، وتعززت نتيجة ذلك حركية سوق العمل مما ساهم في تدجين رأس المال المتمثل في تأمين الأجور الاجتماعية المضمونة، وتوفير مستوى عالٍ من الرفاه، في مواجهة القيادة والتحكم الرأسماليين، وبصورة مباشرة ضد التنظيم القسري للعمل الاجتماعي (٣٨٦).

وقد كان الهجوم العمالي سياسياً حتى عندما كانت الممارسات الجماهيرية، خاصة الشبابية منها، تبدو غير سياسية، وما لبثت النضالات الفلاحية والبروليتارية في البلدان التابعة، هي الأخرى، أن فرضت الإصلاح على الأنظمة السياسية المحلية والدولية، فحصلت الزيادة المفاجئة لتكاليف المواد الخام والطاقة والسلع الزراعية في الستينات والسبعينات، وكان ذلك أحد أعراض هذه الرغبات الجديدة؛ والضغط على الأجور لدى البروليتاريا العالمية (٣٨٧)، وساهم ذلك في نسف الاستراتيجيات الرأسمالية المعوَّل عليها في تراتبيات تقسيم العمل الدولي لإعاقة وحدة البروليتاريا العالمية (٣٨٨)، ونزوعها الدائم نحو التوحد (٣٨٩). ومع تراكم النضالات ظهر قصور وجهات النظر العالمثالثية، على الرغم من فائدتها المحدودة في البداية، فإمكانية الثورة ليست محصورة في العالم الثالث (٣٨٩).

تأسست الإدارة الرأسمالية، التي انطلقت من بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، على:

١) الهيمنة الشاملة للولايات المتحدة على جميع البلدان غير الاشتراكية مع ليبرالية نسبية، وحرية تجارة، وعيار الذهب.

٢) إشاعة الاستقرار النقدي بين الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية الأخرى، وتحويل الفوائض إلى الولايات المتحدة.

٣) علاقة شبه أمبريالية تفرضها الولايات المتحدة على البلدان غير الاشتراكية، وتراكم أرباح فاحشة لديها (٣٩٠).

وكانت أدوات بريتون وودز هي المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحتى بنك الاحتياطي الأميركي، بعد أن كان النظام النقدي بيد القطاع الخاص كمصرف إنكلترا، وكان نظام الهيمنة النقدية الأميركية هو الوجه المالي لهيمنة الصفقة الجديدة (New Deal) (٣٩١).

وما لبثت آلية بريتون وودز أن غرقت في بحر الأزمة، حين قادت نضالات نقابات عمال أميركا وأوروبا واليابان إلى رفع كلفة الاستقرار والنزعة الإصلاحية، وحين بدأت النضالات المعادية للأمبريالية والرأسمالية، في البلدان التابعة، تقوِّض عملية انتزاع الأرباح الفاحشة. واختل ميزان التجارة الأميركية لصالح أوروبا واليابان، ونشأ سوق اليورو دولار، الذي كان بمثابة طبع أوراق نقدية لتمويل اختلال الميزان التجاري، وساهمت الحركات الطلابية والحركات المعادية لحرب فيتنام في تعميق الأزمة في الستينات، وأصبح الدولار الأميركي غير قابل للتحويل، مما اضطر الحكومة الأميركية إلى فك معادلة الدولار بالذهب، في بداية السبعينات، كما اضطرت الحكومة الأميركية إلى فرض رسوم إضافية (١٠ في المئة) على السلع الواردة إليها، بما يتناقض مع مبدأ التجارة الحرة، وكان طبع الأوراق النقدية (سوق اليورو دولار) بمثابة تحويل لديون أميركا على أوروبا (٣٩٢).

وصارت أزمة السبعينات رسمية وهيكلية. وغرق النظام العالمي في بحر من الفوضى، ولم يبقَ غير الهيمنة الأميركية، كما لم يبقَ لهذه الهيمنة غير طريق واحد هو القمع الشديد النظافة، وكل أزمة اقتصادية تنطوي على طاقة تحوُّل، كما زعم كارل ماركس (٣٩٣). وبالإضافة إلى

الخيار القمعي في المواجهة بين رأس المال ونضالات الستينات والسبعينات، كان هناك التمييز بين العمال المضمونين وغيرهم، والفصل التراتبي داخل كل دولة، والاستخدام القمعي للتكنولوجيا (٣٩٤)؛ القمع الممارس عبر التحكم القديم يلجم الهجمة العمالية، لكنه يدمر الذات، فكان تغيير تركيبة البروليتاريا بالذات من أجل استيعابها والتحكم بها (٣٩٥).

تقوم البروليتاريا فعلاً باختراع جملة الأشكال والصيغ الاجتماعية والإنتاجية التي سيضطر رأس المال إلى تحقيقها، وتنهزم البروليتاريا، لكن أهدافها تتحقق في المرحلة اللاحقة. وقد استطاعت الولايات المتحدة الحفاظ على هيمنتها بفضل البروليتاريا الأميركية لا بفضل الرأسمالية الأميركية. فالصدامية البروليتارية أهم من مستوى تمثيلها، وتعتمد قدرتها الإبداعية الخلاقة على الكتل السكانية خارج المصنع (٣٩٦).

وكان لا بد لرأس المال من التصدي للإنتاج الجديد للكيان البروليتاري الذاتي، ولا بد له من الرد على هذا الإنتاج (٣٩٧). وكان الأسلوب الثاني للرد على الأزمة الرأسمالية يتعلق بالبيئة؛ فقد بدا لعدد كبير من المراقبين، منذ بداية القرن العشرين، أنَّ ناقوس الموت قد دق، إذ استنفرت الرأسمالية الكرة الأرضية لأغراضها، وقد اعتبرت روزا لوكسمبورغ أن رأس المال اعتمد دائماً على التوسع خارج إطاره، وعلى البيئة اللارأسمالية لتحقيق القيمة الزائدة ورسملتها، واعتمد نقد الرأسمالية على وعي بيئي.

لكن الرأسمالية ما زالت معافاة في أواخر القرن العشرين، مما يطرح السؤال حول كيفية التوفيق بين ذلك وبين عمل تحليلات بداية القرن. ويزعم البعض أن الأمبريالية لم تعد رأسمالية، وأنها أصلحت

نفسها، وأعادة المنافسة والمصالحة على البيئة اللارأسمالية، كما يزعمون أن الاستنزاف للبيئة لم يكن وشيكاً، وأن لحظة الكارثة ما زالت بعيدة بما يتنافى مع القول بمحدودية الموارد البيئية، وأن انهيار الاتحاد السوفياتي يتيح توسعاً أفقياً أمام الرأسمالية، ويضيفون قائلين إن التوسع العمودي لرأس المال، عن طريق التنظيم التكنولوجي، يجعل من الطبيعة كلها رأس مال، أو أنه يخضعها خضوعاً كاملاً لرأس المال (٤٠٠).

إن اتساع التحولات الذاتية لقوة العمل، اتساع دائرة الرفاه وتعميم الانضباط، في البلدن المسيطرة والتابعة، خلال الستينات والسبعينات، أدى إلى خلق هامش حرية جديد لجمهور الكادحين. فقد ارتفعت قيمة العمل الضروري (الأجور)، والارتفاع يتحدد اجتماعياً وتقرِّره النضالات، وتقلَّص معدل الربح، وانفسح مجال الحرية للعمال، وتزايد رفض النظام الانضباطي (٤٠٢). فقد كانت لأشكال التجريب الثقافي في الستينات آثار اقتصادية عميقة (٤٠٣)، لكن الحركات الاجتماعية الجديدة أخفقت في رؤية القوة العميقة للحركات الاقتصادية. إن نظام الإنتاج ـ نظام إنتاج الذات قبل كل شيء ـ كان يتعرَّض للتدمير، في حين كان نظام آخر يتم إبداعه بفضل تراكم النضالات الهائل (٤٠٥)، وينبئ بروز ذاتية جديدة بحدوث إعادة هيكلة في الإنتاج بتحوله من الفوردية إلى ما بعد الفوردية، وبتحوله من الحداثة إلى ما بعد الحداثة (٤٠٦).

وقد انهار الاتحاد السوفياتي الذي كان كينزياً اشتراكياً، فوردياً، تايلورياً، بسبب غياب المرونة الناتج عن تخلفه في حقل الاتصالات والمعلوماتية؛ فقد جاءه تحدي ما بعد الحداثة من داخله (٤٠٧)، وكان مجتمعاً ديكتاتورياً بيروقراطياً أكثر منه شيوعياً توتاليتارياً، وقد واجهته

البروليتاريا برفض العمل، كما في البلدان الرأسمالية (٤٠٩). وما كان الجهاز البيروقراطي السوفياتي قادراً على بناء الترسانة الضرورية لتعبئة واستنفار قوة العمل الجديدة في ما بعد الحداثة (٤١٠).

وفيما يتعلق بنشر ما بعد الحداثة، أو إضفاء الصفة المعلوماتية على الإنتاج، يذكر الكتاب ثلاثة نماذج اقتصادية في التاريخ: الزراعة، والصناعة، والخدمات المعلوماتية (٤١٢).

والحداثة هي الانتقال من الأول إلى الثاني، أما ما بعد الحداثة فهو الانتقال من الثاني إلى الثالث (٤١٣). ولا تستطيع المؤشرات الكمية أن تلتقط التحولات الكيفية والتراتب الجديد، إذ لا يسير الجميع على الخط نفسه (٤١٤)، وعلاقات النفوذ والقوة عبر المجال الاقتصادي بمجمله هي الأساس، فالبلدان المسيطِرة تتحدد لا بعوامل كمية معينة ولا من خلال بُناها الداخلية، بل تتحدد بفعل موقعها المسيطِر في العالم، بينما يفترض خطاب التنمية الاقتصادية تطوراً واحداً لجميع البلدان (٤١٥). أما الاقتصادات التابعة فيمكن أن تتغير وتنمو، لكنها تبقى تابعة في النظام العالمي، ولا تصل إلى الشكل الموعود لأي اقتصاد متطور، بينما يكرر منظرو التخلف أوهاماً مشابهة (٤١٦).

وينطلق كل هؤلاء من ادعاءين تاريخيين صحيحين، لكنهم يصلون إلى استنتاج خاطئ. صحيح أن التخلُّف تم خلقه والحفاظ عليه عبر فرض النظم الكولونيالية، أي أشكال السيطرة الأمبريالية، وعن طريق الإدماج بالشبكة العالمية للاقتصادات الرأسمالية المتطورة. وصحيح أن الاقتصادات المتطوِّرة قد طوَّرت بُناها وهياكلها في عزلة نسبية، لكن الاستنتاج بأن الاقتصادات المتخلِّفة يمكن تطويرها في عزلة نسبية عن النظام العالمي هو استنتاج خاطئ، ويخطئ الذين يرفعون راية التنمية المستقلة كبديل عن التنمية الزائفة التي يروِّج لها في البلدان المتطورة

(٤١٧)، والبلدان المتطورة نفسها تعتمد الآن على النظام العالمي، ولا تستطيع الانفصال أو الانعزال عنه (٤١٨).

أدى التحديث إلى تحويل الزراعة إلى المصنع، غير أن التحديث بات منتهياً. وكما حدثت الهجرة من الزراعة إلى الصناعة، تحدث الهجرة الآن من الصناعة إلى الخدمات. وكما قامت الصناعة بتحويل الزراعة، تقوم المعلوماتية بتحويل الصناعة وتجديد شبابها، ويتم التعامل مع التصنيع وكأنه خدمة (٤١٩). ومن الخطأ التمسك بالفهم الخطي للتطور، فالبلدان التابعة عاجزة عن اتباع النموذج الغربي (٤٢٠)، وحين يجري تصدير رأس مال ثابت، فإن ذلك يتم في أعلى مستويات التطور والإنتاجية. وتصدير مصنع فورد موديل الثلاثينات من الولايات المتحدة إلى البرازيل لا يعني أن موقع البرازيل الآن في النظام العالمي، هو كما كان موقع الولايات المتحدة في هذا النظام بالنسبة لعلاقات القوة. وما عاد التحديث هو مفتاح التقدم والمنافسة (٤٢٢)، فالاقتصاد الإيطالي لم يُكمل منذ الخمسينات مرحلة معينة (التصنيع) قبل الانتقال إلى أخرى (المعلوماتية) (٤٢٣)، وبالإمكان دمج المراحل في كيان هجين مركب يتباين، لا من حيث النوع وحسب بل من حيث الدرجة على مدى الكرة الأرضية (٤٢٤).

ينطوي الانتقال إلى اقتصاد المعلومات على تغيير في نوعية العمل وطبيعته، من النموذج الفوردي إلى التويوتي. فالاستجابة في الفوردية هي من المصنع إلى السوق، وفي التويوتية هي من السوق إلى المصنع (٤٢٥)، ولا يتمخض إنتاج الخدمات عن صناعة مادية ومعمرة، فالعمل الموظف فيه يعتبر لامادياً ـ عملاً ينتج بصناعة لامادية كخدمة معينة أو سلعة ثقافية أو اتصال (٤٢٦). وفي مرحلة سابقة كان الناس يتصرفون مثل الآلات، أما الآن فهم يتصرفون مثل الكومبيوتر (٤٢٧). والعمل غير المادي، حسب

رايخ، رمزي - تحليلي، هو عمل مجرد، تواصل - يخلق الشعور ويوظفه، والتواصل يمكن أن يكون فعلياً أو افتراضياً (٤٢٩).

ومن الممكن التمييز بين أنماط ثلاثة من العمل اللامادي: ١) ما تم إدخاله في الإنتاج الصناعي، ٢) إلى المهمات الرمزية التحليلية، ٣) إنتاج العواطف وتوظيفها. والتعاون متأصل في صلب العمل نفسه (٤٣٠)، وهو ليس مفروضاً من الخارج، كما في أشكال العمل السابقة، بل هو كامن في النشاط العملي بالذات. وما يميز الانتقال من الصناعة إلى المعلوماتية هو لامركزية الإنتاج. وفي حين تميزت الحداثة بالهجرة نحو المدن، أي نحو المركز، فإن ما بعد الحداثة يتميز بلامركزية الخدمات (٤٣١). ويتم الانتقال من خط التجميع إلى الشبكة (٤٣٢)، ويتحرر الإنتاج من المكان (٤٣٣). وتتشابك المشروعات أفقياً بعد أن ساد الاندماج العمودي في المجتمع الصناعي. ويؤدي تحرر الإنتاج من المكان كما الحركية المتزايدة لرأس المال إلى إضعاف قدرة العمل على المساومة؛ فقد كان الإنتاج الفوردي مقيداً بالمكان بكتلة سكانية محددة إقليمياً (٤٣٤)، لكن لا مركزية الإنتاج، ونشر عملياته تؤديان إلى ضرورة مركزة التحكم بالإنتاج. فالمركزة على صعيد القيادة والتحكم تتيحها شبكات الكومبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات (٤٣٥). وتشبه الشبكات الجديدة (البنية التحتية للاتصالات والكومبيوتر) شبكة الطرق الرومانية (٤٣٦)، والأصح أنها أشبه بالسكك الحديدية، وحتى هذه لعبت دوراً خارجياً في الإنتاج الأمبريالي الصناعي، أما البنية التحتية المعلوماتية فهي داخل العمليات الإنتاجية. وهناك مزاوجة بين آليتين: ديموقراطية (الأنترنت) وطغموية (البث الإذاعي) (٤٣٧). إن البنى التحتية المعلوماتية الجديدة كيان هجين يجمع بين النموذجين، بين الديموقراطية الجديدة وبين اللامساواة والاقتصاد (٤٣٨).

لقد تعاقبت موجات المِلْكية العامة ثم الخصخصة عبر التاريخ، وجرى توسيع الملكية العامة كلما كان ذلك ضرورياً من أجل التراكم، ثم يجري تسليمها إلى حيتان المجتمع الزراعي الصناعي (٤٤٠)، والآن يجري خصخصة دولة الرفاه، بعد صعودها في القرن العشرين، ولا تعيش أنظمة السوق الليبرالية الجديدة إلا على عمليات الاستيلاء، ويتم استبدال العلاقة الكامنة في العام والمشاع بالسلطة المتسامية للملكية الخاصة.

لسنا بصدد البكاء على التدمير والاستباحة، نحن نشارك اليوم في مشاعية أعمق وأكثر جذرية بالمقارنة مع أية مشاعية سابقة في تاريخ الرأسمالية. إننا نشارك في عالم إنتاجي مؤلف من شبكات اتصالاتية اجتماعية من خدمات متفاعلة ومن لغات مشتركة، وبات الإنتاج يعني، بصورة متزايدة، بناء التعاون والأرضيات التواصلية المشتركة (٤٤١).

لقد بات أساس المفهوم الكلاسيكي الحديث للملكية الخاصة متفسخاً إلى حدود معينة وذائباً في بوتقة نمط إنتاج ما بعد الحداثة، إنتاج قائم على التواصل والتفاعل (٤٤٢)، فالمشاع ليس إلا التجسيد الحي للجمهور وإنتاجه وتحريره، والشر هو في الملكية الخاصة، والخير هو في المشاع (٤٤٣).

وعن التأسيس المختلط، يقول الكتاب إن العلاقات بين الرأسماليين والدولة لا تكون عدائية إلا عندما ينظر إليهم كأفراد، فجدلية العلاقة بين الدولة ورأس المال تتغير (٤٤٤). فعندما كان النظام الرأسمالي يرسِّخ أقدامه في أوروبا في القرنين ١٨، ١٩، كانت الدولة تتولى إدارة شؤون رأس المال الشامل، غير أنها بقيت بعيدة نسبياً عن التطفل، وكانت تلك مرحلة ذهبية تتميز بالمنافسة في الداخل بين رأسماليين صغار نسبياً، أما في الخارج فقد كان رأس المال يعمل دون قيود من الدولة (قبل انتشار

الدولة القوية)، وكانت الشركات الرأسمالية تتمتع بالسيادة في الأقاليم (٤٤٥).

وتنامت التروستات والكارتيلات في المرحلة الاحتكارية في القرين ١٩ و٢٠ (٤٤٦)، ما شكَّل تهديداً مباشراً لسلامة النظام الرأسمالي، وتقويضاً لقدرات الدولة الإدارية، ووضعت الاحتكارت مصالحها فوق مصلحة رأس المال الجماعي، وتفجرت سلسلة من النضالات، مما اضطر الدولة إلى وضع الاحتكارات تحت السيطرة، وذلك لحماية رأس المال الشامل من الرأسماليين المنفردين (٤٤٧).

وفي المرحلة الراهنة تنهزم الدولة أمام الرأسمال الاحتكاري وتخضع له، ويعتبر المنظرون اليساريون أن ذلك يعرِّض مصير البشرية للخطر، لكن الرأسمال هو الذي يجب أن يخاف من التجارة الحرة التي يروج لها، إذا توقفت الدولة عن إدارة شؤون رأس المال الشامل. ففي غياب الدولة، يفقد الرأسمال وسيلة إظهار مصالحه وتحقيقها، ويؤدي فقدان السيادة القومية ـ الوطنية إلى تلاشي استقلالية السياسة (٤٤٨)، ولا يتحقق الإجماع إلا عن طريق ما هو اقتصادي، والقوى الاقتصادية والشركات لا القوى السياسية هي التي تمسك بنظام التحكم، وما يختفي هو استقلال السياسة لا السياسة بحد ذاتها. ويتدهور الفضاء السياسي المستقل، الذي يمكن للثورة أن تظهر فيه، داخل النظام الوطني القومي، أو حيث يمكن تحويل الفضاء الاجتماعي عبر استخدام الدولة (٤٤٩).

تتلاشى أشكال المقاومة التقليدية، كالمنظمات العمالية، وتدمج وظائف الدولة الديموقراطية بالشركات العابرة للحدود القومية، وتتعرض الدولة للتدمير الذاتي، ويتم نقل الوظائف التأسيسية والدستورية إلى مستوى آخر، مستوى فوق ـ قومي، لمنظمات فوق قومية. ويتشكل الهرم فوق القومي من ثلاث طبقات:

١) قمة الهرم، الولايات المتحدة التي تحتكر الهيمنة على الاستخدام العالمي للقوة تحت مظلة الأمم المتحدة، ومعها مجموعة الدول المتحكمة بالأدوات النقدية العالمية الرئيسية والقادرة على ضبط المبادلات الدولية (مجموعة الدول السبع، دافوس ـ نادي باريس، نادي لندن) (٤٥٠).

٢) طبقة ثانية من شبكات تنشرها الشركات العابرة للحدود القومية عبر السوق العالمية (شبكات تدفق رأس المال والتكنولوجيا والسكان)، وهذه تقوم بنفخ الروح في الصرح الجامد للسلطة المركزية، وتتبعها المنظمات الإقليمية (٤٥٢).

٣) جماعات تمثيل المصالح الشعبية في الترتيب العالمي، التي تقوم بوظائف اجتماعية وبوظائف إضفاء الشرعية، إضافة إلى دول تابعة وثانوية، والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية والأصوليات الإسلامية والمسيحية، ثم المنظمات غير الحكومية، وهناك ١٨٠٠٠ منظمة غير حكومية في العالم؛ وما تمثله هذه المنظمات هو القوة الحيوية الكامنة في أعماق الناس، في صلب الشعب، لتحويل السياسة إلى مسألة عامة، إلى الحياة بكل عموميتها (٤٥٣).

إن هذا الوصف التجريبي للامبراطورية المعاصرة شبيه بالوصف النظري للامبراطورية الرومانية لدى بوليبوس. فالهيكلية التي تتشكل من ملكية وأرستقراطية وديموقراطية يقابل كلاً منها الوحدة والدولة، والأرض والجيش والمال، والسلطة المدنية، على التوالي (٤٥٩)، وقد تحولت هذه التركيبة من كيانات إلى وظائف عند العلم السياسي الحديث، من مونتسكيو إلى الفيدراليست، وهذه الوظائف هي السلطات التنفيذية والقضائية والتمثيلية، لكن بوليبوس أقرب إلى الواقع الحالي من التراث الليبرالي الحديث (٤٦٠).

ومن الممكن القول إن تجربتنا مع تأسيس (تشكيل) الامبراطورية ليست إلا مع تطور وتعايش الأشكال السيئة للحكم بدلاً من أشكاله الجيدة. فالملكية صارت بوليسية عالمية، واستبداداً وطغياناً بدلاً من مشروع وحدة السلطة، والأرستقراطية العابرة للحدود القومية تبدو أكثر ميلاً للمضاربة المالية منها لفضيلة المبادرة، فهي طغمة طفيلية. والقوى الديموقراطية تبدو أشبه بمؤسسات نقابية تختزن مجموعة من الخرافات والأصوليات التي تنضح روحاً محافظة، إن لم تكن مغرقة في الرجعية، لكن امبراطورية اليوم ليست محددة بنموذج بوليبوس، ومن الضروري فهمها من منطلقات بعد حداثية، أي تجاوز النموذج الليبرالي الحديث إلى دستور (أو تأسيس) مختلط (٤٦١)، ذلك أن روما غير موجودة في الامبراطورية الحديثة، والكيان الملكي ذاته متعدد الأشكال ومنتشر مكانياً، والأرستقراطية مندمجة بالملكية، وهناك قناة رأسية بين الإنتاج وبيعه، بين الإنتاج والمستهلك (٤٦٢).

إن عمليات التهجين أصبحت عنصراً أساسياً مركزياً ومحدداً من عناصر تشكيل إدارات الإنتاج والتداول، وما بدا خليطاً صار تهجيناً (٤٦٣). ومن نموذج الضبط والتحكم إلى نموذج الرقابة والإشراف يبدو «لامكان» السلطة، وفي الفضاء الهجين للسلطة، ما يزال الكبت حضوراً دائماً (٤٦٤).

في ظل الدستور الجديد تؤدي الشبكات إلى تحولات ثلاثة:

١) ضمان الشبكة وتحكُّمها العام لشل قدرة العمل في مواجهة أهل السلطة.

٢) الادعاء بالتوزيع العادل والمكافأة السخية بما يمكِّن الشبكة من إراحة النظام الاقتصادي الرأسمالي.

٣) إنتاج أوجه الاختلاف والتباين، وتمكين الفروق من أداء دورها داخل النظام (٤٦٦).

وعلى كل كيان ذاتي أن يصبح ذاتاً خاضعة مؤهلة لإعادة فتح جميع المناورات الدستورية وسائر أشكال التوازن، فالأزمة فعلية وحقيقية، وربما وصلت إلى الثورة في آخر المطاف (٤٦٧).

إنه مجتمع المشهد، منظومة متماسكة ومبعثرة من الصور والأفكار التي تنتج وتنظِّم خطاباً ورأياً عامين. والمجال العام، ذلك الميدان المفتوح للتبادل والمشاركة السياسيين، يتبخر ويتلاشى تماماً (٤٦٨). وما الخطاب السياسي إلا صرخة ترويج مدوزنة، كما أن المشاركة السياسية ليست إلا عملية انتقاد واختيار بين سلسلة من الصور المعروضة للاستهلاك، وليس ثمة مركز تحكّم يملي المشهد أو الصورة، غير أن الصورة أو المشهد يعمل ويتحرك عموماً كما لو أن هناك نقطةً مركزيةً للتحكم (٤٦٩).

إن النظريات التآمرية صحيحة وزائفة في آن معاً؛ فالخوف عند هوبس يفيد النظام الاجتماعي ويضمنه. الخرافة تثير الخوف (٤٧٠)، والمشهد يفتح أبواب الإمكانية الحقيقية لقلب النظام ويوفر طاقات جديدة لصالح الثورة (٤٧١).

وعن السيادة الرأسمالية، أو إدارة التحكم بالمجتمع العالمي، يعتبر الكتاب أن السيادة حدود ثابتة يضاف إليها تسامي السلطة (٤٧٢)، والرأسمالي يعمل على إلغاء الحدود، وعلى أن يكون تسامي السلطة عبره (٤٧٣)، ولا يطالب الرأسمال بسلطة متسامية بل بآلية تحكم (٤٧٤)؛ وهكذا يتضارب تسامي السيادة الحديثة مع كمون رأس المال (٤٧٥).

فهم هيجل، نقلاً عن كتّاب اقتصاديين بريطانيين، المجتمع المدني

كتوسط بين المساعي الأنانية لرهط من الأفراد الاقتصاديين، وبين المصلحة الموحدة للدولة، فالمجتمع المدني توسُّط بين الكثرة (الكامنة) والواحد (المتسامي). كان المجتمع المدني ميدان تحول السلطة الحديثة إلى حالة كمون (نزولاً إلى مجتمع رأسمالي)، وفي الوقت نفسه ميدان حركة معاكسة لعملية تحول المجتمع الرأسمالي إلى حالة تسامٍ صعوداً إلى مرتبة الدولة، غير أن المجتمع المدني، في أيامنا هذه، لم يعد نقطة توسط ملائمة بين رأس المال والسيادة؛ فالبنى والمؤسسات التي يتشكل منها باتت اليوم متلاشية تماماً (٤٧٦). إن اضمحلال المجتمع المدني يصاحب عملية العبور إلى مجتمع الانضباط إلى مجتمع الرقابة، ومؤسسات المجتمع المدني، كالمدرسة والعائلة والمستشفى، هي الآن في أزمة (٤٧٧).

إن الانضباط إلزام داخلي، كما يقول هوبز (٤٧٨)، والعبور إلى مجتمع الرقابة لا يعني نهاية الانضباط، إذ إن ممارسات الانضباط تتوسع بقدر أكبر في مجتمع الرقابة؛ وتتداخل جميعها في إنتاج للذات؛ والإنتاج المنمط للذات في المجتمع الحديث يشبه استخدام قطع الغيار (٤٧٩). إن الذاتيات في مجتمع الرقابة غير ثابتة الهوية، إذ هي ذات حركية ومرونة مع انهيار أسوار الحداثة، ويحمل الفرد عدة هويات في المجتمع الحديث (مجتمع الانضباط)، ولا يحمل أية هوية في مجتمع التحكم، بل يحمل الهويات جميعاً (٤٨٠).

تنهار الحواجز في الإطار القومي وعلى المستوى العالمي عند انتقال السيادة إلى مستوى الكمون، ويتزامن ذبول المجتمع المدني والأزمة العامة للمؤسسات الانضباطية مع انحسار الدولة القومية بوصفها حدوداً فاصلة وناظمة لانقسامات الحكم في العالم، ويسير نشوء مجتمع التحكم العالمي، الذي يزيل نتوءات وأثلام الحدود القومية، جنباً إلى

جنب، مع تحقق السوق العالمية، ومع اكتساب المجتمع العالمي صفة رأسمالية حقيقية، فما الأمبريالية إلا آلة تثليم، أما السوق العالمية فهي تطلب فضاءً أملَس (٤٨١).

إن الأمبريالية مرشحة لقتل رأس المال إن لم يتم التغلب عليها، وتحقق السوق العالمية يعني نهاية الأمبريالية (٤٨٢)، وإن مقولة المركز والأطراف، عند سمير أمين ووالرستين وآخرين، تسلط الضوء على العمليات الموحدة للتطور الرأسمالي، لكنها تنجح أيضاً، وهذا هو الأهم، في الاهتداء إلى الوحدة المحتملة لمعارضة دولية متزايدة وإلى الترافد بين سائر البلدان والقوى المعادية للرأسمالية (٤٨٤)، لكنه في إطار وحدة السوق العالمية اللامركزية، ما عادت الانقسامات الجغرافية بين الدول القومية، أو حتى بين المركز والأطراف، وبين مجموعتي الدول القومية في الشمال والجنوب، كافية لإدراك التقسيمات والتوزيعات الحاصلة على الأصعدة الإنتاجية والتراكمية والاجتماعية (٤٨٥).

قد يعترض البعض على إعلان موت الدولة القومية التي كانت أداةً بيد المضطهدين وسلاحاً لصالح معذبي الأرض (٤٨٥)، لكن الحنين إلى الدولة القومية أمر خاطئ، فالأمة تحمل في أحشائها سلسلة من الأيديولوجيات القمعية (٤٨٦). فالامبراطورية تتميز بالقرب الشديد بين كتل سكانية غير متكافئة من حيث عدم المساواة فيما بينها، إذ يلغى المكان، ويصبح الخارج مطلقاً (٤٨٧). إن استراتيجية الامبراطورية هي خفض سعر العمل، فثمة عمل أكثر وأجور أدنى (٤٨٨)، والبلدان التي تحافظ على سعر العمل تعاقب، والخوف سلاح بيد الشركات العملاقة، والخوف من البطالة والفقر سلاح للحفاظ على الصراع داخل صفوف البروليتاريا.

وعن الإدارة الامبراطورية، يقول الكتاب إن إدارة الغايات السياسية تميل إلى أن تكون منفصلة عن إدارة الوسائل البيروقراطية (٤٩٠). فالإدارة الامبراطورية تميل إلى العمل كآلية نشر وتفريق بدل أن تساهم في الاندماج الاجتماعي (٤٩١)، ويكسب العقل الإداري الشرعية من خلال وسائل غير متجانسة وغير مباشرة، دون استراتيجية أساسية (٤٩٢)، فالمهم بالنسبة للإدارة الامبراطورية هو فعاليتها المحلية (٤٩٣).

ينفصل التحكم الامبراطوري عن الإدارة، بعكس الأنظمة الحديثة، وهو يتجاوز الأساليب الانضباطية إلى ما هو سياسي بيولوجي. ولم يعد الشعب كمفهوم قادراً على أداء وظيفة التحكم، فهوية الشعب تستبدل بها حركية الجمهور ومرونته وتمايزه الأبدي، وتتعرى فكرة مشروعية السلطة (٤٩٥).

يحدث التحكم الامبراطوري من خلال وسائل ثلاث:

١) القنبلة التي تدار من واشنطن، وهي تقابل الملكية؛

٢) المال، وهو يدار من نيويورك، ويقابل الأرستقراطية؛

٣) الأثير الذي يدار من لوس أنجلوس وهو يقابل الديموقراطية (٤٩٦).

لقد ولَّت الحكومة الكبيرة إلى غير رجعة، ويشن الجناح المحافظ هجومه على الحكومة الكبيرة في وقت يحتاجها من أجل الثورة المعلوماتية (٥٠٠)، وينافق أنصار العولمة الذين يهاجمون الحكومة الكبيرة، فالصرخة ضدها يجب أن تكون شعارنا لا شعارهم (٥٠١)، فهي الحكومة الامبراطورية الكبيرة والوسيلة الاستبدادية المجردة للسيطرة، ولعملية الإنتاج الشمولية للذاتية. وعلينا تدمير الحكومة

الكبيرة لا وضع اليد عليها، إذ إن ذلك تقليد للاشتراكية. وقد اعتبر ماركس أن الثورات اكتفت باستكمال صرح الدولة، وقد كان بناء الدولة الكبيرة صفقة بين الليبرالية والفاشية والاشتراكية (٥٠٢).

لسنا فوضويين بل نحن أمميون؛ لقد تمت صياغتنا على يد الحكومات الكبيرة، الليبرالية منها والاشتراكية، وقد رأينا بأم العين كيف أن هذا كله يتم إعادة خلقه في الحكومة الامبراطورية، في اللحظة التي نجحت فيها إدارات التعاون الإنتاجي في تمكين قوة العمل، ككل، من تأسيس ذاتها في الحكم (٥٠٣).

انحطاط الامبراطورية وسقوطها

يعتبر الكتاب أن هناك تشاؤمية بخصوص مفهوم التسامي، أي قوة إنشاء الشرعية للدولة، من هوبز إلى هيوم (٥١٣)، والقول بأن على السياسة أن تتعاطى الوجود معناه أنها لا يمكن أن تتركب من الخارج (٥١٤). ومعنى عدم قابلية القياس أن التطورات السياسية للكائن الامبراطوري هي خارج كل قياس يمكن إنشاؤه مسبقاً (٥١٥).

يعتمد نظام الكون على القنبلة للتدمير، وعلى المال لإضفاء القيمة، وعلى الاتصالات للتخويف، وفي ذلك نفي مطلق للعدالة. إنَّ كل القيم، كل العدالة، يمكنها أن تعيش وأن تتغذى من عالم يمكن القياس فيه؛ أما في الامبراطورية فالقيمة تنشأ فيما بعد القياس، فيما يتعدى القياس (٥١٦). فالمكان الجديد هو اللامكان، إذ لا تحديد للمكان في الشبكات؛ ومرجعية متعدي القياس تعود إلى اعتبارية (افتراضية) تدخل في نسيج السياسي - البيولوجي للعولمة الامبراطورية؛ فالاعتباري هو قدرة الفعل (الوجود، الحب، التحوُّل، الخلق) لدى الجمهور؛ هو انتصار الذات على كل ما عداها؛ فيصير الاقتراضي ممكناً، والممكن

واقعياً، وفي ما بعد الحداثة يجري العمل خارج القياس (٥١٧).

إن العمل هو النشاط الإنتاجي للذهن العام وللجسد العام خارج القياس (٥١٨)، والإبداع هو فيما يتعدى القياس، والوجودي في الامبراطوية هو الافتراضي الذي يصير واقعاً. وتبدو الامبراطورية بالنسبة للجمهور طفيلية فارغة (٥١٩)؛ إذ هي موقف سلبي: يفرض النظام بالقسر منعاً للانهيار وضد الفوضى؛ ولديها القنبلة والمال والأثير، وتعود فعالية الامبراطورية لا إلى قدرتها الخاصة بل إلى ارتدادها على الجمهور وإلى ممارسة القمع والتحكم (٥٢٠).

تسقط الامبراطورية عندما تبدأ بالصعود. فالعلاقة الوجودية تفعل أولاً على المكان، وتقاوم الاستحقاق والأمة والهوية والشعب، وذلك عن طريق حركية الجمهور وتنقله الدائم (٥٢١)، وتكسر الفضاء الموضوعي للعولمة أي الرأسمالية. والمحلي رجعي عندما يؤكد على ما هو إثني وقومي وعرقي؛ لكن ربط المحلي بالكوني أمر ممكن. والهجرة تحطِّم الحدود، وتنهي العالم الثالث (٥٢٢). وهناك فرق بين الانعتاق والتحرر؛ والعالم الثالث صنعته الأمبريالية، وهو قد تحطم؛ أما قوة حركية الجمهور فهي الافتراضية لدى الجمهور (٥٢٣)، هي الهجرة العولمية، هي البداوة (٥٢٤). وفي العلاقة بين الإنتاج والحياة، تتحكم الحياة بالإنتاج، ولهذا ليس للقيمة قياس (٥٣٥). وعندما تصير القوة الإنسانية قوة مستقلة تعاونية جماعية، ينتهي ما قبل التاريخ الرأسمالي؛ فقد انتهى ذلك التاريخ، ليظهر الحكم الرأسمالي كمرحلة انتقالية (٥٣٦).

وعن النشوء والفساد يقول الكتاب إن تفسير **بوليبوس** للامبراطورية مغاير للفهم الدائري للتاريخ، حيث تتحول المدينة من طور إلى آخر، من الأفضل إلى الأسوأ، ثم تعود إلى نقطة البداية. فالامبراطورية

مفهومة لا كحلم فوق الزمان والمكان الكونيين، بل كحركة تجمع الأمكنة والأشياء الزمنية من خلال القوى الاجتماعية التي تسعى للتحرر (٥٣٧)، وقد كان ميكافيللي هو مَنْ نبَّه إلى تناقض الامبراطورية (٥٣٨). والخيار ليس بين الحكومة والفساد، أو بين الامبراطورية والانحطاط، بل هو بين الحكومة المتجذرة اجتماعياً وبين الحكومة المؤسسة على التسامي والقمع، فحتى جنكيز خان وتيمورلنك كان لديهما بعضٌ من الديموقراطية (٥٣٩).

تتشكل أوروبا من أنظمة أمبريالية لاامبراطورية؛ لكن مفهوم الامبراطورية بقي مستمراً، مع ذلك، في أوروبا، والمكان السري لتحديد الامبراطورية يكمن في الديموقراطية (٥٤٠)، ولا تستطيع مؤسسات السيادة الحديثة مسايرة القوى الحية للديموقراطية الجماهيرية.

إن تشكُّل الامبراطورية ضد قوى أوروبا هو نبأ سار، والجمهور قوة إنتاج ومنبع قيمة لا يمكن احتواؤه. وقد أعاد مفكرون فرنسيون في الستينات قراءة **نيتشه** (٥٤٢). وما تجاوز الحداثة إلا تجاوز التسامي الأوروبي (٥٤٣). وقد اعتبرت **حنا أرندت** أن الثورة الأميركية متفوقة على الثورة الفرنسية، لأن الأولى مثَّلت الحرية بينما كانت الثانية صراعاً على الثورة واللامساواة؛ فأميركا تجديد للامبراطورية (٥٤٤). وكان إنقاذ أوروبا في الحربين العالميتين خلاصاً لها على صعيد الثقافة والسياسة أيضاً (٥٤٥)؛ فقد تنافست أوروبا حول التأمرك؛ فحتى لينين، وحتى كتابات غرامشي حول الأمركة والفوردية، كانت إسقاطاً لأزمة أوروبا على أميركا؛ فالأوروبيون لا يريدون الاعتراف بأزمتهم (٥٤٦).

إن أيديولوجيات نهاية التاريخ تكمل الحلقة الامبراطورية الأميركية، وتنهي التاريخ. وفكرة الامبراطورية الأميركية كإنقاذ لليوتوبيا خاطئة. فقوتها لا موقع أو مركز لها، بل هي قوة موزعة على شبكة. وما من

وسيلة لتجاوز الأزمة سوى إعادة مكان الذات أنطولوجياً، وأهم تغيير هو ما يحدث داخل الإنسان. ونهاية الحداثة هي نهاية السعي لإيجاد الذات خارج التعاون، خارج الجماعة، وخارج العلاقات المتناقضة لكل شخص في اللامكان (٥٤٧).

إن الامبراطورية ليست إقليماً، ولا بد من تجاوز التشويش الحاصل عن تمييزات الاقتصاد السياسي. فالإنتاج لم يعد متميزاً عن التكاثر (إعادة الإنتاج)، وقوى الإنتاج تندمج في علاقات الإنتاج، والرأسمال الثابت يندرج في الرأسمال المتغيِّر، والذوات الاجتماعية منتجون ونواتج، ولا شيء خارج هذا الكيان يلغي الاستغلال؛ والاستغلال هو مصادرة التعاون ونفي الإنتاج اللغوي، والأزمة هي التعايش مع الشمولية بعد الحداثية للإنتاج الرأسمالي: الأزمة كامنة في كل لحظة من لحظات هذا النظام (٥٤٨)؛ الأزمة داخلية ومستدامة (٥٤٩).

إن التوهم بأن الرأسمالية طبيعية ينبع من عدم فهم السياسي ـ البيولوجي، ومن عدم إدراك القوة الافتراضية عند الجمهور. ونستطيع الخروج من الأزمة بالغوص في السياسي ـ البيولوجي، وبإنتاج الذاتية؛ وما ذلك، من وجهة نظر الرغبة، إلا الإنتاج الملموس للجماعة الإنسانية في فعل الممارسة (٥٥٠). فالإنتاج هو التكاثر الإنساني، القدرة على النشوء والتوالد. ولا يمكن لقرار تتخذه السيادة أن ينفي رغبة الجمهور، والسياسة ليست ما علمتنا إياه الميكيافيلية الساخرة بل الميكيافيلية الديموقراطية (٥٥٨).

إن النشوء (التكاثر) محرك عالم البيو ـ سياسي، أي الامبراطورية، والفساد ليس مكملاً للتكاثر بل هو نقيضه. والثقب الأسود فراغ، يقبع في جميع مستويات الحكومة (٥٥٩). إن الفساد إهانة، وهو انتفاء الوجود، وفصل الجسد والذهن عما يمكن تحقيقه. وقد كان أوغسطين

سوف يصعق لمشاهدة اللصوص الصغار للقوة النقدية والمالية، ولرؤية الانتقال من تراكم القيمة إلى المضاربات النقدية والمالية (٥٦٠).

إن الرأسمالية نظام فساد يظهر تمامه في محاربة الإرهاب، التي تؤدي إلى فرض حلول لمنازعات إقليمية صغيرة. والفساد ممارسة صرفة للأمر والنهي (٥٦١)، لهذا تنحط الامبراطورية في لحظة صعودها؛ فالفساد يعيق تجاوز القياس.

وعن الجمهور في مواجهة الامبراطورية يقول الكتاب إن النزاعات الاجتماعية التي تشكل السياسة تتواجه مباشرة (دون وساطة)؛ وهذا وجه الجدة التي تميز الامبراطورية (٥٦٣).

والإشكالية هي كيف يصبح الجمهور ذاتاً سياسية، وتشكيل الامبراطورية ليس سبباً بل هو نتيجة للقوى الثورية؛ فالطبيعة الثورية للجمهور تؤدي إلى خلق الامبراطورية على شاكلة الجمهور، لكنها مقلوبة (٥٦٤).

عندما يشتغل الجمهور فإنه ينتج ويعيد إنتاج (تكاثر) عالم الحياة كلها (٥٦٥)، وإن حركة السلع أساس التراكم البدائي، وحركة الأفراد تحطم حواجز القياس، وتحركات الجمهور تعين مضادات جديدة. فحركية الجمهور تعيد مصادرة الفضاء (المكان). ولا يمكن تصوُّر زراعة أميركا وقطاعها الخدماتي دون العمال المكسيكيين المهاجرين، ولا النفط العربي دون الفلسطينيين والباكستانيين وغيرهم من المهاجرين. وستكون جوازات السفر أقل أثراً (٥٦٧). وقد صارت الهجرة الجماعية ضرورية للإنتاج، ويصعب ضبط الهجرة عبر المحيطات (٥٦٨)، كذلك ضبط قوى القوميات والأصوليات. وتبقى الممارسات القمعية للامبراطورية خارجيةً بالنسبة للجمهور وحركته، وتصبح أفعال الجمهور سياسيةً عندما تواجه مباشرة ويتشكل لديها الوعي (٥٦٩).

تعني المواطنية العولمية أن تكون لكل إنسان حقوقٌ كاملة حيث يعيش ويعمل، وحين يقرر الجمهور حماية حقوق المهاجرين، والخطوة التالية هي حماية تدفقهم، وسيقرر الجمهور، إذن، متى وكيف سيتحرك (٦٠٠).

إن تعريف الوقت عند أرسطو متساوٍ، وفي الحداثة مربوط بالقياس؛ والوقت الآن متعلق بالوجود، ففي ما بعد الحداثة لا يقاس العمل (٦٠١). إن نشاط الجمهور وقت متعدٍ للقياس، فهناك بروليتاريا جديدة، والأجر الاجتماعي مدخول مكفول للجميع، فقد صار العمل تعاونياً واجتماعياً بشكل متزايد. وفي المجال الامبراطوري يتطابق الإنتاج والحياة، ويحمل الصراع الطبقي إمكانية الانفجار في كل مجالات الحياة، والإشكالية هي كيف تنفجر أشكال الصراع الطبقي الملموسة (٦٠٣).

عن طريق اللغة والتواصل، تصبح المعرفة ألسنية، والفلسفة إعادة مصادرة للمعرفة، وتتشكل الحياة أو يعاد تشكيلها من خلال النضال بواسطة المعرفة والاتصال (٦٠٤)، ويحدث العبور من الصراع حول معنى اللغة إلى صنع أنظمة جديدة من الماكينات، ويتم تهجين الإنسان بالماكينة (٦٠٥)، وينحل الديكالكتيك الذي يعتبر التوسط لا الحل وإعادة التشكيل. ويتعايش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في واحد هو السياسي ـ الحيوي (٦٠٦)، ويتأكد الحق بالمصادرة، وإعادة المصادرة، والتملك، والولوج الحر، والسيطرة على المعرفة والمعلومات والاتصالات والعواطف؛ فهذه بعض الوسائل الأولية للإنتاج السياسي ـ الحيوي (٦٠٧).

يملأ الجمهور الفراغ الشاسع في قلب الامبراطورية، وتصير الشروط الافتراضية ملموسة، وتبرهن المدينة الأرضية على قوتها في مواجهة مدينة السماء (٦٠٨)، والعامل المهني الذي تحوَّل إلى عامل جماهيري يصبح عاملاً اجتماعياً (٦٠٩)، ويقضي التعاون على حق الملكية، إذ الملكية استبدادية مفسدة (٦١٠).

إن المناضل هو الذي يعبِّر عن الحياة، عن حياة الجمهور، ويحدث الانتقال من التمثيل إلى إعادة التشكيل (النشاط الذي يعيد التشكيل)، وقد علَّمنا القديس فرنسيس إمكانية التمتع بالوجود في مواجهة السلطة والتحكم.

وتبقى الشيوعية والتعاون والثورة شيئاً واحداً (٦١١).

* * *

نقاش وتعليق

يدور هذا الكتاب (الامبراطورية) حول ما بعد الحداثة، وربما كان الموضوع هو السبب في أن الكثيرين من القراء قد وجدوا صعوبة في فهمه؛ ولا غرابة في ذلك، إذ إن معظم الذين كتبوا حول ما بعد الحداثة ما أفلحوا في إيصال أفكارهم للناس بطريقة سهلة الإدراك. والأرجح أن مقولة ما بعد الحداثة لا تتعلق بفكر ذي مغزى حقيقي بمقدار ما تعبر عن أيديولوجيا مغلقة ومحصورة بين عدد محدود من الأكاديميين الذين يكتبون بلغة مجازية؛ وهم يبالغون في ذلك كأنما يخشون أن يفهمهم أحد غيرهم، علماً بأن الفكر الذي يتجاوز الذهن، ذهن القارئ، والذي يصر على البقاء فوقه أو خارجه، هو موضع شك في أن يكون فكراً.

قبل الوصول إلى استنتاجات سلبية أو إيجابية حول الكتاب، يجدر التنويه بأن فكرة «ما بعد الحداثة» تشبه سابقتها، أي فكرة الحداثة، في أن كلاً منهما تتعلق بمرحلة زمنية: **الثانية** تصف المرحلة الممتدة من أواخر القرن الرابع عشر (في أوروبا الشمالية الغربية) إلى النصف الثاني من القرن العشرين، **والأولى** تصف المرحلة التي تليها، وتشمل الحداثة اتجاهات وأفكاراً متناقضة، ملكية أو جمهورية، محافظة وثورية، تحررية وعبودية، إنسانية وعنصرية، ديموقراطية واستبدادية؛ وفيها دول استبدادية وجمهورية، ودول ملكية مركزية ذات حكم مطلق، وجمهوريات قومية ليبرالية وفاشستية، وفيها أيضاً تعاقب مراحل في الفن والأدب والشعر

والعلوم والفلسفة، وسحر وشعوذة، واتجاهات دينية إصلاحية وأخرى مرتدة على الإصلاح؛ وفيها امبراطوريات متعددة القوميات، ودول قومية تدمج سكانها وتضع حداً للاختلاف بينهم؛ وفيها عدد آخر لا يحصى من المتناقضات، وكل ذلك ساهم في توليد الحداثة؛ فهي تصف جميع هذه المتناقضات، حتى إنها لا تصف شيئاً بعينه يمكن أن يقال إنه هو الحداثة، إن كان في الشكل أو المضمون، لكنها تصف مرحلة، وهذا هو الصحيح، وهي مرحلة تخص منطقة واحدة من العالم (أوروبا الشمالية الغربية، التي انضمت إليها الولايات المتحدة في حقبة لاحقة). والتحديد الجغرافي (الإقليمي) لا يقل أهمية عن التحديد الزمني، فكلاهما ضروري كي يجعل من تطور منطقة في العالم، كانت هامشية على مدى معظم الماضي، نموذجاً يُحتذى في بقيته، نموذجاً يجب أن يُحتذى لدى كل المناطق الأخرى. وعندما يكون النموذج (أو يصير) واجب الوجود يصبح تبريره أمراً ممكناً، لأن الضرورة تلغي إمكانية الاحتمالات الأخرى للتطور في مختلف أنحاء العالم.

وما كانت أوروبا هي الأكثر تقدماً في العالم في جميع حقب حداثتها، بل كانت تلهث وراء آسيا حتى عام ١٨٠٠م في الاقتصاد والمعرفة والثقافة، وما تفوقت إلا في القرنين التاسع عشر والعشرين (كما يقول أندريه غوندر فرانك في كتاب «الشرق يصعد ثانية»). وعلى هذا الأساس لا يمكن ربط التقدم بالحداثة، ولا يمكن جعل «الحداثة» نموذجاً يحتذى إلا إذا أُريد التأكيد على المركزية الأوروبية التي يفضحها مارتن برنال في كتابه «أثينا السوداء»، ليبيِّن كيف كانت تزييفاً للتاريخ في اللحظة التي انتصرت فيها أوروبا، فقطعت الجذور، وتمركزت حول نفسها، لتصير في حداثتها امتداداً لتاريخ اليونان والرومان دون بقية العالم. فاليونان أسسوا لحضارة أوروبا الحديثة، وما كان لعلاقتهم القديمة بحضارة الفينيقيين (وبلاد الكنعانيين)

وبحضارة بلاد ما بين النهرين، أيُّ أثر في تطورهم؛ فأوروبا وليدة ذاتها، والحضارات تعبيرات عن جواهر مكنونة؛ أو هي استجابات «ذاتية» للبيئة، إذا أُريد التعبير بشكل أكثر حياء، كما ورد في كتاب «حضارات» لمؤلفه فيليب ـ فيرنانديز أرمستو. وعندما تكون الحضارة وليدة نفسها، وحصيلة التجليات لجواهرها المكنونة، لا حصيلة تطورات تاريخية (اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية) وعلاقات فيما بينها وبين الآخر، فإن التقدم والتأخر مرتبطان بالقوانين ذاتها التي تتحكم بالجواهر، وتكتسب الجواهر صفات أبدية تنطبق عليها المبادئ «العلمية»، وتصير الثقافات تشكيلات بيولوجية أو ما يشابهها، وتتحول إلى أعراق؛ وهذا هو الأساس الذي استندت إليه العنصرية دائماً.

وفي نظر أصحاب هذه النظريات، تقدمت أوروبا لأنها حديثة، وتدفقت عليها الحداثة لأنها تتمتع بشيء لا يوجد عند غيرها، كما يقول ديفيد لاندس في كتابه «ثروة الأمم وفقرها».

ربما كان تعبير الحداثة لا يصف تياراً فكرياً بعينه، ولا اتجاهاً سياسياً محدداً، ولا مضموناً اجتماعياً واحداً دون نقيضه، فإنها، أي الحداثة، تصف مجمل تطور أوروبا الغربية في مرحلة ما. وفي هذا الوصف تكمن المشكلة، فأنت يمكن أن تكون رجعياً أو تقدمياً، يمينياً أو يسارياً، محافظاً أو ليبرالياً، وكل هذه التعابير مصدرها أوروبا؛ لكن المهم هو أن تقلِّد أوروبا، أي تكتسب الحداثة كي تدخل التاريخ. ويصبح التاريخ هو مسيرة الآخرين غير الأوروبيين على الطريق التي سارت عليها أوروبا (والبعض يمكن أن يتسامح مع الآخرين فيقول بإمكانية حرق المراحل)؛ وعندما يدخل الجميع إلى الحداثة يقف التاريخ، ولا تعود هناك حاجة للتطور إلى مرحلة أخرى.

هكذا تصبح أوروبا هي النموذج المحتذى عن طريق حداثتها، لكنها

هي وحدها يمكن أن تختار الانتقال إلى مرحلة أعلى، كما يزعم الكاتبون حول ما بعد الحداثة، وفي هذه الحال يتوجب على الآخرين تحضير العُدَّة للحاق بها.

تقول الحداثة إشياء كثيرة، متوازية أحياناً، ومتناقضة أحياناً أخرى، وبالتالي فإنها لا تقول شيئاً (محدداً)؛ والقول لا يكون مفيداً إلا عندما يؤدي إلى شيء محدد، ذلك أن وظيفة القول هي الإفهام والتمييز، وقد أعطيت لما بعد الحداثة مضامين كثيرة دار معظمها حول التفكيكية تجاوزاً للبنيوية، لكن الدافع الأساسي وراء اعتبارات ما بعد الحداثة هو تجاوز الحداثة نفسها، لكن الكلام عما بعد الحداثة بقي غامضاً ملتبساً، مما أدى إلى صعوبة الفهم والإفهام؛ والأرجح أنك عندما تتجاوز لا شيء تصل إلى لا شيء، وتراوح مكانك.

لكنهم وجدوا أخيراً مضموناً، أو أساساً مادياً، لما بعد الحداثة، هو ثورة الاتصالات، فيقول كتاب (الامبراطورية) إن هناك ثورات أساسية ثلاث في تاريخ البشرية هي: الثورة الزراعية، والثورة الصناعية، وثورة الاتصالات والخدمات؛ ويعتبر أن الحداثة كانت تعبيراً عن الثورة الصناعية، وأن العولمة الجديدة (الامبراطورية الحديثة) تعبير عن ثورة الاتصالات، ويغيب عن باله أن الحداثة الأوروبية سبقت الثورة الصناعية؛ فالحداثة بدأت في القرن الخامس عشر، أما الثورة الصناعية فقد حدثت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. والحداثة بدأت في المدن الإيطالية مع عصر النهضة الأدبية والفنية في القرن الخامس عشر، أو في ألمانيا مع الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، أو في البرتغال وأسبانيا في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر مع الاكتشافات الجغرافية، أما الثورة الصناعية فقد حدثت في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر.

يصف الكتاب نظاماً عالمياً يبدو وكأنه لا تاريخ له. صحيح أنه يذكر، في فصل خاص، مراحل تطور النظام الأميركي منذ التأسيس الدستوري حتى اليوم، لكنه يكتفي بالولايات المتحدة دون أوروبا الغربية ودون بقية العالم، ويعتبر أن الولايات المتحدة، التي تأسست في بضع ولايات على الشاطئ الشرقي الأطلسي، في العام ١٧٧٦م، كانت مجتمعاً حراً مفتوحاً ديموقراطياً جمهورياً بمقدار ما كان الفضاء مفتوحاً، في الغرب الأميركي القادر على استيعاب موجات جديدة من الهجرة والقابل لهذه الهجرات مع عقبة بسيطة، رغم أنها مزعجة، هي وجود السكان الأصليين (الهنود الحمر). ومع انسداد الأفق بالاستيلاء على الفضاء المفتوح، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تحولت أميركا من الامبراطورية إلى الأمبريالية، وخاضت عدة حروب أمبريالية توسعية وصولاً إلى حرب فيتنام، وكان العام ١٩٦٨م بداية الهزيمة الأميركية في فيتنام، ونقطة تحول مفصلي في العالم. ولا ندري ما هو الفرق بين التوسع الأميركي في غرب القارة وبين التوسع الأوروبي قبل ذلك في الفضاء المفتوح (الفارغ) من القارة الأوروبية لاستغلال أراضٍ زراعية جديدة وفسيحة، أو بين ذلك وبين الفضاء الآسيوي الذي «اكتشفته» أوروبا منذ العام ١٥٠٠م، ولماذا سميت أوروبا أمبريالية في حين يسمى التوسع الأميركي في غرب القارة جمهورياً امبراطورياً ديمقراطياً، كما لا ندري هل انغلاق الفضاء، والانتقال من فضاء مفتوح إلى آخر مغلق، هو مجرد مسألة مجازية رمزية ونفسية، أو أن الأهم هو التطور الموضوعي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتحول الرأسمالي من مرحلة (كالتراكم البدائي) إلى أخرى. ولا يقدم الكتاب لنا دليلاً على علة تفضيله لهذا الوصف المجازي على الوصف التاريخي الموضوع لمختلف مراحل تطور النظام الرأسمالي عند

والرستين وأريغي؛ مع العلم أن تقييمه لهما سلبي في الأجزاء الأولى من الكتاب (في إحدى الحواشي) وإيجابي في مكان آخر، لكنه يرفض الدورات طويلة المدى، الواردة عند كل منهما بحجة أن الدورة الاقتصادية تجعل التطور موضوعياً تلقائياً بحيث تلغي مجال فعل الإرادة البشرية والفعل السياسي. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

ويسمِّي الكتاب النظام الراهن عولمة جديدة، دون إطلاعنا على مواصفات العولمة القديمة، إلاّ في تشبيهه الامبراطورية بروما القديمة التي يعتبرها مختلفة عن امبراطوريتي الصين والإسلام. وإذا كانت الامبراطورية الجديدة نظام شبكة أو شبكات بما يذكِّر بشبكة الطرق الرومانية، أو بالأحرى بشبكة السكك الحديدية الحديثة (في أميركا؟)، فهنا أيضاً يتراجع التاريخ الموضوعي لصالح التشبيهات المجازية. والمعلوم أن اللغة الصينية هي ذاتها نظام شبكة، كما يوضح نيدهام في كتابه الضخم عن «العلم والحضارة في الصين»، وقد كان المجتمع الإسلامي مجتمعاً مفتوحاً متشكلاً من شبكة من مدن كانت مراكز تجارية تصلها طرق مواصلات برية وبحرية، كما يشرح بوضوح لومبار في كتابه «الإسلام في عظمته الأولى»، وكما يشرح مارشال هودجسون بتفصيل أكبر في كتابه «مُغامرة الإسلام».

فالتشبيه بروما القديمة تعبير آخر عن مركزية أوروبية، يصفها بدقة مارتن برنال في كتابه «أثينا السوداء»، حيث يعتبر أن المركزية الأوروبية هي التعبير عن انتصار الأمبريالية الأوروبية في القرن التاسع عشر، وعن الحاجة الزائفة إلى إعادة كتابة التاريخ لتثبيت الصلة مع روما القديمة والإغريق القدماء والقطيعة مع الشعوب الأخرى (مصر وفينيقيا وبلاد الرافدين)، لإثبات أن التطور الأوروبي هو وليد الجوهر الثقافي الآري دون غيره.

والقطيعة مع آسيا تبدو واضحة في وصف الامبراطورية الجديدة

المعتبرة نظاماً عالمياً معولماً. وحتى لو وضعنا التاريخ جانباً، لا نجد أي ذكر لدول آسيا الشرقية الراهنة ذات الدور الاقتصادي الصاعد، والتي تواجه الهيمنة الأميركية بتفوقها الإنتاجي السلعي التجاري. فعلى الرغم من أن الكتاب يعتبر الامبراطورية دون مركز، في الفصول الأولى، فإنه يعتبر الولايات المتحدة قمة هرم الامبراطورية العولمية، ومركزها، في الفصول الأخيرة، ليقول إن على قوى التحرر والثورة أن تهاجم الامبراطورية في مركزها. فهل يعني إغفال دور آسيا أن دولها الصاعدة تنضم إلى القوى الامبراطورية، في صعودها، وتندمج في آلياتها الاستغلالية؟ أم يعني أن صعود آسيا غير مهم بحد ذاته، وأن قوى التحرر تنشأ في مركز الامبراطورية وحسب؟

لكن الدور الآسيوي يضع بعض الفرضيات الأساسية للكتاب على محك الدولة ودورها بشكل عام. فالكتاب يعتبر أن الامبراطورية (العولمة الجديدة) تحمل إمكانيات التحرر الإنساني العام بمقدار ما تقضي على دور الدولة القومية التي تحوّلت إلى مجرَّد مكتب تسجيل التدفقات المالية والتجارية، وهو يحذر الآسفين على تضاؤل دور الدولة القومية التي يعتبرها مرادفاً لمرحلة الحداثة (الأمبريالية) في حين أن الأمبراطورية هي النظام العالمي المرادف لما بعد الحداثة، ولا ندري ما الفرق، في الجوهر، بين أدوار لدول قومية أمبريالية سابقة (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، الخ...) وبين دور لدولة قومية واحدة هي الولايات المتحدة، التي يعتبرها الكتاب قمة الهرم الامبراطوري، التي تحاول أن تكون دولتها حكومة العالم، بما يلغي أي دور محتمل للأمم المتحدة، ولا ندري أيضاً ما وجه التحول الأميركي من الدور الأمبريالي بين ١٨٦٠م و١٩٦٨م، والدور الامبراطوري فيما بعد؛ وهل الدور الامبراطوري لها إلا تسمية جديدة لنظام قديم؟

ولكي يحافظ الكتاب على الصلة مع الإرث الداعم لحركات التحرر الوطني، فإنه يعتبر أن نزوع هذه الحركات لتشكيل دول قومية كان نزوعاً تحررياً، لكن الدول التي نشأت في العالم الثالث فقدت هذا المضمون، فهي تحررية قبل تكوُّنها، وأدوات استغلال حين تحقق نفسها. وبغض النظر عما إذا كانت لهذا الأمر علاقة بالإشكالية العربية حيث انتهت مرحلة حركات وحروب التحرر الوطني (عدا فلسطين)، ومع ذلك لم تتشكل الدول القومية، إذ رسا الواقع على دول قطرية فاقدة الشرعية ومتمتعة بكل السمات الاستغلالية، فإنه يصعب الموافقة على أن دور الدولة ـ القومية قد انتهى بالنسبة لشعوب العالم الثالث (وغيرها)، وأن هذه النهاية لا تستحق الأسى؛ فقد حققت مجتمعات آسيا الشرقية تقدماً وصعوداً، في مواجهة المركز الامبراطوري، عن طريق دولها؛ وبالأحرى عن طريق التعاون بين هذه الدول والقوى الفاعلة في مجتمعاتها، وكل ذلك على الرغم من أن هذه الدول لم يتمتع معظمها بالسيادة الكاملة (هونغ كونغ، كوريا، اليابان، تايوان، الخ...). وكان التقدم الآسيوي، وما يزال، مفيداً للجمهور، حسب تسمية الكتاب، والأرجح أنه مفيد لمسيرة التحرر الإنسانية.

لا بد لكل ذي نزعة إنسانية من الترحيب بالنزعة النضالية التحررية في كتاب (الامبراطورية)، ولا جدال مع الدعوة إلى جعل النضال التحرري عالمياً. فالامبراطورية بتحوُّلها من مجتمع التحكم والانضباط إلى مجتمع الإشراف والرقابة تحمل إمكانيات التحرر بمقدار ما تكرِّس الاستغلال عن طريق توسيع قدرتها على تكييف وإعادة تشكيل الذات الإنسانية في الإطار السياسي ـ البيولوجي، حسب تسمية الكتاب. فما عاد السياسي، أي السيطرة على قوة الدولة واستخدام العنف، هو الوسيلة الوحيدة للقمع، بل صار البيولوجي، أي إعادة تكوين الحاجات

والرغبات، وبالتالي الأفكار والممارسات، وسيلةً للسيطرة الكاملة. وما عاد القمع بالعنف وسيلةً دائمةً بل استثنائية، تستخدم في الحالات الطارئة وحسب. وما عادت المدرسة والجيش والسجن والشرطة هي وحدها وسائل الضبط والتحكم، بل المشهد التلفزيوني والأنترنت، وغيرها مما يقصف الدماغ الإنساني بتدفق متلاحق ومستمر من الانطباعات، هو الذي يعيد تشكيل الوعي بما يشبه الطبيعة الوراثية الجينية (ومن هنا إضافة البيولوجي للسياسي في التسمية)، وهو الذي يخلق انضباطاً تلقائياً، يبدو حراً في حين أنه يمثّل أكثر درجات الانصياع. وبمقدار ما يبدو حراً فإنه يحمل إمكانيات التحرر الفعلي، فتتساوى حينذاك الحقيقة بالحقيقة الافتراضية، ويتساوى الواقع بالحقيقة. فالاتصالات تنقل المعلومات وتتيح المعرفة، والمعرفة هي السيطرة على الطبيعة حسب التعابير القديمة (في أنتي دوهرنج، وغيره مما كتبه أنجلز وماركس وغيرهما)، وهذا افتراض جميل، لكن السؤال يبقى هو: متى تتحول المعلومات إلى معرفة؟ ومتى يتحول القصف الخارجي بالمعلومات إلى وعي ينبع من الذاتية ويعبّر عنها؟ ومتى تتحول المعلومات من وسيلة إخضاع إلى تعبير عن وعي ومعرفة حقيقية بالعالم؟ وهل الصعود الآسيوي خضوع للخارج أم تعبير عن ذات داخلية فاعلة؟

يبدو أن الكتاب لا يعتبر صعود آسيا الاقتصادي شيئاً يستحق الذكر. والأرجح أن الاقتصاد كالتاريخ متراجع لديه أمام التشبيه المجازي، لكن البحث التاريخي يقودنا إلى الاستنتاج بأن الدولة هي الإطار الناظم لحياة المجتمع، سواءٌ أكان ذلك للخلاص من حالة الحرب الدائمة بين الناس في المجتمع البدائي (هوبس)، أو كان ذلك تعاقداً بين مواطنين أحرار (روسو)، وسواءٌ أكان ذلك لمواجهة التحديات الخارجية وحماية البيضة

(كما عند الفقهاء المسلمين). ويتغير دور الدولة بتغير الطرف الاجتماعي الذي يسيطر عليها، وبتغير الأهداف التي توضع لها. وللدولة دور اقتصادي في جميع العصور، حتى في الدول ما قبل الحديثة، وهذا أمر طبيعي ومتوقع، فيحدِّثنا المقريزي، الذي عاش في كنف الدولة الإسلامية المملوكية، التي كثر الحديث السلبي عنها، في كتابه «إغاثة الأمة في كشف الغمَّة» عن دور الدولة في تلافي الكوارث الطبيعية إذا أحسن الحاكم السياسة وعمد إلى تخزين القمح وغيره من المواد الغذائية لمنع حدوث المجاعات. ويقودنا البحث في الاقتصاد والتاريخ الاقتصادي إلى اكتشاف أن الدولة تتوزع الفوائض الاقتصادية فيما بينها وبين الأطراف الاجتماعية الفاعلة، وتستخدم هذه الفوائض للسيطرة ولاستغلال المنتجين الحقيقيين. لكن أياً من هذه الأبحاث لا يقودنا إلى الاستنتاج بأن غياب الدولة يؤدي إلى تحسين حياة البشر، أو إلى تحررهم، وربما كان ذلك مأزقاً، لكن الكتاب، الذي يبشرنا بإمكانية القضاء على الامبراطورية الجديدة عن طريق التعاون الإنساني، لا يقدِّم لنا اقتراحاً حول الوسيلة، أو الوسائل، التي تتيح تحقيق ذلك، ومن غير الممكن التصديق بأن البشر إذا استطاعوا تنظيم أنفسهم في وحدة إنسانية شاملة، أو في وحدات متعددة، فإنه يمكن تسمية ذلك بغير الدولة.

* * *

ينطلق الكتاب من تحليل مفهوم السيادة، الذي يعتبره أساسياً في فهم النظام العالمي الراهن، بل في فهم حاضر الإنسانية. فسيادة الدولة تتراجع في مواجهة الامبراطورية، وهي تتراجع أيضاً في مواجهة الإنسان البشري، أي في مواجهة الذات. ولهذا يستنتج الكتاب أن الامبراطورية تحمل إمكانية التحرر الإنساني، فكلما تراجع دور الدولة كلما ضعفت سيادتها على الإنسان، فيتحرر الإنسان من قيوده.

وبموازاة ثنائية الدولة القومية مقابل الامبراطورية، هناك ثنائيات أخرى تنحلُّ في ظل الامبراطورية (العولمة الجديدة)، أو بفضلها، وهي تنحل لا لتنشأ تناقضات جديدة كتعبير عن استمرار عملية التطور. وعندما ينتهي الجدل (الديالكتيك) يتوقف التاريخ، ومن الطبيعي أن يتوقف التاريخ عندما ينتهي التناقض، أي الجدل أو الديالكتيك، فالامبراطورية هي المرحلة الأخيرة، أو ربما قبل الأخيرة، من التطور الإنساني. لكن المرحلة الأخيرة تكون هذه المرة من صنع البروليتاريا لا من صنع قوى الليبرالية ـ الديمقراطية التي بشَّر بها فوكوياما، وهي نهاية تاريخ إنسانية لأنها من صنع البروليتاريا، التي يوسِّع الكتاب مفهومها لتشمل كل من يعمل بأجر، وقد اعتدنا في مختلف مراحل التاريخ، على أن يعتبر كل منتصر، بكل تواضع، أنه هو نهاية المطاف.

تنحل الثنائيات في إطار الامبراطورية الجديدة، فينتصر الجمهور على المتسامي. أما الجمهور فهو الناس بإراداتهم ورغباتهم، والمتسامي هو كل من يعلو على الإنسان ويقيِّده أو يحدُّ من رغباته وإرادته، وهو يمكن أن يكون الدولة وسلطتها، أو الله والأديان التي تدعو له، أو الأيديولوجيات الوهمية والمصالح الطبقية التي تروِّج لها. كما ينتصر المتعدد على الواحد، لكن المتعدد هنا يقابل الجمهور، في حين أن الواحد الأوحد يتساوى مع المتسامي. فالمتعدد هو اللانهائي، ذلك العدد غير المتناهي من الذوات الإنسانية التي يستردُّ كل منها قراره وإرادته، فيمارس حريته في مواجهة ذلك المتسامي الموحَّد، الذي يرتفع فوق الإنسان ويجعل لنفسه صورة ميتافيزيقية تتجاوز الطبيعة، وتحطم قوانينها وتمارس سيطرتها على الإنسان بعشوائية استبدادية وقمعية، والمتسامي مستبد لأن إرادته تعلو على إرادة الإنسان، ولأنه يمارس إرادته بعشوائية؛ أما المتعدد الذي يتمثل بالذات

الإنسانية فهو يحتاج إلى ما يحميه، إلى قانون يقيِّد عشوائية المتسامي. وعندما يسري قانون واحد على الجميع، فلا بد من التساؤل عن الإرادة التي يعبِّر عنها هذا القانون، ولا بد من التساؤل بالتالي حول إمكانية، أو صحة، توقف الجدل (الديالكتيك)، وحول تلاشي التناقضات وانتهاء التاريخ.

ولا بد من التوقف عند ثنائية المحلي في مواجهة الكوني، إذ يُعرب الكتاب عن ازدراء المحلي وعن تعلُّقه بما هو كوني، وربما كان محقاً في ذلك، لأن الكوني أكثر بساطة، بينما المحلي أشد تعقيداً. والنفس الفلسفية، كما الصوفية، أو التأملية، تشتاق دوماً إلى الكوني الذي تجده أسهل تناولاً وأقل إيلاماً، لكن السؤال يبقى: هل الكوني، الذي يعشقه الكتاب، غير المتسامي المتوحد الذي يرفضه في آن معاً؟ وهل المحلي، الذي يتنكر له، هو غير المتعدد، أو هو غير الجمهور المتوقع منه تحقيق الحلم النهائي للبشرية؟ صحيح أن المحلي قد تراجع في ظل العولمة الجديدة إلى مستوى الفولكلور الذي أفرغته العولمة من مضمونه التاريخي. يختزن الفولكلور التجربة التاريخية للشعوب، لكن العولمة، التي تساوي بين الناس قسراً، لا بوسائل العنف والضبط، بل بوسائل الإقناع والإشراف والرقابة، وعن طريق خلق حاجات جديدة زائفة، هي التي تسلب الفولكلور من التجربة التاريخية وتحوله إلى حركات مسرحية تروق للسواح الذين يطلبون التسلية والترفيه. والسواح قوة جديدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، في عالم معولم يفرض سلماً مفتعلاً حين يجرد الشعوب (الجمهور) من مطالبها فتستكين، كي يروق الجو للآتين من الشمال للتمتع بالبحر والرمل تحت الشمس الدافئة. وتفعل الحكومات كل ما بوسعها من تهيئة البنى التحتية المادية كي لا يشعر السواح بالفرق بين المنتجعات التي يؤمونها، وبين البلدان التي

جاءوا منها، إلى ضرب القوى العاملة وتفتيتها لكي لا تؤدي إضراباتها إلى قلاقل أمنية تجعل السواح يفضلون بلداناً أخرى أكثر هدوءاً.

لكنَّ الفولكلوري المعولم، المحلي المتحول إلى ما يلبي الأذواق الجديدة كعولمة السواح وعلماء الأنثروبولوجيا، ليس هو كل المحلي، بل هو جزء منه. والعولمة الجديدة لا يهمها المحلي بذاته، ولا تكترث للجمهور بعمومه أو بإنسانيته، بل هي تخلق جُزُراً لها في وسط هذا الجمهور، جزراً تمارس فيه ما يستهوي أذواقها، ولا تطلب من الجمهور العريض إلا أن يبقى مستكيناً مسالماً في خارج هذه الجزر، ويُحرم حتى من حق المراقبة وإشباع الفضول؛ فأسعار التذاكر للمهرجانات الفولكلورية فوق متناول الجمهور الكادح الذي لا يكاد ماله يكفيه لسد الرمق، ويبقى الجمهور، وهو أكثر البشرية، خارج العولمة، يبقى مهمَّشاً خارج الأحداث ومن دون تاريخ له. لكن العولمة أيضاً، سواء أكانت جديدة أم قديمة، تبقى أقل من عالمية، فهي لا تشمل جميع الناس، بل تشمل فقط المركز، الذي تحدَّث عنه والرستين وأريغي، والجزر المعزولة في بلدان الأطراف. والحديث عن عولمة (جديدة) يبقى حديثاً عن قلَّة من البشرية، عن عالم غير معولم، عن عولمة لا تستطيع أن تحقق ذاتها، عن أيديولوجيا رأسمالية تحاول أن تظهر نفسها بتعابير جديدة تبدو كاريكاتورية، خاصة في أوقات الأزمات، والأزمة الرأسمالية تتفجر بأوضح أشكالها في بورصات العالم الآن.

يقودنا هذا الأمر إلى ثنائية أخرى تحدَّث عنها الكتاب، وهي ثنائية الفضاء المغلق (الأمبريالية) في مواجهة الفضاء المفتوح (الامبراطورية). والمسألة بكل بساطة هي أن الرأسمالية تكون ديمقراطية، متماهية مع الجمهور، عندما تكون في بداياتها، أي قبل أن تحتل كل العالم؛ وفي هذه الحالة يكون الفضاء مفتوحاً أمامها، كما كان الأمر في الولايات

المتحدة قبل التوسع غرباً، أو كما كان الأمر في أوروبا الشمالية الغربية قبل أن تتوسع في الأجزاء الأخرى من أوروبا والعالم. وبغض النظر عن صحة هذه الرواية وتطابقها مع التاريخ الفعلي، يقول الكتاب إنه عندما تحتل الرأسمالية كل العالم ينغلق العالم، فتتصارع قواه الأساسية كي يحتل كل منها أقصى ما يمكنه من مساحة؛ وهذه هي الأمبريالية. لكن الامبراطورية الجديدة تخلق فضاء جديداً مفتوحاً عن طريق الشبكة التي لا حدود لها، فهي تخلق إمكانيات جديدة للديمقراطية وللحرية. صحيح أن الفضاء الجديد، فضاء الامبراطورية، هو فضاء مجازي، أو ما يسمى واقعاً افتراضياً (Virtual reality)، لكن الإمكانيات الجديدة للحرية حقيقية وواقعية. وربما ضحك الساخرون الذين يشبِّهون ذلك بـ «صكوك الغفران» التي كانت تحجز في القرون الوسطى للمؤمنين أماكن في الجنة لقاء مال حقيقي يدفعونه، لكن المسألة تستحق النقاش. يكفي أن نقرأ الإدانات اليومية، من كل حدب وصوب، لتحديات العولمة، كي نعتبر أن في المسألة ما يستحق النقاش وكي يعود كل امرئ إلى رشده. والخشية ليست على دعاة العولمة الذين يبيعون أماكن في الجنة، ولا على خصوم العولمة الذين يقاتلون طواحين الهواء، كما فعل دون كيشوت، بل الخشية هي على ذوي الألباب الذين ما زالوا يصرُّون على معرفة حقيقية ويقنعون من حطام الدنيا بما يلبي حاجاتهم الحقيقية.

يتنافس الناس ويتصارعون على المورد النادر أو المحدود، كالنفط أو الذهب أو البطاطا؛ أما المورد المتوفر بكثرة (كالهواء مثلاً) فهم يستخدمونه كما يشاؤون، ولا يكنزونه، بل يتساوون في استهلاكه، إذا صح التعبير، وهذا هو الفرق بين الفضاء المغلق (المورد النادر) والفضاء المفتوح (المورد المتوفر بكثرة). يتصارع الناس أو الدول على احتلال الفضاء المغلق مما يؤدي إلى استخدام العنف لاحتلال الأرض،

ولبسط السيطرة على من يسكن الأرض، أما الفضاء المفتوح فهو متاح للجميع بنسب متساوية تتناسب مع قدرة الناس على استخدامه. ولكي يكون الفضاء مفتوحاً يجب أن يكون لامتناهياً (وإلا كان منغلقاً). والشبكة هي ما لا بداية ولا نهاية له، هي الفضاء المفتوح، هي الفضاء الذي أدَّت إليه ثورة الاتصالات التي يفترض أنها ما زالت في بداياتها، وهي تنبئ بإمكانات لا تقل أهمية عما نتج عن الثورة الزراعية (قبل عشرة آلاف عام)، وعن الثورة الصناعية قبل قرنين ونصف. ومن حق المرء أن يتساءل عما إذا كان تقدُّم تقني فرعي (ثانوي) يمكن أن تُبنى عليه نتائج كما على الثورة الزراعية أو الصناعية، ومن حق المرء أن يتساءل أيضاً عما إذا كان اتساع النتائج المتوقعة يتناسب مع مدى اختراق ثورة الاتصالات للمجتمعات البشرية في مختلف أصقاع الأرض؛ إذ من المعلوم أن قلّة من الناس، رغم التقدم الحاصل، هي التي تستخدم الهاتف والحاسوب أو تشاهد التلفزيون، أو تتأثر بكل من هذه الأدوات، والسؤال الأهم هو: هل تؤدي «ثورة الاتصالات» إلى فضاء مفتوح أم تزيد الفضاء المغلق انغلاقاً؟ وهل الإشكالية الحقيقية هي إشكالية مشاهد إضافية، أو معلومات تفيض بها الشبكة، أو هي إشكالية نظام رأسمالي يطوِّر أساليبه بواسطة أنظمة الاتصالات والخدمات، من أجل مزيد من نهب الثروات واستلاب عمل الناس، فتزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء، وبين بلدان المركز وبلدان الأطراف؟ وهي قد ازدادت أضعافاً مضاعفة مع «ثورة الاتصالات»: فهل تزايدت إمكانيات التحرر أم أن الأمر يحتاج إلى شيء آخر لقلب النظام الرأسمالي، ووضع حدٍّ لعمليات النهب والنصب التي تشكل جزءاً من طبيعته وبنيته؟ ومن يرفع النقاش من مستوى آليات عمل النظام الرأسمالي نفسه إلى مستوى المجاز والتشبيه، إلى مستوى «الفضاءات»

المفتوحة في مواجهة الفضاءات المغلقة، يبدو كمن يريد التخفيف عن النفس وترفيهها بصكوك تبيعها نصيباً في الجنة. لقد ازداد فقر الفقراء في زمن الامبراطورية، ولا نعلم أنَّ ذلك وسيلة للتحرر، كما لا نفهم كيف يفتح ذلك أبواب الحرية. وما يقود إلى الخطأ هو البحث في تحولات نمط الإنتاج دون البحث في نمط التبادل. فقد حدث تغير جزئي في نمط الإنتاج (ثورة الاتصالات)، لكن نمط التبادل بقي على حاله، رأسمالياً أشد قدرة على الاستغلال مما قبل، ولذلك يزداد الفقراء فقراً. فقد طوَّرت الرأسمالية أشكالاً جديدة للتبادل في الأسواق المالية لتوسيع نطاق سيطرتها، وفرض إعادة الهيكلة المصرفية (أولاً وقبل كل شيء في دول شرقي آسيا، وغيرها من مناطق العالم) كي تمارس اقتطاعها للفوائض الاقتصادية بحرية تامة، وما كان صدفة أن حرية انتقال المال عبر الحدود تتمتع باحترام أكبر بكثير مما يتمتع به البشر (الهجرة) أو السلع (التجارة)، وقد تجنب كتاب الامبراطورية البحث في أنماط التبادل ليستعجل باستخراج الاستنتاجات من البحث في تحوُّلات أنماط الإنتاج، فوقع في المجازية والتشبيه وقصَّر عن الوصف الموضوعي الشامل للنظام العالمي.

والحديث عن الفضاء المفتوح في مواجهة المغلق يقودنا مباشرة إلى البحث في ثنائية المكان، بين الخارج والداخل، حيث يتلاشى الفرق بينهما. وقد اعتبر إيمانويل كاستلز في كتابه مجتمع الشبكات (The Network Society) أن فضاء (مكان) التدفقات يتحول إلى تدفق الأمكنة (الفضاءات) بفعل شبكة الاتصالات والمعلومات والحاسوب؛ فأنت لا تحتاج لأن تغير مكانك كي تشاهد لعبة فوتبول في كوريا، بل يمكنك أن تبقى في لبنان، أو في أي مكان آخر من العالم، وتأتي اللعبة إليك حين حدوثها في كوريا، وتدخل إلى غرفة الجلوس في بيتك، وينتقل

المكان إليك متدفقاً عبر الأثير. فتدفق الأمكنة، أو الفضاءات، هو ما يميز عالم الاتصالات والتسلية؛ ذلك أن كل شيء يتحول إلى مشهد، والمشهد يمكن نقله، فيتدفق إليك حتى ولو لم تكن راغباً بذلك، وتتتابع المشاهد وتنغرس في الذهن حتى يصبح الذهن انعكاساً لها لا يعني غيرها، وتصبح المشاهد هي الحقيقة التي يتأسس عليها الوعي، هي الحقيقة الافتراضية التي تحل مكان كل حقيقة أخرى، مكان الحقيقة الواقعية التي تكون في غالب الأحيان حقيقة مرة ترغب النفس بنسيانها. فالتسلية في عالم الاتصالات تأخذ من الوقت قدراً مساوياً لوقت العمل الضروري في المكتب أو المصنع أو المزرعة. وتتقاسم التسلية بحقائقها الافتراضية وقت الإنسان بالتساوي مع العمل الضروري ومع النوم؛ ويتوزع الإنسان يومه بين نوم يغيب فيه عن الوعي (عدا مشاهد الأحلام)، وبين عمل ضروري يرغب بنسيانه، وبين تسلية يستخدمها وسيلة للنسيان، وهذا هو واقع الحقيقة الافتراضية التي يخلقها عالم الاتصالات، واقع النسيان أو محاولة النسيان، حيث تغيب الإرادة ولا يبقى فيها مجال للحرية.

نعم، تتدفق الأمكنة، بل يزول الفارق بين الداخل والخارج، ويحسب الإنسان، عندما يشاهد التلفزيون، أو يستعرض الأنترنت أنه يمتلك العالم، وأن جميع المعلومات، مما يحتاجه أو لا يحتاجه، هي بين يديه؛ ويعتقد أن الخارج صار ملكه، لكن ما بين يديه هو مجرد قبض ريح، هو سراب الحقيقة الافتراضية في عالم المشهد المتتابع، عالم التسلية المتكاملة؛ أما الحقيقة الواقعية فهي عالم الرأسمالية الجشعة التي تنهب من البروليتاريا جزءاً من عملها بواسطة ما يسمى الربح (القيمة الزائدة)، ثم تأتي على الباقي في البورصة؛ وهذا ما نشهده اليوم في بورصات العالم. ومما لا شك فيه أن الأزمة تُظهر تناقضات النظام الرأسمالي على حقيقتها، وتُبرز معالم

الاستغلال الفاحش. وبفضل الحقيقة الافتراضية تظن أنك تملك ثروة متمثلة بأسهم تتداولها في البورصة، لتفيق في اليوم التالي وتجد أن قيمتها قد تبخرت، أو بالأحرى انتقلت من جيبك إلى جيب أخرى، لتعود الحقيقة الواقعية إلى تأكيد نفسها، وتضطر، بعد تقاعدك، إلى العودة للعمل بعد أن تبخرت ثروتك في سوق الأسهم.

ومع زوال الفارق بين الداخل والخارج يزول الفارق بين الخاص والعام، وتحسب الذات الإنسانية (الداخل) أنها سيطرت على العالم (الخارج)، وتظن أنها تفيض إشراقاً على الكون، وأن ما بداخلها يسيطر على الخارج. ويفترض المشهد، الحقيقة الافتراضية، أن العالم قد صار يتشكل من ذوات وحسب، وأن الكون كله مجال خاص، وأن المجال العام قد تلاشى أو لم يعد ضرورياً. وعندما يتشكل العالم من ذوات، مجرد حَيّوات خاصة، لا يكون هناك مجال للعام، وتزول السياسة كما يبشرنا الكتاب، أو تصبح غير ذات بال. وبعد أن يشير إلى البيوسياسي، في أول الكتاب، يتلاشى السياسي، في آخره، ويقف القارئ مشدوهاً مشوشاً ومعتقداً أن المشكلة هي في ذهنه الذي لا يستطيع التقاط جميع أبعاد المسألة في الكتاب، الذي يقول أحياناً أشياء كثيرة شبه مفيدة، ولا يكاد يقول الشيء المفيد حقاً، ولا ندري كيف تزول السياسة (بعد أن انتهى التاريخ) وتبقى إمكانيات الحرية التي يبشرنا بها الكتاب، فهل هي إمكانيات حرية الإنسان من سيطرة المتسامي ومن استغلال رأس المال؟ أم هي الحرية الوهمية التي تضمن للمتسامي مكانه في الوقت الذي تتيح للرأسمال مزيداً من فرص الربح والنصب والسرقة؟

تبدو جميع الثنائيات الواردة في الكتاب مغرية، وسردها يأتي لذيذاً يروق لذائقة اليساريين القدامى الذين ما سمعوا هذا اللحن منذ زمن طويل، لكن ما لا نقبله هو إنكار الديالكتيك (الجدل) لإيصال القارئ

إلى الاستنتاج بأن هذه الثنائيات لا تعبِّر عن تناقضات حقيقية، وبأن النظام الرأسمالي يسير في بحر هادئ، وأنه قد تحول إلى امبراطورية تحمل في طياتها إمكانية التحرر دون عناء طويل. فهكذا، وبكل بساطة، تكون الولايات المتحدة امبراطورية غير أمبريالية في زمن الفضاء المفتوح (من مرحلة تأسيسها إلى بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر)، ثم تتحول إلى أمبريالية حتى نهايات القرن العشرين، حينذاك تظهر شبكة الاتصالات اللامحدودة البداية والنهاية، التي تعيد خلق الفضاء المفتوح بشكل آخر، فتعود الولايات المتحدة غير أمبريالية لتقود الإنسانية إلى شاطئ السعادة. ويريدنا الكتاب أن نقتنع بأن الرأسمالية هي التي هزمت الأمبريالية، فالرأسمالية تحتاج إلى توسع دائم، وتفترض فضاء مفتوحاً من أجل بنائها، أما الأمبريالية فهي الفضاء المغلق الذي لا تستطيع الرأسمالية البقاء في إطاره.

لقد تحرر الرأسمال في إطار الشبكة الامبراطورية، وهذا أمر صحيح؛ فالتدفقات المالية لا قيود عليها، والتجارة الدولية تكاد تتحرر بفضل الغات ومنظمة التجارة الدولية، وإن لاحت عثرات هنا وهناك (زراعة أوروبا ـ وفولاذ أميركا، اللذان يستدعيان عودة الحواجز الجمركية)، لكن الإنسان لم يتحرر في إطار الشبكة الامبراطورية، إذ تشتد القيود على حركة (تدفق) الإنسان. فالنظام يسمح بجميع التدفقات (المالية والسلعية الخ...) لكنه لا يسمح بالتدفقات البشرية. وإذا لم تكن لدى الإنسان إمكانية الحركة دون قيود، فما معنى الحرية؟ يقول الكتاب إن الواقع شيء والإمكانيات المتاحة شيء آخر، ويجيبه المهاجرون الفقراء غير الشرعيين بأنهم لا يريدون صكوك غفران في الجنة، بل يريدونها الآن، يريدون تأشيرة سفر إلى حيث يجدون عملاً لسدِّ الرمق وحسب، ويعرف هؤلاء سلفاً أن دعاءهم لن يُستجاب، إذ الحرية (الحركة)

المتاحة في الشبكة الامبراطورية هي للمال والسلع لا للبشر، إلا من كان منهم مميزاً: ويقودنا ذلك إلى عنصرية ما بعد الحداثة.

أثبت إيفان هانافورد في كتابه «العنصرية: تاريخ الفكرة في الغرب» أن العنصرية جزء من الحداثة، وأن ذروة نموها جاء في القرن التاسع عشر. وأوضح مارتن برنال في كتابه «أثينا السوداء» أن الثقافة الغربية، في القرن التاسع عشر، صادرت التاريخ الأوروبي وقطعت صلة الغرب (أوروبا القديمة) بالعالم القديم (مصر، بلاد الرافدين، بلاد كنعان وفينيقيا)، واعتبرت تطوُّر الغرب اللاحق وليد بيئته، أي امتداداً لتراث اليونان والرومان وحسب، من دون تأثر بالحضارات الأخرى، هذا مع العلم بأن التخلي عن الصِّلات بالحضارات القديمة لا يخالف الحقائق التاريخية وحسب، بل يضرب بعرض الحائط اعترافات اليونانيين القدماء أنفسهم (هيرودوت وهوميروس وغيرهما) بهذه الصلات، وكان ذلك التطوُّر الثقافي حصيلة انتصار أوروبا ابتداء من العام ١٨٠٠م، أو قبل ذلك ببضعة عقود. ويوضح أندريه غوندر فرانك في كتاب «الشرق يصعد ثانية» أن أوروبا قبل ذلك التاريخ لم تكن صاعدة، ولم تكن هي الطرف الأقوى ولا الأكثر تقدماً في مواجهة آسيا، لا من الناحية الاقتصادية ولا الثقافية، رغم أنها كانت الأكثر استخداماً للعنف، ولوسائل الحرب في التجارة (كما يبرهن شوذري في كتابه عن تجارة المحيط الهندي حتى العام ١٧٤٠م). فالعنصرية الغربية، سواء أكانت تتعلق بتفوق العرق الآري، أو بدائية ذوي البشرة السوداء، هي معادلة أيديولوجية تتوخى البراهين العلمية الزائفة من أجل التمييز بين الأعراق البشرية (والأعراق أيضاً تزييف أيديولوجي) لمنح بعضها سمات التفوق وأخرى سمات الدونية والتأخر؛ ولتبرير الكولونيالية بحجة أن التوسُّع والتقدُّم الأمبريالي يفيدان الشعوب التي

يتم إخضاعها، إذ يطرح عليها نموذج التقدم والحداثة والرقي، الذي كانت تجهله وتعجز بالتالي عن اتباعه من دون «مساعدة» الآخرين. وقد وقع ماركس في الفخ حين اعتبر أن للأمبريالية وجهاً تمدينياً تحضيرياً رغم المآسي التي تنتج عنه، ورغم الاستغلال البشع الذي يمارس بواسطته.

ويذكرنا كتاب الامبراطورية، محقاً، بتغيُّر شكل العنصرية في زمن ما بعد الحداثة، فهي الآن ثقافية بعد أن كانت عرقية بيولوجية، وما معاملة المهاجرين، كوضع العوائق في وجه حركتهم، وملاحقتهم وتجميعهم في مراكز معزولة عن غيرهم، إلا الممارسة العملية لهذه العنصرية الجديدة القديمة. وتدَّعي ما بعد الحداثة أنها فارقت العنصرية لأنها لا تعترف بأثر اللون والعرق والجنس، وتلتمس مختلف أنواع الشكر من البشرية في مختلف أصقاع المعمورة لأنها تخلت عن التمييز العنصري، فهي لا تكترث إلا لحقوق الإنسان، بالأحرى هي تصدِّر حقوق الإنسان، وهناك من لا يستقبل ذلك بترحيب حار. وهؤلاء الذين لا يرحبون بحقوق الإنسان، أو بالأحرى لا يرحبون بنموذج معين، ومرسوم سلفاً، من حقوق الإنسان يجب أن يُعاقبوا. فما بعد الحداثة تنزعج من هؤلاء الذين يدَّعون الحق بصنع حقوقهم الإنسانية على النمط الذي يرغبونه، وهناك نمط واحد جاهز للتصدير، وعلى الجميع استيراده. وحقوق الإنسان التي صُنِعتَ في الغرب قيم كونية، وكل ما هو كوني يستحق أن يعتبر في مستوى الإلهي، المقدس الذي يتوجب على كل صاحب إيمان أن يدافع عنه، حتى لو استدعى الأمر التضحية بالنفس. وقديماً كانوا يطلبون التضحية بالنفس دفاعاً عن الإرادة الإلهية، أما في عهد الحداثة فإن الرسالة التمدينية التحضيرية هي ما يستحق الفداء (وهذا هو فحوى العلمانية)، وفي عهد ما بعد الحداثة تحتل

حقوق الإنسان (المسبَقَة الصنع) مكان الرسالة التمدينية السابقة ومكانة الذات المقدسة قبلها.

لم تدَّعِ الحداثة دفاعاً عن حقوق الإنسان، بل قدمت للبشرية نموذجاً يُحتذى، فكانت اندماجية تدعو إلى دمج الآخرين في إطار النموذج وحسب قواعده، وكان على الأمم الأخرى أن تصبح غربية، أو أن تتظاهر بذلك، أو على الأقل أن تنشأ فيها أقليات تتبنى النموذج الغربي، وتتكلم لغته، وما كان صعباً أن يوجد لدى كل مجتمع فئة من الناس الذين كانوا سعداء بتلبية نداء الحداثة، أي النموذج الغربي. وعلى كل حال كان الاحتلال الكولونيالي هو الضمانة الدائمة التي تؤدي إلى إيجاد من يتبنى النموذج بالقسر، إن لم يوجد من يقتنع به تلقائياً، وإلى إجبار هؤلاء «الحداثيين» على قمع شعوبهم وتدجينها باسم الرسالة التمدينية إياها. وكما كانت الدول القومية الأوروبية الاندماجية سبباً للحداثة، فإن تدفق الحداثة إلى بلدان العالم الثالث كان سبباً لنشوء دول قومية اندماجية، بل هي بالأحرى تزعم أنها فوق الفروق وتتجاوزها، بل تقمعها، ولا يعني ذلك أن هذه الدول، التي تزعم أنها قومية، بمعنى أنها مطابقة للأمة التي تقبع فوقها، قد استطاعت إزالة الفروق الإثنية والثقافية والمحلية، ناهيك بالطبقية الفئوية، لكنها تضع فوقها طبقةً سميكةً من إسفلت الأجهزة القمعية السوداء، وتتناسى وجود ما تحتها؛ لذلك يبقى وجود الحداثة مهزوزاً في بلادنا.

أما ما بعد الحداثة، حسب ما يقول الكتاب، فإنها لا تتناسى الفروق ولا تتجاهلها بل تستخدمها، أي تديرها وترفع من شأنها. ولا تستطيع الامبراطورية الكونية أن تعيش إلا على قاعدة ما هو محلي، وفضاؤها المفتوح رهن بالمحلي، فذلك هو ما يوفر لها أيدي عاملة رخيصة. ورخص اليد العاملة لا يتأتى إلا من كونها مادة خاماً، مادة أولية لم

تتعود بعد على المطالبة بالحقوق، مادة خاماً ترضى بأقل مستوى من العيش. وفضاء الامبراطورية المفتوح ليس هو الأفق الذهني، المنفتح على لانهايات الفكر والعقل، بل هو ذلك الخزان الهائل من الأيدي العاملة الرخيصة، التي لا سبب لرخصها إلا الجوع والحرمان من فرص العمل. والشركات المتعددة القوميات، أو بالأحرى العابرة للقوميات والدول، هي وحدها التي تجد أمامها فضاءً مفتوحاً من جحافل الأيدي العاملة الممدودة لالتقاط فرص العمل بأرخص الأجور. وترحب الشركات العابرة للدول والقوميات بهذه الأيدي العاملة شرط أن تبقى حيث هي، فتنقل إليها المعامل والمعدات والتجهيزات، وهذا هو المعنى العملي الوحيد لتعبير «تدفق الأمكنة»، أو تدفق الفضاءات (في مقابل تعبير فضاء التدفقات القديم، الذي يعبِّر عن عصر الحداثة أي قبل ما بعد الحداثة). والرأسمال لا يعرف إلا فضاء واحداً هو فضاء المعمل أو المكتب الذي يجني الربح في إطاره، وهذا المصنع أو المكتب هو وحده الذي يتدفق، أما الإنسان بإنسانيته، فإنه يبقى متجمداً، يبقى منتظراً الفرصة، فرصته في العمل التي تجعل منه موضوعاً للربح، فهو يبقى دائماً في مرحلة ما قبل الذاتية، وما يزال الرأسمال هو الذي يقرر مصيره.

تكره الحداثة الفروق وتسعى لإزالتها عن طريق عصا الاحتلال الغليظة؛ فهي أمبريالية بطبيعتها، وهي اندماجية بحكم الضرورة أيضاً، لأن الوحدات السياسية القادرة على ممارسة الأمبريالية هي الدول القومية التي لا تستطيع الاعتراف بآخر في داخلها، أو حتى في خارجها، أما ما بعد الحداثة فإنها تتحكم عن بعد، وتستعمل عصا طويلة تبدو غير غليظة بسبب طولها، لكنها تكفي لفرض شروطها عن طريق الرقابة والإشراف، لا عن طريق التحكم المباشر الذي يفرض

الانضباط على الجميع؛ وعن طريق الإقناع بواسطة القصف الدائم بالمشاهد المتدفقة، لا عن طريق العنف الذي يخيف ولا يقنع.

تتحكم ما بعد الحداثة عن طريق إدارة الفروق، ولكي تديرها فهي تعترف بها وتغذيها وتدعمها؛ والأنثروبولوجيا على استعداد دائم للاعتراف بأي إثنية أو ثقافة يتكلم بلغتها بضعة أشخاص (لا مئات ولا آلاف ولا ملايين). وتفيق الفروق وتستيقظ الإثنيات في عصر ما بعد الحداثة التي تجلس على قمة الامبراطورية وتقهقه سعيدة بتناحر الإثنيات التي تتناحر تناحراً أبدياً يتميز بالبلاهة والعدمية. وتتدخل امبراطورية ما بعد الحداثة بكل براءة لتقدم المساعدات الإنسانية لهؤلاء الذين لا يعرفون كيف يساعدون أنفسهم (كما في الصومال)، لكنها على استعداد تام لكي تستشرس وتؤطر العالم وراءها عندما تتعرض المصالح الأساسية للخطر (كما في العراق) أو عندما تتعرض الصورة الغربية الأوروبية للاهتزاز (كما في يوغسلافيا). فما بعد الحداثة ليس مرحلة تلي الحداثة، بل الحداثة مع بعض الإضافات، التي تعني إعطاء الفرصة لمن يريد الانضواء بغير استعمال القوة، لكن القوة جاهزة أبداً للاستعمال. وعنصرية ما بعد الحداثة ليست إلا عنصرية الحداثة مضافاً إليها الاعتراف بالحق بالوجود، لكنه حق بالوجود مشروط بالدونية، ذلك أن إلغاء سياسات (التمييز العنصري) من جنوبي أفريقيا لا يعني محوه من الوجود، بل يعني فقط تعميمه على الجميع، على كل الشعوب التي خضعت سابقاً للأمبريالية وللاحتلال الكولونيالي. وكما أن الراديو (المذياع) لم يلغِ الجريدة، والتلفزيون لم يلغِ السينما، فإن ما بعد الحداثة، لم يلغِ الحداثة، بل تجاوزها، بمعنى أنه طوَّرها وأعطاها أبعاداً إضافية.

تبث ما بعد الحداثة المشهد من مركز واحد (أو من بضعة مراكز)،

وهذا هو معنى كونية الأنترنت والأقنية التلفزيونية الفضائية، وهي تفترض اندماجاً على مستوى الكون، أو على الأقل على مستوى الكرة الأرضية، لكنها تبث حقائق افتراضية، لا تستطيع اختراق المحلي، وإن كانت قادرة على تغليفه بطبقة من الأثير التي تحافظ عليه بمقدار ما تعزله (وحفظ المواد الغذائية يعتمد على مبدأ منع التفاعل مع الأوكسجين بالعزل عنه). فتبقى كونيةُ ما بعد الحداثة، أو عالميتُها وعولميتُها افتراضيةً وهميةً، مصنوعة لا لتحل مكان المحلي المتعدد، بل لتطويعه وتدجينه، وهي تسيطر بمقدار ما تقطِّع أوصال المحلي وتجعل منه جُزُراً معزولة، لكنها في جميع الأحوال تعجز عن التعبير عنه وتبقى فوقه وحوله دون النفاذ إلى داخله.

وهذه تعدُّدية تسمح بها ما بعد الحداثة، بل تديرها وتستخدمها وتستغلها، كما يقول كتاب الامبراطورية، لكنها تعددية الحضارات والإثنيات والأعراق، لا التعددية داخل الفرد التي تمنحه تعدُّد الإمكانيات وتعدُّد الخيارات، وتجعل حريته أمراً ممكناً، ويصير بإمكانه تجاوز الغريزة إلى الإرادة. فالغريزة الحيوانية هي الصفات الطبيعية البيولوجية التي تقرر أفعال الحيوان عفوياً وتلقائياً من دون أن يكون له خيار فيها، أي من دون أن تتوفر لديه البدائل لها. والغريزة الثقافية هي التي تفترض صفات ثقافية جوهرية لدى كل ثقافة، وهي التي تقرر أفعال الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الثقافة، وهي التي تملي عليهم سلوكهم. والإرادة الإنسانية تكون معدومة عندما لا تتاح أمام الفرد سوى أفعال مفترضة سلفاً ومتضمنة في انتمائه البيولوجي أو الثقافي. والإرادة لا تظهر إلا عندما تتعدَّد الخيارات، فيتجاوز الإنسان ثقافته وطبيعته، ويعمل على أساس غير متوقع، فيتمرد على طبيعته وثقافته، بل يتجاوزهما. ولا يكون الإنسان ذاتاً إلا مع الإرادة، أما مع الغريزة فهو

يبقى موضوعاً منفعلاً بسماته الطبيعية والثقافية. وتستطيع الذات التجاوز لأنها تمتلك الإرادة وتعبِّر عنها، أما الموضوع فيضطر إلى تكرار نفسه، أو بالأحرى يُفْرَضُ عليه التكرار.

صحيح، كما يقول كتاب **الامبراطورية**، إن الأمبريالية تسعى كي يتمثل الجميع رسالتها التمدينية التي لا تعني أكثر من إخضاع مجتمعات الأطراف واستغلالها، والامبراطورية تسمح بالاختلاف، بل إنها تديره وترعاه أيضاً، لكنه اختلاف الهويات التي لا تترك للإنسان مجال الاختيار وتحرمه من البدائل، اختلاف الإنسان ذي البعد الواحد، كما عبر عن ذلك هيربرت ماركوز في كتابه الذي يحمل هذا العنوان، الإنسان المحروم من ممارسة حقه، بل من واجبه في السياسة وفي تقرير المصير. فإنسان الامبراطورية الجديدة، امبراطورية ما بعد الحداثة، ليس إلا الهوية المعطاة، الهوية التي يحددها له التاريخ والتراث، فيتصرف على أساس ما يُعطى له منها لا حسب رؤيته لمصلحته وموقفه من الآخرين، ويخوض حرب صراع الحضارات (المزعوم)، أو حوارها، وفي هذه الحالة لا يكون هو الذي يحاور أو يصارع بل هي الحضارات (أو الثقافات) التي تفعل ذلك، ويكون هو وقوداً لها. وتنجح مراكز البحوث الاستراتيجية الأميركية، التي أنتجت هنتنغتون، في تحديد موقع كل مجتمع في هذا العالم، وتجد شعوب البلدان الطرفية، التي نال معظمها استقلاله بعد الحرب العالمية الثانية، أن استقلالها قد أُعيد استلابه، وأنَّ حق تقرير المصير بعيد عن متناول يدها، وأن ميزان القوى أشد ميلاناً لغير صالحها، وأن تجديد النضال من أجل الحرية يلاقي صعوبات أشد من السابق. فالهوة الاقتصادية بين هذه البلدان وبلدان المركز أوسع بمرات من أية مرحلة سابقة.

وتكتشف الشعوب المستغلة أن التعددية المتاحة في ظل

الامبراطورية الجديدة هي تعددية الحضارات والثقافات، وأن المطلوب، من أجل التحرر، هو التعددية داخل كل ذات فردية، ومن دون هذه التعددية يكون كل فرد محشوراً في الزاوية، وغير قادر إلا على الالتزام بالموقف المفروض عليه وبالهوية المعطاة له. وتجد كل ذات فردية أنها عاجزة عن صنع الهوية التي تعبِّر عن إرادتها لتصير مشروعاً سياسياً، وتجد كل ذات فردية أنها موضوع للهوية بدل أن تكون صانعةً لها، وهذا ما يقود حتماً إلى الأصولية، وهذه أصولية تنتج عن الاختلاف، علماً بأنها كانت تفترض التماثل والتمثل. ويبدو الأمر غريباً للوهلة الأولى، لكن الأصولية هي واقع العولمة الجديدة التي تهيمن في المركز الامبراطوري، كما في بلدان الأطراف(*)، وهي ليست حصيلة الهزيمة لدى الشعوب المغلوبة (كالعرب، والمسلمين عموماً) بل هي وليدة انتصار الامبراطورية التي لا يعرف عالمها قيمة غير المال الوهمي، مال المضاربات والبورصات والتضخم والنهب بأكثر أشكاله فداحة.

تعرِّف الأصولية نفسها بأنها نزعة إصلاحية، فهي تدَّعي انحطاط الواقع الحاضر عما كان يفترضه الأصل (والأرجح أنه أصل مزعوم أو متوهم)، وهي تعمل على العودة إلى الأصل سواء كان نصاً مقدساً أو مرحلة تاريخية، معتبرة أنها هي المثال الأعلى. وغالباً ما تكون الدعوة إلى العودة لنص مقدس محاولة لاسترجاع حياة الجماعة الأولى التي بنيت حول هذا النص، وفي ذلك إنكار للتاريخ اللاحق للجماعة الأولى. فالتاريخ سيرورة عالم الكون والفساد، حسب التعبير الأرسطي، بينما المطلوب هو استعادة الحالة المثالية، التي تحاط بهالة من القدسية

(*) لفت نظري بعد الانتهاء من كتابة هذا المقال، تعبير «الأصولية الاقتصادية»، الذي استخدمه جوزيف ستجلتز في كتابه «العولمة والشكاوى منها»، لوصف سياسات العولمة التي يطبقها صندوق النقد الدولي بدعم من وزارة الخزانة الأميركية.

التي تمنح الشرعية للنضال الاسترجاعي، حتى ولو خلا من كل الممارسات الأخلاقية. فالأخلاق تفقد دورها كمثل أعلى وكموجِّه للسلوك البشري، وتصير ثانوية مستتبعة للنضال من أجل استرجاع الجماعة الأولى المثالية، وعندما تصبح الأخلاق أداة لشيء آخر فإنها تفقد أهميتها، بل تتخلى عن طبيعتها.

تنتشر الأصولية في أرجاء الامبراطورية الجديدة لا كنقيض لاتجاه العولمة فيها بل كشرط من شروطها، فالامبراطورية التي ترعى الاختلاف وتديره لا تتسامح مع «الأصول» كشر لا بد منه، بل تستند إليها كي تحقق نفسها كامبراطورية معولمة. صحيح أن هذه العولمة زائفة كأممية تسعى لإعادة جمع الإنسانية في مشروع واحد، لكنها هي البديل عن الأممية التي لم تتحقق، فهي كالصفقة الجديدة (New deal) الأميركية التي كانت بديلاً عن البلشفية التي لم تتحقق. وكما جاءت الصفقة الجديدة لاحتواء المشروع البولشفي، ونجحت في ذلك، تسعى الامبراطورية لسحق النزوع الأممي، عن طريق الأصولية، وبإمكانها أن تفلح في ذلك ما لم تستعِدْ قوى التحرر التعددية حيويتها، كما يدعو إلى ذلك كتاب الامبراطورية.

أقلعت الامبراطورية (العولمة الجديدة) عن التمثل (فرض الإذعان على الشعوب المغلوبة من أجل قبول الرسالة التمدينية للغرب الحداثي)، وتسامحت مع الاختلافات من أجل أن تديرها، كي يسهل عليها فرض سلطتها العالمية المعولمة، فما تَعَوْلَمَ من العالم إلا سيطرة رأس المال. وإذا سأل سائل: ما الضرورة إلى ذلك، علماً بأن رأس المال مُعَوْلَم منذ البداية، أي منذ خمسة قرون وأكثر؟ يمكن الجواب: إن ضرورات إجهاض حركات التحرر الوطني فرضت ذلك على النظام الرأسمالي الذي واجه الثورة البولشفية، وحركات التحرر الوطني

وبلدانها المستقلة حديثاً في وقت واحد، فاستوعب الأولى استيعاباً أدى إلى سقوطها، ومنع الثانية من التطور والاتصال فيما بينها كي تشكل العولمة أو الأممية الحقيقية، في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، عالم ما بعد الحداثة. وقد ظنت قوى الثورة الأوروبية المعادية للرأسمالية، في بداية القرن، أنها انتصرت على الرأسمالية بالثورة البولشفية، وحركات العصيان التي سبقتها أو تلتها في أماكن عدة، وظنت شعوب العالم الثالث أنها قد تحررت من هيمنة المركز الرأسمالي بعد منتصف القرن العشرين، لتكشف بعد عقدين أو ثلاثة أن ما كان متوقعاً لم يتحقق؛ فقد خرج الرأسمال العالمي وحده منتصراً في آخر القرن العشرين، ووقف وحده مسيطراً على العالم، وسيطرته وحدها هي العالمية المعولمة؛ وكل ما تبقَّى يجد نفسه ممزقاً مشظى مفتتاً يستحق الشفقة ويرجوها من السلطة الامبراطورية، لكن السلطة الامبراطورية ترفع رجلها وتدوس على الإنسانية، وفي عينيها نظرة الاحتقار لكل الآمال واحتمالات التحرر، ويصرخ رئيسها بكل صلف وبلاهة: من معنا نسكت عنه، ومن ضدنا سوف نسحقه، نحن آلهة الخير، وأعداؤنا عبدة الشيطان. وبقية الخطاب يمكن لأي قارئ أن يتابعها في خطب دبليو بوش وأعوانه، بل في فكر أساتذة الجامعات ومراكز البحوث الأكاديمية والاستراتيجية الذين يروِّجون لاستخدام العنف والقمع وسحق الشعوب باسم مبدأ الحرب العادلة، فكأن الحرب والعدل يمكن أن يلتقيا تحت سقف واحدة، أو في فعل واحد، لكن المنتصر يرى نفسه جميلاً حتى ولو ارتكب كل أنواع الجرائم؛ وهو يستطيع أن يبرِّر أفعاله بحكم انتصاره، إذ لديه القوة والتسلط الفكري.

وما الأصولية إلا الثنوية المانوية التي تتبناها الامبراطورية في خطابها السياسي، فهي التي تحدُّ من الخيارات وتلغي السياسة وتحشر

الإنسانية (بما فيها نفسها) في زاوية اللاخيار بين الخير والشر. أما أصولية المسلمين والهندوس وبوذيي الصين، وغيرهم من الإثنيات والأديان والقوميات والأعراق في مختلف أنحاء العالم، فهي في مثل حالة الرديف المحلي؛ وربما كانت الحصيلة الحتمية أحياناً للنظام الامبراطوري الجديد، نظام الرأسمالي العالمي في لحظة انتصاره الجديدة، التي يضيفها إلى انتصاراته السابقة، ويحقق بها الانتقال من الحداثة المزعومة إلى ما بعد الحداثة الوهمية. وتتراكم آلام الشعوب المغلوبة وعذاباتها، ويزداد قلقها ويأسها فتحتمي بما تملك من إنتاج معدوم (أو إنتاج منهوب لا تستطيع وضع اليد عليه)، ومن تراث موهوم، ومن حقائق صغيرة وإنجازات تافهة، ويسمون ما لدى هذه الشعوب من ماضٍ وتراث تقليداً يتحول إلى أصولية في لحظات اليأس المتواصلة. وتدان هذه الشعوب التي تتطلع إلى فوق فلا ترى إلا الرأسمال العالمي الذي ينكرها ويستغلها في آن معاً، وتتطلع إلى ماضيها علَّها تعزِّي النفس بأمجادها، فلا تجد إلا الأوهام وكوابيس الأحلام، وتفتِّش عن مرجعية جديدة لن تراها إلا في استعادة الذات بالخروج على الماضي والثورة على الرأسمال. لكن صنع المستقبل عن طريق الذات يتطلب نضالاً في وقت يميل ميزان القوى لغير صالحها، إذ تزداد الهوَّة بين الفقراء والأغنياء، في الأطراف وفي المركز، وهذا هو المأزق الذي يقلِّل من أهميته كتاب «الامبراطورية»، وإنْ بشَّر به.

لكن الكتاب توقَّع حرب الإرهاب حيث تصير الجيوش قوى شرطة؛ بعد أن كان احتكار الدولة للعنف يتوزَّع على مهام خارجية للجيش وداخلية للشرطة. وعندما تنتصر الامبراطورية ويتعَوْلم عالمها تصير جميع مهام العنف الرسمي داخلية، وتتحول الجيوش إلى قوى شرطة،

وينطبق ذلك على جميع جيوش الدول المختلفة التي تأتمر بأمر حكومة العالم. والفرق بين جيش الامبراطورية المركزي (الأميركي) والجيوش الأخرى هو كالفرق بين الحرس الجمهوري والوحدات الأخرى في بلدان العالم الكثيرة. فالجيش المركزي (الحرس الجمهوري) يتملَّك أفضل المعدات وأحدث التجهيزات، ولا يتعرض أفراده للموت إلا في حالات نادرة (حرب العراق، وحرب يوغوسلافيا، وحرب الأفغان)، وهم يفضلون القصف بالطيران والصواريخ لإنزال أقصى الخراب بالعدو دون التعرض للإصابات، أما الجيوش الأخرى فهي للمهام الأرضية المبتذلة التي لا يعتد بمن يموت بسببها، سواء أكان من هذا الطرف أو ذاك، وهذا كتاب دايفيد هالبرستام عن «الحرب في زمن السلام: بوش وكلينتون والجنرالات» يتحدث عن العقيدة العسكرية الأميركية التي تهدف إلى خوض حروب من دون إصابات؛ من دون إصابات للجنود من شعب الله، المميز الأميركي، وهذا شكل آخر جديد للعنصرية. ولا بد أن يكون الجنرالات الأميركيون عارفين بآلية صنع القرار الامبراطوري، وبجدوى حروب الإرهاب التي يقررها سياسيون رفض معظمهم التجنيد الإجباري واحتالوا عليه.

إذا كان العالم معَوْلماً فعلاً، وإذا كانت الدولة القومية (أو غير القومية) قد فقدت دورها، فإن الحروب التي يشهدها العالم هي حروب داخلية، حروب ضمن النظام الواحد، حروب أهلية. والحروب الأهلية تُدار عادة بين الإخوة، والإخوة في هذه الحالة هم أصوليو العالم الذين يصادرون وعيَ الجمهور، وهي ليست حروباً بين النظام العالمي وخصومه، فهؤلاء سواء أكانوا بلاشفة أو حركات تحرر وطني، قد هزموا، بل هي حرب (أو حروب) بين النظام وأبنائه، وما رجال القاعدة إلا مقاتلين تربوا على القتال من أجل هذا النظام، وما الطالبان إلا حركة

أنشأها النظام أيضاً، ولا تقتصر أبوة النظام على هؤلاء الأصوليين الدينيين.

إن أهم أبناء النظام هو منطقه الذي حملته ما بعد الحداثة إلى نهاياته فأدت إلى تفجيره، فقد جاءت الحداثة بالدولة القومية وحق تقرير المصير، وعندما يفرَّغ حق تقرير المصير من السياسة، من إمكانية أن يعيش الناس سوية، مهما اختلفت أعراقهم وإثنياتهم، ومن إمكانية أن يُنشِئوا التسويات الضرورية من أجل العيش سوية، فإن لكل جماعة، مهما صغرت، (وهناك لغات يتكلمها بضع مئات من الأشخاص فقط) الحق بالانفصال، والحق بالانفصال يعني، فيما يعنيه، الحرب على الدولة وعلى الأقليات الأخرى وعلى الأكثرية. وقد اقترحت أميركا الامبراطورية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير، بعد الحرب العالمية الأولى، لكنها استنكفت عن الدخول في عصبة الأمم، ثم عادت بعد الحرب العالمية الثانية، لتحتضن الأمم المتحدة، لكن الأمم المتحدة، لم تستطع أن تكون برلماناً لدول العالم بسبب سياسات الولايات المتحدة الهادفة لأن يعلو صوتها فوق صوت الجميع، فاستخدمت مجلس الأمن حيث تتمتع بحق الفيتو، وما عاد باستطاعة الأمم المتحدة أن تفعل شيئاً إلا عندما تنضوي تحت لواء السياسة الأميركية.

وإذا أُريد المقارنة بين دول المركز الرأسمالي (أوروبا الشمالية الغربية وأميركا الشمالية) ودول الأطراف، يمكن القول إن الأولى نشأت وتمكنت في مرحلة الحداثة، وفرضت التمثل والاندماج على شعوبها، ولم يبقَ لاختلاف اللغة الإثنية والعرق فيها إلا بقايا متفرقة، أما دول الأطراف، فقد نشأ معظمها بعد الحرب العالمية الثانية، في مرحلة ما بعد الحداثة، حيث لم يكن لديها الوقت لفرض التمثل والاندماج على شعوبها، وحيث تدير الامبراطورية الجديدة (العولمة الأميركية) ثقافة

الاختلاف، وتتلاعب بالفروق الإثنية والثقافية واللغوية داخل كل دولة، كل ذلك باسم حق تقرير المصير و«حقوق الإنسان» الأخرى، فتبدو شعوب العالم الثالث (سابقاً) بلهاء، إذ لا تستطيع التحكم بالاختلافات والفروق داخلها، ولا تستطيع بالتالي التشبه بمجتمعات دول المركز الرأسمالي، وتدان حكوماتها، التي تلجأ إلى مختلف وسائل القمع والعنف للحفاظ على وحدة دولها ولتلافي الحروب الأهلية ولفرض التمثل والاندماج قسراً؛ بل يصبح القمع حاجة لديها لا لتفرض على شعوبها ما لا تحبه أو ما لا ترغب به وحسب، بل لتتماشى مع متطلبات النظام الامبراطوري، فمأزق هذه الدول هو أنها لا تستطيع التوفيق بين حاجات شعوبها ومتطلبات النظام العالمي إلا بأسلوب لاعقلاني ولاإنساني متمثِّل في قمع شعوبها والخضوع للخارج كي تنقذ رأسها.

في نظام الامبراطورية الجديدة (المعَوْلمة) تنتصر ما بعد الحداثة على الحداثة، والتفكيك على الدمج، والانفصال على التمثل. وتنشأ الدول الجديدة، التي ظنت أن حروب التحرر الوطني كافية لتحررها، متشكلة في جماعات إثنية وثقافية وعرفية، تستعدُّ كل منها لممارسة حق تقرير المصير، وتنتصر الأنثروبولوجيا على السياسة، وتنسج كل جماعة إثنية تاريخاً لها، وتتحول الجماعة إلى جوهر أبدي. وعندما تُختزل الحياة في جواهر يُلغى التاريخ الفعلي، ليصير مجرد تجليات آنية لروح أزلية خارجية متسامية، ويخضع الفرد لوهم الجماعة، أو هكذا يُطلب منه، ويصير الجميع حقائق افتراضية، وفي انتصار مرجعية الجماعة على مرجعية الفرد تذوب الذات الإنسانية وتتحكم الأصولية. فالأصولية إخضاع الفرد للجماعة، والحاضر للماضي، والذات للمتسامي. الأصولية تملك الحقيقة الأزلية المتمثلة بروح الجماعة؛ وحين يُصار إلى تملك الحقيقة يصبح الآخر بربرياً أو شريراً أو كافراً مرفوضاً.

فالأصولية إنكارُ الذات ورفضُ الآخر في آن معاً، وفي هذا الجو، حيث يتعمم الإنكار والرفض، لا تبقى إلا الحرب الدائمة، حرب الجميع إلى الجميع.

وينتصر الأمن (أو ضرورات الأمن) على السياسة والديبلوماسية، فالخطر الأوسع انتشاراً هو الإرهاب، هو الجماعات الإثنية والثقافية التي تناضل من أجل حق تقرير المصير، الجماعات التي تمتلك في الوقت نفسه حقيقة الروح الأزلية، وتسيطر على الحقيقة الجوهرية، وبما أنها تعبر عن جوهر ما، فهي تستطيع أن تبرِّر لنفسها استخدامَ جميع الوسائل الأخلاقية وغير الأخلاقية، بما في ذلك العنف والعمليات السرية، فهي تناضل من أجل الحق، والحق هو أبداً إلى جانبها.

وتمثل دولة إسرائيل أوضح تجليات ما بعد الحداثة. فقد كان اليهود يميلون إلى الاندماج في المجتمعات الأوروبية والأميركية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (المرحلة الأمبريالية)، لكنهم آثروا الانفصال (التفكيك) في منتصف القرن العشرين، وأقاموا دولة ما استطاعت إقامة علاقات سياسية أو ديبلوماسية مع جيرانها العرب، رغم اتفاقات السلام المعقودة، وآثروا حالة الحرب على السلام، وامتنعوا عن تحديد إطار دولتهم كي لا يضطروا إلى الانسحاب وإحلال السلام، وهم يفضلون حالة الحرب الدائمة على السلام مع جيرانهم، وهم يعتقدون، فوق ذلك، أن استمرار دولتهم مرهون بتفكك العرب، ويعملون باستمرار مع أولياء أمرهم الأميركيين على منع كل تعاون أو تقارب عربي، ولا يريدون من العرب إلا الأمن، ولا يجدون للفلسطينيين وبقية العرب مهمةً إلا توفير الأمن لدولتهم، ويضعون الأمن شرطاً للتفاوض لا هدفاً له. وأمن إسرائيل يعلو فوق كل اعتبار، حتى ولو أدى ذلك إلى وضع حد لحياة ملايين العرب، ولا داعي

للتساؤل هل حربهم ضد الإرهاب (ضد نضال العرب والفلسطينيين من أجل التحرر وإنهاء الاحتلال) هي امتداد لحرب الأميركيين ضد الإرهاب، أم العكس؟ فقد اندمجت الحربان في حرب واحدة، وما عاد ممكناً تمييز إسرائيل عن أية ولاية أميركية، بل إن المتتبع يحسبها الولاية الثالثة والخمسين في الولايات المتحدة، ولا ضرورة للتواصل الجغرافي، فولايات آلاسكا وهاواي (وبورتوريكو المحتلة) منفصلة جغرافياً عن الولايات المتحدة القارية.

* * *

تتخلى الامبراطورية عن السياسة وتفضل الأنثروبولوجيا كي تستطيع التلاعب بعواطف الجمهور في مختلف أقطار العالم، فتنتشر الحرب وهي في الحقيقة حرب أهلية داخل النظام وبين أبنائه لا ضده. يعبِّر ذلك عن أزمة النظام الرأسمالي العالمي الذي يغرق في تناقضاته، إذ يبرِّر الحرب (ويخلق أسبابها) ويحارب الإرهاب، ويعطي نفسه حق التدخل في كل مكان على الأرض (باسم المصالح الحيوية الأميركية)، لكنه يمتنع عن التدخل إلا حين يضمن لجنوده السلامة التامة (لذلك فهو يفضل شن حرب من السماء بواسطة الطيران والصواريخ)؛ يدعو إلى الديموقراطية الليبرالية ويسلب الناس أسباب الحرية؛ يعترف بالدول الجديدة ويقوِّض قواعد وجودها؛ إلخ...

لكن جميع هذه التناقضات تنبع من التناقض الأساسي للنظام الرأسمالي الذي يمكن وصفه بضمان وجود وفرة من الناس وندرة من السلع. فالنظام الرأسمالي لا يكترث للناس ولا يهمه مصيرهم ولا مستوى عيشهم، بل كل ما يهمه هو الربح، الربح أولاً والإنسان ثانياً، الربح كهدف وغاية والإنسان كوسيلة وأداة. والسعي وراء الربح يحوِّل الإنسان، في هذا النظام، إلى أداة إنتاج فقط. والإنسان كأداة يكون فاقداً

لإنسانيته، لإرادته التي تجعل منه إنساناً، لكن النظام الرأسمالي لا يستطيع البقاء من دون إمكانية التوسع الدائم، وهو عندما يخرج من فضائه المغلق (الدولة التي انطلق منها) إلى بلدان أخرى، فإنه يفعل ذلك بحثاً عن الأيدي العاملة الرخيصة، وهذه لا تكون متاحة إلا عندما يتوفر الناس بكثرة، على ما يعنيه ذلك من فقر وجوع وحرمان، والفقر الذي يقدم للرأسمال جحافل جديدة من الأيدي العاملة الرخيصة هو ما يتيح تقليص كلفة الإنتاج ورفع مستوى الربح.

ويتمكن الرأسمال أيضاً من تحقيق مستويات عالية من الربح حين يفرض ندرة السلع المتاحة للاستهلاك، فالندرة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى ازدياد معدلات الربح. فالمهم بالنسبة للرأسمال ليس تلبية حاجات الناس، وليس توفير ما يحتاجه المستهلكون، بل هو الربح وحسب، حتى ولو كان ذلك على حساب الناس وحاجاتهم، والمعروف أن دول المركز الرأسمالي تتلف كميات كبيرة من المنتجات الزراعية «الفائضة» من أجل الحفاظ على ارتفاع الأسعار، في الوقت الذي تبث وسائل الإعلام المرئية صور المجاعات في أفريقيا وجنوب آسيا وغيرها.

ومع إنتاج الفقر ورفع الأسعار تضيِّق الرأسمالية على نفسها رغم رغبتها بالتوسُّع. فالفقر يقلِّص القوة الشرائية، ويؤدي إلى تخفيض حجم السوق ويحدُّ من قدرة الرأسمالية على تحقيق الربح، لكنه في نفس الوقت يؤدي إلى تدني الأجور ورفع هامش الربح. ويؤدي رفع الأسعار إلى رفع هامش الربح، لكنه يجعل السلع المنتجة في متناول عدد أقل من الناس فتتقلص السوق، وكل تلك التناقضات تعمل في وقت واحد باتجاهات معاكسة. وتعاني الرأسمالية من الجدلية الدائمة التي تؤدي أحياناً إلى الأزمات عندما يتجاوز الخلل حدوداً مقبولة، أي عندما تنهار

الثقة، كما يحدث الآن في البورصات العالمية وفي الأسواق المالية. وما كان الانهيار الحالي أمراً غير متوقع، فقد كتب الاقتصادي بول كروجمان كتاباً بعنوان «عودة اقتصاد الأزمة»، وذلك في العام ١٩٩٨م. لكن كتاب الامبراطورية يرفض الديالكتيك، وربما كان الدافع لذلك هو رفض إعطاء دور للظروف الموضوعية في عملية التحرر الإنساني، تحرر البشرية من عبء الرأسمال ومساوئه. فنهاية النظام الرأسمالي، التي يدعو إليها الكتاب، ستحصل كنتيجة للإرادة البشرية وحسب، لا نتيجة تفاقم التناقضات الموضوعية. والإرادة المسلَّحة بالمعرفة هي مصدر القوة على النظام الرأسمالي، والمعرفة تتأتى للإنسان من تقدُّم أنظمة الاتصالات وكل ما يتعلق بها.

ويرفض الكتاب تبعاً لذلك الدورات الاقتصادية، منكراً صحة ما كتبه والرستاين في كتاب «النظام العالمي المعاصر»، أو ما كتبه أريغي في كتابه «القرن العشرون الطويل»، أو ما كتبه بروديل في كتاب «الرأسمالية والحضارة المادية». والدورات الاقتصادية تصف مراحل الازدهار والانكماش في النظام، وسواء كانت هذه المراحل تكرر بعض الملامح أو تحدث كطفرات لا تشبه واحدة منها الأخرى، كما وصفها دايفيد هاكيت فيشر في كتاب «الموجة العظيمة»، فإنها تحاول أن تصف تاريخ تطوُّر النظام الرأسمالي، وأن تكتشف قوانين هذا التطور، وهذا ما ينكره كتاب «الامبراطورية»، إذ يرفض الاعتراف بالتاريخ، وإذا اعترف به فإنه ينكر إمكانية وجود قوانين لتطوره.

لا نختلف مع كتاب الامبراطورية في التشديد على أهمية الإرادة الإنسانية في تقرير مصير النظام الرأسمالي، لكن الإرادة ليست شيئاً مجرداً، ولا هي تعمل في فراغ، بل تناضل دائماً وباستمرار ضد العقبات الموضوعية وتسعى لتجاوزها. ولو لم تكن هناك ظروف

وعقبات موضوعية، لما كانت هناك حاجة للإرادة، ولكان وجودها أمراً إضافياً بمثابة لزوم ما لا يلزم.

يختلف المنطلق الأيديولوجي لكتاب الامبراطورية، وكذلك كتاب مجتمع الشبكات (٣ أجزاء) لإيمانويل كاستلز عن كتاب توماس فريدمان «لكسوس وغصن الزيتون»، الذي يهلِّل للنظام الرأسمالي، ويعتبر الليبرالية هي المآل الحتمي للبشرية، لكن كلاً من هذه الكتب يقود إلى النتيجة نفسها، وهي أن النظام الرأسمالي يؤدي إلى التحرر الإنساني تلقائياً بفضل نظام الاتصالات. ويبالغ كل من هذه الكتب في اعتبار الآثار المترتبة على تقدُّم أنظمة الاتصالات، وفي اعتبار أن هذا التقدُّم قد أحدث نقلة نوعية في الوعي وفي مستوى المعرفة أو في العلاقات الاجتماعية وفي توازنات القوة بين الجمهور والسلطة المتسامية، والأرجح هو أن أزمة النظام الرأسمالي، بما فيه أنظمة الاتصالات، لا نجاحاته المتتالية، هي التي سوف تكون من العوامل الأساسية التي تتيح الفرص لوضع حد لهذا النظام بما يفسح مجالات التحرر الإنساني.

لقد استطاع النظام الرأسمالي العالمي تجاوز أزمات اقتصادية عديدة في تاريخه، وربما كانت الأزمات محرِّكاً لتطوُّره وتوسُّعه ونموِّه، واستطاع أيضاً التغلب على الأنظمة المضادة من الفيودالية إلى الشيوعية السوفياتية إلى حركات التحررالوطني، وأحدث أيضاً تقدماً هائلاً على صعيد تطور الأفكار والعلوم ورفع مستوى المعيشة والصحة والتعليم، إلخ... لكن هذا النظام لم يستطع الانتصار على الشيء الأساسي الذي يتهدده، لم يستطع الانتصار على نفسه، على أزمته التي تتكرَّر برتابة تكاد تكون منتظمة، وهو ما يزال ينتقل من أزمة إلى أخرى؛ فلا يستطيع المستفيدون منه، حتى ولو كانوا من أصحاب الملايين، الركون إلى

المستقبل بثقة، وهم يعيشون دائماً في حالة رعب خوفاً من تقلبات الأسعار أو الانهيارات التي تهدد ثرواتهم. وإذا كانت هذه هي حالة أصحاب الثروات، فإن أصحاب الملكيات الأصغر أكثر قلقاً بما يتناسب مع حجم ثرواتهم، أما الذين لا يملكون شيئاً فهم لا يملكون شيئاً يبعث فيهم الأمل.

يحدث أحياناً أن تنشب التظاهرات أو الثورات الاجتماعية ضد النظام الرأسمالي، لكن هذه لا تُخيف أصحاب رأس المال بقدر ما تقلقهم تقلبات الأسعار وانهيارات الأسواق المالية، ولذلك أصبحت نشرات الأخبار، المحلية والفضائية، تسهب في إيراد الأخبار الاقتصادية والتحليلات المتعلقة بأسواق المال والبورصات، فهناك من ينتظرها يومياً، بل كل ساعة، بفارغ صبر؛ وهناك من تنبض قلوبهم على وتيرة الموسيقى المنبعثة من البورصات العالمية. فأصحاب رؤوس الأموال يخافون على الرأسمالية بمقدار ما يخافون منها؛ ويخشون على أنفسهم من تقلباتها كما يخشون عليها من تناقضاتها، وهم يدرون أكثر من غيرهم التناقض الكبير بين واقعها وبين الأيديولوجيا الليبرالية ـ الرأسمالية التي يروِّجون لها، ويعرفون أيضاً أن يوتوبيا السوق التي يدعون لها، والتي أصبحت هي الوصفة الوحيدة المعتمدة لكل المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية، هي يوتوبيا كاذبة كغيرها من اليوتوبيات التي تدان بحجة أنها تضع المفاهيم فوق البشر، وتحاول إعادة تشكيل المجتمعات كي تتناسب مع أفكار القلة النخبوية.

يزعم دعاة الرأسمالية أنها هي النظام «الطبيعي» الوحيد، وأنها هي نظام «السوق الحرة» التي تمنح الجميع فرص التقدم، وكل من الاعتبارين خطأ ووهم؛ فالرأسمالية ليست أمراً طبيعياً، بل هي من صنع الإنسان، وهي قد بدأت في زمان معين وفي مكان محدد ثم انتشرت،

وقبل ذلك لم تكن موجودة كي تكون طبيعية، لكن المروِّجين لها يصرُّون على اعتبارها النظام الطبيعي الذي لا يستطيع الإنسان أن يغيره أو يعدِّل فيه. ففي نظرهم، يتوجب على الناس فَهْمَ هذا القانون والعمل بموجبه، كما يحدث في مجال العلوم المادية (الطبيعية)، إذ يستحيل تغييره.

أما الوهم الآخر فهو أن الرأسمالية تدور حول مبدأ السوق الحرة، لكن الحقائق التاريخية تفضح هذا الوهم. فالرأسمالية لم تنشأ إلا في أحضان الدولة، ولم تنتشر إلا بالقوة والقسر والإكراه، وذلك عن طريق الدول، دول المركز الأوروبي التي فرضت نفسها على المجتمعات الأخرى بواسطة قوة السلاح والاحتلال الكولونيالي، وذلك منذ بداية القرن السادس عشر، ومنذ أن أرسلت البلدان الأوروبية سفنها، غرباً، وهي مدجَّجة بالسلاح والمدفعية كي تفرض التبادل التجاري على شعوب كانت معتادة أن تتبادل فيما بينها من دون سلاح ومن دون قسر وإكراه، وقد بات معروفاً تاريخ الاكتشافات الأوروبية لقارتي آسيا وأميركا، وهو تاريخ وحشي يسرد سيرة «أبطال» ارتكبوا مذابح همجية متواصلة.

وكل نظام ذي بداية لا بد أن تكون له نهاية، بغض النظر عن الأيديولوجيا الطوباوية التي تدَّعي «طبيعيته»، والتي تزعم «أبديته». وبمقدار ما يعتمد على القسر والإكراه، فإنه سوف يسقط على يد القوى التي تنشأ في كنفه وترفض مزاعمه وترفض الاستسلام لاستغلاله، وكما توفرت القوى لنشوء النظام الرأسمالي في الماضي، ستتوفر القوى لإسقاطه ولنشوء نظام مختلف.

والمهم هو أن لا تكون المفاضلة، لدى القوى الجديدة، بين نظام ونظام آخر، فكل الأنظمة هي بطبيعتها طوباوية تعتمد على أيديولوجيا

تبرِّر الواقع بالأوهام، ولا تعبِّر عن حقيقته، بل يجب أن تكون المفاضلة بين النظام (سواء كان رأسمالياً أو توتاليتارياً أو جمهورياً أو ملكياً أو اشتراكياً أو تعاونياً) وبين الإنسان، فالنظام يُعلي المفهوم فوق الإنسان، والمطلوب هو أن يكون القرار بيد الإنسان، وأن ينبثق المصير من حوار البشر فيما بينهم لا من متطلبات الأنظمة، عندها يتجاوز الإنسان القياس.

لكل نظام قيَمه، وما القيَم إلا المفاهيم العليا التي تعتبر مثلاً عليا، أو نماذج، يجدر الاقتداء بها والخضوع لها. فالقيم أفكار مثالية، ولا ضير في ذلك، لكنها تصبح مصدراً للقمع والكبح والإكراه عندما تتسامى القيم لتصير أهدافاً يُسْعى إليها، ويضطر الإنسان إلى الخضوع لنظام سلوكي يجعل منه أداة للقيم، أداة تسعى لنيل (لتطبيق وتنفيذ) ما يفترض أنَّ مصدره من خارج الإنسان. وما كان بالإمكان جعل العمل قيمة (تبادلية) لولا القسر الذي جعل من الإنسان أداة إنتاج، أداة تنتج من أجل التبادل، أداة تنتج للغير، لا ذاتاً تنتج من أجل الاستهلاك، ذاتاً تنتج لنفسها. في الحالة الأولى تكون القيمة تبادلية ومسخَّرة من أجل ما هو خارج الإنسان، أما في الحالة الثانية فتكون القيمة استعمالية مسخَّرة من أجل حاجة إنسانية، لتلبية دافع إنساني داخلي. وعندما ينتج الإنسان للسوق، للتبادل في إطار السوق، فإنه يخضع لها وتصبح السوق سلطة متسامية، أما عندما ينتج الإنسان لنفسه فإنه يكون هو السلطان الأول والأخير. وما يُحرِّر الإنسان هو الخلاص من طوباوية السوق لا التحوُّل المزعوم من العمل اليدوي إلى العمل الثقافي والفكري. وعلى كل حال لا يمكن اعتبار معالجة المعلومات المتدفقة عبر أنظمة الاتصالات ووسائل التسلية (Media) عملاً فكرياً، أي عملاً يؤدي إلى وعي جديد مختلف، أو معرفة ذات مستوى أرفع. وما دام الإنسان يعمل من أجل

السوق، وسواء أكان عمله يدوياً كما في المصنع القديم (الحداثة) أو كما في مكتب الكومبيوتر (ما بعد الحداثة) فإنه يبقى مستلَباً ويبقى خاضعاً لما هو خارجه، ويبقى عمله ذا قيمة يحتاج إلى ما يساويها من المال، أي يبقى العمل مساوياً لقيمة مادية.

وستتعاقب أنماط الإنتاج، وسيكون ذلك أمراً طبيعياً، لأن التغيُّر الدائم هو سُنَّة الحياة دائماً، وكل تغيُّر في أساليب العمل يؤدي إلى تعديل في نمط الإنتاج، لكن التحرر لا يحدث تلقائياً عندما يتغيَّر نمط الإنتاج أو عندما يتحوَّل العمل من مادي إلى فكري. وربما كان تحوُّل نمط الإنتاج شرطاً ضرورياً، لكن الشرط الذي لا بد منه للتحرر هو تغيُّر نمط التبادل، فما دام الإنسان ينتج من أجل التبادل في السوق فإنه يخضع لها ويتخلى عن ذاتيته لصالحها. فإشكالية التحرر تتطلب تبديلاً لنمط التبادل، لا لنمط الإنتاج وحسب؛ وهذا الأمر هو ما لا يلاحظه كتاب الامبراطورية، بل هو الأمر الذي أدى به إلى الوقوع في ما حاول الهرب منه، وهو خضوع الإنسان لما هو خارجه، للسوق المتسامية.

لا توجد الحرية إلا عندما يتحرر الإنسان من كل سلطة متسامية، وعندما ينعتق من كل تبعية لأي تحكُّم خارجي، وفي هذه الحال فقط تتحقق فرادة الإنسان، فلا يحتاج لأن يساوي نفسه، أو عمله، بأي شيء آخر، فلا يعود للعمل قيمة، ولا يعود لها مقياس، ويتم التحرر من القياس. فعندما يتم تجاوز القياس يتحقق التحرر.

لا تنشأ السلطة المتسامية إلا عبر الأوهام وعلى مستواها؛ فالنظام يحتاج إلى أيديولوجيا يبرر بها نفسه، والأيديولوجيا يمكن أن تعبِّر عن الواقع في مرحلة أولى من مراحل النظام، لكنها تنفصل عنه في مراحل لاحقة، خاصة عندما تبرز التناقضات، فهي سعي دائم لتجاوز التناقضات عن طريق طمسها والارتفاع فوقها، وكل أيديولوجيا تفترض

الانسجام لا التناقض (وما كُرْه كتاب الامبراطورية للجدل إلا لاعتباره أنه اكتشف النظام الأمثل)، والانسجام يعتبر من مزايا النظام الأمثل والمتسامي، أما التناقض فهو ملازم للعالم السفلي الذي لا يستحق إلا أن يخضع لما هو أسمى منه وأرفع من مستواه، فالأيديولوجيا لا تفهم التناقض ولا تقبل به.

ويتحرر الإنسان عندما يصبح هو السلطة المتسامية، وذلك أمر ممكن التحقيق، نظرياً على الأقل، متى امتلك المعرفة للسيطرة على الطبيعة وممارسة السياسة ليقيم علاقات الحوار مع الناس الآخرين، وبذلك تنحل التناقضات بين البشر ليتم التركيز على التناقضات بين الإنسان والطبيعة، تركيزاً هادفاً لخدمة الإنسان لا لتسخيره. ولا يتم تحقيق نصف هذا الأمر بالمعرفة وحدها، أو بالسياسة وحدها، بل يتم الأمر بامتلاكهما معاً متواصلين متشابكين مترابطين ترابطاً لا فكاك له، أو ينهار الأمر كله إذا تحقق أحدهما من دون الآخر. وكل مجتمع يزعم امتلاك المعرفة ويمنع ممارسة السياسة ينتهي نهايات توتاليتارية (إعادة تشكيل الناس كي يتناسبوا مع المفاهيم العليا المتسامية)؛ ومن ناحية أخرى، كل مجتمع يسمح بالسياسة دون امتلاك المعرفة يغرق نفسه في خصام داخلي دائم ويعود إلى الحالة البدائية، حالة الحرب الأهلية الدائمة، حيث يمارس كل فرد أو كل فريق غريزته من دون معرفة، من دون إدراك ما يريد، فتسود الغريزة وتكون الإرادة مُلغاة.

يحتاج كل مجتمع إلى نظام، يتشكل على أساس القيم التي لا بد منها كي تنتظم الأمور، ويخرج الناس من حالة الفوضى الكاملة والحرب الدائمة، لكن نظام القيم (المادية والمعنوية) سرعان ما يتشكل في مفاهيم متسامية تعلو على الإنسان، وربما اتخذت مواقع ميتافيزيقية أو تلبَّست أساليب ومفاهيم طبيعية علمية، لتصير معطيات يُسَخِّرُ

الإنسان من أجلها، وتقوم على هذا الأساس أنظمة التحكُّم والانضباط (في زمن الحداثة مثلاً) أو أنظمة الإشراف والرقابة (في زمن ما بعد الحداثة) لتسهيل السيطرة على الإنسان من أجل استغلاله ومنعه من التعبير عن نفسه (معنوياً)، ولحجب ثمار عمله المادي (أو الفكري) عن متناول يده. ويصبح الاستلاب هو القاعدة، ويتحرر الإنسان، وهذه إمكانية محتملة إذا توفرت لها الشروط الكافية والضرورية، عندما يسترد القيم المادية والمعنوية فيعيد امتلاك نفسه، ليصير ذاتاً، ويعيد امتلاك نتاج عمله، فيصير منتجاً من أجل حاجاته لا من أجل الآخرين المتسلطين عليه.

ليست هناك قيم لا يصنعها الإنسان، لكنها تُستلب منه وتُرفع إلى مستوى التسامي لتشكيل قاعدة للسلطة المتسامية التي تنزع منه عناصر ذاته. والمسألة ليست في وجود القيم أو عدم وجودها، والإشكالية ليست بين مَنْ يمارس الأخلاق على أساس القيم أو عدمها، بل الإشكالية هي في امتلاك القيم، وبين أن تكون ملك الإنسان معبِّرة عنه فيكون ذاتاً، وبين أن تكون متسامية تبرر السيطرة من الخارج على الإنسان فيخضع لها ويصير تابعاً. الإشكالية هي بين أن نكون ذاتاً أو موضوعاً؛ ولا نصير ذاتاً إلا بإعادة امتلاك القيم بجميع أشكالها. والتناقض ليس بين العمل الفكري والعمل المادي، والتطور الحقيقي ليس من الثاني إلى الأول، بل هو التطور من إنتاج القيم للسوق، لاستلاب الذات، إلى إنتاجها من أجل تشكيل الذات، وربما كان هذا هو ما يهدف إليه كتاب «الامبراطورية» من دون أن يتوصل إلى استنتاجه صراحة، لكنه أمر ممكن التحقيق شرط أن نتابع النضال ولا نستسلم لأشكال الاستلاب الراهنة.

ملحق
رسالة من أميركا[1]

من أجلِ مَاذا نُحارب؟

ثمة أوقات يصبح فيها ضرورياً للأمة الدفاعُ عن نفسها بقوة السلاح. ولأن الحرب مسألة خطيرة، تتضمن التضحية، وتنالُ من الحياة الإنسانية الغالية، فإن الضمير يتطلبُ من أولئك الذين يشنُّون الحرب، الإفصاح عن الغاية الأخلاقية التي تشكِّلُ الدافع من وراء تلك الأعمال، أمام أنفسنا، وأمام المجتمع الدولي، بما في ذلك المبادئ التي نُدافعُ عنها.

إننا نشدد على خمس حقائق أساسية تتصل بكل الناس من غير تفرقة:

١ ـ إن البشر يولدون متساوين في الكرامة كما في الحقوق.

٢ ـ الشخصية الإنسانية هي العنصر الأساسي في المجتمع، وتكمن

(١) النص: رسالة مفتوحة نشرها أكاديميون أميركيون تتعلق بالحرب على الإرهاب، ولماذا هي ضروريةٌ وعادلة، وقد وقَّعها ستون مثقفاً كبيراً معظمهم من الأساتذة المعروفين، وذوي النفوذ في الدراسات الأخلاقية والدين والسياسات العامة، في الجامعات الأميركية، ومراكز التفكير (بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٢م).

شرعية دور الحكم في حماية هذه الشخصية، والمساعدة في تأمين فرص التفتح الإنساني لها.

٣ ـ يرغب البشر، بطبيعتهم، في البحث عن غاية الحياة ومقاصدها.

٤ ـ حرية الضمير والحرية الدينية من الحقوق التي لا يمكن انتهاكها في الشخصية الإنسانية.

٥ ـ القتل باسم الله مخالف للإيمان بالله، وهو يشكِّل خيانةً عظمى لكونية الإيمان الديني.

بناءً عليه، فنحن نحارب للذود عن أنفسنا، ودفاعاً عن هذه المبادئ الكونية.

ما هي القيم الأميركية؟

منذ ١١ أيلول/ سبتمبر يسأل ملايين الأميركيين أنفسهم، ويسأل واحدُهم الآخَر: لماذا؟ لماذا نحن عرضة لاعتداءات بغيضة، ولماذا يحتاج هؤلاء الذين قتلونا إلى قتلنا؟

نحن نعترف بأن أمتنا قد تصرفت، وفي أوقات معينة، بغطرسة وتجاهل تجاه مجتمعات أخرى، بما في ذلك اتباع سياسات مضلِّلة وغير عادلة. لطالما أخفقنا كأمة في اتباع ما ننتهجه من مثاليات. لا يمكن أن نحمِلَ مجتمعاتٍ أخرى على التكيُّف مع هذه المبادئ، كذلك فنحن موحَّدون في قناعتنا، وواثقون من أن كل الشعوب الخيِّرة في العالم توافقنا في أنه، وأيّاً تكن جدارة، أو عدم جدارة هذه السياسة الخارجية أو تلك، فإنه ما من شيء يمكنه أن يبرر القتل الجماعي للأبرياء. وعلاوةً على ذلك، وفي ديموقراطية مثل التي عندنا، تنبع سلطة الحاكم من إرادة محكوميه، وتستمد السياسات أصولها من قيم وأولويات المجتمع ككل.

إننا لا ندعي الإحاطة بكل دوافع المعتدين وأنصارهم، لكن ما أمكن معرفته عن أهدافهم يتجاوز بعيداً كل سياسة أو مجموعة سياسات. بعد كل شيء، لم يتقدم القتلة في ١١ أيلول/ سبتمبر بأي طلب خاص، وبهذا المعنى كان الهدف من الجريمة هو الجريمة نفسها. لقد اعتبر قائد «القاعدة» الضربات «المباركة» في ١١ أيلول/ سبتمبر موجهةً لأميركا بما هي «رأس الكفر العالمي».

واضحٌ إذاً، أن مهاجمينا لا يحتقرون فقط حكومتنا، بل هم يحتقرون طريقة عيشنا ومجتمعنا كلّه. وفي الأساس، لا يتناول غضبُهم ما يقوم به قادتنا فحسب، بل أيضاً بما نحن كائنون به.

من نحن إذاً؟ وما الذي نريده؟ يعتقد كثيرون، من بينهم أميركيون وعدد من الموقعين على هذه الرسالة، أن بعض القيم الرائجة في أميركا غير جذابة لا بل مؤذية: النمط الاستهلاكي كطريقة عيش، مفهوم الحرية المفتقر للضوابط، مفهوم الفرد الذي يقدَّم كأنه صانعٌ نفسه بنفسه، وكليُّ السيادة لا يدين بشيء لا للآخرين ولا للمجتمع، تراجع الزواج والحياة العائلية، إضافةً لجهازٍ هائل للتسلية والاتصال يمجد هذه الأفكار وينشرها سواءٌ أَجَرى تقبلها أم لا، في ما يقارب كل جوانب كوكبنا.

ثمة واجب يطل بظلّه على الأميركيين، ويفرض أهميته منذ ما قبل ١١ أيلول/ سبتمبر، وهو يقتضي مواجهة الجوانب غير الجذابة في مجتمعنا، والقيام بكل المستطاع من أجل تغيير هذه الجوانب إلى ما هو أفضل. ينبغي أن نلزم أنفسنا ببذل هذا الجهد.

وتجدر العناية في الوقت نفسه بقيم أميركية أخرى، نرى فيها أفكاراً مؤسسة ترسم طريقتنا في العيش. وهذه القيم مختلفة عن سابقاتها،

وأكثر جاذبية، ليس فقط بالنسبة إلى الأميركيين، بل أيضاً بالنسبة إلى الناس في كل مكان من هذا العالم. دعونا ننوه باختصار بأربعٍ منها:

تأتي **في مقدمة هذه القيم قناعتنا** بأن كل الأشخاص يمتلكون كرامة إنسانية مكتسبة، هي حق لهم بالولادة. وهذا يعني بالنتيجة، أنه ينبغي أن يعامل كل شخص بما هو غاية في ذاته، بدل أن يجري استخدامه على أنه وسيلة. لقد استند مؤسسو الولايات المتحدة إلى إرث القانون الطبيعي، بالإضافة إلى المنطلقات الدينية الأساسية، التي تعتبر أن الناس جميعهم خلقوا على صورة الله ومثاله. وأكد المؤسسون، كما لو كان الأمر بداهة ذاتية، فكرة أن كل الناس يمتلكون كرامة متساوية، وكانت الديموقراطية هي الصيغة السياسية الواضحة التي تمثل هذا الإيمان بالكرامة الإنسانية السامية. ومع الأجيال اللاحقة كان التعبير الثقافي الأوضح عن هذه الفكرة تأكيد المساواة في الكرامة بين الرجال والنساء، وفيما بين كل الناس جميعاً، بصرف النظر عن العرق أو اللون.

وثانية هذه القيم تنبع مما سبق، وهي القناعة بأن الحقائق الأخلاقية الكونية التي سمَّاها الآباء المؤسسون (قوانين الطبيعة والفطرة الإلهية) موجودة بالفعل ويمكن لكل الناس الوصول إليها. إن إعلان الاستقلال، وبيان الوداع الذي كتبه جورج واشنطن والبيان الافتتاحي الثاني لأبراهام لنكولن، وكذلك رسالة مارتن لوثر كينغ من سجن برمينغهام، تنضح بأنصع أنواع التعبير عن ثقتنا بهذه الحقائق وتواصلنا معها.

وثالثاً: تأتي قناعتنا بأنه، وبسببٍ من عدم قدرتنا، أفراداً وجماعة، على الوصول إلى الحقيقة كاملة، فإن كل الاختلافات حول القيم تستدعي الروح المدنية والانفتاح على وجهات النظر الأخرى، وكذلك المحاجة المقنعة في البحث عن الحقيقة.

ورابعاً، فإن حرية الضمير والحرية الدينية، هي من بين الحريات الأساسية المعترف بها في بلادنا وفي كل مكان آخر، كانعكاس للكرامة الإنسانية الأولية، وكشرط مسبق لقيام الحريات الفردية الأخرى.

بالنسبة إلينا، إن العنصر الضارب في هذه القيم أنه يمكنها أن تنطبق على كل الناس، بلا تفرقة، فلا يصح تالياً استخدامها لحرمان أيٍّ كان من حقِّه بالاعتراف والاحترام على أساس العرق واللغة والذاكرة والدين، وهذا ما يفسِّر لماذا بإمكان أيٍّ كان أن يصبح أميركياً، وفي كل الأحوال هذا ما يجري؛ أناس من كل أصقاع العالم أمُّوا بلادنا، مستجيبين للنداء الذي يوجهه تمثال مرفأ نيويورك توقاً إلى نسيم الحرية، وبعد ذلك أصبحوا أميركيين. تاريخياً، ما من أمة صنعت هويتها، أو كتبت دستورها وسائر وثائقها المؤسسة، كما فهمُها الأساسي لنفسها، بهذه الدرجة من المباشرة والإفصاح بالاستناد إلى القيم الإنسانية الكونية. بالنسبة إلينا هذا أهم ما في بلادنا.

يؤكد البعض أن هذه القيم ليست كونية البتة، بل هي تتحدر بالأخص من حضارة الغرب المسيحي، وهم يحاجون بأن الإقرار بكونية هذه القيم يلغي خصوصية الثقافات الأخرى. نحن نخالف ذلك، نحن نعترف بالطابع الناجز لحضارتنا، لكننا نؤمن بأن الناس جميعهم خلقوا متساوين، كما نؤمن بالحرية الإنسانية، كإمكانية كونية ورغبة، وبأن هناك حقائق أخلاقية أساسية معينة يشترك كل العالم في الإقرار بها. نحن على اتفاق مع هذه النخبة العالمية من الفلاسفة المميَّزين الذين وضعوا إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأربعينات، والذي خلص إلى أن بعض الأفكار الأخلاقية الأساسية «يمكن النظر إليها باعتبارها متضمَّنةً في طبيعة الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع». وإذ يحدونا الأمل، نتفق بديهياً، مع الدكتور مارتن لوثر كينغ في أنه

«مرتفع هو قوس دنيا الأخلاق، لكنه ينبغي أن ينحني دائماً للعدالة، وليس فقط للقلة أو المحظوظين، بل لكل العالم».

حين ننظر إلى مجتمعنا اليوم، نلحظ فروقات عديدة بين المثل التي نطمح إليها وبين ما نمارسه من سلوكيات، ولكننا كأميركيين في زمن الحرب والأزمة العالمية، نعتبر أن ما جرى الاصطلاح على تسميته بـ «القيم الأميركية» لا يتعلق فقط بأميركا، بل هو يندرج ضمن ما نتشارك فيه من تراث الإنسانية، وهو يقدِّم بذلك قاعدة ممكنة لما ننشده من مجتمع عالمي يستند إلى السلام والعدل.

ماذا عن الله؟

منذ ١١ أيلول/ سبتمبر والعديد من الأميركيين يسألون أنفسهم، ويسأل كلٌّ منهم الآخر: وماذا عن الله؟ أزمات بهذ الحجم تدفعنا دائماً لتفكير جديد بصدد المبادئ الأولية. عندما نتأمل بشاعة ما حصل، والمخاطر المحدقة التي تتهددنا باحتمالات قوية، فإنَّ الكثيرين منا يتساءلون: هل الإيمان الديني هو جزء من الحل أم هو جزء من المشكلة؟

يتحدر الموقعون على هذه الرسالة من ديانات ومنظومات أخلاقية متعددة، بما في ذلك المنظومات العلمانية، غير أنهم جميعاً، موحدون في اعتقادهم، بأن توظيف السلطة الإلهية من أجل قتلنا واستباحة أرواحنا هو أمر غير أخلاقي ويتناقض مع الإيمان بالله. لا أحد منا يعتقد بأن الله يدعو بعضاً منا إلى القتل أو إلى إكراه البعض الآخر. في الواقع، إن مثل هذا السلوك، وسواءٌ سُمِّي «حرباً مقدسة» أو «حملةً صليبية» يناقض الإيمان الديني، وليس فقط المبادئ الأساسية للعدالة، لأنه يجعل من الله صنماً يستخدمه بعض الناس لأغراض خاصة. لقد عاشت أمتنا

في ما مضى حرباً أهلية ضروساً ظنَّ فيها كلٌّ من الفريقين أن العناية الإلهية بجانبه ضد الفريق الآخر، وهذا قبل أن يأتي أبراهام لنكولن، الرئيس العاشر للولايات المتحدة، ويردُّ عليهم، في «رسالته الافتتاحية الثانية» عام ١٨٦٥م، بعبارة بسيطة: «لكليِّ القدرة مقاصده الخاصة».

هؤلاء الذين اعتدوا علينا في ١١ أيلول/سبتمبر، يجاهرون على الملأ بأنهم يخوضون «حرباً مقدسة»، والعديد ممن يدعم أو يناصر هؤلاء يُضفي صفة القداسة على هذه الحرب. يستدعي التعرف على بؤس طريقة التفكير هذه، منا كأميركيين، أن نتذكر تاريخنا وتاريخ الغرب. لقد مزقت الحروب الدينية المسيحية وأعمال العنف المذهبي المسيحي أوروبا على امتداد قرن. وفي الولايات المتحدة لم نكن غريبين عن أولئك الذين يعمدون لارتكاب جرائم القتل مستخدمين ذريعةً إيمانَهم الديني. وعندما يبلغ مستوى التوتر هذا الحد الاستثنائي، ما من حضارة تبقى معصومة، وما من تراث ديني.

في الشخصية الإنسانية ميل أساسي إلى الاستفهام من أجل المعرفة. إن ما يميز نشاط الإنسان هو تلك القدرة على التقويم والاختيار، وامتلاك تعليلات تفسِّر اندفاعه وراء ما يطمح إليه أو يحبه. وجزء من هذا النزوع الرغبوي إلى التعرف يتناول الاستفهام عن سبب مجيئنا إلى هذه الدنيا، وعما سيحصل بعد مفارقتنا لها، وهذا ما يقود إلى البحث عن حقيقة الغايات النهائية، ما يعني بالنسبة إلى كثيرين، طرح مسألة الله.

بعض الموقعين على هذه الرسالة يعتقدون أن الكائن البشري هو «ديني» بطبيعته، بمعنى أن كل واحد من البشر، بما في ذلك من لا يؤمن بالله، أو لا يشارك في ديانة منتظمة يبتدع خيارات بصدد ما هو الأهم بالنسبة إليه، وما يعتقد أنه يمثِّل القيم النهائية. كل الموقعين على

الرسالة يعترفون بأن المؤسسات الدينية على امتداد العالم هي قواعد أساسية للمجتمع المدني، وأنه يمكن أن يصبَّ عمل هذه المؤسسات في مصلحة سعادة المجتمع ومعافاته، كما يمكن لهذا العمل أن يخرج، وفي أوقات وملابسات معينة، بنتائج تثير التفرقة والعنف.

إذاً، كيف يمكن لحكومات وقادة مجتمع أن يجيبوا على هذه الوقائع الإنسانية والاجتماعية؟ من الأجوبة على هذا السؤال ما يدعو إلى حظر الدين أو قمعه. كذلك هناك من يجيب بالدعوة إلى الاقتران بعلمنة أيديولوجية قوامها التشكيك المجتمعي الذي يحمل روحاً عدائياً تجاه الدين. وتنبني وجهة النظر هذه على مقدمة تقول بأن الدين بحد ذاته، وخصوصاً كل تعبير «عام» عن القناعات الدينية، هو أمر كفيل باستحضار المشكلات. وهناك جواب ثالث وممكن على هذه المسألة، ويدعو إلى اعتماد الثيوقراطية، حيث هناك دين واحد يعتقد بأنه الدين الحقيقي ويطالب بأن يواليه كل أفراد المجتمع، وأن يحظى بكل الدعم والحظوة والرعاية من الدولة.

نحن على خلاف مع كل هذه الأجوبة. فخيار القمع الشرعي يمثل اغتصاباً جذرياً لكل الحريات المدنية والدينية وهو لا يتفق البتة مع المجتمع المدني والديمقراطية، كذلك نخالف وجهة العلمانية الأيديولوجية، وإن تنامت في مجتمعنا مع الأجيال الأخيرة، لأن هذه العلمانية تنكر شرعية الحضور العام لشريحة هامة من المجتمع المدني. أما الثيوقراطية، والتي كانت حاضرةً في الغرب (لكن ليس في الولايات المتحدة، فنحن على خلاف معها لأسباب اجتماعية ولاهوتية في آن) فليست حلاً، ذلك أن إسباغ صفة رسمية أو حكومية على دين بعينه يمكن أن يصطدم مع مبدأ الحرية الدينية، التي هي حق أساسي من حقوق الإنسان. فوق ذلك، فإن الضبط الحكومي للدين يمكنه أن يؤدي

أو أن يزيد من النزاعات الدينية، كما يمكنه ـ وهذا ما يبدو أشد خطورة ـ أن يهدد حيوية المؤسسات الدينية. أما على الصعيد اللاهوتي، فإن الذي يتمسك بقناعة ثابتة حول حقيقة إيمانه، ثم يضطهد الغير تبعاً لاختلاف نظرته إلى معتقده نفسه، فإنه يستلب من سواه الحق في الإجابة، بحرية وكرامة، على نداء الخالق. تبذل الولايات المتحدة ما في وسعها كي تكون مجتمعاً يتماشى فيه الإيمان والحرية بحيث يعزّ أحدهما بالآخر. صحيح أن دولتنا علمانية، بمعنى أن المسؤولين عن الحكم ليسوا هم المسؤولين عن الأمور الدينية، ولكننا في نفس الوقت، أكثر مجتمعات الغرب تديناً. نحن أمة تحترم بعمق الحرية الدينية والتعددية، بما في ذلك حقوق غير المؤمنين، ولكننا أيضاً أمة يقسم فيها المواطن على الوفاء «لأمة واحدة، في ظل الله»، وترفع محاكمها وعملتها شعار «بالله نثق». سياسياً، فُصلت الكنيسة عن الدولة لكي يحتفظ المستوى السياسي بمجاله الخاص عبر تقليل دور الدولة في ضبط أمور الدين، وعبر جعل الحكومة تستمد شرعيتها من مظلة أخلاقية ليست من صنعها روحياً.

سمح فصل الكنيسة عن الدولة عندنا بأن يكون الدين ديناً بحق، بما أنه قد فصل عن السلطة القمعية للدولة، وبالتالي، نعتقد بفصل الكنيسة عن الدولة من أجل حماية وضمان حيوية كل منهما.

لقد شكلت مسألة الحرية الدينية والحقيقة الدينية، في الأغلب، تحدياً بالنسبة إلى الأميركيين ذوي الإيمان الديني، وما زالت هذه المسألة، علاوة على ذلك، غير مقررة. يرتكز الفصل بين الدين والدولة عندنا على ترتيب اجتماعي دستوري يقضي، بحسب تعريفه، بإجراء نقاش وجدل وتوافق وتسوية، ويتعزز، كما يساعد على إنتاج، طبع أو مزاج معين بحيث يحترم المؤمنون الذين يعتنقون الحقيقة الدينية بقوة،

وليس في إطار تسوية مع هذه الحقيقة، الأشخاص الذين يختارون طرقاً مختلفة.

ما الذي يمكنه أن يقلص الارتياب والبغض والعنف المرتكز على أساس ديني في القرن الحادي والعشرين؟ هناك عدَّةُ أجوبةٍ مهمة، بالطبع، لكننا نأمل أن يكون الجواب هنا واحداً: تعميق وتجديد تقييمنا للدين عبر الاعتراف بالحرية الدينية كحق أساسي لكل الناس في كل الدول.

حرب عادلة؟

إننا نعترف أن الحرب رهيبة وتمثل، في النهاية، فشل الإنسان السياسي. نعلم، أيضاً، أن الخط الفاصل بين الخير والشر لا ينطبق على المجتمعات في ما بينها، ولا على الأديان، بل يمر هذا الخط، يمر فعلياً، في قلب سريرة كل إنسان. وفي نهاية الأمر، يقرُّ ذوو الإيمان من بيننا ـ يهوداً ومسيحيين ومسلمين وآخرين ـ بمسؤوليتنا المنصوص عليها في الكتب المقدسة والتي تقتضي الرحمة، ونعمل كل ما في وسعنا لمنع الحرب والعيش بسلام.

فوق ذلك، يعلمنا المنطق والتفكير الأخلاقي النبيه أن هناك حالات تستدعي رداً أولياً ومهماً جداً على الشرِّ لوقفه. هناك أوقاتٌ يكون فيها إعلان الحرب مسموحاً أخلاقياً كرد على فاجعة ناجمة عن أعمال عنف وبغض وظلم. وهذا أحد الأوقات.

تجد فكرة «الحرب العادلة» جذوراً لها في تقاليد أخلاقية مختلفة، وتحتوي التعاليم اليهودية والإسلامية، مثلاً، على نظرات جدية في مجال تعريف هذه الحرب. يصرُّ البعض، باسم الواقعية، على أن الحرب هي، أساساً، حقل تؤدي فيه المصلحة الخاصة، والضرورة

حصراً، دوراً ملحوظاً، مستبعدين أي محاولة لتعليل الحرب من منطلق أخلاقي. إننا نعترض على ذلك. إن الإحجام عن التحليل الأخلاقي في مواجهة الحرب هو بحد ذاته موقف أخلاقي يرفض احتمال وجود أسباب لها، ويوافق على غياب المعايير عن ميدان الشؤون الدولية، ويذعن للتشاؤم الساخر. إن السعي إلى ممارسة تحليل أخلاقي موضوعي في تفسير الحرب يعني الدفاع عن احتمال وجود مجتمع مدني وعالم قائم على العدل.

إن مبادئ الحرب العادلة تعلمنا أن الحروب العدوانية والتوسعية غير مقبولة. لا تكتسب الحروب الشرعية إذا جرت لغاية المجد الوطني، أو الانتقام لماض خاطئ، أو كسب الأرض، أو أي هدف آخر غير دفاعي.

إن التبرير الأخلاقي الأولي للحرب هو حماية الأبرياء من أذى معين. القديس أغسطينوس كتب في «مدينة الله» في القرن الخامس (الميلادي) ـ وهو الكتاب الذي يشكل مساهمة أساسية في مجال التنظير للحرب العادلة ـ أنه من الأفضل للمسيحي أن يعاني من الأذى على أن يسبب الأذى لغيره، لكن هل يطلب أو يسمح لشخص مسؤول أخلاقياً أن يلتزم، نيابةً عن أشخاص أبرياء آخرين، بعدم الدفاع عن النفس؟ بالنسبة إلى أغسطينوس، وطبقاً لتقاليد الحرب العادلة، الجواب هو كلا. إذا ملك المرء إثباتات دامغة على أن هناك أناساً أبرياء ليسوا في وضع يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم، وأنهم سيتعرضون لخطر كبير ما لم تستخدم قوة الإكراه لوقف المعتدي، عندها يستدعي المبدأ الأخلاقي القاضي بمحبة الجار تدخلنا بالقوة.

لا تكتسب الحروب شرعية لو أُنشبت في وجه خطر صغير، قابل لتسوية من طريق الحوار أو هو ذو عواقب غير مؤكدة، أو أقيمت في وجه خطر يمكن تخفيف احتمالاته عبر المفاوضات وحدها، والدعوة

إلى ضبط النفس، واقتناع الأطراف الآخرين، أو عبر وسائل لاعنفية أخرى، لكن إذا كان الخطر حقيقياً ومؤكداً على حياة الأبرياء، خصوصاً إذا كان الدافع إلى الهجوم روحاً عدائية عنيدة ـ أي أن المعتدي يسعى إلى تدميرنا وليس إلى التفاوض أو المساومة ـ عندها يكون اللجوء إلى القوة المناسبة مبرَّراً أخلاقياً.

وحدها سلطة شرعية تتحمل مسؤولية النظام العام يمكنها أن تخوض حرباً عادلة. لا يمكن قبول العنف أخلاقياً إذا اتسم بالعبثية، والانتهازية، والتفردية.

لا تعلن الحرب العادلة إلا ضد أشخاص مقاتلين. لقد علمنا قادة الحروب العادلة عبر التاريخ ـ سواء أكانوا مسلمين، يهوداً أو مسيحيين أو علمانيين ـ أن غير المقاتلين يتمتعون بحصانة ضد الضربات المدروسة (المقصودة)، لذلك فإن قتل المدنيين بقصد الانتقام، أو حتى بقصد مواجهة الهجوم الآتي من قيادييهم، خاطئ أخلاقياً. مع ذلك، يبقى من الممكن، في بعض الظروف وفي حدود ضيقة، إيجاد تبرير أخلاقي للأعمال العسكرية الموجهة ضد مقاتلين، ويمكن أن توقع بعض الضحايا في صفوف المدنيين بشكل غير مقصود لكنه متوقع، وليس مقبولاً أخلاقياً استهداف المدنيين لذاتهم في العمليات العسكرية.

إن هذه المبادئ وغيرها، المتعلقة بالحرب العادلة، تعلمنا أنه من الممكن والضروري، عندما تتوقع الكائنات البشرية الحرب أو تشنُّها، في أي وقت كان، التأكيد على قداسة الحياة الإنسانية والحفاظ على مبدأ الكرامة الإنسانية المتساوية. تتهاوى هذه المبادئ في ظل النشاط الحربي التراجيدي. هذه هي الحقيقة الأخلاقية الأساسية: إن «الآخرين» ـ الغرباء عنا، المختلفين عنا في اللغة أو العرق، والذين يعتنقون ديناً

نعتبره مشكوكاً بصحته ـ يتمتعون أيضاً بحق الحياة الذي نتمتع به وبالكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان نفسها التي نتمتع بها.

في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، هاجمت مجموعة من الأفراد الولايات المتحدة، مستخدمةً الطائرات المخطوفة كسلاح قتل، فسقط، في أقل من ساعتين، أكثر من ثلاثة آلاف من مواطنينا في نيويورك وبنسلفانيا وواشنطن، وكانت غالبية الضحايا من المدنيين غير المقاتلين، وغير المعروفين من قبل قاتليهم إلا بصفتهم أميركيين. إن الذين ماتوا صبيحة ١١ أيلول/ سبتمبر قتلوا بدون وجه حق، وبشكل عبثي مبني على حقد مخطط ـ هذا نوع من القتل الذي، باسم الدقة، لا يمكن وصفه إلاَّ بالقتل العمد ـ وكان من بين الضحايا أشخاص من كل الأعراق، من إثنيات مختلفة، ومن أتباع غالبية الديانات الكبرى، كان من بينهم غاسل الصحون والمدير في الوقت نفسه. إن الأفراد الذين ارتكبوا هذا العمل الحربي لم يتصرفوا من تلقاء أنفسهم، من دون دعم، أو لأسباب مجهولة. كانوا أعضاء في شبكة إسلاموية دولية، عاملة في حوالي ٤٠ دولة، ومعروفة تحت اسم «القاعدة». تشكل هذه المجموعة رأس الحربة لحركة راديكالية إسلاموية واسعة، تنامت في خلال عقود من الزمن وحظيت، في بعض الأحيان، بتسامح، وحتى دعم الحكومات، وهي تجهر علناً برغبتها في ممارسة العنف، وتبدي قدرةً متزايدةً على استخدام القتل العمد لتنفيذ أهدافها.

إننا نستخدم تعبيري الإسلام» و«إسلامي» للإشارة إلى إحدى أكبر ديانات العالم، تضم حوالي ١,٢ مليار إنسان، بمن فيهم عدة ملايين من المواطنين الأميركيين الذين قتل عدد منهم في ١١ أيلول/ سبتمبر. ليس من الضروري تكرار ما نقوله، لكننا نقوله بوضوح ولمرةٍ هنا: إن الغالبية العظمى من مسلمي العالم، المتبعين لتعاليم القرآن، يتمتعون بالاحترام

والإيمان وحس السلام. نستخدم، في المقابل، تعبير «الإسلاموية» و«الراديكالية الإسلاموية» للإشارة إلى الحركة الدينية ـ السياسية العنيفة، المتطرفة، والمتعصبة، التي تهدد العالم بما فيه العالم الإسلامي. هذه الحركة الراديكالية العنيفة لا تعارض بعض السياسات الغربية وحسب ـ وبعض الموقعين على هذا البيان يعارضون سياسات غربية معينة أيضاً ـ بل تعارض أيضاً مبدأ مؤسساً في العصر الحديث، هو مبدأ التسامح الديني، إضافةً إلى حقوق الإنسان الأساسية، خصوصاً حرية المعتقد والدين التي تحظى بحماية «إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان»، وهي بمجموعها مبادئ تشكِّل أساس كل حضارة تحفز الازدهار الإنساني والعدل والسلام.

تدَّعي هذه الحركة النطق باسم الإسلام، لكنها تخون المبادئ الإسلامية الأساسية، لأن الإسلام يقف ضد هذه الوحشية الأخلاقية، والمثل على ذلك، أن العلماء المسلمين أقرُّوا، على مرِّ العصور، ملتزمين بتعاليم القرآن ويمثل النبي محمد، أن القتال في سبيل الله (الجهاد) يحرِّم القتل العمد الذي يستهدف غير المقاتلين، ويفرض أن تشنَّ الحملات العسكرية بأمر من السلطات الشرعية العامة. إن هؤلاء العلماء يذكروننا بقوة أن الإسلام، ليس أقل من المسيحية واليهودية والديانات الأخرى، مهدد ومعرَّض لانحطاط محتمل على يد هؤلاء المجدِّفين الذين يمارسون القتل العشوائي باسم الله.

إننا نقرُّ أن الحركات التي ترتدي عباءة الدين تتسم بأبعاد سياسية واجتماعية وديموغرافية معقدة يجب الانتباه إليها، لكن، في الوقت نفسه، لا يصحُّ إغفال أن المسائل العقدية والفلسفة المحركة لهذه الحركات الراديكالية الإسلامية، بازدرائها الحياة الإنسانية ورؤيتها للعالم باعتبارِه صراعاً على الحياة أو الموت بين مؤمنين وكافرين (سواء أكانوا

مسلمين غير راديكاليين، أم يهوداً، أو مسيحيين، أو هندوساً أو غيرهم)، تنفي الكرامة الإنسانية المتساوية لكل الناس، وهي، بذلك، تخون الدين وتنقض أساس الحياة المتحضرة وإمكانيات السلام بين الأمم.

إن الأمر الأكثر جدية في كل ذلك، هو أن مجرمي ١١ أيلول برهنوا، وللمرة الأولى، أن هذه الحركة تمتلك اليوم ليس الرغبة المعلنة فحسب، بل أيضاً القدرة والخبرة ـ بما في ذلك احتمال الوصول والرغبة في استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والرؤوس النووية ـ للانتقام عبر تدمير ضخم ومروع لأهدافها.

إن الذين جزروا أكثر من ٣٠٠٠ شخص في ١١ أيلول/سبتمبر والذين، برضاهم الكامل، يسعون إلى فعل الشيء نفسه يشكلون خطراً داهماً وواضحاً على جميع الناس ذوي النيات الحسنة أينما كانوا، وليس فقط في الولايات المتحدة. إن أعمالاً كهذه تمثل شكلاً عارياً من أشكال الاعتداء على الحياة الإنسانية البريئة، وهي شر ذو اتساع عالمي يتطلب، بشكل واضح، استخدام القوة لإبعاده.

هؤلاء القتلة المنظمون ذوو البعد العالمي يهددوننا اليوم جميعاً، ولذلك فباسم المبادئ الأخلاقية الإنسانية العامة، وبوعي كامل لقيود ومتطلبات الحرب العادلة، نؤيد قرار حكومتنا ومجتمعنا باستخدام السلاح ضدهم.

الخلاصة

إننا نرهن أنفسنا للعمل ضد الإغواء المؤذي ـ خصوصاً ذلك المتعلق بالغطرسة والغلو في الوطنية ـ الذي غالباً ما يجذب الدول التي تخوض حروباً. وفي الوقت نفسه، نرفع صوتاً واحداً للقول إن انتصار أمتنا وحلفائها في هذه الحرب حاسم. إننا نقاتل للدفاع عن أنفسنا، ولأننا

نؤمن، أيضاً، أننا نقاتل من أجل حماية تلك المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، والتي تشكل الأمل الأفضل للنوع الإنساني.

في يوم من الأيام، ستنتهي هذه الحرب. في هذه اللحظة، أو حتى قبل حلولها، تنتظرنا مهمة كبيرة هي مهمة المصالحة. نأمل أن تساهم هذه الحرب، عبر وأد شرٍّ كامل وشامل، في زيادة احتمالات وجود مجتمع عالمي قائم على العدل، لكننا نعلم أن صانعي السلام وحدهم في كل المجتمعات يبرهنون أن هذه الحرب لن تضيع سدى.

نأمل، بشكل خاص، أن نوصل صوتنا إلى إخواننا وأخواتنا في المجتمعات الإسلامية. نقول لكم بصراحة: لسنا أعداء بل أصدقاء. لا يجب أن نعادي بعضنا. نشترك في الكثير من النقاط. لدينا الكثير لنفعله سوياً. كرامتكم الإنسانية، ليست أقل من كرامتنا، حقوقكم وفرصكم في حياة كريمةٍ، ليست أقل من حقوقنا وفرصنا. هذا هو ما نظن أننا نحارب من أجله. نعلم أن بعضكم يرتاب بها. ونعلم أننا، نحن الأميركيين، مسؤولون جزئياً عن هذا الارتياب، لكننا يجب ألاَّ نكون أعداء. ويبقى الأمل، والتمني أن نشترك معكم ومع كل الخيرين في بناء سلام عادل ودائم.

ردٌّ على رسَالة
المثقفين الأميركيين بعد ١١ أيلول

قرأنا خطابكم الذي نعتبره بادرة حوار نرحب بها، فكل حوار يوسع إطار المشترك الإنساني ويقود إلى التفهم والتفاهم ليحلَّ تكامل المصالح تدريجياً مكان تعارضها، أما انقطاع الحوار فهو يعني النزاع وربما الحرب، وتتأجج نتيجة ذلك غريزة البقاء التي تأخذ الأولوية على كل ما عداها، بما فيه حساب المصالح العقلانية.

ونود في البداية أن نعلمكم أن معظمنا يتبنى الثقافة الغربية وقيمها دون تردد أو انتقائية، ذلك لأننا نعتبر أن الغرب لم يصنع هذه الثقافة في عزلة عن العالم بل شاركته فيها الشعوب المغلوبة. ولم تكن سيطرة الغرب على العالم، منذ قرون، طريقاً مفردة بل أفسحت المجال للاتصال والتفاعل بين الشعوب والثقافات، وخلقت إمكانيات إنسانية جديدة، رغم المآسي التي رافقتها، ورغم المجازر التي ارتكبها الغرب في جميع القارات.

إنكم تنطلقون في خطابكم من تأكيد مبادئ (حقائق) أساسية هي أن الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق والكرامة؛ وأن واجب الدول الشرعية هو رعاية الشخص الإنساني لأن الموضوع الأساسي في المجتمع هو هذا الشخص الإنساني؛ وأن من طبيعة الإنسان أن

يبحث عن حقيقة الحياة وهدفها ومغزاها النهائي؛ وأن حرية الرأي والمعتقد الديني حق لا يمكن حرمان الإنسان منه؛ وأن القتل في سبيل الله يتعارض مع الإيمان به. لكن هذه المبادئ ـ القيم ليست مقولات دون تاريخ؛ وهي لم توجد لأن الآباء المؤسسين في الولايات المتحدة (وبعضهم كان من أنصار العبودية والعنصرية) أرادوها، ولا لأنها تنسجم مع «قانون طبيعي» كما تقولون، بل لأن الناس في بلادكم ناضلت من أجلها، عبر عقود طويلة من السنين. وهي لم تكن منحةً فوقية، ولا من عقل مفارق أو فعال، بل تحقق ما تحقق منها نتيجةَ نضالات سياسية مريرة، والخشية أن يكون في كلامكم إلغاء للتاريخ وتجاهل للسياسة.

لا يقتصر إنهاء التاريخ على محو نضالات العامة في بلادكم، بل يشمل المحو نضالات الشعوب من أجل التحرر الوطني. هذه النضالات التي اشتد أوارها بعد الحرب العالمية الثانية، وتحولت حروباً من أجل التحرر، حروباً كانت حكومتكم، التي تؤيدونها، متغافلةً عنها، وأحياناً معادية لها. وعلى الرغم من انتهاء هذه المرحلة (حروب التحرر الوطني) في العالم، إلا أنها تبقى حارَّة ومشتعلة في فلسطين، قلب العالمين العربي والإسلامي. ففي هذه المنطقة شعب يُحْرَم من حقه في التمتع بالقيم الكونية التي تذكرونها، والتي نؤيدها، والتي يسعى من أجلها الفلسطينيون. لكن تجاهلكم لهذه المسألة، وبعضكم يؤيد دولة إسرائيل التي تحرم الشعب الفلسطيني من حقه بالحرية والكرامة، يقوض ادعاء الكونية، وهو الأمر الذي نرفض. ومن الضروري التذكير بأن مسألة فلسطين تتعلق بخُمس سكان الكرة الأرضية، وما لم يتم التوصل إلى حل مرضٍ لهذه المسألة، ستبقى القيم الكونية إشكالية ملتبسة لدى هذا الخُمس من سكان العالم، وستكون النتائج غير مرضية لكم ولنا،

وسيستمر البعض، ممن تدينون وندين، في استخدام هذه القضية لتبرير أفعال مشابهة لما حدث في ١١ أيلول في نيويورك وواشنطن.

أما تجاهل السياسة فهو الإشكالية الكبرى بينكم وبيننا، بل بينكم وبين معظم سكان الأرض الذين يعتبرون أن «القيَم الكونية» يصنعونها هُم ولا تُصنع لهم، أو تملى عليهم. ففي رأيكم أن هذه القيم هبة من قانون طبيعي منحت لآبائكم المؤسسين، وأنها لا تتعارض مع الإيمان بالله. وحقيقة الأمر أن هذه القيم لم تكن من طبيعة الأشياء قبل الحداثة، أو قبل نشوء الرأسمالية الحديثة والقضاء على النظام الإقطاعي القديم، ولا قبل انخراط أعداد متزايدة من الناس في السياسة، ولا قبل أن يناضل هؤلاء ضد «طبيعة الأشياء» القديمة لصنع حقائق كونية جديدة، ولوضع قيم تتناسب مع هذه الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهؤلاء الصانعون للقيم الكونية لن يقبلوا منكم أو من غيركم، سلبهم نتاج نضالاتهم، ولا إفراغ التطورات الاجتماعية من مضامينها السياسية.

وهناك تاريخ طويل للاستلاب شهده تاريخ التفكير الفلسفي؛ فقد قُتِلَ سقراط، الذي دعا للحوار ولأن يصنع الإنسان قيمه عن طريق الحوار. قتلته جمهورية المدينة اليونانية، ثم قتله أفلاطون الذي فصل المثل (القيَم) عن عالم الإنسان، عالم الكون والفساد، والذي اعتبر الحياة البشرية بمثابة حياة دنيا أو انحطاط عن عالم المثل العليا. وتابع أرسطو قتله في جمع المثل في عقل أول حرَّك العالم الحركة الأولى ثم انكفأ بعدها، لكنه أسس علم المنطق للمساعدة على فهم الحركة في عالم الكون والفساد. ثم تعاقبت الدهور وجاء أفلوطين وأتباعه ليقولوا بالعقل المفارق (وهو العقل الأسمى) وليضعوا بينه وبين عالمنا السفلي، عالم الكون والفساد، عشرة عقول وسيطرة، وتبعهم فلاسفة المسلمين في

ذلك، ثم جاءت الفلسفة الحديثة لتعيد العقل إلى الإنسان وعالمه السفلي.

خرج ديكارت بقوله «أنا أفكر، إذن أنا موجود» ثم وضع كانط هيكلية هذا العقل، لكن المحاولة بقيت ملتبسة (لأسباب تاريخية اجتماعية واقتصادية وسياسية) بين أن يبقى العقل حقيقةً خارجيةً يسعى الإنسان لاكتشافها (كما اكتشف الأوروبي آسيا وأميركا اللتين كانتا موجودتين من قبل) وبين أن يصنع الإنسان عقله بالممارسة وبالفعل المنتج، إلى أن جاء شوبنهور ونيتشه اللذان ركزا بحثهما على الإرادة، التي تصنع العقل ومقولاته، ثم جاء فرويد والمحللون النفسانيون ليبحثوا عن العقل في داخل الذات (النفس) الإنسانية. والآن يأتي فلاسفة ما بعد الحداثة ليجعلوا من الذات الإنسانية مركزاً للكون وصانعاً للعقل وللقيم، ومن قبل كان الغزالي يقول في «إحياء علوم الدين»: «إنما الدين والدنيا حالتان من حالات نفسك»، ذلك تدليلاً على مركزية الذات الإنسانية، في حين كان ابن رشد يقول بأن العقل يقتصر على النخبة العالمة مقابل العامة التي يجب أن تُترك أداةً للإيمان.

والذاتية المقصودة هنا هي غير الفردية، والفرق بينهما هو أن يكون الفكر والفعل نابعين من داخل الإنسان، من صنعه، أو أن يكونا تلبيةً لحاجاتٍ خارجية، والفرد يمكن أن يكون فردياً في مصالحه وفي عقلانيته دون أن يكون ذاتياً في تتبعهما وفي السعي للمساهمة في صنعهما.

الأنبياء الجدد

إن الإشكالية بينكم وبين أكثر سكان الأرض، ومن بينهم معظم سكان بلادكم، هي أنه في اللحظة التي يتوهم الفرد أنه حقق ذاتيته

تسلبونها منه، وذلك عن طريق أنبياء جدد هم «آباؤكم المؤسسون» الذين جعلتموهم أنبياء جُدداً، رسلاً للذات الميتافيزيقية النابعة خارج الإنسان وخارج الطبيعة، والتي تقرر ما يجري بينهما، فتضع للطبيعة قوانينها التي تهدي الإنسان إلى تطبيقها والسعي لاكتشافها. ثم صنفت سكان الكرة الأرضية حسب قربهم أو ابتعادهم، ومن اقترب حاز الرضى ودخل، ومن ابتعد حلَّ عليه غضب حكومتكم (التي تؤيدونها) التي إن لم تجد عدواً مناسباً في الوقت المناسب فإنها تصطنعه (كما في العراق والقاعدة والطالبان). وخطورة التصنيف للبشر هي أنه يؤدي إلى تطبيق قانوني، أو أكثر، على أرض واحدة، وأن ذلك هو أساس التمييز العنصري. ولا يتطلب الأمر أكثر من خطوة بسيطة لكي تتحول قوانين الطبيعة إلى قوانين بيولوجية يصنف الناس على أساسها، أي على أساس العرق واللون، خاصةً في زمن التقدم العلمي (القرنان التاسع عشر والعشرون).

والنتيجةُ ذاتُها يمكن الوصول إليها عند التصنيف على أسس ثقافية. فالثقافة يمكن تحويلها إلى جواهر، والجواهر لها نفس الثبات التاريخي كالصفات البيولوجية أو الفيزيائية، وتسري عليها نفس القوانين العلمية في زمن الاكتشافات العلمية العظيمة إياها.

ولذلك كله احتجتم بعد «آبائكم المؤسسين» إلى نضالات عمالية ودينية وعرقية طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن بينها حرب أهلية طاحنة، وإلى كينزية الثلاثينات والأربعينات لإسكات جحافل العاطلين عن العمل، المستلبة إرادتهم ومصدر رزقهم، وإلى حركات الزنوج التي قادها مارتين لوثر كينج وغيرهم (كي ينال الزنوج بعض ذاتيتهم وحقوقهم التي بقيت مستلبة رغم الحرب الأهلية ١٨٦٠ - ١٨٦٤)، وإلى الحركات الطلابية في السبعينات كي لا تمضي حكومتكم

في تدمير فيتنام وكمبوديا وغيرها من بلدان شرق آسيا. وما كانت هذه النضالات (الاجتماعية في الداخل، والوطنية التمردية في الخارج) إلا خطوات ضرورية كي يسترد الناس ذاتيتهم، وإن بشكل منقوص، بعد أن سلبتهم إياها حكومتكم المؤسسة على الآباء العظماء.

وتترددون حيال العلمانية فتقولون إن نظامكم علماني لأنه أقرَّ بفصل الدين عن الدولة وتسامح مع حرية المعتقد، لكنكم ترفضون العلمانوية، لأنها أيديولوجيا تجعل من مركزية الإنسان نقيضاً للثقة بالله المطبوعة على عملتكم. وأنتم تعلمون جيداً أن الديموقراطية الحقيقية ليست مسألة انتخابات لتقرير من يستلم السلطة، بل هي مسألة حرية، حرية الإنسان من كل القيود المفروضة عليه من الخارج؛ كما هي مسألة السياسة حيث يفسح المجال للناس بأن يشاركوا في صنع قيمهم، لا أن يتلقوا هذه القيم من ذات خارجية أو ممن يمثلها على الأرض، لكي يبقوا موضوعاً منفعلاً لا ذاتاً فاعلة، والسياسة والديموقراطية وجهان لعملة واحدة متى كان المضمون يتعلق بالحرية والإرادة الإنسانية وحدهما، لكنهما يمكن أن يتعارضا إذا أُخضع الإنسان لقوانين الطبيعة التي لا يبقى له إلا أن يتبعها في دولة «حكم القانون» المفروض من الخارج.

المسألة الإلهية

وأنتم تعلمون أيضاً، أن الديموقراطية تتفجَّر من داخلها حين يُزجُّ بالمشيئة الإلهية في حلبة السياسة (سواء أكان هناك فصل للدين عن الدولة أو لم يكن) وحين تتعارض الإرادة الشعبية مع المشيئة الإلهية كما يفترضها الوسطاء، وهؤلاء يمكن أن يكونوا رجال دين يصادرون المشيئة الإلهية، أو آباء مؤسسين يصادرون قوانين الطبيعة لصالح مشيئة إلهية يحددونها كما يشاؤون.

ونحن لا نقول بتعارض العلم والإيمان، ولا بتعارض الدين والدولة، ولا ننكر حق رجال الدين في المشاركة في السياسة، بل نعتبر السياسة واجباً، بل حقاً، لجميع البشر، كما نعتبر أن العلم والإيمان والفن، وكل نشاط بشري آخر، جوانب مختلفة للذاتية الإنسانية، ومقاربات من زوايا مختلفة للمعرفة البشرية، لكن شرط التقائها هو أن تبقى إنسانية وإنسانوية، بمعنى أن الإنسان يصنعها، وأن لا تتسامى إحداها فوق الذات الإنسانية لتدَّعي لنفسها الدور في أن تكون مصدراً لما عداها. فمركزية الإنسان شرطنا، ومركزية غير الإنسان شرطكم، وهذا هو مصدر الاختلاف بينكم وبيننا، علماً بأننا أردنا أن نكون وإياكم في بوتقة واحدة بحيث يكون خطابنا وخطابكم واحداً. والنضالات الاجتماعية في داخل بلادكم، كما نضالات التحرر الوطني في الخارج، لم تكن إلا ليكون الخطاب واحداً في إصراره على الحرية وعلى الانعتاق الإنساني من كل قيد خارجي، وكلها نضالات ترتكز على التفاؤل بالطبيعة الإنسانية وترفض تشاؤم الفلاسفة وأقرانهم من رجال الدين الذين جعلوا مكان الإنسان في العالم السفلي، مجرد عالم الكون الفساد، لا عالم الصيرورة والسيرورة نحو الكمال.

الحرب العادلة

هنا نصل وإياكم، أيها السادة، إلى موضوع الحرب العادلة التي اجتمعتم لكتابة خطابكم من أجل تبريرها، ومن أجل إعلان الدعم لحكومتكم التي تشنها، ومن أجل إبلاغنا أنكم يجب أن تربحوا الحرب. ونحن لا نشك لحظة، انطلاقاً من ميزان القوى الراهن، بأنكم سوف تربحون الحرب. لكن أية حرب هي؟

لقد أعلنت حكومتكم الحرب منذ الوهلة الأولى في ١١ أيلول: ضد الإرهاب في البداية، ثم ضد طالبان والقاعدة، وهي الآن تفتش عن عدو

يكون هدفاً لها. وقد حدد رئيسكم في خطاب «حال الأمة» محوراً للشر (واللغة تذكرنا بخطاب بن لادن الذي قسَّم العالم إلى فسطاط كفر وفسطاط إيمان) يشمل بلداناً ثلاثة هي العراق وإيران وكوريا الشمالية. ولم تظهر للعيان خطة العمل بعد، لكن أُعلنت، قبل أن يتخذ القرار في برلمانكم، وقبل أن يكون لكم رأي فيها؛ والمهمة التي انتدبتم أنفسكم، وانتدبتم من أجلها هي التبرير لجعلها عادلة.

وفي رأينا أن حرباً تقتل إنساناً لا يمكن أن تكون عادلة. فقد عرَّف جون راولز مفكركم الكبير العدالة، في كتابه بهذا العنوان، على أنها Fairness التي نفهمها على أنها «تبادل مثلي»، أو تبادل قيمة لقاء قيمة أخرى تساويها، أو اعتمادٌ متبادَل، وفي الحرب تبادل للدمار والخراب، ولا ينتصر إلا من يلحق بالعدو دماراً أكبر وتقتيلاً أفظع وخراباً أكثر هولاً، فكيف تكون عادلة؟

إننا، قبل كل شيء، ندين بشدة اعتدء ١١ أيلول، لكننا ندين أيضاً كل اعتداء مشابه في كل بقعة من بقاع الأرض دون أن يكون لضحاياه حق الردِّ. ونفهم من حربكم العادلة أنها التعبير عن القوة الغضبية لبلد أهينت كبرياؤه، بلد كان يعتبر أنه يتحكَّم بالعالم (خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي)، لكنه يستطيع أن يبقى بمنأى عن الاعتداء عليه بفضل المحيطين الأطلسي والهادئ، اللذين يفصلانه عن العالم.

فقد اعتبرت حكومتكم أنها تستطيع أن تكون في العالم، الذي اخترعت له لقباً جديداً هو العولمة (النظام العالمي المسمى جديداً)، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بحيث تظل أميركا مسيطرة على العالم ومعزولة عنه في آن واحد. واعتبرتم دوركم في العالم كدور المحرك الأول عند أرسطو، لكن بصيغة معكوسة. فالمحرك الأول الأرسطي يحرك العالم دون أن يتدخل في شؤونه بعد ذلك، أما أنتم فتريدون

تحريك العالم دون أن تسمحوا له بالتدخل في شؤونكم، وقد حذركم كيسنجر الساخر من ذلك في أكثر من كتاب.

وها قد وصلنا وإياكم إلى نقطة هامة جداً، وهي أنه ما دام العالم معولماً، أي موحداً بشكل أو بآخر، فما الداعي للحرب؟ إن الحرب تنشأ بين دول عدوة في عالم متعدد الأنظمة والقوى، أما أنتم الذين تحكم حكومتكم العالم فقد كان بإمكانكم اعتبار ١١ أيلول جريمة تتم ملاحقة مرتكبيها قضائياً وبوليسياً، كما تتم ملاحقة مرتكبي جرائم المخدرات وتهريب العملة والاتجار بالرقيق الأبيض وغيرها، لكن الرغبة بإعلان الحرب قوية لديكم، ونخشى القول إنها تعود إلى ثقافة الكاوبوي في أفلام الوسترن الذي يدخل مخيم الهنود الحمر، السكان الأصليين (وقد تحول العالم كله، خارج الولايات المتحدة، إلى سكان أصليين) ويطلق النار عشوائياً لا لسبب إلا لأنه نشأ وتربى على ذلك.

وقد كان بالإمكان معالجة الجرائم الأصولية بما يشابه معالجة الجرائم الأخرى المنتشرة في هذا العالم المعولم. ولا نريد القول إن الجريمة قد ترافقت مع تطور الجنس البشري منذ بداية نشوئه، وأنها بمثابة الطبيعة البشرية. ونحن نختلف وإياكم حول ما يعتبر طبيعة بشرية تتحكم بها «قوانين الطبيعة»، ونعتبر أن هناك طبائع بشرية متعاقبة ومختلفة، لأننا نختلف عنكم في الرأي حول السياسة وأهميتها في تقرير المصير البشري.

لكنكم تصرون على مبدأ الحرب، لكي تقولوا إن هذه الجريمة، وهي جريمة حقاً؛ ارتكبها أناس ينتمون إلى عالم غير عالمكم وثقافة غير ثقافتكم، وفلسفة غير فلسفتكم، وقد أشرتم في خطابكم إلى أهمية الثقافة في تقرير السلوك البشري، وإلى أهمية الفلسفة كذلك. ومن بين

الموقعين على خطابكم منظِّرون لصراع الحضارات جعلوا التمايز الثقافي أساساً لاستراتيجيا الصراع في هذا العالم المعاصر.

وتجاهلتم أن الأصولية المعاصرة، سواء أكانت إسلامية أم مسيحية أم يهودية، جزء من الحداثة الراهنة، حداثتنا وحداثتكم في آن معاً. وكل ثنائية تقسم العالم إلى حضارية وبربرية، أو إلى دار إيمان ودار كفر، أو إلى محور الشر ومحور الخير، هي ثنائية تقود إلى الأصولية مهما كانت التسميات. وربما كان الأجدر بكم أن تخافوا أصوليتكم أكثر من الأصوليات الأخرى، لأنها تقبع في عقر داركم، كما أنها سبق أن قامت بعمليات (أوكلاهوما، الأنثراكس، وقبل ذلك اغتيالات عدة) دون أن تشنوا الحرب عليها. وما دام العالم معولماً كما تعتقدون، فقد كان بإمكانكم التعاطي مع الأصول الإسلامية على أنها جريمة تستدعي جميع أنواع الملاحقة والعقاب من دون شن الحرب التي تبحث عن أهداف (ونتمنى أن تجد أهدافاً تستحق العقاب).

والأصولية الإسلامية جزءٌ من عالمكم، الذي هو عالمنا في آن معاً، وهي حصلت نتيجة هذا الاستلاب الذي تحدثنا عنه. وما نرجوه هو أن لا يعتبر كلامنا تبريراً لأية جريمة ارتكبها الأصوليون الإسلاميون (في ١١ أيلول، كما في أماكن عديدة من البلدان العربية أو الإسلامية)، عندما نقول إن هذه الأصولية، كأية أصولية أخرى، هي التعبير عن الاستلاب بأشكاله الدينية والثقافية. والاستلاب الذي نتحدث عنه هو فصل الإنسان عن ذاتيته وتحويله إلى أداة لإرادةٍ خارجية، متسامية أو غيرها. وقد استُخْدِم هؤلاء الأصوليون الإسلاميون كأداة للسياسة الأميركية في «الجهاد» ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان كما استخدم الطالبان كأداة للسياسة الأميركية ـ الباكستانية لتحقيق أهداف معينة خارجة عن إرادتكم في وقت معين. وعندما استهلك هؤلاء وأولئك وأحسُّوا بالفراغ وضياع

المعنى والمغزى لحياتهم، فإنهم لجأوا للإرهاب من أجل التعويض عما أفقدتهم إياه سلطتكم التي سبق وتلاعبت بهم وسلبتهم ذاتيتهم. نقول ذلك لا للتبرير (علماً بأن بلادنا عانت منهم كثيراً) بل للتنبيه إلى أن هذه الحرب ستكون طويلة ما دام الاستلاب قائماً تبرمج حكومتكم له في مراكز البحوث الاستراتيجية، التي لا تستنكف عن استخدام كل المقدسات في خدمة الأغراض التي تسخِّر الإنسان لما هو خارج إرادته.

السياسة

إننا أيها الأخوة - وأنتم إخوتنا في الإنسانية التي نراها أعمق وأبقى أكثر من أي فلسفة أو معتقد أو قانون طبيعي - لا نرى الحل إلا في السياسة، ولا نرى الحرب إلا انقطاعاً للسياسة، ونسخر من القول إن الحرب استمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى. فمن خلال السياسة يتحاور الناس ويلتقون في المشترك الإنساني، الذي تتوسع ساحته مع تطور الحوار. وفي الحرب تستولي الغرائز على الناس ويتحكم بهم حب البقاء، ويتعرض الإنسان لفقدان حياته رغم إرادته، بل لا يبقى للإرادة الإنسانية أية قيمة. في الحرب يخضع الناس لإرادة مستلبة، وفي السياسة يعبِّرون عن أنفسهم، فهذه وتلك نقيضان لا يلتقيان.

ولا نعتقد أن العالم قصَّر تجاهكم بعد ١١ أيلول، لا حكومات ولا شعوباً، لكن إصرار حكومتكم على تجاهل دور الأمم المتحدة هو أمر يدعو إلى الاستهجان. فقد كان بإمكانكم أن تحققوا النتائج نفسها عن طريق الأمم المتحدة، لكنكم فضلتم الانصراف وحدكم إلى الحرب تحت راية تحالف دولي مزعوم؛ وحتى هذه الراية تخليتم عنها بسرعة وفضلتم الإذعان، إذعان العالم لأوامر دولتكم، على الحوار، الحوار من أجل المشاركة من خلال الأمم المتحدة، وكان خياركم المعروف بين عالم مستلب الإرادة وعالم مشارك لكم في الحوار وفي القرار، وعندما

تتلاشى السياسة تختفي الإرادة. وهذا الاستلاب هو ما سعت حكومتكم من أجله، وهو ما حاولتم تبريره بمبدأ الحرب العادلة.

وتقولون إن فكرة الحرب العادلة موجودة في كل الأديان، ولا نريد التعرض للأديان بالقول إن فكرة الحرب غير العادلة موجودة أيضاً في كل الأديان، لكننا نبغي التنبيه بل التحذير من أنه على الرغم مما دعت إليه الأديان جميعها فإن التاريخ مليء بالحروب غير العادلة، وسواء تبرير الحرب بالجهاد، كما عند المسلمين، أو بالصليبية كما عند المسيحيين، أو بالقانون الطبيعي عند الأميركيين، فإن النتيجة هي نفسها، أي انقطاع السياسة وإخضاع الإنسان لما ليس منه. ففي جميع هذه الحالات يكون الإنسان أداة لإرادة خارجية؛ وفي ذلك إلغاء لحريته وامتهان لكرامته، واعتداء على مساواته بنفسه.

وأكثر الحروب استحقاقاً للإدانة هي هذه الحرب الجديدة التي تستخدم أحدث وسائل التكنولوجيا لإلحاق أكبر كمية من القتل والخراب والدمار من دون أن يصاب أحد من الأميركيين؛ وذلك كي يتحولوا إلى مرتزقة. واستخدام المرتزقة عادة قديمة، قدم الحرب بين البشر، وهو استخدام يقرر سلفاً لمن تتوجب عليه إمكانية الموت ومن يستحق الحياة، فاستخدمت المرتزقة بشكل واسع، وكانت تلك بداية نهايتها، ولا ندري إذا كان يروق لكم الاعتراف بذلك، بالنسبة لدولتكم، أم أنكم تعتبرون الفرادة صفة لكم من دون غيركم.

ثمن التقدم

أيها السادة، أنتم تعرفون، كما نعرف، والأرجح أنكم تعرفون أكثر منا أن للتقدم ثمنه، لكن ما يجب أن يتأكد لديكم هو أننا على استعداد لدفعه بالتخلي عن أفكار غير مفيدة وعن ممارسات غير ملائمة،

وبالسعي والعمل الجاد، كما بتعديل المناهج التربوية من أجل تحقيق مجتمع أكثر معرفة، وبالتالي أكثر قدرة على التقدم والإنتاج. لكن حالة الحرب الدائمة التي نعانيها منذ ١٩٤٨م، للسبب الذي تعرفونه، وتتجاهلونه في خطابكم، تشلُّ قوانا. ونحن ندرك أن الأخطار التي تتعرض لها أمتنا على صعيد السياسة (الأصولية) وعلى صعيد الإنتاج (تراجع النمو وتوسع القطاع العام) وعلى صعيد البيئة (نضوب موارد المياه والتصحر)، وعلى الصعيد الاجتماعي (غياب الفاعل الاجتماعي) وعلى صعيد الثقافة (انقطاع عن العالم)، هي كلها أخطار تضعنا على المحك وتجعل خيار السلام هو الخيار الوحيد لنا. فهناك أمور كثيرة تحتاج إلى تسوية مع جيراننا، ولا يقتصر الأمر على إسرائيل، بل هناك تركيا وإيران والحبشة، وبلدان أخرى مجاورة للسودان جنوباً، وكلها قضايا تعني الحياة أو الحرب بالنسبة لنا. وقرار السلم اتخذ بالإجماع منذ أكثر من عشر سنوات في جميع أنحاء الأمة، لكن إسرائيل لم تنسحب، وهذا هو الأمر الأساسي في التفاوض معها منذ مدريد: رفضها للانسحاب رغم أن العرب أعطوا أقصى التنازلات، وعدم قيامها بأية بادرة حسن نية تجاه العرب كي تحسن مجاورتهم. أما الجيران الآخرون للعرب فالعلاقات معهم تراوح بين الهدوء والتوتر، والحرب أحياناً (حرب الخليج الأولى والثانية)، لكن الشعور السائد لدى العرب هو أن العامل الطاغي على العلاقات مع الجيران هو لعبة توازن القوى لا التسوية الحقيقية، والسخرية والكذب، لا مناقشة القضايا بجديَّة من أجل الوصول إلى حلول مشتركة، ومنطق القوة لا منطق السياسة. ونعرف أن لدولتكم اليد الطولى في دعم إسرائيل رغم عدم تقيدها بقرارات الأمم المتحدة (أي الشرعية الدولية) منذ تأسيسها حتى اليوم، كما لدولتكم اليد الطولى في التلاعب بالعلاقات بين الدول العربية وجيرانها، فكأن

المصلحة الأميركية لا تتحقق إلا على حساب العرب، وعلى حساب البلدان الأخرى عامة. ونحن ننشد علاقة معكم تقوم على التكامل لا على التناقض، وقد قدمت بلادنا الكثير من نفطها وأموالها وحسن نواياها، وننتظر منكم المبادلة (لا اتهام الدول النفطية بإنتاج إرهابيي ١١ أيلول). والمهم أننا ندرك أن السلام يضمن بقاءنا كأمة، أما النزاعات والحروب فإنها تعرض مصيرنا للخطر، وتطرح وجودنا على بساط البحث. ولا نخفي عليكم أننا نتوجس من سياسة بلدكم حيال هذا الأمر، والبرهان منكم على العكس هو المطلوب.

وتعرفون أيضاً، أيها السادة، أن للحداثة وجهين: واحدهما حقوق الإنسان، والآخر هو العنصرية، ولا نقول ذلك بمعرض الإدانة أو التجريح، لكننا نعرف أن القول بوجه واحد للحداثة يؤدي إلى رؤية ناقصة مبتورة.

فإدانة الحداثة بالعنصرية تؤدي إلى الرفض والأصولية، أما الاكتفاء برؤية جانب حقوق الإنسان فهو يؤدي إلى أخطاء مميتة بسبب اللاواقعية، والانقطاع عن الجذور، والاستلاب من نوع آخر. وما نريد التركيز عليه في الحوار معكم هو أن الحرب تقوِّي دوافع العنصرية، وأن السياسة تقوي دوافع حقوق الإنسان، وقد سبق وأشرنا إلى أنهما نقيضان لا يلتقيان.

فالحرب بما تتسبب به من دمار وخراب وتقتيل، وبما تؤدي إليه من مواجهة وانفصال وتباعد بين الشعوب، تعمِّق سوء الفهم بل تخلق لدى كل منها مفاهيم خاطئة عن الآخرين، وكلما استمرت الحرب تجذرت المفاهيم الخاطئة ومالت لأن تصير شبيهة «بالقوانين الطبيعية». وما العنصرية إلا تحويل الثقافات إلى جواهر ثابتة، والتمييز بينها على هذا الأساس يجعل من الجنس البشري أناساً تتفاوت في الذكاء والإكانيات

والإنجازات. وربما استندت المقولة على اللون أو على «العرق» كي يتأسس التمييز العنصري على سمة أوضح لفتاً للنظر، لكن اللون كالعرق، كالجوهر الثقافي، هو أيضاً تشكيل اجتماعي، وكل من هذه العناصر لا يفسِّر شيئاً بشكل علمي، ولا يؤدي سوى إلى نتيجة واحدة، وهي بناء التعارف البشري على الأوهام، وتأسيس السلوك على الخوف والتخويف المتبادل بين الجماعات البشرية.

أما السياسة، بما هي حوار واتصال بين الناس، فإنها تخلق فرص التفاهم وتخفف من إمكانيات الهدر، بل إنها الوحيدة التي تحفظ للإنسان كرامته وحريته. ولن تكون هناك مساواة إلا بأن يكون كل بني البشر طرفاً في الإنسانية مساهماً فيها ومشاركاً في قراراتها. تخلق السياسة هذه الإمكانيات، أما الحرب فتستبعدها أو تلغيها، ومهما كانت مبررات الحرب، فإنها لا يمكن أن تكون عادلة لأنها تلغي هذه الإمكانيات.

وبالسياسة، أيها السادة، تستطيع الولايات المتحدة أن تقود العالم، وهذا أمر يسهِّله حجم الولايات المتحدة وقوة اقتصادها وتقدم علومها، بالإضافة إلى قوتها العسكرية، لكن الولايات المتحدة تحاول حكم العالم عن طريق القوة العسكرية وحدها، وفي ذلك إهمال للطاقات الأخرى التي تمتلكها وللإمكانيات الكبرى المتاحة، فهل في هذا عدل بالنسبة لكم، أو للآخرين، ولكم قبل الآخرين؟ وقد كانت النتائج المحققة في أفغانستان هزيلة، وربما تحققت نتائج أكثر هزالاً في البلدان الأخرى ذات العضوية في نادي محور الشر والمزمع شن الحرب ضدها. والسياسة تتطلب جهداً أكبر في الحوار والدبلوماسية مع البلدان الأخرى، وهذا الجهد يبقى على كل حال أقل كثيراً من الجهد المطلوب للحرب؛ والنتائج المحققة عن طريق السياسة ستكون أكبر وأفضل مما يتحقق عن طريق الحرب.

في عالم اليوم المعولم، أيها السادة، يتمتع البشر بحرية في الحركة عبر الحدود أقل بكثير من السلع، والسلع حريتها، رغم «الغات» ومحاولات منظمة التجارة الدولية، أقل بكثير من حركة رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى تطور تقنيات الاتصالات والكومبيوتر، أو بالرغم منها. نقول ذلك للتدليل مرة أخرى على الإمكانات المتناقضة التي تحملها الحداثة. فالإنسان تتراجع كرامته أمام السلع والأموال، والكرامة الإنسانية يضحَّى بها كي تغلق الحدود بين الدول (نسبياً بالطبع) من أجل الإبقاء على عدم المساواة بين مواطني مختلف الدول. وسيكون مضحكاً بالنسبة لقادمين من كواكب أخرى وهم يروننا نسعى للتواصل معهم، ونزيل الحدود والفواصل بيننا، بين الفضاء الخارجي والكواكب البعيدة، في حين نصر على الحدود في ما بيننا، أما المهاجرون الذين لا يملكون من حطام الدنيا شيئاً، والذين نزحوا تلمساً لحياة أفضل، في سبيل إمكانية العمل لسد الرمق، فهم وحدهم الذين وضعوا أنفسهم خارج الحدود مع التضحية بالكرامة، وفي هذه الحالة فقط يلتقي النقيضان: المال والفقر، عبر الحدود أو خارجها.

إن تطور المعرفة البشرية وتقنياتها يحمل إمكانيات كبيرة لخير البشرية، ولا يمكن الاستفادة من هذه الإمكانيات إلا بالسياسة، أي بالحوار وحسن التدبير، وعلينا أن نكون متفائلين بذلك. ومن غير الممكن الوثوق بالتقدم إلا على أساس التفاؤل بالبشرية وحسن الظن بها، أما الحرب فإنها، بالإضافة إلى احتمالات الخراب والدمار والتقتيل، تسلخ القرار من يد الناس لتضعه بيد القيادة أو القيادات، ومن يد القيادة لتضعه بيد الرئيس، وباستطاعة الرئيس أن يدمِّر الكرة الأرضية مرات عدة بكبسة زر، إذا استبد به الغضب. وتذكروا جيداً أن الرئيس ليس شديد الذكاء ولا كثير الثقة بالإنسانية، خاصة عندما يتحدث بلغة الشر والخير، التي تستبعد الحوار

وتقترب من الأصولية، وتذكِّر بعصور سحيقة ماضية، حين كان الإنسان خاضعاً خضوعاً كاملاً لقوى الطبيعة، وغير قادر على التأثير فيها.

ألا ترون، أيها السادة، أن الحرب العادلة، ولو سلمنا بها جدلاً، يمكن أن تكون حرب الآخرة؟ حرب نهاية البشرية على الكرة الأرضية؟ فاحتمال استعمال السلاح النووي من قبل دولتكم، ولو كان احتمالاً بعيداً، إلا أنه أمر وارد. فقد كان توازن الرعب قائماً أيام الاتحاد السوفياتي، والآن تحل مكانه عشوائية الرئيس والقلة من حوله؛ وهذا أمر وارد أيضاً. ومن غير المقبول أن يقال لنا إن النظام السياسي الذي أنشأه «الآباء المؤسسون» لدولتكم فيه ما يكفي من الضوابط لمنع حدوث حالة مستجدة، لم يوجد ما يشابهها في أيامهم.

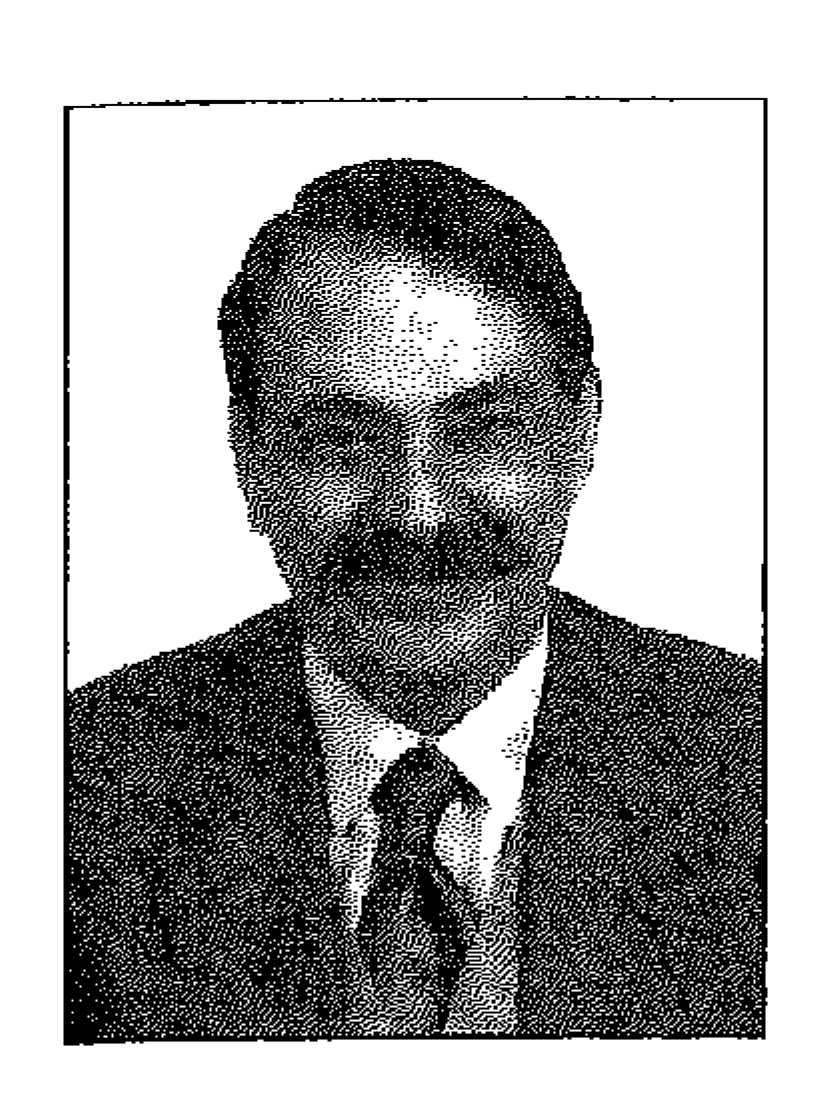
ختاماً، إن الحرب غير مبررة في جميع الأحوال، إلا في حال كانت تهدف إلى التحرر الوطني، وهذه الحالة غير موجودة إلا في فلسطين، ورغم ذلك قلنا لكم قَبِلْنا بالسلام، فلتنسحب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧م. وما زلنا ننتظر بادرة حسن جوار واحدة من إسرائيل، وبادرة حياد واحدة من طرفكم. لذلك لا يمكننا فهم فكرة «الحرب العادلة» إلا باعتبارها محاولةً من طرفكم لتبرير رفض السلام الذي تمارسه إسرائيل والذي تدعمونها فيه.

ليست «الحرب العادلة» إلا حجة لتبرير الحرب بجميع أشكالها، ولا فرق بين جهاد يدَّعيه متطرفو الإسلام، وصليبية، وحرب عادلة، إلا أن الأخيرة هي التي تحمل الإمكانيات الأكثر تدميراً وتهديداً لمصير البشرية والكرة الأرضية، وذلك لأنها تبرر الحرب لمن بيده القدرة على تدمير الأرض عدة مرات، ولا لزوم لتبرير الحرب حين يمكن الوصول إلى نتائج أفضل بالحوار والسياسة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



مؤلف الكتاب

الفضل شلق

المؤهلات العلمية:

- حائز على ماجستير في الهندسة الميكانيكية من جامعة ولاية لويزيانا .L.S.U ـ الولايات المتحدة الاميركية، في ١٩٦٩.
- حائز على بكالوريوس في العلوم اختصاص الهندسة الميكانيكية من جامعة ولاية لويزيانا .L.S.U ـ الولايات المتحدة الاميركية، في ١٩٦٦.

المهام والمناصب التي شغلها:

حالياً:	رئيس تحرير مشارك في مجلة الاجتهاد.
كانون الثاني ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٢:	رئيس مجلس إدارة جريدة المستقبل.
١٩٩٥ ـ ١٩٩٦:	وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية اللبنانية.
١٩٩١ ـ ١٩٩٥:	رئيس مجلس الإنماء والإعمار.
١٩٨٨ ـ ١٩٩٠:	رئيس مجلس إدارة شركة أوجيه لبنان ش.م.ل. (هندسة ومقاولات).
١٩٨٣ ـ ١٩٩٠:	مدير عام مؤسسة الحريري.
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣:	مدير عام شركة أوجيه لبنان ش.م.ل.
١٩٨١ ـ ١٩٨٢:	مشرف عام (كهرباء ـ ميكانيك) على مشاريع كفرفالوس، المؤسسة الإسلامية.
١٩٨٠ ـ ١٩٨١:	مشرف عام تنفيذي (كهرباء ـ ميكانيك)، شركة سعودي أوجيه ـ الرياض.
١٩٧٨ ـ ١٩٨٠:	مشرف عام استشاري (كهرباء ـ ميكانيك)، شركة أوجيه انترناشيونال ـ باريس.

١٩٧٣ ـ ١٩٧٨:	مهندس دراسات، دار الهندسة ـ بيروت.
١٩٧١ ـ ١٩٧٣:	مهندس الصيانة، بلدية بيروت.
١٩٧٠ ـ ١٩٧١:	المدير الفني لدائرة الميكانيك، مشروع سد الفرات.
١٩٦٧ ـ ١٩٦٩:	تدريس الهندسة الميكانيكية في DELGADO COLLEGE، في نيو أورليانز.
١٩٦٦ ـ ١٩٦٧:	مهندس دراسات لمصانع الطاقة في EBASCO SERVICES، في نيويورك.

مؤلفاته:

١ ـ الطائفية والحرب الأهلية، ١٩٧٨.

٢ ـ إشكاليات التوحُّد والانقسام في التاريخ العربي، ١٩٨٥.

٣ ـ الأمة والدولة في المنظور العربي، ١٩٩٣.

٤ ـ أطروحات عربية ـ مقالات في تجديد المشروع العربي، ٢٠٠٠.

٥ ـ لبنان وتحديات المستقبل ـ مقالات في السياسة والتنمية، ٢٠٠٠.

٦ ـ الوعي بالعالم ـ مراجعات ومتابعات، ٢٠٠٠.

رقم: 433 - 04



موضوع الكتاب الاستعمار الأميركي والحرب الصليبية الجديدة، بحسب تسمية الرئيس بوش وتخطيطه، أما مؤلفه فهو سياسي معروف ، وأكاديمي مرموق، معجب في الأصل بالثقافة الأميركية، ومولع بطريقة الحياة في الولايات المتحدة.

ومع ذلك فقد صدمته التحولات التي طرأت عليها في مختلف المجالات، والتطورات التي جعلت قيادتها تتحلّل من جميع المواثيق والقوانين والأعراف الدولية والأخلاقية والإنسانية، فأعلنت حرباً شرسة، لا هوادة فيها، على عدو أرادته شبحاً لا مكان له، لكي تكون لها الحرية الكاملة في اختيار أهدافها.

فباسم مكافحة الإرهاب تنتقل من محاربة بلد إلى آخر لهدف مضمر، متحرِّرة من كل قيد في اختيار أهدافها، فهي سيدة العالم وعلى الجميع السمع والطاعة.

ولهذا يقول المؤلف: " لقد تغيَّرت أميركا باتجاه غير عقا
للأميركيين منطقهم وللعالم الآخر منطقه - وإسرائيل تدخل
الأميركي - وأصبح العرب هدفاً لهذا العقل اللاعقلاني، وهذا ه
الذي دفع إلى تأليف هذا الكتاب". فجاء الكتاب ليكشف للقا
مذهلة عن التفكير الأميركي، والسلوك الأميركي، الحالي
وبخاصة في مناقشته لكتاب "الامبراطورية"، وفي متابعاته للـ
الأميركية بعد ١١ أيلول، والحرب على العراق .

الناشر


ISBN 9953-18-119-5
9789953180267